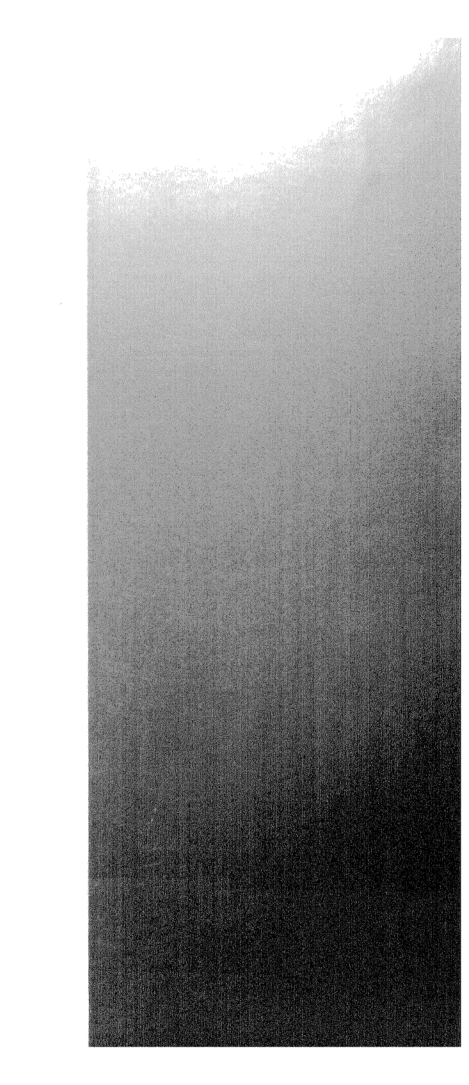
٧٨

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢

٢



بسم الله الرحمن الرحيم

(٧٨)

اليمـــن

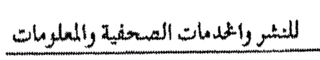
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992
العنوان

المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
الاشتراكي اليمني ينتظر موقفا عقلانيا من الشيخ عبد الله الاحمر				
عبد الرحمن الحيدري	اليمن	الحياة	92-02-26	1
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
طلبة اليمن في دمشق يضربون عن الطعام				
	اليمن	صوت الكويت	92-02-28	2
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
الرئيس رحب بافكارنا دون نتيجة عملية ولن نجلس على مائدة السلطة				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-02-29	3
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
جولة الوفد الشعبي اليمني تتاخر				
	اليمن	الحياة	92-02-29	4
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اضخم عصيان مدني يشل الحياة العامة في اليمن اليوم				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-03-01	6
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اضراب عام في اليمن اليوم				
	اليمن	الحياة	92-03-01	8
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اليمن تسعى لاصلاح علاقاتها مع دول الخليج				
	اليمن	صوت الكويت	92-03-01	10
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اضراب عام في اليمن للمطالبة باصلاحات شاملة				
	اليمن	الاهرام	92-03-02	11
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اضراب عمال النقابات في اليمن				
	اليمن	الوفد	92-03-02	12
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
اضراب يشل الحياة في 13 محافظة يمنية				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-03-02	13
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				
لاخلاف مع اليمن حول مواقع الحدود				
	اليمن	الجمهورية	92-03-02	14
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1992				

فهرس/ فصاصات الصحف

اضراب العمال فى اليمن يصيب الحياة بشلل تام اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الاهرام المسائى	92-03-03	15
الاضراب نقابى وليس حزبيا و الحكومة التزمت الصمت والتعتيم لطفى شطاره اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الشرق الاوسط	92-03-03	16
الحزب و المؤتمر ومستقبل اليمن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	مصر الفتاة	92-03-03	17
اليمن : 75 فى المئةاضربوا و المناطق الجنوبية كانت اكثر تقيدا اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الحياة	92-03-03	18
اليمن : الاضراب انتهى و النقابات تنتقد مسؤولين عبد الرحمن الحيدرى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الحياة	92-03-03	20
اليمن و المزايدة من اجل المزايدة خير الله خير الله اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الحياة	92-03-03	22
حملوها مسؤولية "الانقلاب الامنى" عبد المنعم الاعسم اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	صوت الامة	92-03-03	23
صنعاء : جدل واسع حول قانون الانتخابات اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الشعب	92-03-03	24
عمال اليمن انهوا اضرابا استمر 24 ساعة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الاهرام المسائى	92-03-03	25
النقابات اليمنية ترفض العرض الحكومى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الشرق الاوسط	92-03-04	26
الوحدة فى اختبار حاسم حسن ابو طالب اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الاهرام	92-03-04	27
تعيين 4 قضاة بلجنة الاحزاب وتوقع قوانين وحدوية جديدة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الشرق الاوسط	92-03-04	28
مشاورات يمنية - مصرية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	الحياة	92-03-04	29

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
مواجهة وشيكة بين نقابات العمال		اليمن	الاخبار	92-03-04	30
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
3 قتلى فى اشتباك مسلح داخل القصر الجمهورى فى اليمن		اليمن	صوت الكويت	92-03-05	31
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اشتباك مسلح بين ضابط الحرس الجمهورى اليمنى	ا.ش.ا	اليمن	الاهرام	92-03-05	32
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اليمن : مقتل ثلاثة ضباط فى اشتباك	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-05	33
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
انتباه - البحر و المستقبل	محمود المراغى	اليمن	العالم اليوم	92-03-05	34
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
رسالة من الرئيس مبارك لعلى عبد الله صالح يحملها اسامة الباز		اليمن	الاهرام	92-03-05	35
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
عقيد بالجيش اليمنى قتل ضابطين من حرس مكتب رئاسة الجمهورية		اليمن	المساء	92-03-05	36
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
عمرو موسى يتلقى دعوة لزيارة اليمن	مجدى الدقاق	اليمن	العالم اليوم	92-03-05	37
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
مقتل 3 ضباط فى معركة بالرصاص فى مكتب للرئيس اليمنى	لطفى شطارة	اليمن	الشرق الاوسط	92-03-05	38
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
استمرار التهديد باضرابات تصاعدية وضغوط لاستكمال الهياكل القانونية	لطفى شطارة	اليمن	الشرق الاوسط	92-03-06	39
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اسرار الحملة على الزندانى	فراج اسماعيل	اليمن	المسلمون	92-03-06	40
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الرئيس اليمنى يدعو الى توسيع نطاق الحوار الديمقراطى فى البلاد	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-06	44
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
القبائل: رقم صعب فى المعادلة اليمنية		اليمن	الوطن العربى	92-03-06	45
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					

فهرس/ قصاصات الصحف

الصفحة	التاريخ	المصدر	الموضوع	الكاتب
47	92-03-06	المسلمون	اوراق العلمانية تتساقط والصحوة تفيض على اليمن البيمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
49	92-03-06	الحياة	عدد الضباط القتلى ارتفع الى 4 فى حادث رئاسة الجمهورية اليمنية اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	عبد الرحمن الحيدرى
50	92-03-06	الشرق الاوسط	مشاورات سياسية يمنية فى ليالى رمضان اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
51	92-03-07	الشرق الاوسط	الاف اليمنيين يشيعون جنازة ضحايا مكتب الرئاسة الثلاثة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
52	92-03-07	الاهرام المسائى	الحكومة اليمنية تستعد لاصدار قانون للحد من الاضرابات فى غيبة البرلمان اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	وكالات الانباء
53	92-03-07	الشرق الاوسط	اليمن استوردت 900 الف طن من القمح فى 1991 اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
54	92-03-07	الحياة	وفد يهودى فرنسى زار اليمن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	ا.ف.ب
55	92-03-08	الشرق الاوسط	البرلمانيون يغادرون قاعة مجلس النواب الى الشارع اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
57	92-03-08	الحياة	مبارك يدعو على صالح اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	محمد علام
59	92-03-09	الشرق الاوسط	142 صحيفة يمنية صدرت قبل قانون المطبوعات ودخلت معارك مشتركة بدون "لائحة تنفيذية" اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
61	92-03-09	الوسط	اليمن : اضراب عمالى وقانون انتخابى وانفتاح اقليمى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
62	92-03-09	الوسط	اليمن يفك التاميم عن الفنادق فى الشطر الجنوبى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	
63	92-03-09	الشرق الاوسط	توقعات زيارة الرئيس اليمنى لمصر اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1992	

صنعاء: مؤتمر التلاحم ينتقد الحكومة ويحمل على تحريف الشرعية الدستورية
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 92-03-09 | 64
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

عدن مهددة بازمة تيار كهربائى والروس مسؤولون
اليمن | الوسط | 92-03-09 | 65
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

عدن وسنغافورة
فاروق لقمان | اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-09 | 66
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

العطاس يدعو ممثلى النقابات الى الفصل بين السياسى والنقابى
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 92-03-10 | 67
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

العطاس يلتقى قادة النقابات ويطالبهم بفصلها عن السياسة
لطفى شطارة | اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-10 | 69
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

على صالح يطلع اعضاء حكومته على رسالة مبارك
ا.ش.ا | اليمن | الاهرام | 92-03-10 | 70
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

ابو لحوم ل" الحياة" الانتخابات لها مقومات اهمها المؤسسة العسكرية اليمنية
على الرز | اليمن | الحياة | 92-03-11 | 71
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

الحزبان الحاكمان يلتزمان باتفاقهما والمعارضة تواصل دورها فى مواجهة الخلل
اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-11 | 73
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

تحديات صعبة تواجه الوحدة
عمر احمد عمر | اليمن | الاهالى | 92-03-11 | 74
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

مجلس الرئاسة اليمنى يبحث اثار الاضراب والعزلة الاقليمية
اليمن | صوت الكويت | 92-03-11 | 76
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

احزاب يمنية ترفض قانون التظاهر
اليمن | صوت الكويت | 92-03-12 | 77
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

اليمن تطلب وساطة مصر لتحسين علاقاتها مع دول الخليج
عبد النبى عبد الستار | اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-12 | 78
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

سكرتارية الاحزاب تنتقد العطاس
لطفى شطارة | اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-12 | 79
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

العنوان	الكاتب	البلد	المصدر	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعى
لشل المفاوضات مع العمال اضراب مفتوح فى جامعتى صنعاء وعدن		اليمن	صوت الكويت	92-03-12	80	اليمن (المجلد الثانى) 1992
مؤشرات الى انهاء الازمة بين الحكومة والنقابات	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-12	81	اليمن (المجلد الثانى) 1992
النقابات اليمنية تؤكد اصرارها على اضراب عام لثلاثة ايام	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-13	82	اليمن (المجلد الثانى) 1992
اليمن : معارضة ضد الحكم ومعارضة ضد المعارضة	عبد المنعم الاعسم	اليمن	صوت الكويت	92-03-13	83	اليمن (المجلد الثانى) 1992
تجمعنا لا يقضى على مهوم التعدد ونعارض الهيمنة والفساد والافساد		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-13	89	اليمن (المجلد الثانى) 1992
وضع ضوابط لمنع الانقلابات وحماية الدستور والمال العام		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-13	91	اليمن (المجلد الثانى) 1992
بداية لنزاع اقليمى حاد: الصومال يطالب اليمن باعادة سوقطرة		اليمن	صوت الكويت	92-03-14	92	اليمن (المجلد الثانى) 1992
تنسيق بين الحزبين الحاكمين فى اليمن استعداد الاجراء الانتخابات العامة	حسين محمد سعيد	اليمن	الحياة	92-03-14	93	اليمن (المجلد الثانى) 1992
اتفاق بين الحكومة والنقابات يلغى الاضراب العام فى اليمن	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-15	95	اليمن (المجلد الثانى) 1992
احزاب المعارضة اليمنية تعارض " المؤتمر الوطنى"		اليمن	صوت الكويت	92-03-15	96	اليمن (المجلد الثانى) 1992
العمال يؤجلون تحركهم والجامعيون يضربون غدا		اليمن	صوت الكويت	92-03-15	97	اليمن (المجلد الثانى) 1992
رجال الدين يبلغون على صالح قلقهم ازاء عدم تنفيذ الوعود		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-16	98	اليمن (المجلد الثانى) 1992
نجاة الرئيس اليمنى : من محاولة اغتياله		اليمن	الاحرار	92-03-16	99	اليمن (المجلد الثانى) 1992

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
حكومة صنعاء ترضخ لمطالب العمال	د.ب.ا	اليمن	صوت الكويت	92-03-17	100
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
"صعدة "اليمنية تعيش التاريخ وتستشرق الحداثة والمستقبل لكنها تعانى من ظاهرة انتشار الاسلحة		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-18	101
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
التجمع و"الاهالى ":نعتز بالوحدة اليمنية		اليمن	الاهالى	92-03-18	103
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الرئاسة اليمنى يصدر قرارات بقوانين وحدوية		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-18	104
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اتجاه لتاسيس وزارللامن السياسى فى اليمن		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-19	105
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
بداية انشقاق فى الموقف النقابى اليمنى		اليمن	صوت الكويت	92-03-19	106
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
توتر فى صنعاء بعد انهيار الاتفاق بين الحكومة والمعارضة		اليمن	صوت الكويت	92-03-19	107
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
من ثنائية الاستعمار - الامامة الى ثنائية اليسار - العسكر	صلاح الدين حافظ	اليمن	الحياة	92-03-19	108
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
وزير يمنى يحذر من " مندسين "ومن خطر على الوحدة الوطنية	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-19	111
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
قيادة الحزبين الحاكمين فى اليمن تناقش قضايا التحالف مع المعارضة		اليمن	الشرق الاوسط	92-03-20	113
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الاحزاب اليمنية تنتقد الحكومة لعدم التزامها قضايا والقت عليها	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-03-21	114
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
عمال النسيج يغلقون شوارع عدن احتجاجا على تاخر صرف مرتباتهم	لطفى شطارة	اليمن	الشرق الاوسط	92-03-21	118
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اضرابات عدن تغلق الطريق الى قصر الرئاسة		اليمن	صوت الكويت	92-03-22	119
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					

سكرتارية الاحزاب اليمنية تتهم القيادة اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-22	120
مجلس الوزراء اليمني يطالب بترسيخ الامن وسيادة القانون لطفي شطاره اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-22	121
احزاب المعارضة تحذر الحكومة من فرض بقائها "بالقوة" اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-24	122
العلاقات المصرية اليمنية يبحثها عمرو موسى ووزير يمني اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الاهرام	92-03-24	123
محادثات بين وزيري خارجية مصر و اليمن اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-24	124
مصر تؤكد تطورا نوعيا في علاقاتها مع اليمن اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الحياة	92-03-24	125
وقف اضراب ميناء عدن من اجل المفاوضات لطفي شطاره اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-24	126
3 مشاريع مطروحة للمناقشة اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	صوت الكويت	92-03-26	127
قمة مصرية يمنية في القاهرة لاول مرة منذ اكثر من عامين اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-26	128
مجاهد ابو شوارب يستقيل من الحكومة اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-26	129
الحزبان الحاكمان في اليمن يتجهان الى تحالف متين اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الحياة	92-03-27	130
انصار علي ناصر محمد يدعون الى تظاهرة في صنعاء حسين محمد سعيد اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الحياة	92-03-27	131
انصار علي ناصر يدعون لمظاهرة احتجاج لطفي شطاره اليمن *الموضوع الفرعي :* اليمن (المجلد الثاني) 1992	الشرق الاوسط	92-03-27	132

فهرس/ قصاصات الصحف

صنعاء : الحزبان الحاكمان يحاوران المعارضة
عبد الرحمن خبارة | اليمن | صوت الكويت | 92-03-27 | 133
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

كانت صفحة مشرقة شاركت فى صياغتها
وجية ابو ذكرى | اليمن | الاخبار | 92-03-27 | 134
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

حريق كبير قرب عدن نلته اعمال نهب لبضائع
عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 92-03-28 | 135
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

الرئيس اليمنى يبنى ملجا حربيا ضخما
اليمن | الاهرام المسائى | 92-03-29 | 137
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

اليمن يواصل جهوده لتوظيف العمالة العائدة
اليمن | الحياة | 92-03-29 | 138
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

مصادر غربية : ملجا حربى للرئيس اليمنى
ا.ش.ا | اليمن | الاخبار | 92-03-29 | 139
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

الحكومة اليمنية تطلق حرية الاستيراد لعدد من السلع الاساسية
اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-30 | 140
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

انهم يقتلون الحياة فى بلدى
اليمن | الحياة | 92-03-30 | 141
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

عدن عدوى الاضرابات تشمل الصحافيين
عبد الرحمن خبارة | اليمن | صوت الكويت | 92-03-30 | 142
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

تدخل محافظ عدن يفشل فى انهاء اضراب 14 اكتوبر
لطفى شطاره | اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-31 | 143
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

مجلس الرئاسة اليمنى يصدر 13 قانونا وحدويا
اليمن | الشرق الاوسط | 92-03-31 | 144
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

اليمن : على صالح يصدر قانونا يسمح بتعدد الزوجات
اليمن | الحياة | 92-04-01 | 145
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

رئيس وزراء اليمن يتسلم اول بطاقة عائلية وحدوية
اليمن | الشرق الاوسط | 92-04-01 | 146
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الصفحة	الموضوع الفرعى
وزير الاعلام اليمنى برفض تقديم تعهد كتابى	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-01	147	اليمن (المجلد الثانى) 1992
وعد العطاس بوقف انتاجالكحول لم يتحقق		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-01	148	اليمن (المجلد الثانى) 1992
وفد يمنى زار اريتريا ووقع اتفاقا عسكريا	احمد حسن دحلى	اليمن	الحياة	92-04-01	149	اليمن (المجلد الثانى) 1992
اغتيال مسئول حزبى باليمن	ا.ش.ا	اليمن	الاهرام	92-04-02	150	اليمن (المجلد الثانى) 1992
الاحمر يعبر عن تقدير صنعاء للدعم السعودى	فاروق لقمان	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-03	151	اليمن (المجلد الثانى) 1992
اليمن : اغتيال عضوين فى الحزب الاشتراكى	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	92-04-03	153	اليمن (المجلد الثانى) 1992
صحافيون يمنيون ينهون اضرابهم		اليمن	صوت الكويت	92-04-03	154	اليمن (المجلد الثانى) 1992
قضية الطالبة لينا تعود الى صدارة الاهتمامات فى اليمن	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-03	155	اليمن (المجلد الثانى) 1992
الرئيس اليمنى يثمن موقف الاحزاب من الميثاق السياسى	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-04	156	اليمن (المجلد الثانى) 1992
تساهل السلطات اليمنية يثير غضب الاحزاب		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-04	157	اليمن (المجلد الثانى) 1992
القيادة اليمنية توازن بين هدوء اليوم واستقرار الغد	عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-05	158	اليمن (المجلد الثانى) 1992
الرئاسة اليمنية تستكمل عملية انهاء التشطير	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-06	161	اليمن (المجلد الثانى) 1992
اليمن : مخصصات الرئاسة تثير ازمة بين الحزبين الحاكمين		اليمن	الوسط	92-04-06	162	اليمن (المجلد الثانى) 1992

العنوان	الكاتب	الموضوع	المصدر	التاريخ	الصفحة
فقدت النقود قيمتها بفعل الازمة الاقتصادية فى اليمن	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-06	163
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الاعلام اليمنى .. متى يستفيق ؟!		اليمن	صوت الكويت	92-04-07	165
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الكتاب اليمنيون يستنكرون الارهاب		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-07	166
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
انتقادات جديدة لقانون الانتخابات اليمنى		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-07	167
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
على السلال يطالب الاحزاب بالوحدة والاهتمام		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-09	168
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الحزب الاشتراكى يطالب بتمديد الفترة الانتقالية		اليمن	الشرق الاوسط	92-04-10	169
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الصحف اليمنية بدات ترك المهاترات ولم يعدما يبرز منها الا الملتزم بالموضوعية	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-11	170
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
الفترة الانتقالية تنتهى فى موعدها	حسين محمد سعيد	اليمن	الحياة	92-04-13	172
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
بحث تاجيل الانتخابات وتعديل الدستور	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-13	174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
عزل وحدات من الجيش اليمنى		اليمن	صوت الكويت	92-04-13	176
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
اليمن .. فيه معارضة !	فيصل الزامل	اليمن	صوت الكويت	92-04-14	178
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
ناصر محمد يتضامن مع التجمع الوحدوى اليمنى		اليمن	صوت الكويت	92-04-14	179
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					
وزير خارجية اليمن يؤكد على احترام السفارة الكويتية	ا.ش.ا	اليمن	الوفد	92-04-14	180
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992					

القيادة اليمنية ترجىء مناقشة تعديل الدستور				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-15	181
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
المعارضة اليمنية تطرح مجدد عقد المؤتمر الوطنى				
	اليمن	صوت الكويت	92-04-15	182
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
محافظ ابين يدعو المواطنين للتضامن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-16	183
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
شروط متشددة لشرعية التاسيس تفرض اندماج او اختفاء تنظيمات متعددة				
	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-17	184
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
على ناصر ينفى مطالبة العفو				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-17	185
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
هل : تنتهى الفترة الانتقالية فى اليمن				
فراج اسماعيل	اليمن	المسلمون	92-04-17	187
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
نعمان يؤكد اهمية الحوار مع المعارضة وينفى "شائعات"تمديد الفترة الانتقالية				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-18	192
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
التحديات الخمسة الجديدة فى دولة الوحدة اليمنية				
صلاح الدين حافظ	اليمن	الحياة	92-04-20	193
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
اليمن : انتخابات ام تعديل دستور ؟				
	اليمن	الوسط	92-04-20	195
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
يمنى يحتجز سفير السعودية ويطالب بفدية مليون دولار				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	92-04-20	196
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
اسر العزلة بين امل الديمقراطية وخلاص النفط				
صلاح الدين حافظ	اليمن	الحياة	92-04-21	197
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
مقتل مسؤول يمنى فى مكتبه فى عدن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	92-04-21	199
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				
حزب رئيس اليمن يبعد حزب البيض				
	اليمن	صوت الكويت	92-04-22	200
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1992				



الاشتراكي اليمني ينتظر "موقفاً عقلانياً" من الشيخ عبدالله الاحمر

[ ] صنعاء
من عبدالرحمن الحيدري

■ ادلى ناطق مسؤول في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني بتصريح جاء فيه "نشرت صحيفة "الحياة" في عددها ١٠٦٠٧ الصادر في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٩٢ حديثاً ادلى به الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس التجمع اليمني للاصلاح، وتضمن كثيل العديد من الاتهامات ضد الحزب الاشتراكي واثار دهشتنا واستغرابنا ان يقوم الشيخ عبدالله الاحمر بقلب الحقائق والادلاء باقوال غير صحيحة خاصة ما يتعرض له اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني من اغتيالات وضرب مقرات بعض منظماته، ناسباً هذه الاعمال الاجرامية الى الحزب نفسه

واذ يأسف الحزب الاشتراكي اليمني ان يصدر مثل هذه الاقوال عن رئيس تجمع الاصلاح كشخصية لها مكانة اجتماعية وسياسية من دون تحري الحقيقة ( )، يرى الحزب ان خطورة ذلك تكمن في محاولة تضليل اذهان الرأي العام وصرف انظار اجهزة التحقيق عن التركيز على مصادر العنف المحتملة"

ادلة الهيئة

واعلن ان "الحزب الاشتراكي اليمني ينتظر من الشيخ عبدالله الاحمر ومن تجمع الاصلاح موقفاً عقلانياً ومسؤولاً يدين العنف ضد الحزب الاشتراكي ويقدم اي براهين او ادلة تساعد على كشف الجناة الى الجهات المختصة، وان تقدس المساجد بتسخيرها للدعوة الى سبيل الخير والرشاد وترسيخ دعائم الايمان وعدم توظيف خطب الجمعة للتنافس السياسي"



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

طلبة اليمن في دمشق يضربون عن الطعام

دمشق - «صوت الكويت» - [illegible] الطلبة اليمنيون المعتصمون في سفارة بلادهم في دمشق [illegible] اضرابا عن الطعام [illegible] على الاستمرار في [illegible] مشكلاتهم المالية [illegible] الاتحاد العام لطلبة اليمن - فرع سورية [illegible]

وطالب [illegible] ومساعدتهم على حل مشكلاتهم [illegible] طالبا [illegible] امام مطالبهم [illegible] ٢٠٩ [illegible]

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

عضو قيادة التجمع الوحدوي اليمني يتحدث لـ «الشرق الأوسط»

الرئيس رحب بأفكارنا دون نتيجة عملية ولن نجلس على مائدة السلطة مهما كان الثمن

صنعاء: «الشرق الاوسط»

نفى احمد الشرعبي ـ عضو سكرتارية اللجنة التحضيرية العليا للتجمع الوحدوي اليمني ـ ان التجمع هو احد اجنحة الحزب الاشتراكي اليمني (احد الحزبين الحاكمين في صنعاء)، واكد ان التجمع الوحدوي مستقل في بنيته التنظيمية، ورؤاه الفكرية، ومواقفه السياسية.

واوضح الشرعبي ـ في مقابلة خاصة مع «الشرق الاوسط» ـ ان التجمع كان اول تنظيم يعلن عن وجوده، ويفتتح مقرات له في المحافظات اليمنية ابتداء من صنعاء، وعدن، كما انه بادر الى العلنية في نشر اسماء لجانه الاساسية والفرعية، وطرح مشروع برنامجه السياسي على الراي العام، كما انه سبق الحزبين الحاكمين في ممارسة نشاطاته السياسية، قبل ان يعلن الحزب الاشتراكي عن وجوده في صنعاء، او المؤتمر الشعبي العام عن وجوده في عدن.

وقال الشرعبي ان التجمع الوحدوي قدم اول شهيد للديمقراطية والوحدة، وهو المهندس حسن الحريبي، الذي اغتيل في شهر سبتمبر (ايلول) الماضي، واوضح ان الحزب الاشتراكي اليمني لم تعد قاعدته فقط في المحافظات الجنوبية (التي كانت تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً) وإنما امتدت الى جميع انحاء اليمن، واندمج حزب الوحدة الشعبية معه، بينما تاسس التجمع الوحدوي كتنظيم سياسي بعد الوحدة بين شطري اليمن، ولا يعمل وفق سياسة مرسومة من جانب الحزب الاشتراكي.

واكد ان الحزب يولي اهتمامه للحفاظ على وحدته الداخلية، وليس من مصلحته تشجيع التوجه نحو اي تجنحات، ربما تغدو مقرة بتماسكه التنظيمي

وعلق القيادي اليمني على الدعوة للحوار الوطني، ووضع ميثاق شرف بين الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية فقال «لا مجلس الرئاسة ولا الحزبان الحاكمان تبنوا الدعوة لحوار وطني او ميثاق شرف، ولكنهم اضطلعوا بمسؤولية كاملة في تشويه اراء المعارضة.

وقال انه منذ عامين تقدم التجمع الى الاحزاب السياسية بمشروع ميثاق شرف، وسعى لايجاد شيء من الاجماع حول هذا الميثاق دون جدوى، وقبل ٩ اشهر تقريباً حاول التجمع ان يطور فكرته، فتقدم الى اجتماع رسمي ضم مجلس الرئاسة وقادة الاحزاب بمشروع متكامل لتحالف طوعي بين مختلف الاطراف، وحينها اعرب الاخ رئيس مجلس الرئاسة عن اشادته بدور التجمع، وترحيبه بالفكرة، ولم تسفر الاشادة او الترحيب عن نتيجة تذكر»

واوضح ان التجمع «تقدم اخيراً عبر سكرتارية الاحزاب بمشروع لعقد مؤتمر وطني بخطوط عمل واضحة، واقتراح بجدول اعمال للمؤتمر، وتحديد اهدافه، واذا بالحزبين الحاكمين يحاصران فكرة المؤتمر، ويستبدلانها بفكرة «المائدة المستديرة»، وقال: في كل الاحوال كان التجمع مبادراً لانقاذ الوطن من التمزق، ولكن مبادراته عادة ما تقابل بالجمود والرفض، وليكن واضحاً ان التجمع لن يجلس على مائدة السلطة مهما كان حجم الثمن.

● **يقال ان التجمع الوحدوي اليمني ـ كغيره من الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية ـ لا يملك رؤية واضحة او برنامج عمل محددا لحل مشاكل البلاد الاقتصادية.. ما تعليقكم..؟**

ـ على العكس، نحن في التجمع ربما نكون احسن حالاً من حزبي السلطة فهماً للواقع، واقتراباً منه، وادراكاً لطبيعة الحلول التي يمكن إعمالها لمعالجة المشكلة الاقتصادية والثقافية والسياسية..

وفي مشروع برنامجنا السياسي نربط القضية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، التي تبدا بالانسان وتنتهي باستقرار اسعار السلع التموينية، وتشمل نظرتنا الاقتصادية القطاعات الاربعة: القطاع العام، والتعاوني، والقطاعين الخاص والمختلط.

ويرى التجمع ضرورة الاسهام في توفير فرص العمل للعمالة المحلية، وايجاد تناغم بين نسبة دخل الفرد من جهة وتكاليف المعيشة من جهة اخرى، علاوة على استنهاض كل القدرات لاستخراج الثروة، وجمع مردوداتها، ومن ثمة اعادة توزيع الدخل القومي وفقا لخطة تنموية، تأخذ بالاحتياجات تبعاً لاولوية كل منها، وتحسن استغلال الثروة بما يخفف من وطأة التبعية الاقتصادية، وما يمكن الشعب اليمني



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

جولة الوفد الشعبي اليمني تتأخر وعلي صالح يريد انتخابات "سريعة"

□ صنعاء - «الحياة»:

■ أفادت مصادر سياسية في صنعاء لـ «الحياة» امس ان الاتصالات مستمرة لترتيب جولة يقود بها وفد شعبي الى دول الخليج بغية تحسين العلاقات بين هذه الدول واليمن. لكن هذه المصادر اوضحت ان الجولة تاخرت بعدما صدرت عن الكويت اشارات فحواها انها تصر على صدور «اعتذار» قبل ان تستقبل الوفد لكن الجهات الحزبية التي تقف وراء الوفد اشارت الى ضرورة تجاوز مسالة «الاعتذار» اليمني كون التقدم بطلب الزيارة يشكل في حد ذاته بادرة حسن نية. اضافة الى ان الوفد ذو طابع شعبي

الانتخابات

من جهة اخرى، وضع رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح حدا لأي لغط في شأن امكان تمديد الفترة الانتقالية التي من المقرر ان تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل بتاكيده ان تمديدها ليس موضع بحث. ودعا في الوقت نفسه الى «الاسراع في الانتخابات العامة».

وارتدى تاكيد الرئيس اليمني عدم تمديد الفترة واجراء الانتخابات سريعا اهمية خاصة نظرا الى انه جاء عبر حديث بثته القناة الاولى للتلفزيون اليمني تطرق فيه ايضا الى مسالة توحيد الجيش. وقال في هذا المجال ان «الجيش موحد بنسبة ٧٠ - ٨٠ في المئة».

«زي الفوضى»

ولدى سؤال علي صالح عن التجاوزات التي ترتكبها احزاب وصحف في ظل التجربة الديموقراطية قال: «الحقيقة اننا مرتاحون للديموقراطية. وهي سمة العصر وظاهرة ايجابية. في البداية ستكون صعوبات وفيها صعوبات وسيقلق الناس منها، وسيقلق الناس كثيرا منها بسبب التجاوزات غير المسؤولة من بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية عبر صحافتها. ولكن في تصوري ان استمرار الديموقراطية هو الذي يصحح كل اعوجاج لأنه لن يستطيع احد ان يتلاعب بالمال العام او ان يسيء الى عقيدة الشعب الاسلامية او الى اشياء كثيرة. ان استمرار الديموقراطية يعالج كل انواع الخطأ. ستكون (الديموقراطية) في البداية زي الفوضى لأنه حتى الآن لم توجد الضوابط على رغم قانون الاحزاب. ولكن مع الاسف الشديد لن يصبح القانون ساري المفعول وهو موجود مثله مثل بقية القوانين في الادراج. نريد ان يخرج هذا القانون مع بقية القوانين الى حيز الوجود والتنفيذ».

وعن امكان تمديد الفترة الانتقالية قال: «ان القيادة ملتزمة اتفاقية الوحدة. واتفاقية الوحدة حددت المدة. فلا داعي لاثارة مثل هذه الاسئلة من جديد عبر شاشات التلفزيون والاذاعة والصحافة لأن هذا الامر ليس موضع بحث اذ سبق للقيادة ان اعلنت في وقت مبكر عندما وقعت الوحدة ان الفترة الانتقالية سنتان وستة اشهر. معنى هذا انه يجب على الدولة ان ترتب اوضاعها وتهيئ نفسها. فليس هناك قرار جديد في القيادة او الحكومة في شأن هذا الامر. وليس هناك ما يوجب الآن البحث في اتفاقية محددة لانها تنتهي في سنتين وستة اشهر. سنتان ونصف السنة وتنتهي الفترة الانتقالية وننتقل الى الفترة الاخرى. فالامر محسوم وليس موضع بحث. معنى ذلك اننا على وشك الاقتراب من نهاية الفترة الانتقالية. فعلى الحكومة والدولة ترتيب حالهما واعداد نفسهما للانتخابات وانجاز كل المهمات بما يساعد الانتقال الى ما بعد الفترة الانتقالية».

وعن الانتخابات قال انها «مسالة استراتيجية تتعلق بمصير الامة

وعلاقات البلد بالعالم الخارجي. ان العالم الخارجي يتابع ويتطلع الى نهاية الفترة الانتقالية ليبدأ صفحة جديدة لأنه ما زال التعامل الخارجي مع اليمن حذر: ما هو شكل نظام الحكم، ما هو شكل الدولة، ما هو المستقبل، من الذي سيتدبر الحكم، هل ائتلاف وطني، هل حكومة ائتلاف، او حزب الاغلبية، هل سيكون التزام للديموقراطية، ام ستعود الديكتاتورية، هل سيكون حكم الحزب الواحد؟ يعني العالم الخارجي يتابع باهتمام هذا الامر. ولا بد من الاسراع في الانتخابات العامة والانتقال الى الديموقراطية والتسليم بالديموقراطية. علينا ان نسلم بالديموقراطية والا ننزعج من الديموقراطية».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السجن لأربعة متهمين في أحداث الشغب في صنعاء

أضخم عصيان مدني يشل الحياة العامة في اليمن اليوم

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: «الشرق الاوسط»

تشهد اليمن اليوم اضخم حركة للعصيان المدني منذ اعلان الوحدة بين الشطرين. فقد دعت نقابات العمال اعضاءها للاعتصام في مرافق عملهم ابتداء من السابعة صباحا وحتى السابعة مساء، وذلك للتعبير عن تمسك العمال بالمطالب التي سبق للنقابات ان بحثتها مع الحكومة في حوارات متكررة حول دعم الاسعار وحماية حقوق العمال والحفاظ على القطاع العام في جنوب اليمن.

وعلم مندوب «الشرق الاوسط» ان العصيان سيمتد ليشمل جميع الرحلات الجوية الداخلية والخارجية لشركتي الطيران «اليمنية» و«اليمدا» بعدما فشلت الجهود التي كانت تبذلها «اليمنية» لحسم توقف الرحلات الخارجية امام اصرار قسم المراقبة الجوية وشركة النفط اليمنية على الامتناع عن تقديم أي خدمات للطائرات.

وكانت النقابات قد هددت الحكومة بأن الاضراب سيتصاعد بالتدرج ليصل الى ذروته ايام ١٥ و١٦ و١٧ مارس (اذار) الحالي اذا لم تمتثل الحكومة لمطالب النقابات لانقاذ الوضع الاقتصادي ومنح العاملين علاوة غلاء المعيشة ومنح المتقاعدين العلاوة ذاتها وتثبيت الاسعار التي شهدت في الآونة الاخيرة ارتفاعا حادا في قطاع السلع الغذائية الى اكثر من ٢٠٠ في المائة وهي النسبة التي هزت ميزانية الاسر خاصة في المحافظات الجنوبية (جنوب اليمن).

واكدت مصادر مطلعة لـ «الشرق الاوسط» ان الدعوة الى الاضراب تأتي ضمن حملة تغذيها بعض الاحزاب في محاولة لاستعراض القوة مع بدء مرحلة الانتخابات التي بها تنتهي المرحلة الانتقالية في اليمن ولتحديد ملامح النظام الذي سيحكم البلاد بعد عامين ونصف العام من حكم حزبين هما الحزب الاشتراكي اليمني الذي تتهمه عدد من القوى السياسية بانه وراء الدعوة لهذا الاضراب، والمؤتمر الشعبي العام الذي كان من خلال لقاء تلفزيوني واقعي مع الامين العام للمؤتمر الرئيس علي عبد الله صالح قد دعا الحكومة الى وضع مخرج واقعي للحالة التي يمر بها اقتصاد البلاد. وحمل الرئيس اليمني الحكومة مسؤولية تدهور الاوضاع الاقتصادية وحثها على اتباع سياسة الترشيد في الانفاق الحكومي غير المبرر والتقليل من استيراد الكماليات.

من ناحية اخرى اصدرت المحكمة الجزائية في صنعاء حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات على ثلاثة من المتهمين بحوادث الشغب التي وقعت يوم ١٩ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي وحكمت بالاكتفاء بمدة السجن التي قضاها المتهم الرابع وببراءة بقية المتهمين من مجموع ٢٢ شخصا.

وجاءت هذه الاحكام بعد ثلاث جلسات علنية عقدتها المحكمة برئاسة القاضي حمود الهتار الذي اسقط التهمة عن المتهم الخامس عبد الله قاسم الاخفش لثبوت اصابته بامراض نفسية واضطرابات عقلية.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وطلبت المحكمة من الجهات المختصة دفع دية القتيلين ناصر سالم العبد (جندي) وعبد الرحمن علي محمد شمسان (طالب) من الحزينة العامة للدولة لعدم معرفة القاتل

والمتهمون الثلاثة الذين حكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات من تاريخ القبض عليهم هم صالح احمد الثريباني وسمير علي صالح السري وعارف عبده راوح الاغبري

وعقب النطق بالحكم طلبوا استئنافه ووافق رئيس المحكمة على طلبهم أما المتهم الرابع الذي قضت المحكمة بالاكتفاء بمدة السجن التي قضاها منذ ١٩ اكتوبر الماضي فهو عبد الله عزيز غالب حميد.

وكانت اعمال الشغب قد وقعت عقب حادث القتل الذي سقط فيه ضابط مرور في احد التقاطعات المزدحمة في صنعاء، مما ادى الى تجمهر الناس في مظاهرة تحولت الى شغب اسفر عن مقتل مواطنين واحدث بعض الخسائر المادية.

وبهذا يغلق الملف في قضية المتهمين بإثارة حوادث الشغب، لكن تبقى قضية المتهمين بقتل ضابط المرور وهما جندي مرور وضابط في الجيش في انتظار الحكم النهائي اذ كانت المحكمة الجزائية قد قضت باعدامهما حداً لكنهما طلبا استئناف الحكم.

وتبدا اليوم محاكمة حفظ الله الجبوبي المتهم بمحاولة اغتيال الدكتور احمد محمد الاصبحي امين سر اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام والذي غادر اليمن عقب تعرضه لهذه المحاولة في سبتمبر (ايلول) الماضي وموجود حاليا في العاصمة الاردنية عمان وقد اشترط لعودته أن يتم اعلان نتائج التحقيق مع المتهم والكشف عن ظروف تلك المحاولة ومن يقف وراءها.

وكانت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (احد الحزبين الحاكمين) قد اعلنت عقب المحاولة التي تعرض لها الدكتور الاصبحي ان حفظ الله الجبوبي (وهو احد موظفي اللجنة) مصاب بحالة نفسية لكن النيابة العامة قررت احالة القضية الى المحكمة التي ستنظر في هذه المشكلة التي تسببت في غياب الدكتور الاصبحي عن عمله وامتناعه ايضا عن الحضور بعد انتهاء فترة العلاج التي تطلبتها اصابته.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعت اليه النقابات بسبب "التسيب والفساد"

اضراب عام في اليمن اليوم

[] صنعاء
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اعلنت النقابات العمالية والمكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال الجمهورية اليمنية الاضراب العام اليوم الاحد في كل انحاء البلاد.

وصرح مصدر مسؤول في المكتب التنفيذي للاتحاد لـ «الحياة» ان الاضراب العام سيشمل حركة الملاحة في الموانئ اليمنية وحركة الطيران مدة ثلاث ساعات يوم الاحد، وسيشمل ايضا «صفاة عدن والانتاج في حقول النفط ومراكز تصديره، ويستثني المستشفيات والخدمات الصحية والصيدليات.

وذكر البيان الذي اصدره المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال الجمهورية اليمنية وتسلمت «الحياة» نسخة منه «ان المكتب حرص كثيرا، وعلى مدى عامين واكثر على القضايا الوطنية والظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد، ولكن كل تلك المصاعب لم تكن لتحدث لولا التسيب الاداري والفساد المالي والاجتماعي والامني في البلاد... كما لو ان الدولة لا تدري ولا ترى».

واعرب البيان عن «حرصه الشديد على مصالح العمال وابناء الشعب كافة والذين ظلوا يرزحون تحت نيران غلاء الاسعار ومعاناة الخوف وعدم الاطمئنان، فاقدم على البحث في كل قضايا الناس مع الحكومة، وتم



الاتفاق على معظمها غير ان الحكومة لم تلتزم اي شيء من ذلك»، وهي تعمل على «المماطلة والمخالطة والضحك على الذقون»، الامر الذي ادى بالنقابات العامة وفروع الاتحاد الى اعلان الاضراب العام يوم اول آذار (مارس).

وقال البيان «ان المكتب التنفيذي اجرى محاولات لمعالجة الامر مع الحكومة وبحث في الموقف للخروج بحلول تخدم مصلحة الناس وتسخر طاقات الدولة والحكومة لتجاوز ما يمكن من مصاعب حياة الشعب، لكن المكتب التنفيذي وجد انه من الصعب بمكان ان يحصل على اي رد من الحكومة».

ودعا النقابات والمجالس العمالية في كل انحاء الجمهورية الى تنفيذ الاضراب، وحمّل الحكومة المسؤولية الكاملة عن كل ما يحدث من جراء ذلك.

ودعا ايضا النقابات المهنية والاحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية والوطنية في البلاد الى التضامن مع قضايا العمال والشعب في البلاد و«انتشاله من براثن البغي والظلم والطغيان والغلاء ومن اشباح الرعب وعدم الاستقرار وحماية السيادة الوطنية للاراضي والشعب والحفاظ على وحدة الحركة العمالية والنقابية والحركة الوطنية وتماسكها في عموم اليمن».

طلبت وساطة جامعة الدول العربية

اليمن تسعى لاصلاح علاقاتها مع دول الخليج

القاهرة - «صوت الكويت»: علمت «صوت الكويت» ان القيادة اليمنية طلبت من الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ان تقوم الجامعة بدور الوساطة بين اليمن والدول العربية والخليجية من أجل تنقية الاجواء معها.

وصرحت مصادر دبلوماسية عربية بالقاهرة لـ «صوت الكويت» ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اكد للدكتور عبد المجيد عن استعداد اليمن لاستجابة ما بشانه ان يحقق هذا التقارب، واعرب عن امله ان يعقد لقاء قمة قريب بينه وبين قادة الدول الست. يذكر ان الأمين العام للجامعة العربية عاد الى القاهرة اول من امس (الجمعة) بعد زيارة قام بها الى العاصمة اليمنية صنعاء استغرقت اربعة ايام اجرى خلالها محادثات مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ووزير الخارجية عبد الكريم الارياني.

وكانت الكويت قد أعلنت الأسبوع الماضي ان الاعتذار علناً عن الخطأ في مساندة العراق اثناء الغزو ضروري لكي تستقبل اي وفد شعبي من هذه الدول، بالاضافة الى إدانة الغزو العراقي وممارسة الضغط اللازم على نظام بغداد للافراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين لديه.

اضراب عام فى اليمن للمطالبة باصلاحات شاملة

صنعاء - ر - بدأ أمس عشرات الالاف من العمال فى اليمن اضرابا عاما عن العمل لمدة ٢٤ ساعة ادى الى اصابة الموانىء والبنوك وصناعة البترول بالشلل التام وذلك للمطالبة باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية شاملة فى البلاد .

واعلن المتحدث باسم اتحاد نقابات العمال الذى دعا الى الاضراب ان قوات الامن القت القبض على مسئولى الاتحاد فى ميناء « الحديدة » وان الحكومة ارسلت وحدات عسكرية لتشغيل بعض المنشآت الحيوية .

وصرح مسئولو الاتحاد لوكالة « رويتر » بان هذا الاضراب مجرد انذار ووعدوا بايقاف العمل لمدة ٣ ايام فى ١٥ مارس الحالى اذا فشلت الحكومة فى تقديم اصلاحات سياسية واقتصادية وان لديها فرصة اسبوعين لمراجعة موقفها .



إضراب عمال النقابات في اليمن
صنعاء تدعو لوقف الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان

صنعاء ـ وكالات الانباء : اضرب اكثر من ١٠٠ الف شخص فى اليمن امس عن العمل استجابة لدعوة الاتحاد الرئيسى لنقابات العمال ، طالب المتظاهرون باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية . قال المجلس التنفيذى للاتحاد ان الاضراب هدفه الاحتجاج على الاوضاع الحالية الصعبة ، التى تعانى منها البلاد . واضاف المجلس انه حاول تسوية المشكلة بالاتصال بالحكومة ، للتوصل الى حلول بشان معالجة تلك الاوضاع ، غير ان الحكومة رفضت ذلك . المعروف ان قرار الحكومة الشهر الماضى برفع المرتبات بنسبة ٣٥٪ قد اثار غضب نقابات العمال ، بسبب عدم سريان القرار على عمال النقابة .

من ناحية اخرى اقر مجلس النواب اليمني باغلبية اعضائه مشروع الموازنة العامة للدولة والبرنامج الاستثمارى لعام ١٩٩١ . جاء ذلك فى اعقاب المناقشات الخاصة بتلك المسالتين بين اعضاء المجلس وممثل الحكومة الاسبوع الماضى . وتقدر الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ بمبلغ ٤٥ مليارا و٧٧٨ مليون ريال يمنى . كما تبلغ النفقات العامة فى هذه الموازنة نحو ٥٨ مليارا و١١٣ مليون ريال . وستوفر هذه الموازنة ٤٧ الف فرصة عمل جديدة . كما تؤدى الى صرف علاوة غلاء معيشة ، تحتسب اعتبارا من يناير الماضى . وسيسمح البرنامج الاستثمارى باقامة مشروعات استثمارية واسعة بمختلف المحافظات اليمنية .

على صعيد اخر اعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام فى اليمن التزام المؤتمر بموعد ٢١ نوفمبر القادم المقرر للفترة الانتقالية للدولة الموحدة ، والمقرر فيه اجراء الانتخابات . واكدت اللجنة ان المؤتمر الشعبى لا يسعى الى احتكار السلطة فى اليمن . اوضحت اللجنة ان المؤتمر الشعبى ملتزم بمبدا التداول السلمى للسلطة تطبيقا للدستور . واشارت اللجنة الدائمة بمستوى التنسيق القائم بين المؤتمر والحزب الاشتراكى اليمنى ، اللذين يتوليان مسئوليات الحكم خلال الفترة الانتقالية .

اكدت اللجنة التزامها باتفاق تعزيز الثقة بينهما ، الذى تم توقيعه فى يناير الماضى . طالبت اللجنة بضرورة الالتزام الصارم للتنسيق بينهما ، وتنفيذ كل ما يتفق عليه . دعت اللجنة الاحزاب اليمنية الى حماية المسيرة الديمقراطية ، فى ظل هذه المرحلة . واكدت ان هذه المرحلة تكثر فيها الدسائس ضد الوحدة اليمنية ، والممارسة الديمقراطية . دعت اللجنة للتوصل الى ميثاق ، لحماية الديمقراطية فى الحاضر والمستقبل . طالبت اللجنة كافة الجهات المعنية فى الدولة لمعالجة مظاهر الخلل الاقتصادى والامنى ، الذى رافق عملية دمج المؤسسات فى ظل الفترة الانتقالية . كما دعت الى تعزيز مناخ الامن والاستقرار . كما طالبت بانشاء منظمة اتحاد شباب الميثاق ، تختص بقضايا الشباب فى اليمن .

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

إضراب يشل الحياة في ١٣ محافظة يمنية

عدن : من لطفي شطاره
صنعاء: «الشرق الاوسط»

شل الاضراب العام الحياة في ١٣ محافظة يمنية أمس على الأقل، وأدى الى فوضى في المحافظات الخمس الاخرى، بسبب امتناع العاملين في وحدات الانتاج والخدمات الحكومية ومصانع القطاع العام عن العمل لمدة ٢٤ ساعة، تنتهي في الساعة السابعة من صباح اليوم.

فقد توقفت حركة الطيران الداخلي والخارجي، وامتنع العمال عن تقديم خدمات للطائرات القادمة الى اليمن، واغلقت مصافي النفط في عدن ومحطات التزويد بالوقود، وخدمات الاتصالات الداخلية والخارجية، والبنوك التجارية المحلية والاجنبية وجميع الموانئ اليمنية وعدد كبير من الوزارات.

وحاول جنود القوات المسلحة تفريغ السفن في ميناء الحديدة، ولكن عمال الميناء منعوهم من ذلك، واغلق ميناء عدن تماما، وظل نحو ٥٠٠ لاجئ صومالي محتجزين على متن السفينة «بوصاحبو» ولم يتلقوا اي خدمات.

وأصدرت النقابات في عدن صحيفة اسمتها «الاضراب» جددت فيها التهديد بالاضراب لـثلاثة ايام متتالية في منتصف الشهر الحالي، اذا لم تستجب الحكومة لمطالبها بوضع سياسة اسعار محددة، ومنح علاوة غلاء معيشة بواقع ٤٠ في المائة من الراتب.

وكتبت الصحيفة تصريحات مسؤول حكومي بشأن قرارات جديدة بصرف ٢٥ في المائة غلاء معيشة، وتوفير ٤٧ الف فرصة عمل في الميزانية الجديدة للدولة، ووصفته بأنه محاولة لافشال الاضراب.

وترى مصادر يمنية مطلعة ان الاضراب يعتبر مؤشرا على الخلاف غير المعلن بين الحزبين الحاكمين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ومحاولة الحزب الاشتراكي القاء تبعة المشكلات الاقتصادية على المؤتمر الشعبي في الفترة السابقة على الانتخابات، وربما كانت تعبيرا عن فقدان الحزب الاشتراكي لقاعدته العمالية الشعبية، بسبب عجز الحكومة، التي يشارك فيها، عن حل مشكلات اليمن.

واشارت المصادر الى ان المجلس المركزي لاتحاد النقابات يسيطر عليه الحزب الاشتراكي اليمني، كما ان رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس من قيادات الحزب، وقد التقى مع اتحاد النقابات، وقدم لهم وعوداً لم تف بها الحكومة.

وليس من الواضح حتى الآن اذا كان الاضراب موجها من الحزب الاشتراكي ضد القيادة اليمنية، أو مصدره الحركة العمالية ضد الحزب الاشتراكي نفسه.



المصدر : الجمهورية القاهرية

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

نائب رئيس الوزراء العماني:

لاخلاف مع اليمن حول مواقع الحدود

مسقط خاص :

اعلن فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء العمانى للشئون القانونية انه لايرى خلافا بين سلطنة عمان واليمن فى الوقت الحالى على مواقع حدودية معينة ولكن هناك أمورا داخلية تخص اليمن ولاعلاقة للسلطنة بها .

وأوضح ان سلطنة عمان جاهزة للانتهاء من موضوع ترسيم الحدود فكل شىء بعد وقت طويل للوصول الى ماتم التوصل اليه الان وقال فى هذا الصدد نحن فى انتظار ان يقرر الجانب اليمنى موقفه بصورة نهائية وبعدها تتم كل الاجراءات اللازمة للتوقيع على اتفاق الحدود بين البلدين .

ونوه بالعلاقات بين السلطنة واليمن وقال انها علاقات جيدة وطبيعية وحول العلاقات بين السلطنة ودول الامارات قال انها علاقات مترابطة ولها جذور تاريخية قديمة وهى علاقات مصيرية وازلية .

وفيما يتعلق بانشاء اللجنة العليا المشتركة بين البلدين التى تم الاتفاق عليها قال انها تأتى فى ضوء القناعة التامة بضرورة تحديد اطر للعلاقات المتميزة بين البلدين وكتطور حتمى للمستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية .

واعلن انه لاتوجد قضية حدود بين السلطنة والامارات واكد ان سلطنة عمان فى معالجتها لقضايا الحدود مع جيرانها تركز بصورة اكبر على جوهر العلاقات منها على بعض التفاصيل التى عادة ما تتسبب فى انعدام الثقة بين الاطراف المعنية .



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

إضراب العمال فى اليمن يصيب الحياة بشلل تام

صنعاء ـ ا . ب ـ اصيبت موانىء وبنوك ومصانع البترول فى اليمن امس بالشلل التام فى أعقاب قيام عشرات الالاف من العمال باضراب عام للمطالبة باصلاحات سياسية واقتصادية فى البلاد

وكان الاتحاد العام لنقابات العمال فى اليمن قد دعا الى هذا الاضراب لمدة ٢٤ ساعة احتجاجا على ما اسمته مصادر الاتحاد « بالفساد المالى والاجتماعى والامنى »

وقال متحدث باسم الاتحاد الذى يمثل ١٠٠ الف عامل يمنى ان السلطات اعتقلت مسئول الاتحاد فى ميناء « الحديدة » المطل على البحر الاحمر واشار الى ان الحكومة ارسلت عددا من الوحدات العسكرية الى الميناء للقيام ببعض « الانشاءات الحيوية » لتسيير حركة الميناء

وذكرت الانباء الواردة من صنعاء ان الحكومة ووسائل الاعلام التى تسيطر عليها الدولة لم تعلق على الاضراب حتى الان .

وقال الشهود ان عاصمة اليمن الاقتصادية « عدن » تاثرت بالاضراب حيث توقفت حركة المطار والميناء ومصانع تكرير البترول بها واوضح الشهود ان الاضراب شل الحركة فى عشرين مؤسسة حيوية .

وقد تم اغلاق مطار صنعاء الدولى صباح امس بالاضافة الى اغلاق البنوك الاجنبية والوطنية وفى اقليم « مارب » النفطى الثرى توقف العمال عن العمل الا ان حركة التصدير لم تتاثر نظرا لان عمليات الضخ تتم بشكل اوتوماتيكى

وقد اعلن المسئولون فى الاتحاد العام لنقابات العمال ان الاضراب ماهو الا انذار بسيط وهددوا باضراب اكبريستمر ثلاثة ايام ويبدا يوم ١٥ مارس الحالى اذا فشلت الحكومة فى اجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية

ويذكر ان الحكومة عرضت رفع اجور العمال بنسبة ٢٥ ٪ بينما يطالب زعماء العمال بزيادة اكبر بنسبة ٤٠ ٪ بالاضافة الى تحجيم الاسعارواحكام سيطرة الحكومة عليها .



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول عمالي يمني لـ «الشرق الأوسط»

الإضراب نقابي وليس حزبياً والحكومة التزمت الصمت والتعتيم

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن : من لطفي شطاره

تجاهلت جميع الصحف اليومية والاسبوعية الصادرة في العاصمة اليمنية امس اخبار الاضراب العام الذي شل الحركة في معظم المحافظات امس الاول، فيما عدا صحيفة «الميثاق»، التي نقلت تصريحات اصدرها حسين صالح البهلولي نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الذي تحدث لـ «الشرق الاوسط» وأكد الطابع العمالي للاضراب وعدم الارتباط بالاحزاب السياسية واحتجبت جميع الصحف التي تصدر في عدن امس، ومن ضمنها صحيفة «١٤ اكتوبر» الرسمية، وصحيفة «التجمع» المعارضة.

واوضحت دوائر يمنية ان موقف الحكومة ـ الذي التزم الصمت تجاه الاضراب ـ يعتبر مؤشرا على الحرج والعجز اللذين تعاني منهما السلطات، في مواجهة التذمر الشعبي الذي اخذ للمرة الاولى صورة الاضراب العام المنظم، ولم تصحبه اي اعمال شغب او اثارة.

وقد صرح البهلولي ان الاضراب نجح بنسبة ٧٠ في المائة فقط، بسبب عدم التنسيق المسبق واضاف في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» ان قرار الاضراب اتخذه المجلس التنفيذي للنقابات، بسبب عدم تجاوب الحكومة وتنفيذها المطالب العمالية.

وحذر بيان اصدرته النقابات من استفحال المشكلات الاقتصادية، وأوضح انه في ضوء عدم استجابة الحكومة لمطالب العمال، فانه سيتم تصعيد الاضراب ايام ١٥ و١٦ و١٧ مارس (اذار) الحالي، وحمل الحكومة مسؤولية اي اجراءات انتقامية او ردود افعال تمس العمال والموظفين الذين شاركوا في الاضراب

واكد البهلولي ايضا الطابع العمالي النقابي للاضراب، وقال انه لا يمثل اي حزب، ويرفض ان يستغل اي حزب الحركة النقابية لتحقيق مصالح سياسية خاصة به، ودعا الحكومة الى الاستجابة لمطالب العمال، بينما حملت صحيفة «الميثاق» عنوانا رئيسيا قال «اضراب شامل للعمال والحكومة صامتة».

الحزب والمؤتمر ومستقبل اليمن

الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبي العام تقع عليهما مسئولية الحكم فى دولة اليمن فى الفترة الانتقالية والمحددة بسنتين وبعدها تجرى الانتخابات ويشكل الجكومة الحزب الفائز فى هذه الانتخابات وكانت الوحدة قد جاءت نتيجة لخطوة عملاقة اتخذها الحزب والمؤتمر فى شطرى اليمن انذاك وتحمل الاخوان على عبدالله صالح وعلى سالم البيض المسئولية الكبرى لذلك الحدث الجلل ضاربين بعرض الحائط كل المؤامرات التى مارست عليهما سواء من الخونة فى الداخل أو المتربصين على الحدود ثم جاءت حرب الخليج لتزيد من ثقل المسئولية الملقاة على الجميع فى اليمن وخاصة القوى الوطنية والعكس صحيح فإن هذه الازمة جاءت هدية من السماء لهؤلاء المتامرين على بلادهم لكى يزايدوا على أزمتها الاقتصادية .

ومع الاسف الشديد نجد التطورات فى اليمن لايشار اليها من قريب أو بعيد من وسائل الاعلام المصرية وأيضا الاذاعات الاجنبية ولكن بين الحين والاخر ترد لنا أخبار يمنية عبر المجلات والصحف العربية كلها أخبار عن قلاقل واغتيالات ومحاولات صحفية لاثارة الخلاف بين الحزب والمؤتمر وهذا يثير الرعب والهلع فى قلوبنا لان وقوع الخلاف معناه فرصة ذهبية للائمة والسلاطين للعودة مرة اخرى وشق اليمن الى الابد .

والاخبار الصحفية الواردة عبر المجلات العربية تحوى حوادث تفجير لمقار الحزب الاشتراكى فى عدة مدن يمنية ثم خبر عن اعتكاف الاخ على سالم البيض لمدة اسبوعين بعيدا عن ممارسة مسئوليته لخلاف مع مجلس الرئاسة ثم نسمع عن قيام حزب الاصلاح باقامة مخيمات له فى مدن عدن وحضر موت وإبين .. ثم الاعلان عن تعاون المسئولين هناك معهم والذين ينتمون الى المؤتمر الشعبى وهذا حيلة لشق الصفوف بين الحزب والمؤتمر .. ثم خبر فى مجلة العرب الدولية يقول أن اليمن مازالت يمنين بالرغم من مرور سنتين وليست يمنا واحدا .

وبناء على تلك الاخبار والتى لانعرف دقتها ولكن لمشاهدتنا الامور على الطبيعة فى اليمن نسرد الامور الاتية .

إن حزب الاصلاح والذى يشمل الائمة والسلاطين والعملاء هم أعداء اليمن وأعداء الوحدة وكل الحوادث والقلاقل التى تمت أو ستتم هى من صنعهم وسيطرتهم على المعاهد العلمية وإقامة مخيمات لهم سوف يساعدهم على تكوين مليشيات مسلحة ومنظمة وإن حقدهم على الوحدة لم يهدأ ومسئولية دولة الوحدة السيطرة على هذه المؤسسات مهما كانت التضحيات ووضع ضوابط للديمقراطية واعطاء الفرصة المتساوية لكل الاحزاب السياسية .

إن سياسة التوازنات سياسة عقيمة ولايستفيد منها الا المتامرون ولابد من اتفاق القوى الوطنية بدون استثناء لدعم دولة الوحدة والتى لايختلف على المحافظة عليها اى وطنى يمنى . إن الشيوعية انتهت فى العالم وغير موجودة فى اليمن والذين يتاجرون بالهجوم عليها يتخذونها ذريعة لتهديد الوحدة لان حقد هؤلاء على الجميع حتى اننى سمعت من مجموعة منهم أن عدوهم الاساسى هو الاخ على عبدالله صالح لانه ضحك عليهم لعدة سنوات وانهم لن ينسوا ذلك . إن حزب الاصلاح ليس له برنامج أو أى رؤية لحل مشاكل اليمن أو النهوض به ولكن شاغله الاكبر هو عودة الائمة والسلاطين مرة أخرى والمؤكد لذلك تعيين شيخ بدوى رئيسا لحزبهم بالنيابة عن الامام لحين عودته

إن عددا كبيرا من المتامرين والذين يرتبون مع حزب الاصلاح منضمون الى المؤتمر الشعبي العام ليكونوا قريبين من صناعة القرار وتمرير مخططاتهم عبر الوسائل الشرعية

إن المتامرين بعد ان وجدوا أنفسهم فى عزلة على الساحة اليمنية أخذوا يغازلون بعض القوى المؤثرة على الساحة اليمنية وخاصة الناصريين ولا أعتقد ان الناصريين على جهل بهؤلاء والتصويت على الدستور اليمنى خيب امل هؤلاء والنار التى اشتعلت فى الناصريين قبل الوحدة فى الشطر الشمالى من صنعهم

وبناء على ذلك نذكر القيادة اليمنية ان امامها طريقين لاثالث لهما

الطريق الاول مبنى على الترابط ووعى المسئولية لهذا الحدث العظيم وتحدى الصعاب وافشال خطط الذين راهنوا على عدم نجاح الوحدة والحفاظ على روح التحدى اليمنى

- أما الطريق الثانى فهو المبنى على سياسة التوازنات وعدم حسم الامور وهذا سوف يؤدى إلى ضياع كل الانجازات واشعال نار الحقد والانتقام واعطاء فرصة للائمة والسلاطين بالعودة مرة أخرى وخطورة هذا الوضع يجعلنا ننادى اكثر من مرة الحكومة والقيادة سواء من المؤتمر أو الحزب بوضع النقط على الحروف والمحافظة على هذا الانجاز الهائل وندعو الفصائل الوطنية الاخرى أن يكونوا عونا للقيادة وأخص الناصريين ونذكرهم بان الوحدة العربية سواء كانت كلية أو جزئية هى أمل المعلم العظيم والتى ضحى بحياته فى سبيلها .. وفى النهاية أقول الوحدة اليمنية فى عقولنا وفى قلوبنا وكل ما نتمناه فى هذه الحقبة أن نحافظ عليها .. كررت هذا كثيرا فهل الاخوة فى اليمن يسمعوننا ؟ .

عبدالفتاح محمد ميرغني



المصدر : الحياة (لندن)

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح يدعو الى عدم استخدام النقابات "لاغراض حزبية"

اليمن: ٧٥ في المئة اضربوا والمناطق الجنوبية كانت اكثر تقيداً

[] صنعاء - «الحياة»:

■ اعلن المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في اليمن ان نسبة نجاح الاضراب الذي دعا اليه امس الاحد بلغت ٧٥ في المئة، ولوحظ ان المناطق اليمنية الجنوبية، خصوصاً عدن، كانت اكثر تقيداً من الشمالية بالاضراب. وشدد رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح على ضرورة «استقلال الحركة النقابية، وعدم استخدامها لاغراض حزبية».

واعلن مصدر مسؤول في المكتب التنفيذي للاتحاد ان اكثر من ٣٠٠ الف عامل وموظف في القطاع العام والمختلط وفي القطاع الخاص من مجموع القوى العاملة التي تقدر باكثر من نصف مليون موظف وعامل، اشتركوا في الاضراب امس.

وقال ان الاضراب العام سيستانف لمدة ثلاثة ايام ١٦ و١٧ و١٨ اذار (مارس) الجاري، اذا لم تستجب الحكومة مطالب النقابات. واشار الى ان لجنة تشكل حالياً من كل نقابات العمال استعداداً لبدء حوار مع الحكومة عند استجابتها الدعوة الى الحوار.

ووصف الاضراب العام في صنعاء والحديدة بانه كان موفقاً. واوضح ان المصارف الوطنية والاجنبية في اليمن اغلقت ابوابها، وتوقفت حركة المواصلات البرية التابعة للقطاع العام والعاملة بين المدن الرئيسية.

وشمل الاضراب الخطوط الجوية اليمنية (الادارة العامة في صنعاء) ومطار صنعاء الدولي، الا ان قوات الدفاع الجوي في المطار تولت تعبئة الوقود للطائرات.

وفي ميناء الحديدة نفذ الاضراب في عشرين مرفقاً بينها ميناء الحديدة، لكن اطقماً عسكرية انزلت الى الميناء لضمان سير العمل فيها واحتجزت سلطات الامن عدداً من النقابيين.

وفي منطقة مارب، نفذ الاضراب في حقول نفط صافر وتعطل العمل في الحفريات فقط اما منشاة ضخ النفط من صافر الى ميناء التصدير في البحر الاحمر فلم تتاثر لان عملية الضخ تسير بالات اوتوماتيكية.

واشار المصدر الى ان الاضراب في عدن (٤٠٠ كلم) جنوب العاصمة صنعاء شمل كل المرافق الحكومية والميناء والمطار وتوقف العمل في مصفاة عدن حتى نهاية الدوام (الساعة الثانية بعد الظهر). وشمل ايضاً عمال الطاقة وعدداً من المدارس

وذكرت صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية الناطقة باسم المجلس المركزي للنقابات ان «الاضراب هو السلاح الاخير» لمطالبة الحكومة بدعم الاسعار وحماية حقوق العمال والحفاظ على القطاع العام وقضايا اخرى تضمنتها المذكرة التي كان وجهها المجلس المركزي العام الماضي الى رئيس الحكومة.

وكان المجلس وجه الاسبوع الماضي برقية الى كل من مجلس الرئاسة واعضاء المجلس والنواب ناشدهم فيها «التدخل السريع وتوجيه الحكومة لتنفيذ كل الاتفاقات لئلا تستفحل الاوضاع (...) وان



اضراب الاول من اذار هو تعبير عن استياء العمال والحركة العمالية النقابية مما وصل اليه الامر مع الحكومة».

الى ذلك، نسبت صحيفة «الحق» الناطقة باسم حزب رابطة ابناء اليمن الى مصادر عمالية موثوق بها ان «قيادات بارزة في المكتب التنفيذي وفي النقابات العامة والمجالس العمالية رفضت اساساً الاضراب الذي تصر قيادات متطرفة على الدعوة اليه بهدف تاجيج حدة الصراعات في الصف الوطني وليس بهدف تحقيق مطالب للعمال».

وذكرت الصحيفة ان اجتماعات المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات التي عقدت اخيراً ودعت الى الاضراب «لم تكن شرعية اذ اقتصرت على قيادات «الشطر الجنوبي» فقط، اي القيادات التي تنتمي الى الحزب الاشتراكي اليمني». وابلغت قيادات عمالية في صنعاء صحيفة «الحق» ان «مرافق العمل واجهزة الدولة والمؤسسات ومؤسسات القطاع العام في المحافظات الشمالية سابقاً لن تنصاع لاوامر قيادات اتحاد العمال المنتمية الى الحزب الاشتراكي لانها ترى في خطوتها (الاضراب) تصعيداً للمواقف والتوترات».

المؤتمر الشعبي العام

على صعيد اخر، اشار الرئيس صالح وهو الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، احد الحزبين الحاكمين في اليمن في تقرير قدمه الى الدورة الاستثنائية لحزبه التي عقدت في صنعاء، الى «ان اعمال التنسيق المشترك بين المؤتمر والحزب الاشتراكي ستتواصل بما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة، وعلى طريق ايجاد الضمانات الملائمة لانجاز الفترة الانتقالية في موعدها المحدد (١٩٩٢/١١/٢١) واجراء الانتخابات النيابية العامة قبل انتهاء الفترة الانتقالية».

وفي معرض الاشارة الى وجوب اتساع المشاركة في المسار الديموقراطي لتشمل كل الفاعليات الوطنية، «يكون العمل النقابي ونشاط المنظمات الجماهيرية متميزاً عن العمل السياسي (...) لان استقلال الحركة النقابية والمنظمات الجماهيرية وحرية اعضائها (...) من دون فرض اي هيمنة عليها او استخدامها لاغراض حزبية يمثل اساس ازدهارها وتصعيد دورها كمدرسة للممارسة الديموقراطية».

ودعا كل القوى الوطنية الى «تحديد دوائر الخلاف على اسس موضوعية لا تخرج عن ثوابت الامة المتمثلة في العقيدة الاسلامية واهداف الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري واولويات البناء الوطني، وحماية وحدة الوطن وسيادته واستقلاله وتعزيز الوحدة الوطنية وهدف الحرية والمناخ الديموقراطي».

وتطرق الى السلبيات التي ظهرت في المجالين الاقتصادي والاداري ودعا التنظيمات والاحزاب السياسية الاخرى الى «المساهمة مع المؤتمر الشعبي لبذل كل الجهود الممكنة لمحاربة كل الظواهر والممارسات السلبية وتنوير الراي العام باخطارها على الاقتصاد الوطني».

وفي معرض مناقشة تقرير الامين العام للمؤتمر الشعبي، اكد المشاركون في الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة (اللجنة المركزية) التزام «انهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد، واجراء الانتخابات طبقاً لاتفاق الوحدة ودعم كل الجهود التي تبذلها لجنة التنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي بهدف تعزيز الثقة وجوانب التنسيق بينهما».

ودعت الدورة في ختام اعمالها التي استمرت يوما الى ضرورة «الاسراع في انجاز مشروع ميثاق العمل السياسي، ودعوة كل الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية الى طاولة مستديرة لمناقشته بروح ديموقراطية بهدف بلورة صيغة وطنية تجمع عليها كل الاحزاب والتنظيمات السياسية وتكون دليلا للعمل السياسي يلتزمه الجميع».



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: الاضراب انتهى والنقابات تنتقد مسؤولين

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عاد العمال والموظفون في اليمن الى اعمالهم صباح امس، بعد الاضراب العام الذي اعلنه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال مدة ٢٤ ساعة يوم الاحد. وجدد المكتب في بيان اصدره تحديد سلسلة المطالب التي استند اليها لاعلان الاضراب بما في ذلك «وقف التصرفات غير المسؤولة لبعض المسؤولين تجاه القيادات النقابية». واصدر المكتب التنفيذي مساء الاحد نشرة خاصة عن «الاضراب» ناشد فيها الحكومة الاسراع في تنفيذ ما ورد في محاضر الاتفاقات الخاصة بالقضايا التي اوضحها المكتب والمجلس المركزي في مذكراتهما المرفوعة الى مجلس الرئاسة والحكومة ومن ابرزها:

١- الارتفاع المخيف للاسعار ولمختلف السلع على رغم تأكيد الحكومة تثبيت اسعار السلع الاساسية، وهي القمح والدقيق والرز والسكر ودعم الادوية الضرورية التي تبلغ اكثر من ٣٠٠ نوع. واستعجل المكتب الحكومة لتحريك اجور العاملين في المرافق الانتاجية والخدماتية، وكذلك للمتقاعدين لمواجهة صعوبة الحياة المعيشية الناتجة عن الارتفاع الجنوني للاسعار اضافة الى معالجة مستحقات الضمان الاجتماعي.

٢- الاسراع في وضع سياسة موحدة للاسعار واحياء دور الرقابة الصارمة لوضع حد للتلاعب وحماية المستهلك.

٣- ايجاد فرص عمل للعمال العائدين من المهجر للقضاء على مشكلة البطالة التي يتزايد تأثيرها



المصدر : الحـــــاة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

السلبي في المجتمع.

٤- الحفاظ على القطاع العام ودعمه وتطويره بما يحقق تقدمه باعتباره ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني.

٥- إعادة النظر في ما اتخذه مجلس الوزراء من قرارات ومنشورات وتعاميم تتعارض مع ما منحته القوانين النافذة والمتعلقة بالحقوق المكتسبة.

٦- سرعة وقف التصرفات غير المسؤولة لبعض المسؤولين تجاه القيادات النقابية. وهذه الممارسات تتنافى كلها مع ما نصت عليه الاتفاقات الدولية في شان حرية العمل النقابي والتي صادقت عليها الحكومة اليمنية.

٧- سرعة تنفيذ صرف بدل المخاطر.

٨- سرعة تنفيذ علاوة غلاء المعيشة بواقع ٤٠ في المئة من الراتب الاساسي واعتبارها جزءاً من الراتب.

٩- سرعة تنفيذ العلاوة السنوية بموجب احكام القانون، وذلك منذ عام ١٩٨٨.

١٠- سرعة تثبيت العمال والموظفين المتعاقدين والعاملين بالاجر اليومي والموقت في ضوء قانون الخدمة المدنية وقرار مجلس الوزراء في هذا الشان.

١١- سرعة معالجة قضية العمالة الفائضة بموجب الاسس التي وضعها الاتحاد العام والتي ناقشتها لجنة الحوار عن الجانب الحكومي ووافقت عليها.

١٢- سرعة صرف رواتب العمال الموقوفة في بعض المرافق والتي لها اكثر من عام».

وقال البيان: «ان المكتب التنفيذي ينظر الى الحوار مع الحكومة ومواصلته انه الخطوة الصحيحة والسليمة، ويشدد على اهمية احترام التزام التنفيذ لما تم الاتفاق عليه بغية تعزيز التلاحم بين القاعدة والقمة».

والتزمت الحكومة الصمت حيال مطالب النقابات حتى الآن واكتفت بإصدار بيان عن زيادة الرواتب بنسبة ٢٥ في المئة.



اليمن والمزايدة من اجل المزايدة

■ يفترض عدم التقليل من اهمية ما يجري في اليمن خصوصاً بعد الاضراب الأخير الذي دعا اليه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال. ولكن يفترض في الوقت نفسه عدم المبالغة في اعطاء الحدث اكثر مما يستحق من ابعاد. ذلك ان المهم في النهاية هو وضع الاضراب في اطار تطور الاحداث في البلد في مرحلة اشتد فيها التجاذب بين القوى السياسية مع اقتراب العد العكسي لانتهاء المرحلة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ليس سراً ان اليمن تعاني ازمة اقتصادية حادة. وليس سراً ان معالجة هذه الازمة لا يمكن ان تتم بين ليلة وضحاها على طريقة كوني فكانت، اي باجتراح المعجزات. وليس سراً ان القوى السياسية التي تستعد لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية ولخوض الانتخابات العامة التي يرجح ان تجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية، تسعى الى استغلال الازمة الاقتصادية الى اقصى حدود. لكن المستغرب وسط كل الذي يجري حالياً ووسط الدعوات الى اضرابات واحتجاجات عدم توقف المنادين باللجوء الى السلبية امام سؤال في غاية البساطة هو هل ان الاضراب يمكن ان يؤدي الى اي حل او ايجاد مخرج من الازمة الاقتصادية - السياسية؟

قبل كل شيء، لا بد للقيمين على الاضراب والراعين له ان يحمدوا الوحدة على نعمة تمكينهم من الدعوة الى الاضراب والاحتجاج علناً على سياسات الحكومة. لكن ابعد من ذلك كله بكثير، ان الدعوات الى الاضراب، وبعضها صادر عن فئات ممثلة في الحكومة وفي السلطة، تدعو الى النظر في تشكيلة الفريق الذي يتولى السلطة. هل هو فريق واحد ام أن نصفه موال ونصفه الآخر معارض، وهل يجوز ان يكون حزب في السلطة فيها نصف هذا الحزب في المعارضة؟

لا يمكن الا التذكير مرة أخرى بان الوحدة وفرت على اليمن مخاطر وويلات كبيرة وان الازمة السياسية والاقتصادية التي يعيشها البلد حالياً لا تقارن في اي شكل مع الكوارث التي كان يمكن ان تحصل في غياب الوحدة. وفي هذا المجال، لا يخفي اي مسؤول في صنعاء في مجالسه الخاصة انه لولا الوحدة لكان الخيار الآخر بين شطري اليمن خلال اندلاع ازمة الخليج خيار المواجهة العسكرية.

اذا اخذ هذا الواقع في الاعتبار، امكن اجتياز الاشهر الأخيرة من المرحلة الانتقالية بامان وباقل مقدار من الخسائر. ذلك انه ليس اسهل من اطلاق الشعارات والدخول في مزايدات في وقت يعرف القاصي والداني ان الحكومة حكومة انتقالية وان مجلس الرئاسة مقسم على الاساس الذي فرضته المرحلة الانتقالية وان كل حزب يحاول القاء مسؤولية الازمة الاقتصادية على غيره، فيما لا يستطيع اي مسؤول ان ينكر وجود حال من التسيب في الكثير من الادارات حتى لا نقول في غالبيتها العظمى.

في النهاية يظل السؤال: هل المطلوب الوصول الى الانتخابات والانتهاء من المرحلة الانتقالية تمهيداً لقيام حكومة تتمتع بحد ادنى من التجانس يمكن لمجلس منتخب ان يضعها امام مسؤولياتها ويحاسبها فعلاً، ام ان المطلوب المزايدة من اجل المزايدة بهدف تحقيق مكاسب سياسية انية لا تصب في مصلحة البلد في المدى الطويل؟

خيرالله خيرالله



حملوها مسؤولية «الانفلات الامني»

المضربون رفضوا التفاوض مع الحكومة اليمنية

لندن - عبد المنعم الاعسم:

رفضت نقابات العمال اليمنية امس عرضا من الحكومة لاجراء مفاوضات عاجلة لانهاء اعتصامات العمال واستئناف العمل في المرافق الرئيسية في البلاد بعد يوم من اضراب عام شمل جميع المحافظات. وتشكك ممثلو النقابات التي دعت لهذا الاضراب في نوايا الحكومة واحزابها. فيما خيم على البلاد جو من التوتر والقلق جراء ذلك.

وابلغ متحدث باسم النقابات «صوت الكويت» تليفونيا من عدن ان ممثلي الاضراب رفضوا اللقاء امس مع مسؤولين. واجلوا الموعد الى يومين مقبلين لمعرفة النوايا الحقيقية للسلطة. وقال ان «الحكومة عودتنا على التراجع عن اي اتفاق لمعالجة الاوضاع المتردية في البلاد».

وحمل المتحدث العمالي الحكومة مسؤولية «الانفلات الامني» وتهديد حياة المواطنين في البلاد وقال: «انا امهلنا الحكومة حتى الخامس عشر من هذا الشهر لتقديم خطوات مناسبة لمعالجة الاوضاع المتردية واذا لم تتخذ تلك الخطوات سنضطر الى اعلان الاضراب لعدة ايام».

وكانت حكومة صنعاء قد حذرت في وقت سابق من تنفيذ اعمال اضراب وهددت باستعمال القوة ضدها وكان الاضراب العام قد شمل جميع المحافظات اليمنية يوم الاول من امس استجابة لنداء وجهه «المكتب التنفيذي لنقابات العمال في اليمن» احتجاجا على الانفلات الامني في البلاد وارتفاع الاسعار وانتشار البطالة و«الاعتداءات المتكررة على الشرعية الدستورية».

وطالب المضربون بتنفيذ اتفاق سابق مع الحكومة بوجوب «حماية القطاع العام» ومنع التجاوزات وتوفير الاستقرار، حيث شل الاضراب مرافق العمل في محافظات الشمال والجنوب معا وشمل البنوك وخدمات الميناء والمطار والمصانع والوزارات وحركة النقل، وقد تضامنت مع العمال الكثير من قطاعات الطلبة.

ونسب الى الامين العام للاتحاد يحيى الكحلاني قوله ان الاضراب لم يجر في اي اطار حزبي بل «جاء بعد جهود كبيرة بذلت من قبل اتحاد العمال لاحياء اتفاق سابق معها.. لكن الحكومة تجاهلت ذلك». وصدرت في صنعاء نشرة باسم «الاضراب» لمتابعة الحركة الاضرابية في البلاد وتطويرها وفضح اساليب الحكومة لقمعها.

وكانت صحيفة «صوت العمال» التي تصدر عن اتحاد النقابات في عدن قد ذكرت عشية اعلان الاضراب ان الاضراب المزمع تنفيذه يستهدف «انتزاع المطالب» من القيادة السياسية للدولة بعد ١٤ شهرا من المذكرة التي قدمت لها وامعنت الحكومة في تجاهلها.

واكد المتحدث باسم النقابات ان استمرار الوضع المأسوي للقطاعات الشعبية بدون معالجة يمكن ان يخلق المزيد من الصراعات والمشاكل في البلاد.

وتؤكد انباء صنعاء ان جوا من التوتر والقلق ساد صنعاء وجميع المحافظات جراء الاضراب، وقالت مصادر سياسية ان السلطات الامنية ووحدات الجيش تلقت تعليمات بالاستعداد لمواجهة التطورات المرشحة للتداعي.

وقالت تلك المصادر ان هيئات وفئات تابعة لـ«القصر الجمهوري» ومدعومة من الاجهزة الامنية تعد للرد على هذا الاضراب بتحرك معاكس قد ينتهي الى اصطدامات ومعارك.



المصدر : الشعب
القاهرية
التاريخ : ٣ ... ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: جدل واسع حول قانون الانتخابات

صنعاء - الشعب

بدأ الاستعداد للانتخابات في الجمهورية اليمنية.. أطلق مجلس الوزراء اليمني صفارة الانطلاق نحو الانتخابات التشريعية وذلك بمناقشته لمشروع قانون الانتخابات الذى أعدته لجنة حكومية مشكلة من وزراء الشئون القانونية، والعدل، والأوقاف والإرشاد. ويفترض أن تتم المناقشة قبل حلول يوم ١٩٩٢/١١/٢١ وهذا اليوم الذى تنتهى فيه الفترة الانتقالية بموجب اتفاقية الوحدة التى نصت على فترة انتقالية مدتها عامان ونصف العام بدأت يوم إعلان دولة الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

ويتضمن مشروع قانون الانتخابات ثمانية أبواب وينتظر أن يدور حوله جدل كبير، خاصة وأنه يتضمن بعض المواد المثيرة للجدل مثل:

* المادة (١٨): والتى تنص على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من خمسة أشخاص يعينهم مجلس الرئاسة وعلى أن يكونوا مستقلين، وإذا كان أحدهم حزبياً يتوجب عليه الاستقالة من حزبه.
* المادة (٢٠): والتى تنص على أن يكون من شروط عضو اللجنة العليا للانتخابات واللجان المتفرعة عنها أداء الشعائر الدينية.
* المادة (٢٧): التى تنص على تقسيم الدائرة الانتخابية إلى (٣٠١) دائرة انتخابية.
* المادة (٤٣): التى تشترط حصول المستقل الذى يرغب فى ترشيح نفسه إلى تزكية ثلاثمائة من أبناء دائرته الانتخابية.
* المادة (٦٠): التى تنص على دورتين انتخابيتين (مثل الجزائر).

وتم التركيز فى الحوار على ثلاث قضايا:-

الأولى: وهى الخاصة بجهة الإشراف على الانتخابات، وهل تكون حكومة انتخابات مؤقتة أم لجنة انتخابات مكونة من الاحزاب.

القضية الثانية: هى مسألة تقسيم الدوائر الإنتخابية، حيث نص مشروع القانون على أن تكون الدوائر الانتخابية (٣٠١) دائرة انتخابية، وقد استقر الرأى الأغلب على أن يبقى العدد المذكور كما هو، فى حين اقترحت بعض الاحزاب الصغيرة زيادة عدد الدوائر إلى خمسمائة دائرة...

القضية الثالثة؛ والاخطر التى تم مناقشتها. هى: مسألة النظام الذى تتم على أساسه الانتخابات، أى على أساس الاغلبية النسبية (دور واحد) أم الاغلبية المطلقة (دورين انتخابيين). وقد تبنى الحزبان الحاكمان ومعهما الاحزاب الملكية (وهى أحزاب صغيرة معروفة بعلاقتها القوية بالحزب الاشتراكى) ماجاء فى مشروع القانون فى هذا الصدد وهو أن تتم الانتخابات على دورين، فى حين تبنى التجمع اليمنى للإصلاح ومعه حزب رابطة أبناء اليمن والحزب الجمهورى وحزب البعث العربى الإشتراكى وحزب التصحيح الناصرى والحزب السبتمبرى الديمقراطى وحزب الاحرار الدستورى، مبدأ إقامة الانتخابات على أساس الأغلبية النسبية (دور واحد).. ويتوقع أن تظل هذه القضية هى أكثر القضايا إثارة للجدل فى الفترة القادمة، حيث تم الاتفاق على عقد لقاء اخر لاستكمال مناقشة بقية الجوانب والأسس الخاصة بقانون الانتخابات ثم اللقاء مع رئيس الوزراء للخروج بصيغ نهائية للقانون.

وجدير بالذكر، أن مسالة انتهاء الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات التشريعية ظلت محل جدل وخلاف خاصة بين الحزبين الحاكمين... حيث يصر المؤتمر الشعبى العام (الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح) على إنهاء الفترة الانتقالية وإجراء الإنتخابات فى موعدها المحدد، بينما لم يبد شريكه فى الحكم، الحزب الإشتراكى اليمنى (الذى يتزعمه نائب الرئيس على سالم البيض) أى موقف محدد حتى الآن... فى حين تصر أحزاب المعارضة جميعها وعلى رأسها التجمع اليمنى للإصلاح (وهو التنظيم الإسلامى الرئيسى فى اليمن) على إنهاء الفترة الانتقالية فى موعدها المحدد وإجراء الانتخابات التشريعية، وذلك لوقف التدهور الاقتصادى والفساد المالى والإدارى والاختلال الأمنى الذى عاشته البلاد خلال الفترة الماضية.



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة

التاريخ : م مارس 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ وسط تهديدات باضراب اوسع

عمال اليمن أنهوا اضرابا استمر ٢٤ ساعة

صنعاء - رويتر - انهى الالاف من العمال اليمنيين اضرابهم الذى استمر لمدة ٢٤ ساعة امس مع تهديدات باضراب جديد اطول واكبر فى حالة عدم استجابة الحكومة لمطالبهم .

واكدت المؤسسة العامة لاتحادات نقابات العمال اليمنية انها ستدعو لاضراب يمتد ٣ ايام ويبدأ من ١٦ مارس اذا امتنعت الحكومة عن رفع الاجور بنسبة ٤٠ ٪ وتجميد الاسعار التى زادت على مدار العامين الاخيرين زيادة كبيرة .

وكان الاضراب قد ندد بالفساد فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وطالب بالاصلاحات السياسية ويذكر ان الحكومة كانت قد وعدت برفع المرتبات بنسبة ٢٥ ٪ منذ ٣ اشهر مما اغضب العمال بسبب الزيادة السريعة فى الاسعار التى تلت تطبيق سياسة السوق الحرة عقب الوحدة بين دولتى اليمن الشمالى والجنوبى عام ١٩٩٠

ومن ناحية اخرى طالب العمال الحكومة بتوفير مئات الالاف من فرص العمالة للعمال الذين اضطروا للعودة من السعودية وغيرها من الدول الخليجية بسبب موقف اليمن من ازمة الخليج



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

الأزمة الاقتصادية تهدد بتفجير الاضرابات من جديد

النقابات اليمنية ترفض العرض الحكومي وتصر على زيادة الأجور ٤٠ في المئة

المنامة ـ د.ب.ا: اوضحت المصادر النقابية اليمنية والدبلوماسيون في منطقة الخليج، أن الازمة الاقتصادية العميقة في اليمن، تهدد بتفجير مواجهة بين الحكومة

والنقابات العمالية القوية، ويعتبر الاضراب العام الذي وقع يوم الاحد الماضي في ١٨ محافظة يمنية أحد مظاهرها المبكرة.

وصرح دبلوماسي عربي بأن «جميع الدلائل تشير الى ان وقوع مواجهة اصبح امرا حتميا، اذا لم تستجب الحكومة لمطالب اتحاد النقابات العملية في غضون الاسبوعين المقبلين».

واكد المسؤولون في الاتحاد العام للنقابات العمالية اليمنية، الذي يضم في عضويته مائتي الف عامل، أن النقابات مصممة على تصعيد احتجاجاتها على الظروف الاقتصادية المتدهورة، اذا لم تطبق الحكومة اصلاحات لتحسين ظروف الشعب اليمني. وذكر مسؤول نقابي في ساعة متأخرة من امس الاول «ان ما يقتضيه الامر يتمثل في اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية فورية، وسوف نصعد اضراباتنا العمالية واحتجاجاتنا، اذا لم تستجب الحكومة لمطالبنا بحلول يوم ١٥ مارس (اذار) الحالي». وقال المسؤول ـ الذي طلب عدم الكشف عن هويته ـ ان الاضراب العام الذي نظمه الاف العمال يوم الاحد الماضي، واصاب الموانئ والبنوك وصناعة البترول اليمنية بالشلل، هو فقط انذار للحكومة، كي تتحرك سريعا. واضاف «نحن نعطي الحكومة مهلة تستمر اسبوعين كي تتحرك، واذا لم تستجب فسوف ننظم اضرابا يستمر ثلاثة ايام في ١٦ و١٧ و١٨ مارس، للضغط من اجل تنفيذ مطالبنا». وحتى الآن لم يصدر اي رد فعل من جانب الحكومة لمطالب النقابات العمالية. ويدعي المسؤولون النقابيون أن اضراب الاحد الماضي كان «ناجحا تماماً، وانه أثار «رد فعل شعبي واسع». وجاء الاضراب كاحتجاج على ما وصفه المسؤولون النقابيون بـ «الفساد في الدوائر المالية والاجتماعية والامنية». وذكرت الانباء في صنعاء، ان قوات الامن القت القبض على عدد من المسؤولين النقابيين في ميناء الحديدة على البحر الاحمر.

وتريد النقابات العمالية اجراء حكوميا فعالا لمراقبة الاسعار المرتفعة للمواد الغذائية الاساسية، من خلال التسعير الموحد للسلع، وقيام الحكومة بفرض قيود على الاسعار، وقد رفض النقابيون عرضا حكوميا بزيادة الاجور بنسبة ٢٥ في المائة، واصروا على زيادتها بنسبة ٤٠ في المائة.

ويملك اليمنيون الذين يبلغ تعدادهم ١١ مليون شمالي، ومليوني جنوبي، واحدا من ادنى متوسطات دخل الفرد في العالم العربي، حيث يبلغ نحو ٥٠٠ دولار سنويا.

وتعد البطالة مشكلة اخرى، ويقول المسؤول «نحن نريد ايضا حلا لمشكلة البطالة المتزايدة، ويجب ان تجد الحكومة فرص عمل للعمال الذين عادوا من الخارج».

ومنذ ان توحدت اليمن الجنوبية (الماركسية سابقا) واليمن الشمالية في دولة واحدة في مايو (ايار) عام ١٩٩٠، ابلغ الرئيس علي صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض شعبهما، بان الاندماج الذي انهى ثلاثمائة عام من الانفصال سيحقق طفرة اقتصادية.

وبنيت هذه التكهنات على اساس الزيادة المخططة في انتاج البترول، والامل في زيادة المعونة من دول الخليج، والتفاؤل من أن يؤدي الاستقرار الاقتصادي الذي حققته الوحدة الى جذب المزيد من الاستثمارات والتحويلات.

وقال دبلوماسي «ان الحلم اليمني بالرخاء الاقتصادي تحطم بغزو صدام حسين للكويت، وموقف اليمن منه».

حـــركة الأحـــداث

اليمن :

الوحدة فى اختبار حاسم

فى تطور بارز ، وهو الاول من نوعه فى ظل دولة اليمن الموحد دعا الاتحاد العام والمكتب التنفيذى للنقابات العمالية الى اضراب عام الاحد الماضى ، تمت الاستجابة له فى عديد من القطاعات الحيوية فى ١٣ محافظة ، ويأتى هذا الاضراب كنوع من الاحتجاج الصريح على ممارسة الحكومة والدولة اليمنية بصفة عامة فى قضايا حياتية رئيسية مثل ارتفاع الاسعار والضبط الامنى والفوضى السياسية على وجه العموم . ويمثل الاضراب خطوة اكبر فى المواجهة السياسية بين الاتحاد من جهة والحكومة والقيادة السياسية من جهة ثانية ، وهى المواجهة التى خضعت لحالات من المد والجزر منذ الايام الاولى لاعلان دولة الوحدة ، خاصة وان قطاعا كبيرا من قيادات الشمال سابقا يرى ان قيادة الاتحاد العمالى والتى اغلبها من عدن مازالت متأثرة بالافكار الاشتراكية وتعمل على التأثير فى توجهات العمال فى المحافظات الشمالية بغير ما يؤمنون به من افكار وقيم ، انها قيادات متسلطة وغير ديمقراطية .

واجمالا فان الاضراب يعكس الحالة التى بات يشعر بها العمال والمواطنون عامة لاسيما فى المحافظات الجنوبية (الشطر الجنوبى سابقا) حيث تدنى مستويات الاجور والارتفاع الحاد فى الاسعار ، والتدهور الشديد فى الخدمات لاسيما الامنية والشح فى السلع الى حد اصبح فيه الوضع لايطاق بالنسبة الى العدد الاكبر من العاملين فى الجهات الحكومية ذوى الرواتب المحدودة . وقد جاءت خطوة الاضراب فى وقت يدور فيه جدل سياسى عقيم حول الفترة الانتقالية وقابلية تمديدها ، وموعد إجراء الانتخابات العامة . وهو الجدل الذى عكس فى شق منه الانقسام الحاد بين الحـزبين الحـاكمين المؤتمـر الشعبى والحـزب الاشتراكى ، وكذلك القوى السياسية على عمومها حول طبيعة الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية وكيفية إنجاز باقى المهام قبل اجراء الانتخابات العامة ، وقبل التحول الى الفترة الدستورية الدائمة . وفى حين حدد الرئيس على عبد الله صالح ان الفترة الانتقالية غير قابلة للتمديد ، كان نائب الرئيس على سالم البيض وامين عام الحزب الاشتراكى قد اشار الى وجود تباينات بين الحزبين حول موعد الانتخابات العامة وذلك على الرغم من الاتفاق على انهاء الفترة الانتقالية فى موعدها . وفى نفس الاطار تدفع بعض القوى السياسية وعلى راسها حزب التجمع اليمنى للاصلاح ، الذى يمثل تحالف قوى قبلية و دينية ، الى انهاء الفترة الانتقالية واعتبار ان اى تأخير عن اجراء الانتخابات العامة هو بمثابة تآمر على دولة الوحدة والديمقراطية فيها .

وفى الوقت الذى تسود فيه تلك المزايدات السياسية يشعر الكثير من المواطنين بان اوضاعهم الحياتية تتعرض لحالة من الانهيار الشامل . وتشير المؤشرات الى تردى الاوضاع الامنية حيث تكثر محاولات الاغتيال سواء بدوافع جنائية او مختلطة بدوافع سياسية ، كما تعرضت مقار الحزب الاشتراكى فى عدد من المدن من بينها صنعاء وخمر وخولان وعمران الى محاولات اعتداء ، وهناك اتهامات متبادلة حول تكوين الاحزاب الكبرى ميليشيات خاصة بها . وهكذا تبدو الوحدة اليمنية فى مواجهة اختبار حاسم قد يعصف بها ما لم يظهر الجميع روح المسئولية والابتعاد عن المزايدات العقيمة ، والا فان البديل هو الفوضى الشاملة .

حسن أبو طالب



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

مجلس الرئاسة اليمني يتولى التشريع بقرارات جمهورية

تعيين ٤ قضاة بلجنة الأحزاب وتوقع قوانين وحدوية جديدة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اقر مجلس الرئاسة اليمني امس اختيار اربعة قضاة «مستقلين» لعضوية لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، سيصدر باسمائهم قرار جمهوري في وقت لاحق، وبهذا يكتمل عدد اعضاء اللجنة التي يترأسها وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، وتضم في عضويتها وزيري الداخلية والعدل

وتتحدد مهمة اللجنة في فحص طلبات تاسيس احزاب جديدة، والتحقق من توافر الشروط التي قررها قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية الصادر في شهر اكتوبر (تشرين الاول) الماضي، اضافة الى استكمال اجراءات تسجيل الاحزاب والتنظيمات.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان مجلس الرئاسة اليمني يفكر في اصدار عدد من القوانين الوحدوية الجديدة خلال شهر رمضان، بموجب قرارات جمهورية لها قوة القانون، التزاما بالوعود التي قطعها على نفسه، بحيث يمكن لمجلس النواب مناقشتها عندما يعود الى الانعقاد بعد شهر رمضان

ولم تؤكد المصادر ما اذا كان قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية من بين هذه القوانين، لانه ما زال موضع مناقشة بين الحكومة والاحزاب غير المشاركة في الحكم، ويتعين انجازه قبل اجراء الانتخابات في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

مشاورات يمنية ـ مصرية

■ القاهرة - «الحياة» - تجري القاهرة وصنعاء حالياً مشاورات تهدف الى تطوير العلاقات الثنائية ومسالتي الامن في البحر الاحمر والقرن الافريقي وعقد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة.

وتلقى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى اخيراً تقريراً من السفير المصري في صنعاء السيد عبدالرحمن شمعة تناول نتائج اتصالاته مع المسؤولين اليمنيين في شان العلاقات الثنائية واكد على «وجود تقدير وتقارب في وجهات النظر بين العاصمتين في ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك». واشارت مصادر مصرية مطلعة الى ان مصر واليمن ستتبادلان زيارات على مستوى الخبراء والمسؤولين في المرحلة المقبلة في اطار سعيهما الى ايجاد نوع من التنسيق العربي وانهاء اثار حرب الخليج. وقالت ان موسى سيلبي قريباً دعوة تلقاها من نظيره اليمني عبدالكريم الارياني.



مواجهة وشيكة بين نقابات العمال وحكومة على عبدالله صالح فى اليمن

المنامة ـ د . ب . أ :

اكدت المصادر الدبلوماسية والنقابية فى منطقة الخليج أن الأزمة الإقتصادية العميقة فى اليمن الموحد تهدد بتفجير مواجهة بين حكومة الرئيس على عبدالله صالح والنقابات الهامة فى البلاد .

وصرح مصدر دبلوماسى بان كافة الدلائل تشير الى ان المواجهة اصبحت حتمية مالم تستجب حكومة اليمن لمطالب إتحاد النقابات العمالية خلال الاسبوعين القادمين . واكد المسئولون بالاتحاد العام للنقابات العمالية اليمنية والذى يضم ٢٠٠ الف عامل ، إن النقابات مصممة على تصعيد إحتجاجاتها على الظروف الاقتصادية المتدهورة إذا لم تطبق الحكومة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية فورية قبل الخامس عشر من مارس الحالى .

ووصف مسئول نقابى يمنى الاضراب الذى نظمه الاف العمال يوم الاحد الماضى واصحاب صناعات البترول والموانى والبنوك اليمنية بالشلل بأنه كان مجرد « انذار » للحكومة لكى تتحرك بسرعة فى اتجاه الاصلاح .

واضاف إن النقابات اليمنية قررت اعطاء الحكومة مهلة حتى منتصف الشهر الحالى والا فسوف يتم تنظيم اضراب يستمر ثلاثة أيام اعتبارا من ١٦ مارس .

المصدر : صوت الكويت / الكويتية
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بوادر انقسام في السلطة وتمرد في الجيش

٣ قتلى في اشتباك مسلح داخل القصر الجمهوري في اليمن

صنعاء - «صوت الكويت»: شهدت صنعاء امس توتراً سياسياً خطيراً بعد انفجار الخلاف داخل السلطة التي تضم الحزبين الحاكمين في شطري اليمن قبل اعلان الوحدة، وظهرت لأول مرة بوادر تمرد داخل المؤسسة العسكرية. وقالت مصادر سياسية ان الاضراب العمالي الذي شل اليمن يوم الاحد الماضي، زاد الأوضاع سوءاً لا سيما ان العمال هددوا باضراب جديد في منتصف الشهر الجاري اذا لم تتحقق مطالبهم. واشارت الى وجود نزاعات خطيرة داخل حكومة الرئيس علي عبد الله صالح حيث يتبادل طرفا الحكم الاتهامات حول مسؤولية تردي الأوضاع

الى ذلك نقلت وكالة انباء فرانس برس عن مصدر مطلع في العاصمة اليمنية قوله امس، ان ثلاثة اشخاص بينهم عقيد في الجيش اليمني قتلوا واصيب اخر بجروح خطيرة فى حادث اطلاق نار بعد ظهر اول من امس في مبنى رسانة الجمهورية بصنعاء حيث كان عدد كبير من اعضاء مجلس الرئاسة موجودين.

واضاف المصدر نفسه ان رئيس الجمهورية الفريق علي عبد الله صالح ورئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس لم يكونا في المبنى عند وقوع الحادث. واوضح ان الحادث وقع اثر خلاف بين العقيد حسين دويد وموظف في الرئاسة اتهم محدثه بتقديم وثائق مزورة، واضاف ان الجاني أطلق النار على حراس في قصر الرئاسة ردوا باطلاق النار بقصد السيطرة على الموقف.

وابلغت مصادر سياسية الى «صوت الكويت» ان التوتر انتقل الى وحدات الجيش وخصوصاً الوحدات التي تحيط بالعاصمة واغلبها من الجيش النظامي لجمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً حيث رفض قادة بعض الوحدات اوامر عليا بالتوجه الى المصانع ومؤسسات الدولة لاستئناف العمل فيها معتبرين هذه المهمات بمثابة تحد لارادة المواطنين الذين يعانون الأمرين جراء السياسة الكارثية للنظام

وأكدت المصادر ان جهود الحكومة اخفقت خلال اللقاء الذي تم مع قيادات عمالية في ثني العمال عن تهديدهم بالعودة الى الاضراب في السادس عشر من هذا الشهر إذا ما رفضت السلطات تلبية مطاليبهم.

وكان اتحاد العمال قد حمل الحكومة مسؤولية الانفلات الأمني الذي يعم البلاد واتهم نقابيون السلطات العسكرية العليا واجهزة الامن بالتورط في اعمال انتقامية في عدد من المناطق وبخاصة عدن

ورات المصادر ان الأيام المقبلة ستشهد المزيد من اعمال العنف وسط غياب واضح لدور السلطة الحاكمة بل وسط تشجيعها لبعض النشاطات المناهضة لفئات المعارضة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام
القاهرة

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

اشتبــاك مســلح بين ضباط الحرس الجمهوري اليمني

صنعاء - ١ . ش . ١ - ذكرت وكالة الانباء العمانية امس ان عقيدا بالجيش اليمنى قتل ضابطين من حرس مكتب رياسة الجمهورية واصاب موظفا بالمكتب قبل ان يتمكن جنديان من الحرس من قتله .

وقالت المصادر ان العقيد واسمه حسني دويد استفز عندما المح له الموظف المختص بمكتب الرياسة ان الاوراق التي يحملها بها تواقيع مزور لرئيس الجمهورية وستقدم للنيابة .

واضافت ان العقيد اطلق النار على الموظف فاصابه بجروح بالغة وقتل ضابطين لدى خروجه من المكتب . وعندما حاول العقيد دويد الخروج من المبنى وهو لا يزال يحمل مسدسه في يده اطلق عليه حرس البوابة النار فاردوه قتيلا .

النقابات ترفض سلفاً قانوناً يتعلق بالاضرابات

اليمن: مقتل ثلاثة ضباط في اشتباك داخل مقر الرئاسة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ قتل ثلاثة ضباط في مقر رئاسة الجمهورية في صنعاء بعد ظهر اول من امس الثلثاء في حادث تبادل اطلاق نار داخل المقر، في اثناء وجود عدد من اعضاء مجلس الرئاسة فيه. لكن مصادر مطلعة اوضحت ان رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح لم يكن في المقر الذي يقع في شارع الزبير لدى وقوع الحادث. ومعروف ان مجلس الرئاسة يضم خمسة اشخاص هم اضافة الى علي صالح السادة: علي سالم البيض وعبدالكريم العرشي وعبد العزيز عبدالغني وسالم صالح محمد.

وكشفت هذه المصادر ان تبادل اطلاق النار الذي اسفر ايضاً عن اصابة موظف في مكتب الرئاسة بجروح خطيرة بدأ عندما دخل العقيد حسين نويد (من سلاح المشاة) المقر، وبدأ نقاشاً في معاملة تخصه مع موظف أبلغه ان اوراق المعاملة «مزورة، وكذلك التواقيع التي عليها وان مذكرة ستصدر يحال بموجبها على النيابة العامة للتحقيق معه».

وكان رد فعل الضابط اطلاق النار من مسدسه على الموظف مما ادى الى اصابته بجروح خطيرة وعلى الاثر تدخل ضابطان احدهما من عائلة المهدي برتبة نقيب والآخر من عائلة العبيدي برتبة ملازم. لكن العقيد واصل اطلاق النار وأصابهما بجروح ادت الى مقتلهما. وامام هذا الوضع تدخل عدد من حراس المقر واطلقوا النار على العقيد بينما كان يحاول الخروج فقتل على الفور.

واكد مصدر موثوق به في صنعاء ان ليست للحادث ابعاد سياسية واشار الى ان موظف الرئاسة الذي اصيب نقل الى احد المستشفيات وهو الآن في غرفة العناية الفائقة.

النقابات والاضراب

على صعيد آخر ناقش المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات جملة من القضايا العمالية في مقدمها التقرير التقويمي للاضراب الذي نفذ الاحد الماضي.

وقال المكتب التنفيذ في بيان اصدره امس وتسلمت «الحياة» نسخة منه انه واصل اجتماعاته في صنعاء برئاسة السيد راجح صالح ناجي رئيس المكتب وعضو مجلس النواب لمناقشة القضايا الحالية للحركة العمالية التي تواجه الكثير من «المصاعب المفتعلة من قبل الحكومة ولا سيما منها الامن والاستقرار وتدني المستوى المعيشي وغلاء الاسعار ومحاولة مصادرة الحريات النقابية من خلال اصدار التشريعات والقوانين المنافية للدستور والمبادئ الديموقراطية والتعددية السياسية وضمان الحريات العامة لكل انسان في البلاد، في ظل دولة الوحدة، وعلى رأس هذه القوانين قانون الاضراب الذي يناقشه مجلس الوزراء حالياً في غياب النقابات ومن دون اية مراعاة للدستور والمبادئ الآنفة الذكر، الامر الذي يترتب على ذلك رفض النقابات الكامل مضمون هذا القانون جملة وتفصيلاً.

وحيا البيان «العمال وتماسكهم في اثناء الاضراب وموقفهم الصلب والمنظم ازاء ما يتهدد معيشتهم وحياتهم الامنية والمخاطر التي تتعرض لها الحركة العمالية وحواراتها الديموقراطية».

وحيا المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات «اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام لموقفها الايجابي من الحركة النقابية العمالية في ما يخص حض الحكومة على الحد من تصاعد الاسعار وتارجح الاوضاع الاقتصادية وتحسين معيشة العمال والموظفين والافساح في المجال امام النقابات لممارسة حقوقها الديموقراطية وحرياتها واستقلاليتها بعيداً عن الولاءات الحزبية والحكومية والوصاية السياسية وبعيداً عن كل ما من شانه تقييد حريتها ونشاطها».

وأعرب المكتب التنفيذي عن «امله الكبير بأن تحذو كل الاحزاب التي تهمها المصلحة العليا للشعب والوطن، حذو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في دعم المسيرة العمالية وتعزيز وحدة الحركة النقابية واتاحة كل الفرص لها للمشاركة في رسم سياسة البلاد للمضي حثيثاً في بناء اليمن وتطوير حياة الشعب ليعيش حراً كريماً آمناً بسيادته في ارضه وتحت سماء الديموقراطية والسيادة الوطنية».



المصدر : العالم اليوم
القاهرية

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

انتباه

البحر .. والمستقبل

يقول الجيولوجيون إن اسيا وافريقيا كانتا على اتصال برى فيما يعرف حديثاً بمصر والسعودية .. ثم .. نشأ البحر . تغيرت الجيولوجيا، وتغيرت الجغرافيا.

وقد ظل البحر الاحمر ذا اهمية فائقة، فهو المعبر إلى الاراضى المقدسة .. كما أنه المعبر التجارى الذى يربط اوروبا وافريقيا بالهند وشرق اسيا.

مع ذلك فإن ماينتظر البحر الاحمر فى القريب العاجل سوف يمثل انقلاباً فى خريطة المواصلات، والتجارة، والحركة البشرية والاقتصادية.

اليمن تفكر فى عودة النشاط إلى ميناء عدن كما كان ميناءً حراً يعج بالحركة، ويكون نقطة انطلاق تجارية لكل المنطقة كما يكون المرفأ الذى تتلقى فيه البواخر العالمية الخدمة والتموين.

.. وعلى الطرف الاخر فى الشمال تفكر الأردن فى تحويل العقبة إلى مدينة حرة جاذبة.

وبين الاثنين ــ وبما يؤثر على العقبة ـ سوف يجرى ربط خمسة موانىء، اثنان منها فى شرق البحر بالسعودية، واثنان فى غرب البحر الأحمر على الجانب المصرى .. وشرم الشيخ.

إنها شبكة مواصلات بحرية قد تنقل رحلات الخليج من المسار الشمالى عبر الصحراء السعودية إلى العقبة الأردنية ونويبع المصرية .. هذه الرحلات يمكن أن تنقل بضائع وركاباً إلى مسارات جديدة أقصر وقتاً ومسافة واقل تكلفة. فالقوافل يمكن أن تعبر الجزيرة العربية إلى ينبع ثم الغردقة او مايحيط بها فى رحلة قصيرة خاطفة قد تصل إلى صعيد مصر .. او تتجه شمالاً إلى شرم الشيخ، فقناة السويس إلى أى مكان اخر فى العالم.

المواصلات كانت دائماً نقطة البدء للنمو الاقتصادى والرواج التجارى .. وهى الان ـــ فى مخططاتنا العربية الجديدة ـ نقطة انطلاق حقيقية.

اتوقع : مدناً جديدة على البحر الاحمر وخليجى السويس والعقبة.

اتوقع : ازدهاراً فى المدن والموانىء القائمة.

إنه الرباط العضوى الذى يزداد توثقاً كل يوم، سعياً لسوق عربية مشتركة ينتقل فيها البشر كما تنتقل الاموال والسلع.

غداً : الانتقال .. اكثر يسراً، والبحر الاحمر ليس فاصلاً .. وإنما نقطة وصل.

محمود المراغى

رسالة من الرئيس مبارك لعلى عبد الله صالح يحملها اسامة الباز

وصل الى صنعاء مساء امس الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس حسنى مبارك للشئون السياسية ووكيل اول وزارة الخارجية فى زيارة عمل للجمهورية اليمنية ينقل خلالها رسالة الى الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة من الرئيس حسنى مبارك .

واوضح الدكتور الباز فى تصريح لدى وصوله أن زيارته الى اليمن تاتى فى اطار التشاور وتبادل الرأى ازاء الموضوعات والقضايا التى تهم امتنا العربية .

عقيد بالجيش اليمنى/ قتل ضابطين من حرس مكتب رئاسة الجمهورية

ا.ش.ا /ذكرت وكالة الانباء العمانية أن عقيدا بالجيش اليمنى قتل ضابطين من حرس مكتب رئاسة الجمهورية .. وجرح موظفا فى المكتب قبل ان يتمكن جنديان من الحرس من قتله .

قالت الوكالة ان سبب الحادث يرجع الى ان العقيد واسمه حسين دويد اختلف مع موظفين فى المكتب بسبب اوراق متعلقة بمعاملة تخصه .. واثناء النقاش اخرج مسدسا وحاول قتل الموظف واسمه جمال كشرى واصابه باصابات بالغة .. واثناء خروج العقيد التقى بضابطين من حرس المكتب واطلق الرصاص عليهما فأرداهما قتيلين احدهما برتبة ملازم ويعمل نائبا لقائد الحرس .

وعندما حاول العقيد دويد الخروج من المبنى وهو لايزال يحمل مسدسه فى يده اطلق حرس البوابة النار عليه



عمرو موسى يتلقى دعوة لزيارة اليمن

□ القاهرة ـ مجدي الدقاق:

قالت مصادر وزارة الخارجية المصرية إن عمرو موسى وزير الخارجية المصرى تلقى دعوة رسمية من نظيره اليمنى الدكتور عبد الكريم الاريانى لزيارة اليمن، وأن موعد الزيارة سيتحدد قريبا.

وأوضحت المصادر ذاتها ان الزيارة التى ستكون اول زيارة يقوم بها عمرو موسى لليمن تستهدف بحث أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين التى شهدت تراجعا ملحوظا منذ الغزو العراقى للكويت، وإن كانت قد شهدت زيارات سريعة للدكتور الاريانى للقاهرة لبحث عدد من القضايا المعلقة بين البلدين، وخاصة قضية الصيادين المصريين المحتجزين فى اليمن الذين أعلن عن الافراج عنهم مؤخرا.

وأكدت مصادر يمنية فى القاهرة لـ «العالم اليوم» أن صنعاء تأمل فى تحسين علاقاتها مع القاهرة كخطوة أولى وجوهرية لفتح صفحة جديدة فى علاقاتها العربية التى شهدت فتورا مع عدد من العواصم العربية الأخرى خلال العام الماضى.

بسبب تزوير توقيع علي عبد الله صالح

مقتل ٣ ضباط في معركة بالرصاص في مكتب للرئيس اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن ـ من لطفي شطاره

وقع حادث تبادل اطلاق رصاص في احد مكاتب الرئاسة اليمنية امس الاول، سقط ضحيته ثلاثة ضباط قتلى، واصيب احد الموظفين، نتيجة اتهام عقيد في القوات المسلحة بتزوير توقيع رئيس الجمهورية على اوراق معاملة تخصه بهدف انجازها، وتحويل الاوراق للنيابة

فقد اطلق العقيد حسين دويد ـ الضابط في الجيش اليمني ـ النار من مسدس كان يحتفظ به تحت ملابسه ـ على جمال الكشري الموظف في المكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية في صنعاء ـ فالحق به اصابات بالغة، نقل على اثرها للعلاج في الخارج، بعد ان قال الكشري ان اوراق معاملة تخص العقيد دويد كانت مزورة، وانها ستحول الى النيابة، للتحقق من توقيع رئيس الجمهورية. واكدت مصادر يمنية في ما بعد ان العقيد دويد قام بتزوير توقيع رئيس الجمهورية.

والتقى العقيد ضابطين من حرس الرئاسة اثناء خروجه، احدهما الملازم عبد الغني العبيدي ـ نائب رئيس الحرس، وقائد حرس رئاسة الوزراء السابق، واحد المساهمين بكتابات نشرتها صحيفة «الميثاق» التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام ـ فاطلق عليهما الرصاص، وارداهما قتيلين على الفور، ولكن حرس بوابة المدخل اطلقوا الرصاص على العقيد دويد، عندما راوه خارجا ومسدسه في يده، فقتلوه ايضا.

ويعتبر العقيد دويد احد المشايخ المعروفين، الى جانب عمله في القوات المسلحة اليمنية، وقد اعتاد الذهاب الى مبنى مكتب الرئاسة لانجاز المعاملات الخاصة به او بأصدقائه، وكانت علاقاته جيدة مع الموظفين هناك، ولكنه فقد أعصابه امس الاول، بسبب اتهامه بتزوير الاوراق وتوقيع الرئيس، فاقدم على اطلاق النار واكدت مصادر مطلعة انه ليست للحادث اية ابعاد سياسية.

وعلى صعيد اخر قالت انباء صحافية في عدن انه سيتم اتخاذ اجراءات سياسية واسعة لدعم التمسك بالخيار الديمقراطي، تتضمن استكمال مناقشة قانون الانتخابات وطرحه للمناقشة أمام مجلس النواب، والتوقيع على ميثاق شرف سياسي ينص على ضوابط لعمل الأحزاب، وعدم احتكار اي حزب منها للسلطة بعد الانتخابات المقبلة. واوضحت المصادر ان الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) وافقا على التخلي عن حقيبتين وزاريتين، لتمكين احزاب اخرى من المشاركة في السلطة، كما ان هناك نية لتقسيم وزارة الداخلية والأمن الداخلي الى وزارتين، ولكنها اشارت الى ان الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض سيحتفظان بمنصبيهما، تقديراً لدورهما القيادي في تحقيق الوحدة اليمنية.

وكانت صحيفة «الأيام» العدنية قد نقلت خبر توسيع القاعدة الحزبية للحكومة في عدد سابق، بينما حذر توفيق عوبلي عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي في عدن من ان هناك من يحاول «الاصطياد في الماء العكر، وابتزاز المواقف الصادقة للعمال والموظفين لتحقيق أهداف حزبية ضيقة»، وحمل حكومة العطاس مسؤولية لجوء العمال الى الاضراب، واتهمها بالمماطلة والتسويف، وعدم الصدق في الوفاء بالوعود.



ثماني قضايا في حوار الحكومة والنقابات اليمنية

استمرار التهديد باضرابات تصاعدية وضغوط لاستكمال الهياكل القانونية

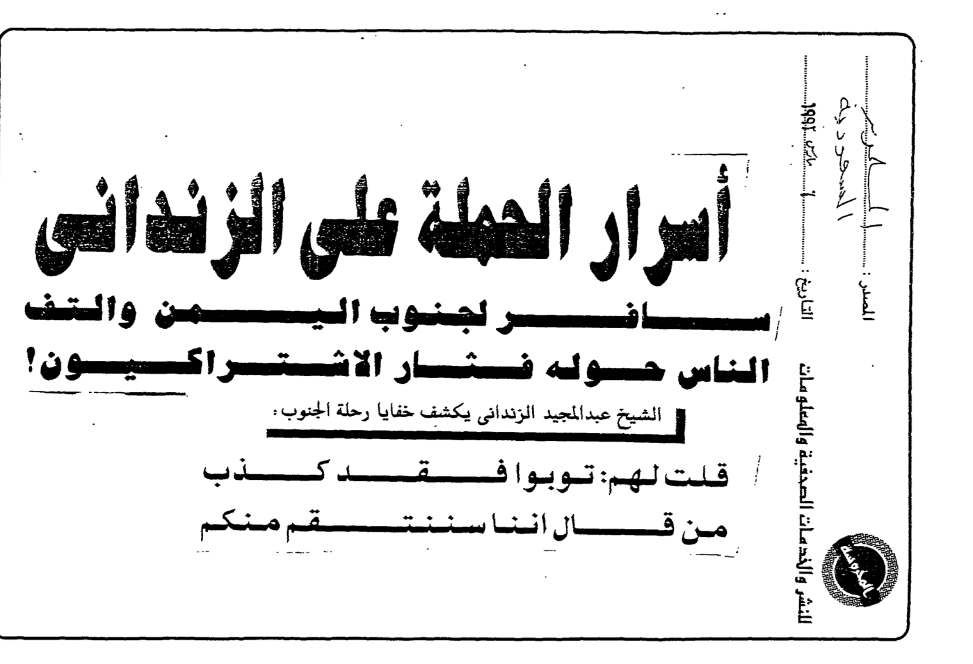
عدن: من لطفي شطاره

قالت دوائر يمنية مطلعة ان الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مجلس الوزراء اليمني امس الاول، خصص - بدرجة رئيسية - لبحث مشروع قانون الاضراب الجديد، الذي «يستهدف تضييق ممارسة الحق الديمقراطي»، ووصفته صحيفة «صوت العمال» الناطقة بلسان النقابات بانه «قانون سيئ الصيت»، وتوقعت ان يصدر - عن طريق اسلوب «قرار بقانون» - عن مجلس الرئاسة خلال النصف الاول من الشهر الحالي، لاحباط خطة الاضراب التصاعدي، الذي تعتزم النقابات تنفيذها ايام ١٥ و١٦و١٧ مارس (اذار) الحالي

واكد راجح صالح ناجي رئيس اتحاد نقابات عمال اليمن ان الاضراب سيتم في موعده، اذا لم تتحقق نتيجة بشان مطالب العمال المطروحة في مفاوضات مع الحكومة، «لتحسين اوضاع معيشة الشعب، وتطوير الاقتصاد، والقضاء على الظلم والفساد والارهاب والقهر» وكانت النقابات العامة، والمجالس العمالية في المحافظات اليمنية قد اقرت - في اجتماع عام عقدته امس الاول - «ضرورة رفع اجراءات القمع وردود الافعال التي اتخذت ضد العمال والنقابيين في عدد من المحافظات اثناء الاضراب وبعده» وحدد الاجتماع ثماني قضايا يدور حولها الحوار مع الحكومة، وهي

- ضم علاوة غلاء المعيشة الى الراتب الاساسي، وتطبيق ذلك على القطاع الخاص
- رفع معاشات المتقاعدين بواقع ١٢٥ في المئة
- تثبيت اسعار السلع الاساسية ودعمها، وتوفير دعم للارز والدقيق والقمح و٣٠٠ نوع من الادوية تم الاتفاق عليها، ووضع السياسة السعرية الموحدة.
- تثبيت المتعاقدين بالاجر اليومي في وظائفهم
- تعزيز الامن والاستقرار، ووضع حد للارهاب، وتصفية المعسكرات والتشكيلات العسكرية غير الشرعية
- حماية رجال القضاء من تعرضهم لاعمال انتقامية ارهابية
- الانتظام في دفع رواتب جنود وضباط القوات المسلحة والاهتمام بهم
- توفير فرص العمل والسكن الملائم للعمال العائدين، وحل مشكلة البطالة في البلاد

ومن ناحية اخرى نقلت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية امس، ان الجهاز القضائي «يعترم الضغط» على مجلس الرئاسة والحكومة، لاصدار عدد من القوانين السيادية في اليمن بقرارات عاجلة خلال الايام المقبلة، واوضحت الصحيفة ان تلك القوانين تشمل مجالات المرافعات والعقوبات والاجراءات الجزائية والقانون المدني.



أسرار الحملة على الزندانى

سافر لجنوب اليمن والتف الناس حوله فثار الاشتراكيون!

الشيخ عبدالمجيد الزندانى يكشف خفايا رحلة الجنوب:

قلت لهم: توبوا فقد كذب من قال اننا سننتقم منكم

٠٤٠٠٤٠



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

التقدمى عندهم هو الذى يكفر ويعرّى زوجته!

تحقيق:
فراج اسماعيل

لماذا اشتدت فجاة حملة الحزب الاشتراكى اليمنى على الشيخ عبدالمجيد الزندانى، ولماذا حاولوا الزج به فى قضية انتحار ابنة زعيم بارز من اعضائه؟ هذا التحقيق يكشف سر هذه الحملة واسرارا اخرى، ويكشف لاول مرة عن منشور علنى اصدره ذلك الحزب الذى يشكل احد جناحى الحكم فى اليمن. والمنشور تهديد صريح للاسلاميين وفى مقدمتهم الزندانى بان يدا حديدية ستنتقم منهما

بماذا رد الزندانى على هذا التهديد، وماذا كان يريد الاشتراكيون من خلال المسيرة التى حاولوا ان يتوجهوا بها الى بيته؟

هذا ما تجيب عنه السطور التالية.

فجاة علم الحزب الاشتراكى اليمنى أن الشيخ عبدالمجيد الزندانى بدا محاضراته الدعوية فى المحافظات الجنوبية، وان عشرات الآلاف من الشباب تزدحم بهم تلك المحاضرات. جن جنون الحزب وبدا بواسطة صحفه يحرض السلطات على تلك الجولة، وعلى المخيمات الدعوية التى اقامها التجمع اليمنى للاصلاح، ولكن ذلك التحريض فشل فى ان يؤتي ثماره، لان تلك المحاضرات والمخيمات لم تخرج عن كونها دعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وتعريف الناس بدينهم الحنيف بعد التعتيم الطويل الذى فرضه عليهم الاشتراكيون.

ولكنهم لم يعدموا وسيلة للافتراء، وكان ان استغلوا انتحار الفتاة اليمنية لينا مصطفى عبدالخالق ابنة وزير العدل الاسبق فى جنوب اليمن وابرز زعماء الحزب الاشتراكي، وذلك بعد الاضطهاد المستمر الذى تعرضت له الفتاة لرفضها الافكار الاشتراكية وارتدائها الحجاب الشرعى وتمسكها بدينها، وحاولوا أن يجعلوا من القضية سهاما لحملتهم المسمومة الموجهة الى الداعية البارز.

وهنا نترك الشيخ عبدالمجيد الزندانى يستكمل بقية القصة، وذلك فى حديث خاص لـ«المسلمون» فيقول بتواضع: أنني لست اول العلماء الذين زاروا المحافظات الجنوبية، لقد سبقنى بعض العلماء والدعاة اليمنيين جزاهم الله خيرا، وكان لنزولهم تاثير ولكنه قوبل ايضا بالاستياء من الذين كانوا يعتقدون ان المحافظات الجنوبية يجب ان يهيمن عليها النهج الذى فرض طوال ٢٢ عاما، وان تبقى منطقة خالصة النفوذ للاشتراكيين.

لكن الجديد فى هذه الجولة انها جاءت متزامنة مع مخيمات اقامها التجمع اليمنى للاصلاح لابناء المناطق فى المحافظات الشمالية والجنوبية. وكان ياتى الى المحاضرات اعداد كبيرة يصل بعضها الى عشرة الاف او ١٥ الف شخص. وهذه اعداد لم تشهدها المناطق الجنوبية من قبل، وكلهم من ابناء تلك المناطق.

كلام جديد

ويضيف الشيخ الزندانى: ان هؤلاء كانوا يسمعون كلاما لم يسمعوه من قبل، او سمعوا عكسه. وشاهدوا حقائق امامهم، زيفت لهم فيما مضى، فمثلا كنا نحدثهم عن مقولات الاستعمار التى تبناها المتاثرون بافكاره ومنها ان العلم ضد الدين. وكنا نكشف زيف ذلك، ونثبت لهم ان العلم الحق يدعو الى دين الحق، وبينا زيف المقولة التى روج لها الاشتراكيون بان الدين افيون الشعوب. وقلنا لهم ان الاسلام هو دين الحق والعدل وهو الدين الذى ينصر المستضعفين، وينصر المظلومين ويقيم ميزان الحق بين الناس.

كذلك كنا نرد على تلك المقولة التى قسمت العالم العربى الى «رجعى» و«تقدمى» بناء على مواقف الناس من الايمان والقضايا الاخلاقية والسلوكية. وبينا لهم فى هذا الاطار ان ركائز التقدم المادى الحقيقية تتمثل فى توفير المهندسين وايجاد الآلة والمصنع وتوفير راس المال كشروط ثلاثة. بينما ثقافة الاستعمار اوهمت الناس بان التقدم يتمثل فى الكفر وتعرية النساء وشرب الخمور، فاصبح «التقدمى» بذلك هو الذى يفعل هذا كله، و«الرجعى» هو الذى يرفض ذلك!

ويمضى الشيخ الزندانى، متحدثا عما تناوله فى محاضراته بالمحافظات الجنوبيه اليمنية فيقول: لقد تكلمنا عن تلك المقولة التى يعيش عليها ويعزف الحانها، اولئك الذين يريدون تثبيت الحزب الاشتراكى ورجاله فى قالب الاشتراكية المعادى للاسلام، ويخوفونهم زاعمين ان الاسلام اذا جاء سينتقم منهم، وانه لا مخرج لهم الا بالبقاء على الاشتراكية التى ماتت فى عقر دارها ورفضها اساتذتهم. وجاء فى ردنا على ذلك ان الجرائم مهما بلغت لا تصل الى مستوى جرائم من حارب رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه وتآمر عليه. وذكرناهم بقواعد الإسلام السمحة المتمثلة فى ان الاسلام يجب ما قبله، وان التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ويقول الله جل وعلا: «فإن تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فإخوانكم فى الدين» وان من شروط التوبة اعادة الحقوق الى اهلها.

وهنا يقول الشيخ الزندانى: ان كل هذه المعانى وغيرها مما جاء فى المحاضرات اثرت على اعضاء الحزب الاشتراكى نفسه، وجعلت المخدوعين بهم يعرفون الحقيقة، ويدركون ان المخرج للجميع هو الاسلام. وهذا هو السر الحقيقى فى تلك الحملة الظالمة التى استهدفتنى واستهدفت من معى من العلماء والدعاة، وكذلك الذين اقاموا المخيمات وبينوا للناس هدى الله.

وعندما سالت الشيخ عبدالمجيد الزندانى عن رؤيته لصحوة ابناء اليمن فى المحافظات الجنوبية بعد الفترة الطويلة التى عاشوها فى ظل المبادىء اللادينية قال: لقد تاكدت ان الشيوعية لا مستقبل لها فى الجنوب، فالشيوعيون حزبيون محترفون يعرفون ان الحزب دون فكرة، مغامرات فاشلة وان الفكرة قد ماتت، وبالتالى لا امل لهم فى المستقبل. اما غير الشيوعيين فقد جربوا ظلم الشيوعية وعسفها وجورها، وهم لا يطيقون ذكرها او يتخيلون انها يمكن ان تسيطر عليهم مرة ثانية.

وهنا استوقفت الشيخ الزندانى متسائلا عن سبب بقاء المظاهر التى كانت موجودة سابقا فى اليمن الجنوبى مثل حانات الخمور والأندية الليلية، رغم انها من المفروض ان تكون ممنوعة قانونا بعد الوحدة اليمنية، فقال: انه مازالت قوانين التشطير قائمة فى المحافظات الجنوبية. والناس يئنون من هذه القوانين الظالمة ويريدون ان تكون خاضعة لكتاب الله وسنة رسوله، وهذا محور اساسى للافتراق او الاتفاق بين دعاة الاسلام وغيرهم.

وقد استوقفنى قول الشيخ الزندانى ان قوانين التشطير مازالت معمولا بها فى جنوب اليمن، فمعنى ذلك بقاء تلك القوانين المنافية لشريعة الله والتى ابتدعها الشيوعيون فى اثناء فترة حكمهم، ومنها قانون الأسرة. فقال الداعية اليمنى معلقا انه يفترض ان تلك القوانين لاتزال باقية، ولكنها فى حالة احتضار، بمعنى ان الناس يتجرأون الآن على مخالفتها وينبذونها. ولا تجد السلطات حماسة قوية للتمسك الا ببعضها الذى يمثل رمزا للهيمنة.

ظاهرة المحجبات

ومن الامور التى يرفضها الشعب اليمنى المسلم باجماع سريان بيع الخمور فى الجنوب، ويشير الشيخ عبدالمجيد الزندانى بحسرة الى ان ميزانية الدولة لهذا العام اعتمدت لصنع الخمور فى صيرة بعدن مبلغ ٢١٦ مليون ريال من اموال الشعب الجائع، وذلك لكي يستمر هذا المصنع فى صناعة الخمر الذى لعن الله فيه عشرة اصناف من الناس الذين يتداولونه.

ورغم ذلك تبقى صحوة اليمنيين شيئا فريدا سواء فى الشمال او الجنوب فمحاضرات الشيخ الزندانى مثلا لاتزال تستقطب الآلاف من الشباب والشابات، ويفسر هو ذلك قائلا: ان هذه الصحوة ظاهرة تعم العالم الاسلامى كله وتزداد بصفة مستمرة.

من مظاهر هذه الصحورة التى يراها الزائر لليمن، سواء الشمال او الجنوب، هو ان المحجبات حجابا شرعيا كاملا يملأن المدارس والجامعات وجميع المؤسسات الاخرى. من النادر جدا ان تجد فى الشارع امراة غير محجبة. وقد مررت على مكاتب شركات الطيران فى عدن وعلى اقسام الاستقبال فى الفنادق حتى السياحية منها فرايت ان النسبة الغالبة من الموظفات اليمنيات يرتدين الحجاب. وقد اثرت هذه الظاهرة على شواطىء عدن التى كانت تغص بالناس الذين يرتادونها وذلك فى زمن الحكم الاشتراكى قبل الوحدة اليمنية، حتى ان ناديا كبيرا يلاصق احد الفنادق السياحية فى منطقة «التواهى» كان يعمل من قبل كـ«بلاج» للمصطافين فحول الى ناد للافراح بعد ان اعرض عنه الناس، ولكى لا يظن البعض ان السبب هو الشتاء، اقول إن هذه الملاحظة رايتها فى شهر نوفمبر الماضى، اى ان الحرارة فى عدن كانت لاتزال مرتفعة ونسبة الرطوبة عالية، كما ان من طبيعة عدن المناخية انها لا تميل الى البرودة صيفا او شتاء، ويغلب عليها الجو الحار معظم السنة.

ويثير منظر المحجبات اعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى، لذا فان حملاتهم الاعلامية على الظاهرة لا تتوقف، وصحفهم تسخر من ذلك كثيرا وتصفه بالرجعية والتخلف. وعندما سالت الشيخ عبدالمجيد الزندانى عن ذلك قال لى: انا لا ادرى لمصلحة من تشن هذه الحملات على شعب اليمن المؤمن الغيور على دينه، والحمد لله ان الناس لا يتأثرون بهذه الحملات، فدون شك ان التحدى للدين وقيمه واخلاقه لا يُقابل فى الشعوب المتمسكة بدينها الا بمزيد من التمسك والالتزام.

تهديدات الحزب الاشتراكى

وقد تحدث الشيخ عبدالمجيد الزندانى لـ«المسلمون» عن مسالة جديدة ظهرت فى اليمن مؤخرا وهى التهديدات العلنية التى بدأ الحزب الاشتراكى يوجهها لليمنيين والقوى اليمنية العاملة على الساحة والتى تعارضه فكريا، وجاءت هذه التهديدات فى منشور وزعه بين الناس، وفيه يحذر بان له يدا حديدية سيضرب بها. ويقول الزندانى: «نحن نعجب من حزب يحكم ويهدد فى نفس الوقت بالضرب بيد من حديد، وهذا يذكرنا بالماضى الذى عرفه الناس عن هذا الحزب. أيضا ذلك يتناقض مع دعاوى الحزب بانه ضد الارهاب، ومحاولاتهم المستمرة لأن يلصقوا ذلك الارهاب بالاسلاميين او غيرهم. كيف يزعم ذلك وهو يعلن جهارا نهارا بان له يدا حديدية جاهزة وانه سيضرب بها.. وغير ذلك من التهديدات!»

ويضيف الشيخ الزندانى: لقد رددنا على هذه التهديدات العلنية التى وردت فى المنشور بعدة اسئلة رفعناها الى الحكومة اليمنية والى الشعب اليمنى منها: ما الضمانة الحقيقية التى تضمن للناس الأمان من هذه اليد الحديدية التى يهدد بها الحزب الاشتراكى؟ . ثم تساءلنا عن ماهية تلك اليد الحديدية. ايعنون بها الجيش والشرطة؟ أن هاتين المؤسستين ملك للجميع من ابناء اليمن. اذن ـ والكلام مازال للشيخ الزندانى ـ لا شك ان هناك تنظيمات عسكرية قد اعدها هذا الحزب يهدد بها! ونهدف من تلك الاسئلة التى رفعناها تنبيه الجميع الى هذا المنهج وهذا الأسلوب، والى ما يخفيه الحزب الاشتراكى. ثم يوجه الزندانى حديثه لى قائلا: لعلك الآن عرفت جليا سبب احتياط بعض العلماء لانفسهم، بأخذ بعض الترتيبات الامنية اللازمة ـ وكنت قد لاحظت ان هناك ترتيبات امنية تحيط بالشيخ فى اثناء القائه لمحاضراته، وفى اثناء تنقلاته، وترتيبات امنية تحيط ببيته، وقد استفسرت منه عن سبب ذلك، ونشرت هذا فى حوارى السابق معه.

آخر تطورات قضية «لينا»

لكن ما اخر تطورات قضية الفتاة اليمنية لينا مصطفى عبدالخالق، والتى انتحرت بعد اضطهاد الاشتراكيين لها، مما جعلها تلجأ إلى الشيخ الزندانى وبعض العلماء الآخرين. ثم حاولت صحف الحزب الاشتراكى اتهام هؤلاء بانهم وراء انتحارها فى محاولة لتشويه سمعة الاسلاميين، وقد تبين زيف هذا الاتهام والتلفيق من خلال تحقيقات الشرطة والنيابة. وكشفت «المسلمون» تلك الافتراءات فى تحقيقين سابقين.

يقول الزندانى آن الجديد فى هذه القضية ان الصحف الاشتراكية بدات تسير فى اتجاه انها حادثة انتحار، اما ممثل والدها فقد علق امام لجنة التحقيق على الافتراءات التى اثارتها تلك الصحف سابقا بانها «زوبعة فى فنجان»، وانها يجب أن تؤدب على ما نشرته من اكاذيب. وقد أصبح الأمر الآن جليا وواضحا عند المسؤولين، وهو ان «لينا» انتحرت فرارا من المشاكل التى احاطت بها فى عائلتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الصحوة

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

ويضيف: ان المحققين عندما طلبوا التحقيق مع شقيقة لينا على انفراد، رفض ابوها الدكتور مصطفى عبدالخالق ذلك، واصر على ان يحضر التحقيق معها. وكل الذين يعرفون الوضع الاسرى للفتاة التى انتحرت، يتحدثون ويتكلمون عن الحقيقة.

ثم يتطرق الشيخ الزندانى الى ما تناقلته وكالات الانباء مؤخرا عن اغتيالات لبعض اعضاء الحزب الاشتراكى قائلا: اننى اسمع عن هذه الاغتيالات بين اعضاء الحزب انفسهم، يصفى بعضهم بعضا، وهناك من الاعضاء المغتالين من كتب وهو يحتضر ان قاتله «فلان» وسماه بالاسم، وكان من زملائه فى الحزب. وهذه مسائل، الاسلاميون بعيدون عنها تماما، فنحن ندعو دائما الى الحوار الهادئ.

وعندما قلت: هل معنى ذلك ان هناك اتهاما للاسلاميين بانهم وراء ذلك؟.. اجاب الشيخ الزندانى بانه يحلو لبعض الجهات العلمانية الماكرة التى يهمها ان تصطاد فى الماء العكر ان تعتسف الامور وان تلصق التهم، ولكننى لم المس اتهامات واضحة فى هذا الباب، سوى ما حمله المنشور الذى فقد اهله صوابهم وكانوا يريدون به تهييج الشارع اليمنى.

ويكشف الزندانى ان الاشتراكيين بعد ان وزعوا ذلك المنشور، حاولوا اخراج مسيرة والتوجه بها الى منزله. ومثل تلك المحاولة - كما يقول الزندانى - وسيلة من الوسائل الغوغائية حيث يهدفون من ورائها الى ما يتخلل المسيرات من احداث غير مسؤولة، ولكن الله بفضله دفع عنا ذلك فماتت المسيرة فى مهدها.

احاديث الانتخابات

هذا وتشهد الساحة اليمنية حاليا احاديث مختلفة ومتباينة حول الانتخابات التشريعية حيث قاربت الفترة الانتقالية التى حددها اعلان الوحدة اليمنية على الانتهاء. وتحمل تلك الاحاديث تخوفات البعض ولاسيما من الحزب الاشتراكى، من فوز التجمع اليمنى للاصلاح بالاغلبية فى تلك الانتخابات، وبالتالى الوصول الى الحكم، واحداث تغييرات جذرية فى الوظائف الادارية والعامة بالدولة. وقد دفع ذلك السلطات العليا الى التصريح بانه لن يؤثر توجه من سيفوز فى الانتخابات على الوظائف.

وقد استفسرت من الشيخ عبدالمجيد الزندانى عن دوافع هذا التصريح وتلك التخوفات فقال: انه لا علاقة لهذا بالتصريح بالانتخابات فيما يبدو لى، اما خوف الاشتراكيين من نتائج الانتخابات القادمة فهو ينبع من ادراكهم جيداً من خلال مقاييس الراى التى يجريها المختصون بان الشعب سيعرض عنهم، ما داموا متمسكين بمبادئهم ومنهجهم السابق، فالناس لن يعطوا اصواتهم - مختارين - لمن يعادى دينهم ويجافيه. ولهذا اتوقع ان يحاول الحزب الاشتراكى اتخاذ جميع وسائل التضليل والقهر والاستبداد حتى يتفادى تلك النتيجة المتوقعة، او ان يجد من يتحالف معه فى هذا الاتجاه ويربط مصيره به فى طريق موحش له والناس جميعا.

ويضيف قائلا: ان هذا الالتواء على الحقيقة لابد ان ينكشف، وهذا الاسلوب المضلل سيعود على اصحابه بالندم. ونحن نقول للاشتراكيين ان هذا الطريق قصير وعليهم بدلا من ذلك ان يعودوا الى دين الله سبحانه وتعالى، ويعيدوا النظر فى منهجهم. انصحهم بالتامل والتفكر فى دين الله، ولا اشك انهم لو فعلوا ذلك سيعلمون ان هذا الدين هو الحق، وانه المخرج من جميع المآزق.

ويواصل الزندانى حديثه قائلا: بدلا من هذه المهالك والاصرار على الباطل، اعيدوا النظر فى انفسكم، وتفهموا دينكم، ولو على الاقل كما يتفهمه الباحثون المنصفون من غير المسلمين

انتم اولى من هؤلاء الباحثين فى ان تعيدوا النظر وتتفهموا دينكم، وتتركوا المقولات التى سبكها لكم صانعو الثقافة الاستعمارية، وغذوكم عليها فى طفولتكم.

البكاء على الماضى

افتراءات اعضاء الحزب الاشتراكى مستمرة، ومحاضرات الشيخ الزندانى فى جنوب اليمن مازالت تؤرقهم بعدما رأوا الاقبال المنقطع النظير على تلك المحاضرات. فهم يعتقدون ان الجنوب هو معقلهم وهو اعتقاد باطل يكذبه الواقع والذى وضح جيدا من خلال المخيمات التى اقامها التجمع اليمنى للاصلاح فى المحافظات الجنوبية. والترويج لتلك الافتراءات لا يترك جانبا من الجوانب، فمحافظ حضرموت عباد الخولانى يبكي على الماضى ويقول صراحة فى جلسة لمجلس الشعب المحلي: ان انفلات الاسعار سببه ترك الاقتصاد المغلق، ويترحم على تلك الايام التى يزعم ان الاسعار كانت ثابتة خلالها، ولم يكن الدولار يبتلع العملات المحلية على حد قوله!

كما ان هذا الحزب يحاول الاتجاه بسياسة الدولة الى تنفيذ النظام الاقتصادى الاشتراكى. وجدير بالذكر ان ذلك هو احدى السقطات فى مشروع دستور الجمهورية اليمنية والتى يعارضها العلماء فى اليمن بشدة، فالمواد رقم «٦، و٧، و٨» من الفصل الثانى تشير الى ان الاقتصاد اليمنى هو ذلك القائم على اساس العلاقات الاشتراكية والتخطيط العلمى والذى يكفل انشاء المؤسسات العامة وتنمية وتطوير قدرات القطاع العام.

كما ان المادة «٩» نصت على نقطة تخلت عنها تماما جميع الدول التى كانت فى اطار ما يسمى بالمنظومة الاشتراكية، وهى ان الدولة ستتولى توجيه التجارة الخارجية والاشراف على التجارة الداخلية.

وقد عمل الحزب الاشتراكى لتحقيق ذلك من خلال مشاركته فى الحكم على تمكين مؤسسات القطاع العام التجارية التابعة للدولة من السيطرة على المواد الغذائية الاساسية والسلع الضرورية. وقامت وزارة التموين والتجارة التى يتولاها وزير من الاشتراكيين بالغاء سياسة الاستيراد السابقة للمواد الغذائية، وبعض السلع الاخرى، حيث كانت الدولة تغطى قيمة هذه السلع المتعاقد على استيرادها بواسطة القطاع الخاص عن طريق البنك المركزى، ووضعت بدلا من ذلك نظاما اقتصاديا جديدا يقوم على النظرية الاشتراكية. وفى الوقت نفسه لم تتخذ اى اجراءات رقابية على الاسعار التى اخذت ترتفع بشكل جنونى، وذلك بغرض تشويه القطاع الخاص حتى يتم القضاء عليه نهائيا.

ويحاول الاشتراكيون ان يقصروا القطاع الخاص على السوق الحرة المقترحة فى مدينة عدن، بمعنى ان سياساته الاقتصادية تهدف فى النهاية الى الوصول بالدولة الى اتخاذ قرارات بتحويل شركات ومصانع ومزارع القطاع الخاص الى قطاع عام، وبذلك ينتقل التجار واصحاب رؤوس الاموال الى السوق الحرة ليكون هو المجال الوحيد للقطاع الخاص.

٤٣٠٠



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

"الأوضاع الاقتصادية الصعبة لن تستمر"

الرئيس اليمني يدعو الى توسيع نطاق الحوار الديموقراطي في البلاد

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى توسيع الحوارات الديموقراطية في اليمن خلال شهر رمضان المبارك وتحدث عن الوضع الاقتصادي في البلاد مشيراً الى الظروف الصعبة التي عاشتها في السنتين الماضيتين.

وقال الرئيس اليمني في خطاب اذاعته وسائل الاعلام ليل الاربعاء - الخميس لمناسبة بدء شهر رمضان ان الحوارات الديموقراطية يجب ان تشمل كل محافظات الجمهورية وتضم كل القوى السياسية بهدف البحث عن المعالجات الصائبة للقضايا الوطنية الملحة في البلاد.

وقال ان اليمن عاش السنتين الماضيتين ظروفاً اقتصادية صعبة املتها عوامل ذاتية مرتبطة بالبناء الداخلي عموماً وبحال الجفاف التي استمرت اكثر من اربع سنوات متتالية الى جانب العوامل الخارجية. واضاف «كان صعباً معالجة جميع تلك العوامل معالجة حاسمة بصورة سريعة او باداة سحرية، لكن العمل ظل مستمراً لمواجهة كل الصعوبات على رغم ظواهر ارتفاع الاسعار لبعض السلع. غير ان بيدنا اليوم بشارة اكيدة بأن الاوضاع الاقتصادية في اليمن لا يمكن ان تستمر، ولا بد ان تتخلص من الكثير من الاعباء التي هي في غنى عنها، ولا بد ان يتحملها المجتمع بكل مقوماته ومؤسساته الاقتصادية».

واعرب الرئيس صالح عن ثقة الشعب بتجاوز كل المصاعب وتوظيف كل الثروات المكتشفة لمعالجة المشاكل الحادة في العملية الاقتصادية وخلق مقومات اقتصادية وانتاجية جديدة زراعية وصناعية لتحقيق الاحتياجات الاساسية الخدمية وغيرها.

من جهة اخرى، اكد السيد توفيق عوبلي عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ان الاضراب الذي دعت اليه النقابات، ونفذ الاحد الماضي، استند الى مطالب طبيعية ومشروعة من اهم اسبابها الغلاء الفاحش وغياب اجهزة وزارة التموين والتجارة الخاصة بالرقابة على الاسعار حتى اصبح الراتب الشهري بالنسبة الى العامل والموظف لا يفي بابسط متطلبات المعيشة الضرورية.

والقى توفيق عوبلي في تصريح ادلى به لصحيفة «الايام» الصادرة الاربعاء في عدن مسؤولية هذا الاضراب على الحكومة التي قال انها اجرت حوارات مطولة مع القيادات النقابية ووافقت على الكثير من المطالب، كما اعلنت عن ذلك رسمياً في اجهزة الاعلام ثم اتبعت اسلوب «المماطلة والتسويف ولم تف بوعودها».

وقال عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام «لا يوجد اي عامل وطني يرغب في الاضراب من اجل الاضراب، وتعطيل الخدمات وعجلة الانتاج ولكن لاسباب قاهرة وبعد استنفاد كل المفاوضات ومختلف السبل يلجأ الى خطوة الاضراب».

ونبه الى ان هناك من يحاول الاصطياد في الماء العكر وابتزاز المواقف الصادقة للعمال والموظفين لتحقيق اهداف حزبية ضيقة.

وكانت صحيفة «الراي العام» الاسبوعية الصادرة الثلثاء اشارت الى الاضراب ونشرت النقاط التي وردت في محاضر الاتفاقات بين الحكومة والنقابات وقالت «ان الحكومة لم تحرك ساكناً ولم تقم باي عمل يدل على اهتمامها بالاضراب ونتائجه وكان الامر لا يعنيها».



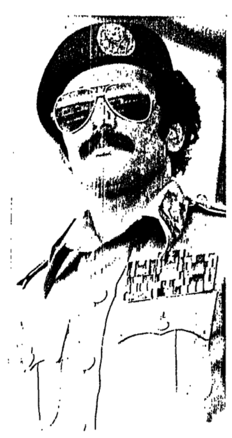
الوطن العربي

قبيلة (حاشد) تتحلق حولها القبائل والاصوليون في اتجاه التغيير

القبائل : رقم صعب في المعادلة اليمنية

اتسعت رقعة القوى السياسية المعارضة للنظام الحاكم في اليمن، بانضمام القبائل اليمنية الرئيسية، خصوصاً قبيلة (حاشد) الشمالية إلى خندق المعارضة الذي يضم احزاباً سياسية. وقوى اجتماعية. وشخصيات مستقلة في الخارج والداخل، تسعى إلى تبديل السياسات، وتغيير الوجوه في اليمن.

في الوقت الذي يحاول فيه الرئيس عبد الله صالح راب الصدع مع الحزب الاشتراكي اليمني، شريكه في السلطة والوحدة، باتخاذ مبادرات لطمأنة الحزب الجنوبي إلى استمرارية الوحدة، فان الموقف المعارض للحزبين الحاكمين صار اكثر اتساعاً عن ذي قبل، وإذا كان المراقبون السياسيون قادرين على حصر اكثر من ٣٠ حزباً سياسياً في الداخل. وجبهة وطنية عريضة في الخارج تعمل بداب لتغيير السلطة في اليمن، فان المراقبين انفسهم لاحظوا في الفترة الأخيرة تحركات واجتماعات في صفوف القبائل الرئيسية في الشمال. ومحاولات للتجمع والتوحد في صفوف القبائل الصغيرة المتناثرة في الجنوب، وقد اعتقد كثيرون ان المعارضة القبلية في اليمن مرشحة بدرجة اكبر لاتخاذ مواقف اكثر جذرية في مواجهة النظام الحاكم، وهذه القبائل تستمد قوتها من عوامل تراثية، وأخرى جغرافية، ثم عوامل تسليحية، وتشير التقارير الرسمية الصادرة عن نظام الحكم اليمني ان أكثر من ١٠ آلاف مسلح ينتمون لهذه القبائل. يمتلكون كافة انواع الاسلحة بما فيها المدافع المضادة للطائرات، وقاذفات الصواريخ القصيرة المدى، والهاونات. وان هذه القبائل تكتسب ميزة جغرافية مهمة قد تساعد في حسم اي صراع مسلح لصالحها، يتمثل في تمركزها في المناطق الجبلية الوعرة، التي يعرفون دروبها جيداً، على حين يتعسر على القوات الحكومية الاقتراب منها.



عبد الله صالح راب الصدع

القيادي اليمني المعارض، الحاج علي السقاف رئيس تحرير مجلة (الآمال العربية) يقول لـ



(الوطن العربي) أن نظام الرئيس عبد الله صالح يشعر بقلق متزايد من تنامي نفوذ القبائل الحدودية المجاورة للمملكة العربية السعودية، هذه القبائل التي عارضت النظام اليمني في موقفه من أزمة الخليج، وبينما كان النظام اليمني يروج لسياسات صدام حسين، كانت هذه القبائل ترسل برقيات التأييد لخادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية، وهذا الموقف الذي يعكس تباين الرؤى السياسية في الشؤون العربية، تدعمه مواقف أخرى تعكس تفاوت النظرة للأمور الاجتماعية والاقتصادية، فهذه القبائل تأخذ على الرئيس عبد الله صالح أنه ميز قبيلة (سنحان) التي ينتمي لها على باقي القبائل اليمنية، سواء بتولية بعضهم المناصب العليا والحساسة في الدولة أو منحهم امتيازات اجتماعية أخرى على الطريقة التي يسير بها الرئيس العراقي مع ابناء (تكريت) الذين يتولون جميع المناصب المهمة في الجيش، والمخابرات، والوظائف العليا في الادارات الحكومية، والمواقع القيادية في الحزب.

ويبرهن علي السقاف على معارضة القبائل اليمنية، خصوصاً الحدودية لسياسات النظام الحاكم، بما حدث في منطقة (مارب) وهي منطقة بترولية حدودية، إذ قامت القبائل اليمنية الموجودة في هذه المنطقة بالهجوم على شركات النفط العاملة في المنطقة، وسيطرت على المنشآت، وطالبت بحصة للقبائل من عائدات النفط، خصوصاً وأن احداً في اليمن لايعلم بالضبط اين تذهب هذه العائدات التي تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنويا.

ويقول السقاف أن قبيلة (حاشد) هي اكبر القبائل اليمنية في الشمال ويتزعمها الشيخ عبد الله ابو الحسين الأحمر، وهو مؤسس حزب التجمع للاصلاح، وهذا الحزب يمتلك الأن رؤية سياسية كاملة ولم يعد يعتمد كما كان الحال من قبل على الوضع القبلي فحسب، وإنما يعتمد على اطروحات فكرية، وبرنامج سياسي له قدر كبير من الجاذبية في صفوف الشعب اليمني. خاصة وأن الشيخ عبد الله الأحمر نجح في جذب العناصر الاسلاميه معه كما نجح في إدارة علاقات طيبة مع قبيلة (بكيل) وهي القبيلة الثانية في اليمن الشمالي من حيث التعداد، والثقل التاريخي، وقد نجحت القبيلتان في احباط جميع محاولات النظام للوقيعة بينهما، وحادث الاغتيال الذي تعرض له نجل الشيخ عبد الله الأحمر، كان حادثا مدبرا من قبل الحرب الاشتراكي اليمني لاحداث فتنة ووقيعة بين القبيلتين الكبيرتين المعارضتين، والمتابع للخطاب السياسي الصادر عن حزب التجمع سوف يكتشف من دون عناء ان الحزب يطالب بديمقراطية حقيقية، فيها انتخابات نزيهة، والغاء مبدأ المناصفة بين الحزبين، ويعتبر الشيخ عبد الله الاحمر من ابرز وجوه المعارضة اليمنية، بالرغم من كونه عضو المجلس الاستشاري اليمني.

وقد عبر حزب التجمع للاصلاح عن معارضته الكاملة لسياسات الحزب الاشتراكي اليمني، باعتباره حزباً يستند إلى ايديولوجية معادية للاسلام (الماركسية) وللحزب ايضاً رؤية مهمة في قضية الوحدة، تستند إلى قاعدة ان لا وحدة بلا تمهيد، وفترة انتقالية حقيقية، وتوحيد المناهج والمؤسسات مرشحة بالضرورة إلى الفشل، لأنها تحمل في باطنها عوامل الانشطار. ويقول القيادي اليمني علي السقاف أن قبائل الجنوب ليست مثل قبائل الشمال، وهي غير مرشحة لاتخاذ مواقف راديكالية مثل القبائل الشمالية، لأن الجنوبية اعدادها صغيرة من حيث عدد السكان. كما انه لاتوجد قبيلة كبيرة تستطيع أن تجمع حولها القبائل الأخرى، فضلاً عن ان هذه القبائل ليس لها نفوذ أو تأثير في المدن عكس الشمال، وقد تأثرت القبائل اليمنية الجنوبية إلى حد بعيد بالضربات التي وجهها الحزب الماركسي الحاكم منذ أكثر من عشرين عاماً، ورغم هذه المعطيات الا ان القبائل الجنوبية وهي تشعر بتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بدأت الان تخطط من جديد لتنظيم نفسها، حتى تمثل رقماً على خريطة القوى السياسية الفاعلة في الجنوب، وثمة معلومات حول اتصالات تنسيقية بين القبائل الشمالية من جهة، والقبائل الجنوبية.

إلى هنا ينتهي كلام القيادي اليمني المعارض علي السقاف، وتظل حقيقة مهمة هي ان القبائل اليمنية المدججة بالسلاح، والتي لها تراث نضالي عريق تبدو الأن باعتبارها الرقم الصعب في أي تغيير يحدث في اليمن، فهذه القبائل القوية التي تقف الأن على أهبة الاستعداد للانطلاق في اتجاه التغيير، وهو التغيير الذي صار مطلباً ملحاً في الشارع اليمني بكل اتجاهاته، وفئاته الاجتماعية.

صنعاء - «الوطن العربي»

حمود الدارحى والدكتور غالب القرشي: أوراق العلمانية تتساقط والصحوة تفيض على اليمن

وصل عدد الأحزاب فى اليمن الى ما يقرب من ٤٤ حزبا، معظمها احزاب صغيرة. وجميعها تستعد لخوض الانتخابات التشريعية القادمة التى تحين بانتهاء الفترة الانتقالية. ويبدو انه لا مناص من دخول كثير من تلك الأحزاب فى تحالفات مع بعضها للحصول على مقاعد فى البرلمان.

ويبقى التجمع اليمنى للاصلاح هو الحزب المعارض الوحيد الذى يرشحه المراقبون للحصول على اكبر عدد من المقاعد فى حالة اجراء الانتخابات. وقد بدأ اعضاء الحزب الاشتراكى يعلنون مخاوفهم من ذلك بإثارة افتراءات كثيرة تهدف الى تمديد الفترة الانتقالية.

ويقول الشيخ حمود هاشم الدارحى رئيس لجنة السكرتارية والمتابعة بالتجمع اليمنى انه تنظيم سياسى نشأ فى ظل التعددية، وهو يضم الحركة الإسلامية وقطاعات واسعة من علماء ومشايخ القبائل اليمنية، اى انه اطار يجمع اصحاب الهم الواحد وهو تحكيم الشريعة الإسلامية.

ويضيف: ان الحركة الإسلامية كانت موجودة فى الساحة قبل نشأة التجمع ولكن بصورة سرية لأن الدستور السابق كان يحظر الحزبية، وعندما اتيح لها ان تخرج الى العلنية قررت الخروج بإطار اوسع يمثل المجتمع اليمنى كله باعتبار أنها تمثل همومه، بدلا من الاقتصار على الافراد المنتمين لها كما كانت فى السابق. وتمثل هذا الاطار فى التجمع اليمنى الذى اعتبر نفسه من البداية أنه ليس حركة تحتكر



د. غالب القرشى

الشيخ حمود هاشم الدارحى

الاسلام لاتباعها وافرادها دون بقية المجتمع، وانما هو احد القوى المقاومة للغزو الفكرى الهدام، وتعمل مع الآخرين للحفاظ على قيم الاسلام ومبادئه.

ويقول الدارحى ان التجمع رفض ان يضيف الى تسميته مصطلح الحزب، واطلق على نفسه مباشرة اسم التجمع اليمنى للاصلاح، وسبب ذلك ان التجارب السابقة فى عالمنا العربى جعلت للحزبية معنى بغيضا ومشوشا عند غالبية الناس. وبالتالى فإن التجمع هو حركة إسلامية سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، اى انه يحمل الحل الإسلامى بشموليته لجميع جوانب الحياة.

ويعلق الدارحى على الحملة التى تستهدف علماء اليمن والصحوة الاسلامية قائلا انها ليست جديدة، وتدخل فى طبيعة الصراع بين الحق والباطل منذ ان خلق الله الأرض، ومنذ ان جاء الاسلام برسالته للعالمين. وما يحدث فى اليمن هو جزء مما يحدث فى العالم الإسلامى. وهذا الاسلوب الذى ينتهجه العلمانيون سيستمر وعلينا ان ندرك ذلك، فالله سبحانه وتعالى يقول: «ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا».. هذه طبيعتهم وينبغى الا نقابلها بالدهشة، ولكن بالعمل الجاد الواعى الذى يدحض ما يخططون له.

ويقول ان المكائد مدبرة والمؤامرة مستمرة، وهناك قوى دولية تعمل ضد الاسلام تقف وراء هذه الحملات العلمانية، وهى تدعمهم اعلاميا وسياسيا وفى مختلف المجالات. ولكن الذى يبشر بالخير ان اوراق العلمانيين تتساقط، وقبلها احترقت أوراق الشيوعيين، والسبب ان كلا الجانبين قائم على الباطل من أهواء البشر.

ويتناول الدكتور غالب القرشى استاذ السياسة الشرعية بجامعة صنعاء



المصدر : المحرر (بخط اليد)

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورئيس اللجنة الاعلامية بالتجمع اليمنى للاصلاح الصحوة الاسلامية في اليمن قائلا: إنها ظهرت منذ فترة طويلة، وهذا راجع الى ان المجتمع اليمنى معروف بتمسكه الشديد بدينه وغيرته عليه: كما أن هذا راجع الى ان ما يسمى بشمال اليمن لم يتأثر كثيرا بالفكر الوافد المخالف للإسلام لأن هذا الجزء لم يستعمر من قبل، كما استعمرت اجزاء كثيرة من العالم الاسلامي.

وقال: ان الصحوة عندنا تركز على تاصيل الفكر الاسلامى وارجاعه الى اصوله الصحيحة من الكتاب والسنة والاصول المتفق عليها، وتبعد الشباب عن التعصب لأى مذهب من المذاهب، حرصا على ان يكون المسلمون وحدة واحدة. وعن مهمة اللجنة الاعلامية التى يتولاها يقول الدكتور القرشى انها تقوم بالإعلام عن نشاطات التجمع اليمنى، كما انها تعمل فى الدعوة، وتزود الناس بالنشرات والكتيبات الدعوية. واضاف: أن اللجنة مازالت فى طور التاسيس ولم تنته بعد من تكوين كوادرها وتوفير متطلباتها التى تهيىء لها العمل بفعالية.

ويشير الدكتور غالب القرشى الى تزايد الأحزاب الاسلامية التى خرجت الى الساحة اليمنية وهى احزاب صغيرة لا تحمل برامجها ونظرياتها منحى طائفيا، ولكن لو انتهت ممارساتها الى الطائفية فسنقف ضدها. ويذكر حزب النهضة الذى انضم الى التجمع اليمنى للاصلاح وهو من الاحزاب الواعية، وهناك ايضا حزب المنبر الحر وهو فصيل من الحركة الاسلامية، وحزب رابطة ابناء اليمن وهو حزب قديم ولكنه ظهر بعد الوحدة ومؤسسوه من الجنوب. ثم هناك حزب الحق الذى لا يدل اسمه على الطائفية، كما لا تدعو برامجه الى ذلك، وان كان المعروف انه حزب شيعى.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدد الضباط القتلى ارتفع الى ٤ في حادث رئاسة الجمهورية اليمنية

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء ان الموظف في مكتب رئاسة الجمهورية الذي اصيب بجروح بالغة بعدما اطلق النار عليه الثلثاء الماضي العقيد حسين دويد داخل مقر رئاسة الجمهورية ويدعى الرائد جمال الكشري توفي امس في احد مستشفيات عمان.

وكان الكشري وهو يعمل في مكتب الرئيس علي عبدالله صالح نقل في طائرة خاصة الى العاصمة الاردنية بسبب خطورة اصابته. وبوفاته يرتفع عدد الضباط الذين قتلوا في حادث تبادل اطلاق النار في مقر رئاسة الجمهورية الى اربعة.

ويذكر ان اطلاق النار بدأ اثر مشادة بين العقيد دويد والرائد الكشري الذي اتهمه بان المعاملات التي يلاحقها مزورة. اما الضابطان الاخران اللذان قتلا فهما نقيب وملازم تدخلا لحل المشكلة فاطلق دويد النار على الموظف وعليهما فقتلا فوراً.

وافادت المصادر نفسها ان العقيد دويد خرج من منزله بعدما اخبر زوجته (ام لثمانية اطفال) انه سيذهب الى مكتب رئاسة الجمهورية لقضاء امر ولن يمكث هناك كثيراً بل سيعود الى المنزل بعد شراء متطلبات شهر رمضان المبارك.

وكانت النيابة العامة فتحت تحقيقاً في الحادث، وعلى رغم وفاة الموظف في الرئاسة وقررت متابعة التحقيق مع الاشخاص الذين كانوا في مكان الحادث لدى حصوله.

رسالة من مبارك

على صعيد اخر تلقى الفريق علي عبدالله صالح رسالة من الرئيس حسني مبارك. واذيع رسمياً انها «تتعلق بالعلاقات الاخوية بين البلدين والتشاور والتنسيق بينهما ازاء القضايا والمستجدات التي تهم الامة العربية والاسلامية».

ونقل الرسالة الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشؤون السياسية والوكيل الاول لوزارة الخارجية المصرية. وحمّله علي صالح رسالة جوابية الى مبارك.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية) ١

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاورات سياسية يمنية في ليالي رمضان

لغط حول تكهنات بشأن أهداف التعديل الوزاري و«تراجع» عن تغيير الدوائر الانتخابية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تتوقع مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان تشهد ليالي شهر رمضان نشاطاً مكثفاً من المناقشات والمشاورات السياسية بين القيادة والحكومة وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية، وذلك ضمن فعاليات الامسيات الرمضانية، التي اعتاد الرئيس علي عبد الله صالح على تنظيمها، ودعوة شخصيات سياسية واجتماعية عامة للمشاركة فيها مع المسؤولين.

وتفيد المصادر ان القيادة اليمنية تتجه الى الاستفادة من المناسبات الدينية والاجتماعية، لتحسين الجو السياسي العام، وتهيئة الظروف لتعديل وزاري محدود، تشارك من خلاله احزاب اخرى في الحكومة، وفي الاشراف على الانتخابات المقبلة، بعد ان وافقت سكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية على التوقيع على مشروع ميثاق الشرف السياسي، الذي ينص على عدم احتكار اي حزب لنتائج الانتخابات، واتاحة الفرصة امام الاحزاب الاخرى لإثبات وجودها.

وذكرت صحيفة «الايام» اليمنية ان دوائر التمثيل النيابي في الانتخابات المقبلة لن تتعدل مراعاة لاعتبارات الكثافة السكانية او المساحة الجغرافية، بعد ان تم الاتفاق علي الابقاء على النظام المعمول به حالياً. وعقب بعض المراقبين على ذلك «التراجع» بانه يعني «تحايلاً على الديمقراطية»، وعدم جدية القيادة اليمنية في الالتزام بما قطعته على نفسها، «وما اتفقت عليه وأعلنته مراراً في احاديث صحافية وتلفزيونية».

وبينما قال هؤلاء المراقبون ان التراجع عن تعديل الدوائر الانتخابية ينذر باحتمالات ازمة سياسية، قد تعرض الديمقراطية للخطر، اشارت مصادر اخرى الى ان الديمقراطية قد لا تتحقق في وقت قريب بمعناها الكامل، في ظروف دولة نامية مثل اليمن، ولكن ذلك لا يعني ان الشعب اليمني مستعد للتراجع عنها.

وأضافت المصادر انه اذا كان المؤتمر الشعبي العام لا ينوي التنازل عن السلطة بسهولة، فإن الحزب الاشتراكي اليمني يريد ضمانات بأنه لن يخسر مكانته في الانتخابات المقبلة، ومن ثم جاءت فكرة الترتيبات للتعديل الوزاري المقترح، للحصول على «تأييد وتضامن» بعض القوى السياسية الاخرى، حتى لا يحدث تغيير كبير في السلطة، وتتوفر الفرصة لتبلور وترسيخ الممارسات الديمقراطية في اليمن.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

تساؤلات عن دخول دويد مكتب الرئاسة بسلاحه

آلاف اليمنيين يشيعون جنازة ضحايا مكتب الرئاسة الثلاثة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

سار عدة الاف من ابناء الشعب اليمني في موكب مهيب ظهر امس، لتشييع جنازة النقيب عبد الغني العبيدي والملازم خالد المهدي والنقيب جمال الكشري الى مثواهم الاخير في مقبرة الشهداء، بمشاركة مندوبين عن مجلس الرئاسة والحكومة

وكان الثلاثة قتلوا بسبب اطلاق العقيد حسين دويد الرصاص عليهم، اثناء عملهم في المكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية يوم الثلاثاء الماضي، بسبب اتهامه بتزوير توقيع الرئيس علي عبد الله صالح على احدى المعاملات الخاصة به وقد بدا الحادث عندما ابلغ جمال الكشري العقيد دويد بشكه في صحة التوقيع، ونيته في احالته الى النيابة، فاخرج العقيد دويد مسدسه واطلق عليه عدة طلقات نارية، اصابته اصابات خطيرة، توفي على اثرها في اليوم التالي، على الرغم من الاسراع بتقديم الاسعافات له، وارساله للعلاج في الاردن على طائرة خاصة

وخلال مغادرة العقيد دويد للمكتب، التقى النقيب العبيدي نائب قائد الحرس، والملازم خالد المهدي احد الضباط العاملين معه، فارداهما قتيلين على الفور، ولكن صوت طلقات الرصاص نبه حراس بوابة المكتب الى ما يحدث، فاطلقوا النار على العقيد اثناء محاولته الهرب، وقتلوه في الحال

وذكرت مصادر امنية في صنعاء، ان التحقيقات مازالت مستمرة لمعرفة ملابسات الحادث، وكيفية دخول العقيد دويد الى المبنى حاملا سلاحه، مما اتاح له الفرصة لاستخدامه وقتل «الشهداء الثلاثة»، وجدير بالذكر ان عشرات من اصحاب المصالح، الذين يرغبون في تقديم شكاوى او طلب مساعدات، يترددون على مكتب الرئاسة، ولكن حمل السلاح محظور داخله

واوضحت مصادر مطلعة ان جمال الكشري يعتبر احد رجال الأمن الوطني قبل الوحدة، وانه انتقل الى العمل في وظيفة ادارية بمكتب الرئاسة، كغيره من ضباط الامن الذين لا يحملون رتباً، ولا يرتدون الزي العسكري



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

خوفا من مصادمات جديدة مع العمال :

الحكومة اليمنية تستعد لاصدار قانون للحد من الاضرابات فى غيبة البرلمان

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ ذكرت مصادر صحفية فى صنعاء امس ان الحكومة اليمنية تستعد لاصدار قانون جديد يحد من حق الاضراب العام وذلك فى محاولة لعدم تكرار موجة الاضرابات العمالية الواسعة التى شلت قطاعات عديدة وحيوية من اجهزة الدولة ومؤسساتها يوم الاحد الماضى .

وذكرت صحيفة صوت العمال التى يصدرها المجلس المركزى للاتحاد العام لنقابات العمال اليمنيين ان مجلس الوزراء ناقش خلال اجتماعه الاستثنائى الاسبوع الماضى مشروع قانون يستهدف تضييق ممارسة حق الاضراب المنصوص عليه فى الدستور وانه من المتوقع اصدار القانون الجديد خلال النصف الاول من الشهر الحالى بقرار من مجلس الرئاسة .

وقالت الصحيفة أن القانون يهدف الى احباط خطة الاضراب التصاعدى المقرر استئنافه ايام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ مارس الحالى فى حالة فشل الاتصالات الجارية مع الحكومة لتلبية مطالب العمال .

من ناحية اخرى اصدرت عشرة احزاب يمنية بيانا ادانت فيه مشروع الحكومة باصدار قرار بقانون لمصادرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور فى غيبة مجلس النواب الذى فض دورة انعقاده الاخيرة قبل ايام وناشدت الاحزاب فى هذا البيان القوى السياسية والنقابات بالوقوف ضد المشروع



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

انشاء شركتين للصيد البحري

اليمن استوردت ٩٠٠ الف طن من القمح في ١٩٩١

صنعاء: «الشرق الاوسط»

استوردت اليمن عام ١٩٩١ اكثر من تسعمائة الف طن من القمح واكثر من ٤٠٠ الف طن من الدقيق بسعر ١٣٠ دولاراً لطن القمح و١٩٠ دولارا لطن الدقيق

ذكر ذلك وزير التموين والتجارة في تصريحات صحافية، واشار الى ان وزارته تلقت تعليمات من مجلس الرئاسة اليمني بتحديد ودعم اسعار ثماني عشرة سلعة اساسية منها القمح والدقيق والارز

وقال الوزير اليمني فيصل محسن عبد الله ان تقدم بمقترحات تهدف الى تحرير اسعار مجموعة من السلع اضافة الى تحريرها من بعض القواعد والاجراءات اللازمة لاستيرادها ومنها الاسمنت والحديد والخشب وقطع الغيار ومدخلات الانتاج الزراعي والسمكي كالاسمدة والمبيدات والبذور المحسنة وشباك الصيد والمكائن البحرية

واضاف انه كان قد طلب من الحكومة ان تغطي احتياجات استيراد المواد الغذائية الضرورية من العملات الصعبة. لكنه بسبب شحة موارد الدولة تقرر تغطية اربع سلع فقط هي القمح والدقيق والارز والادوية

من جهة اخرى تم التوقيع موخرا في صنعاء على وثائق تاسيس شركتين، الاولى تسمى شركة سقطري للاسماك والاحياء البحرية تتخصص في شراء الاسماك والمنتوجات البحرية من صيادي جزيرة «سقطري» وتحضيرها وتصنيعها وفقاً لمتطلبات الاسواق المحلية والعالمية، والثانية تسمى الشركة اليمنية للصيد البحري تتخصص في صيد الاسماك والاحياء المائية الاخرى في حدود ثلاثة اميال بحرية في المياه الاقليمية اليمنية.

ويساهم في الشركة الاولى التي يبلغ راس مالها حوالي ٧٥ مليون ريال (ستة ملايين دولار امريكي) مجموعة من المستثمرين اليمنيين الى جانب وزارة الزراعة والثروة السمكية، اما الشركة الثانية التي يبلغ راس مالها حوالي ١٢ مليون دولار امريكي فيساهم فيها عدد من المستثمرين بنسبة ٦٠٪ بينما تدفع الحكومة ٤٠٪ من القيمة



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

وفد يهودي فرنسي زار اليمن

■ باريس - ا ف ب - قام روجيه بينتو رئيس اللجنة الدولية للدفاع عن اليهود في العالم بزيارة لليمن «ذات طابع انساني محض» ولاحظ «الظروف العسيرة» حسب قوله التي يعيش فيها نحو الفي يهودي في اليمن.

وجاء في بيان اصدره امس الجمعة المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا ان الوفد «امكنه التنقل بحرية في البلاد ولاحظ ان الحكومة القائمة تنوي ان تضمن لليمنيين حرية الراي واحترام حقوق الانسان طبقاً للدستور الجديد».

وجدير بالذكر ان بينتو يشغل منصب نائب رئيس المجلس التمثيلي وقد قام بزيارته لليمن على راس وفد من اليهود الفرنسيين من بينهم عضوان اخران في اللجنة الدولية هما موييز رحمان وسابين رواتمان.

وكانت صحيفة الـ «صنداي تايمز» الاسبوعية البريطانية اكدت اخيراً ان اسرائيل تعد جسراً جوياً لنقل يهود اليمن الا ان السلطات اليمنية نفت هذا النبا. واكدت الوكالة اليهودية، وهي هيئة اسرائيلية شبه حكومية مختصة بالهجرة انها لا تعرف شيئاً عن الاعداد لمثل هذه العملية.

وجدير بالذكر ان اليهود اليمنيين يعيشون في اليمن منذ اكثر من ثلاثة آلاف سنة ومعظمهم غادر البلاد للعيش في اسرائيل في بداية الخمسينات وذلك خلال عملية «بساط الريح» التي نظمتها اسرائيل. ويتركز اليهود اليمنيون الذين بقوا في اليمن بصفة اساسية شمال صنعاء.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

البرلمانيون يغادرون قاعة مجلس النواب إلى الشارع

مثقفو اليمن يؤسسون جمعية جديدة لمحاربة

صنعاء: «الشرق الأوسط»

وجد الشعب اليمني نفسه محاصرا بالازمة الاقتصادية من ناحية، والاحساس بالاحباط نتيجة لعدم توافر اجراءات سياسية لحلها، وفي ظل هذه الظروف برز امامه خياران: الاول هو الاستسلام للواقع حتى تتحقق الظروف الضرورية لتغييره، والثاني هو الثورة عليه، مما تترتب عليه نتائج مدمرة تحد من احتمالات نجاحه.

ولكن الذكاء الفطري لدى بعض مثقفي اليمن تفتق عن خيار ثالث، يتخطى الواقع القائم برفضه، ولكن لا يصل الى درجة الثورة عليه لتفادي اثارها السلبية، فقرروا في سهرة رمضانية ـ جمعتهم امس الاول ـ تاسيس جمعية لمحاربة الفساد.

فرغم دعوات القيادة والحكومة اليمنية المتكررة لمحاربة الفساد في البلاد، وتنفيذ برنامج البناء الوطني، والاصلاح المالي والاداري والاقتصادي، الا انه يلاحظ ان هذه الجهود «الرسمية» لم تحقق النجاح المطلوب، كما انها لم ترض طموحات اليمنيين، الذين يرون انه لا بد من مواجهة الفساد الذي استشرى في البلاد، باية طريقة كانت. ومن ثم دفعت هذه الظروف مجموعة من المثقفين اليمنيين الى التفكير في تاسيس جمعية لمحاربة الفساد، تمارس نشاطها في حدود ما تسمح به الانظمة واللوائح والقوانين، التي تتفق جميعها على اهمية محاربة الفساد، وتدعو لمعاقبة المفسدين. ومع توافر عنصري الاثارة والاعجاب بفكرة تأسيس هذه الجمعية، فإن هناك من يتساءل عن مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه في محاربة الفساد والقضاء عليه، او حتى في وضع حد له، ووقف سريانه في المجتمع، والتقليل من مخاطره، ذلك ان هذه الجمعية لن تكون لها صفة رسمية تؤهلها للقيام باعمال الرقابة والتفتيش، ثم المساءلة وتوقيع العقاب، وستنحصر جهودها في اعمال تطوعية شعبية، قد يواجهها من جانب بعض الجهات المختصة بالصد او التعطيل.

قال احد الاعضاء المؤسسين للجمعية لـ «الشرق الاوسط»: «نحن نعلم ان مهمتنا ستكون صعبة، لكن ذلك لا يمنع من ان نحاول القيام بشيء ما. واضاف قائلا: «لقد وصلت حالة الفساد في البلاد الى درجة تجعل الكثيرين يشعرون بالقلق من المستقبل الذي ينتظرهم، ذلك ان هذا الفساد لم يقتصر فقط على الكثير من الاجهزة الرسمية، وانما انتشر ليصبح ظاهرة عامة، او تقليدا اجتماعيا يصعب الخروج عنه».

ويضرب الرجل مثلا على حالات الفساد التي يعاني منها الناس في اليمن قائلا: «عندما تذهب الى احد اقسام الشرطة لحل مشكلة ما، او لطلب مساعدة ما من المختصين، تفاجأ بمن يطلب منك «الاجرة»، رغم ان هناك توجيهات صارمة من القيادة والحكومة بإلغاء هذا الطلب»، ثم يستطرد قائلا: «للاسف يبدو ان اصدار التوجيهات امر سهل، لكن متابعة تنفيذها والرقابة عليها امر صعب، حتى وان حاولت الاعتراض، يقال لك: حرام عليك، دعهم يسترزقون، فمرتباتهم ضعيفة، ولا تسد حاجاتهم.

وهذا هو احد انواع الفساد الذي ينتشر في اليمن اضافة الى امور كثيرة متعلقة بسوء استخدام الوظيفة العامة، او المال العام، او انتهاك الدستور، التي يرى الاعضاء المؤسسون لجمعية محاربة الفساد انه لا بد من وضع حد لها، باستخدام كافة الوسائل الديمقراطية والسلمية الممكنة.

وقد يتساءل البعض عن وجود اجهزة مختصة تهتم بمحاربة الفساد، كجهاز الكسب غير المشروع، او مباحث الاموال العامة، او النيابة المالية والادارية وغيرها، الا ان الواقع يشير الى عدم وجود مثل هذه الاجهزة، وان وجد بعضها فدوره محدود للغاية، ولا يستطيع القيام بواجبه في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد، فحتى السلطة القضائية ـ التي يفترض انها مستقلة وتقوم بمهامها كما يجب ـ تعاني من المشاكل والفساد، كما تعاني ايضا من



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

تدخل السلطة التنفيذية في اعمالها.

كما ان مجلس النواب (البرلمان) الذي اعتقد الناس انه قد يساهم في حل مشكلاتهم، فلجاوا اليه مجتمعين او افراداً بشكاواهم وعرائضهم الطويلة - لم يتمكن هو الآخر من مواجهة الفساد الذي استشرى، والذي قال عنه احد اعضاء المجلس انه يحتاج الى بتر من جذوره، وان الامر يتطلب ان تضرب القيادة مثلا على رغبتها في تخليص المجتمع من مشكلاته، في صوره المالية والادارية والقضائية التي لا حد لها، والتي يعرفها اليمنيون جيدا.

ومن الطريف ان اولئك الذين يسعون الى تاسيس الجمعية يضمون عدداً من اعضاء مجلس النواب، بعد ان اتضح لهم ان جدوى العمل داخل قاعة البرلمان اصبحت معدومة، ودفعهم عجزهم الحالي الى البحث عن مجال آخر للعمل، واتفقوا مع غيرهم من المثقفين على ان جمعية محاربة الفساد تعتبر اطار جديدا مناسبا.

ورغم احتمالات الصد والاعاقة التي يتوقعها اعضاء الجمعية الجديدة لنشاطهم، بسبب استشراء الفساد في اجهزة رسمية وشعبية عديدة، الا ان هناك شعوراً بالتفاؤل، لإطلاق طاقات شعبية متدفقة نحو هذا الهدف باسلوب ديمقراطي سلمي، في اطار حرب اعلامية لإحراج المفسدين وكشفهم.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ديبلوماسية الهاتف الى ديبلوماسية الطاولة

مبارك يدعو علي صالح

□ القاهرة - من محمد علام:

■ تلقى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح دعوة من الرئيس حسني مبارك لزيارة القاهرة في ما يعتبر تدشينا لصفحة جديدة في العلاقات الثنائية سبقتها اتصالات ومشاورات بين المسؤولين من البلدين على مستويات مختلفة وسيحدد موعد الزيارة عبر القنوات الديبلوماسية.

وكان الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية اجرى محادثات في صنعاء الاربعاء الماضي تناولت العلاقات والاوضاع في منطقة البحر الاحمر والقرن الافريقي، وتطورات عملية السلام في الشرق الاوسط.

واكدت مصادر مصرية مطلعة لـ «الحياة» ان هناك انفراجا في العلاقات بين البلدين وان خطوات تتخذ لعقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة على مستوى رئيسي الوزراء في القاهرة قريبا بعد تاجيل ٢٣ شهرا اذ كان مقررا عقدها في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠.

ويلاحظ ان هذا التوجه جاء في وقت اتفقت فيه القاهرة والخرطوم على انشاء لجنة سياسية للتنسيق والتشاور وحل الخلافات. وستجتمع اللجنة في الخرطوم خلال ايام. الى ذلك يستعد مبعوث مصري للتوجه الى عمان مع عودة وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى من تونس بعدما سلم دعوة من مبارك الى الرئيس زين العابدين بن علي لزيارة القاهرة.

واشارت مصادر مصرية الى ان المشاورات المصرية - اليمنية شملت كل القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك مؤكدة وجود تقارب في وجهات النظر خصوصا لجهة اهمية

مبارك يدعو علي صالح

تتمة الصفحة الاولى

دعم الوحدة اليمنية وضرورة ذلك، وحرص مصر على استقرار اليمن ووحدته، مشيرة الى استعداد مصر لتقديم كل المساهمات الممكنة لدعم الوحدة اليمنية. واعتبرت ان «اليمن الموحد مهم وفاعل في ضوء المتغيرات الاقليمية والاوضاع في المنطقة».

وقالت ان المشاورات اسفرت عن حل كل المشاكل المتعلقة بسفر مدرسين مصريين الى اليمن وتلبية كل متطلبات اليمن خلال العام الدراسي المقبل.

وكان وزير التعليم المصري السابق الدكتور عادل عز قرر وقف اعارة المدرسين المصريين استنادا الى ما اعلنه في حينه عن «اعتداءات على المصريين في اليمن»، فيما اكدت تقارير السفير المصري في صنعاء الدكتور عبدالرحمن شمعة لوزارته في القاهرة «حسن معاملة اليمنيين والتفاهم الكامل مع السلطات هناك في حل الكثير من المشكلات في اطار العلاقات الاخوية خصوصا مشاكل الصيادين المصريين الذين يدخلون المياه الاقليمية لليمن للصيد من دون اذن مسبق والذين تفرج عنهم السلطات اليمنية تباعا».

كما اشارت المصادر المصرية الى اتفاق على استمرار التشاور في ما يتعلق بقضايا التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط في ضوء دعوة الولايات المتحدة الاميركية اليمن الى المشاركة في مفاوضات المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام.

واكدت اهمية التعاون بين البلدين في ما يتعلق بالاوضاع في القرن الافريقي نظرا الى العلاقات التقليدية بين اليمن ودول المنطقة خصوصا الصومال من اجل انهاء عناصر التوتر واحلال الامن والاستقرار مؤكدة اهمية دور اليمن في هذا الشان.

ولم تستبعد المصادر المصرية تلبية وزير الخارجية المصري للدعوة التي كان تلقاها من نظيره اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني في اقرب وقت ممكن خصوصا في ضوء الانفراج الحاصل على صعيد العلاقات المصرية مع الدول العربية المشار اليها.

وشددت هذه المصادر على اهمية تنمية العلاقات لانهاء مرحلة ديبلوماسية الهاتف التي ميزت العلاقة بين مبارك وعلي صالح خلال الفترة التي تلت حرب الخليج والانتقال بها الى مرحلة ديبلوماسية الطاولة للتشاور والتنسيق بين الدولتين اللتين تربطهما علاقات تاريخية وعملية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 مارس 1992

المصالح الشخصية والحزبية والعامة في حلبة الإعلام

١٤٢ صحيفة يمنية صدرت قبل قانون المطبوعات ودخلت معارك مشتركة بدون «لائحة تنفيذية»

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تظهر حالياً في اليمن حوالي ١٤٢ مطبوعة، تتنوع بين صحف يومية وأسبوعية ونصف شهرية، او مجلات اسبوعية او شهرية، وغيرها من الدوريات والنشرات. ويعتبر ذلك امراً غير عادي بالنسبة لكثير من اليمنيين، لانه احد مظاهر حرية الصحافة والنشر، بدرجة لم تشهد اليمن لها مثيلاً من قبل.

اما بالنسبة الى الدكتور محمد احمد جرهوم وزير الاعلام، فان هذا العدد الكبير من الصحف يعبر عن ظاهرة صحية، تعكس مصداقية الاشعاع الديمقراطي، ولكنه اول من يعلم ان ذلك لا يعني ان كل ما رافق هذه الظاهرة صحي وسليم.

لان هناك عدداً من الاعراض السلبية، تواكبت مع تجربة افساح المجال لمن يريد ان يصدر صحيفة أو مجلة خاصة، وقد تمثلت هذه الاعراض السلبية ـ بصورة خاصة ـ في اسلوب التخاطب بين هذه الصحف والمجلات.

ورغم اصدار قانون الصحافة والمطبوعات، الذي تضمن العديد من الضوابط والاجراءات، التي تنظم عمل الصحف، وممارسة الصحافيين لمهنتهم، فان هذا القانون لم يتم العمل به بشكل «حازم»، لعدة اسباب اهمها حالة المخاض التي تعيشها البلاد بعد اطلاق حرية الراي والتعبير، وحرص الحكومة على عدم مضايقة الصحافيين، اضافة الى تاخر صدور اللائحة التنفيذية لذلك القانون، التي ما زالت قيد الاعداد.

ونتيجة لغياب التصريحات الرسمية حول مجريات الأمور واحداث الساعة، ولعدم وجود ناطق او عدد من الناطقين الرسميين يتولون الاستجابة لطلبات محرري هذا العدد الكبير من الصحف والمجلات، نجد كثيراً منها تلجأ الى مصادر «غير موثوقة»، وتجمع اخباراً غير مؤكدة أو مكتملة، فتنشر ما يرد اليها حتى بالهاتف، او من الشارع، دون محاولة التاكد من صحة هذه الاخبار، او حتى جمع عناصرها الرئيسية، كما ان بعض هذه الصحف اخذت تلجأ الى اسلوب «الفبركة» والتهويل، وتضخيم حجم القضايا، بينما اخذ البعض الآخر يسخر من صحف اخرى، ويدخل معها في مهاترات لا تخدم المصلحة العامة في شيء.

وقد وصل الامر بكثير من المسؤولين عن الاعلام، وبعض الاعلاميين انفسهم، الى المطالبة بوضع حد «للإسراف» الذي وصل اليه حال الصحف اليمنية، في وقت ما زالت فيه البلاد تحتل موقعاً يتراوح بين الدول النامية والدول الاقل نمواً، وتعاني من ارتفاع نسبة الامية، وانخفاض متوسط الدخل ولا يتعلق هذا الاسراف فقط بعدد الصحف، وانما يظهر ايضا في بعض التصريحات الرسمية وغير الرسمية التي تنشرها هذه الصحف.

ويرى اصحاب هذا الاتجاه الاخير ان بعض الصحف «انزلقت» نحو حقول الالغام ومناطق الخطر، التي لا يقصد منها سوى اثارة الراي العام، بقصد تحقيق مكاسب خاصة، وتقتصر اهدافها على الضغط والابتزاز السياسي.

ويعتقد البعض ان اتجاه العديد من الصحف اليمنية ـ خاصة تلك التي يصدرها اشخاص، او تصدرها احزاب غير مشاركة في السلطة ـ الى البحث عن اخبار الجرائم والتجاوزات التي تحدث في الدوائر الرسمية، مع ابرازها في ثوب سياسي، بغرض إدانة السلطة ورموزها، اضافة الى التنقيب عن كل ما هو سلبي، مما سهل مهمة الاعلام الخارجي «المعادي لليمن»، وقدم له «خدمات جليلة» لتشويه صورة اليمن.

وهناك صحف معينة تتهمها الجهات الرسمية بانها تنتهج طريقا لا يخدم المصلحة العامة، بقدر ما يهدف الى الاثارة، ومن هذه الصحف «صوت العمال»، التي يصدرها المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، و«صوت

اليمن» التي يصدرها حزب الاحرار الدستوري، و«الايام» التي يصدرها الاخوان هشام وتمام باشراحيل من عدن، و«التجمع» التي يصدرها حزب التجمع الوحدوي اليمني، كما ان هناك بعض الصحف التي تنظر اليها الجهات المسؤولة بشيء من الحذر، وترى انها بالغت في اظهار ولائها لانظمة خارجية، كصحيفة «الجماهير» التي يصدرها حزب البعث العربي الاشتراكي، وغيرها من الصحف التي لا يتردد اصحابها في توجيه النقد للحكومة، ليس من اجل مصلحة الشعب اليمني، وانما دفاعاً عن مصالح نظام خارجي

وقد دفع ذلك صحيفة «الثورة» اليومية الرسمية، وصحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية التي تصدرها دائرة الصحافة والنشر بالقوات المسلحة اليمنية، الى توجيه النقد الحاد «لبعض الصحف والاقلام» التي لا تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وتدافع عن مصالح خاصة او خارجية، دون ان تبالي بمصالح البلاد، وعلاقات اليمن مع غيرها من الدول.

وهناك بعض الصحف التي يصدرها اشخاص او تنظيمات تحاول ان تثبت وجودها في الساحة اليمنية، من خلال تبني قضايا محددة، دون الاساءة او توجيه «النقد اللاذع للحكومة»، وان كانت في بعض الاحيان لا تتردد في توجيه الهجوم اليها، مثل «الرأي العام» الاسبوعية، التي يصدرها علي محمد العلفي، و«صنعاء» - نصف الشهرية - التي يصدرها عبد الكريم تقي، و«النهضة» التي يصدرها فارس السقاف، الذي اسس تنظيما اسماه «حركة النهضة الاسلامية»، ثم قرر في ما بعد الانضمام الى «التجمع اليمني للاصلاح»، و«الامة» و«الحق» اللتين يصدرهما حزب الحق ذو التوجه الاسلامي المعتدل، وصحيفتي «الوحدوي» و«العروبة»، اللتين يصدرهما اشخاص ينتمون الى تنظيمات وحدوية ناصرية، و«التصحيح» التي يصدرها تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، و«الشورى» التي يصدرها اتحاد القوى الشعبية اليمنية، و«صوت الحقيقة» التي يصدرها خالد المتوكل

كما ان هناك بعضا من الصحف التي يحاول اصحابها دائما كسب ود الحكومة، وعدم «تحريض» الرأي العام ضدها، مثل «المسار» التي يصدرها محمد شفيق، و«الراصد» التي يصدرها عبد الودود المطري و«صدى الشعب» التي يصدرها عبد الله القسم، و«البناء» التي يصدرها الدكتور احمد باسردة، و«السياسة» التي يصدرها ناصر المطيري.

وهناك صحيفة تصدر باللغة الانجليزية اسبوعياً، ويرأس تحريرها الدكتور عبد العزيز السقاف، المدرس في جامعة صنعاء، وقد استطاعت ان تحقق بعض النجاح في الاوساط الاجنبية في صنعاء، ويحاول محرروها ان يلتزموا بالموضوعية والصدق في تغطيتهم الصحافية، حتى لو وصل الامر الى توجيه النقد للسلطة

ورغم هذا الكم الهائل من الصحف اليمنية، التي يصدر معظمها بشكل اسبوعي او نصف شهري، فانه يلاحظ افتقارها لمقومات اصدار الصحف المعروفة، من مبان ومطابع وطواقم محررين، وغيرها من الاشياء الاساسية التي يفكر فيها اي ناشر يرغب في اصدار صحيفة او مجلة. فحتى تلك الصحف التي تصدرها الاحزاب، لم تتمكن من جمع كل المقومات المطلوبة. ذلك ان معظم الصحف اليمنية - عدا تلك التي تصدرها الحكومة - لا تمتلك مطابع خاصة بها، كما انها تتخذ من شقة صغيرة او منزل متواضع مقرا لها، ويحررها كتاب غير متفرغين، اضافة الى ما يأتيها من مساهمات اعضاء الحزب او التنظيم الذي يصدر الصحيفة او مساهمات الاصدقاء والزملاء.

وتطبع الصحف اليمنية في ثلاث او اربع مطابع معروفة في صنعاء، وعدن، كما يقوم بتوزيعها موزعون قلائل، تنقصهم الخبرة والامكانيات اللازمة، حتى ان بعض المدن اليمنية الصغيرة تشكو من عدم وصول بعض الصحف - بما فيها تلك الرسمية - اليها في موعدها، وتشكو ايضا من عدم وصول بعض الصحف نهائيا اليها

ولا تعتمد جميع الصحف اليمنية على نظام الاشتراكات الفردية بشكل كبير، كما هو معمول به في الكثير من الدول، وانما تركز على اشتراكات الجهات الحكومية، وبعض الشركات الكبرى، جنبا الى جنب مع ما تبيعه في «الاكشاك»، وعند التقاطعات المهمة في المدن الكبرى

وحسب آخر احصائية اعدتها وزارة الاعلام، فان اكبر صحيفة توزع في اليمن هي «صوت العمال» الاسبوعية، التي تطبع ٤٨ الف نسخة من كل عدد، تليها صحيفة «الثورة» اليومية، التي تطبع ٢٥ الف نسخة، ثم «الصحوة» الاسبوعية، التي تطبع ٢٥ الف نسخة، والتي يصدرها حزب التجمع اليمني للاصلاح، وهو تنظيم يمثل «التيار الديني القبلي». وهناك عدد آخر من الصحف الاسبوعية التي تطبع حوالي ٢٠ الف نسخة او اكثر من كل عدد مثل «الايام» و«التجمع». ذلك ان ارتفاع نسبة الامية في اليمن ما زال احد المعوقات الرئيسية لانتشار الصحف على نطاق اوسع

وتبقى تساؤلات مهمة تشغل بال الكثير من المراقبين لظاهرة تعدد الصحف في اليمن وانتشارها، وهي تتعلق باحتمالات استمرار هذا العدد الكبير من الصحف، والمدى الزمني لذلك. وما اذا كانت الاجهزة المختصة ستواصل تجاهلها للتجاوزات، او ما ينظر اليه البعض على انه تجاوزات لقانون الصحافة والمطبوعات، خاصة انه حتى اليوم، ورغم مرور عدة اشهر على صدور القانون، لم تصدر بعد اللائحة التنفيذية له. وبذلك لا تستطيع الجهات المختصة - ابتداء من وزارة الاعلام - ممارسة دور مهم في تقنين وتنظيم اعمال الصحف اليمنية، ووقفها عند حدها ان هي تجاوزته



اليمن: إضراب عمالي وقانون انتخابي وانفتاح إقليمي

بادر المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في اليمن الى اتخاذ خطوة اجرائية ممثلة في حملة اضرابات واسعة، للتعبير عن معاناة المواطنين من جراء ارتفاع الاسعار وتضاؤل فرص العمل امام الاف العمال الذين اضطروا، في هجرة معاكسة، للعودة الى بلادهم، نتيجة الموقف الذي اتخذته صنعاء اثناء ازمة الخليج. وتجاوبت قطاعات واسعة من عمال اليمن، البالغ عددهم نصف مليون عامل، مع الدعوة الى الاضراب التي وجهها الاتحاد العام للنقابات، فشارك في المسيرة العمالية حوالي ٧٥ في المئة من القطاع العمالي في الاول من آذار (مارس) الماضي في العاصمة صنعاء. ولوحظ ان التجاوب مع الدعوة الى الاضراب بلغ رقماً قياسياً في الشطر الجنوبي من اليمن، في حين دعا الرئيس علي عبدالله صالح الى «محاذرة تسييس عمل النقابات واستخدامها في قضايا حزبية». وتردد ان الاضراب العام سيستأنف لمدة ثلاثة ايام في ١٦ و١٧ و١٨ من الشهر الجاري، اذا لم تستجب الحكومة لمطالب النقابات التي شكلت لجنة خاصة لمحاورة الحكومة.

في الوقت نفسه واصل رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس لقاءاته الموسعة مع رؤساء الاحزاب لمناقشة القانون الانتخابي الذي اعدته وزارتا الداخلية والشؤون الاجتماعية، ليطرح لاحقاً على مجلس النواب لاقراره والموافقة عليه. وفي حين توالى الجدل السياسي على مستوى السلطة والشارع، حول موعد الانتخابات والضوابط التي ستحكم علاقة حزبي السلطة، الاشتراكي والمؤتمر، بالاحزاب الاخرى بعد انتهاء الفترة الانتقالية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، في هذا الحين اكد الرئيس علي عبدالله صالح «ان الانتخابات ستتم في موعدها»، اي قبل انتهاء الفترة الانتقالية. وقال وزير شؤون الوحدة السابق يحيى العرشي لـ «الوسط»: «ان المجلس النيابي الحالي بحاجة ماسة الى تفويض شعبي جديد كي يشعر انه غير معين، ما يمكنه من بحث مسائل مصيرية تنعكس نتائجها خيراً على علاقات اليمن بجيرانه»، في اشارة منه الى قضية اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وترطيب الاجواء مع الدائرة الاقليمية والتي ادت حالة الجفاء معها الى الضائقة المعيشية، التي يشهدها اليمن.

ويؤكد جارالله عمر، رئيس الدائرة الخارجية في الحزب الاشتراكي الحاكم، لـ «الوسط» ان الانتخابات ستتم بصرف النظر عن الجدل الدائر حول الموعد، «وهو قضية اجرائية لا تمس الجوهر المتفق عليه». وبالنسبة للعلاقة التي ستحكم تعاطي الاشتراكي والمؤتمر مع الاحزاب الاخرى، بعد انتهاء الانتقالية، اكد المسؤول اليمني «ان الاشتراكي والمؤتمر على وشك انجاز وثيقة ميثاق شرف تتعهد بعدم الانقضاض على نتائج الانتخابات او التلاعب بمصيرها من باب الكيد السياسي، كما يشاع، فالاشتراكي والمؤتمر ليسا في حاجة الى ضمانات لمواقعهما في دولة المؤسسات والقانون التي ستلي المرحلة الانتقالية. والضمانة الوحيدة هي في التقيد بالقوانين التي نصت عليها اتفاقية الوحدة».

وفي حين انتهى حزب المؤتمر الشعبي من تنظيم صفوفه وتجديد مؤسساته الحزبية في العام الماضي، اكد امين عام الحزب الاشتراكي، نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لـ «الوسط» «ان مؤتمر الاشتراكي سيعقد في غضون شهرين بعد انتهاء المؤتمرات الفرعية في المحافظات، فالمؤتمر العام، في سياق الاصلاحات الجذرية، يعقد تلبية لتوصيات المؤتمرات الفرعية وليس بقرار مركزي كما جرت العادة».

ويحاول اليمن في هذه الاثناء تجاوز الآثار السلبية لموقفه من ازمة الخليج، حيث زار بريطانيا وفد برلماني يمني وعقد لقاءات مهمة مع مسؤولين في وزارة الخارجية. وكما قال لـ «الوسط» مسؤول في الخارجية البريطانية فإن «لندن وواشنطن ترغبان في فتح صفحة جديدة مع الدول التي ناهضت الدول المتحالفة». وينتظر الوفد الشعبي اليمني، الذي سيرأسه الشيخ عبدالله الاحمر، زعيم التجمع الوطني للاصلاح، الفرصة المناسبة ليقوم بجولة في الخليج لمحاولة فتح صفحة جديدة ■



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

اليمن يفك التأميم عن الفنادق في الشطر الجنوبي

قوانين فك التاميم في اليمن، والتحول الى تقليص سيطرة الحكومة وصلت الى قطاع الفنادق حيث اقر مجلس الوزراء اليمني اخيرا سلسلة اجراءات تنظم عملية اعادة الفنادق التي سبق تاميمها، في ما كان يسمى سابقاً دولة اليمن الجنوبية، الى اصحابها الاساسيين.

وفي خطوة ثانية تمثل نصف الطريق الى القطاع الخاص، وترفع يد الدولة جزئياً، قررت الحكومة اليمنية تاجير الفنادق والمؤسسات السياحبة التي تملكها الدولة الى شركات خاصة، محلية واجنبية، على ان تقتصر عملية بيع بعض الفنادق التي تم الاتفاق عليها، على الشركات الوطنية.

وتاتي هذه الاجراءات في اطارين، الاول اعادة الاملاك المؤممة الى اصحابها طبقاً للقوانين التي صدرت اخيراً بحماية الاملاك الفردية وشملت الاراضي والابنية والمساكن التي سبق للدولة ان صادرتها واعادت توزيعها على مواطنين اخرين بموجب الانظمة الاشتراكية التي كانت تمنع الملكيات الخاصة.

اما الاطار الثاني، فيتعلق بالسياسة الجديدة التي تتبعها اليمن، وتقضي بتقليص العجز الذي تتحمله الخزينة العامة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الخارجية، الا ان السياسة الحكومية لا تسمح حتى الآن ببيع الشركات المملوكة من قبل الدولة للقطاع الخاص كليا.

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : 9 مارس 1992

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقعات زيارة الرئيس اليمني لمصر

القاهرة: «الشرق الاوسط»

بدأت القاهرة في اتخاذ خطوات لرأب الصدع العربي حيث قام الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس حسني مبارك للشؤون السياسية بزيارة مفاجئة لليمن، ومن المنتظر ان يقوم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة القاهرة قريبا

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الباز سيقوم بزيارة للاردن في اطار الجهود المصرية لاعادة العلاقات المصرية ـ الاردنية لسابق عهدها



المصدر : الحياة (اللبنانية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

اتهم بعض العناصر بالتنسيق مع سفراء اجانب

صنعاء: "مؤتمر التلاحم" ينتقد الحكومة ويحمل على "تحريف الشرعية الدستورية"

[] صنعاء -
من عبد الرحمن الحيدري:

■ صرح السيد محمد صالح الصلاحي، رئيس سكرتارية اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة الحوار السياسي لمؤتمر «التلاحم الوطني» في اليمن بان المؤتمر الاستثنائي الاول «للتلاحم الوطني لجماهير الوحدة اليمنية في منطقة أرحب التي عقد فيها المؤتمر التاسيسي، سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة». في حين حمل «مؤتمر التلاحم» على «تحريف الشرعية الديموقراطية والدستورية» في البلاد وانتقد الحكومة.

وقال الصلاحي لـ «الحياة» ان انعقاد المؤتمر «ياتي بناء على طلب اللجنة الشعبية العليا، القيادة الشرعية لمؤتمر التلاحم التي تشكل العناصر الوطنية من مناضلي ثورتي سبتمبر واكتوبر الى جانب بعض الشخصيات القبلية الوطنية والنقابية».

وسيناقش المؤتمر المستجدات على الساحة اليمنية و«الخروق التي ارتكبتها بعض عناصر القيادة وقيامها باتصالات داخل البلاد وخارجها من دون العودة الى القيادة الشرعية، والتنسيق مع بعض سفراء الدول الاجنبية من دون علم القيادة».

ويشمل جدول اعمال «مؤتمر التلاحم» ادخال تعديلات على التشكيلات القيادية واللجان الشعبية ووضع خطة عمل لتحقيق اهداف المؤتمر وبرامجه.

وكان «مؤتمر التلاحم» عقد اخيراً مؤتمره التاسيسي وقرر انتخاب هيئة قيادية (٦٥ عضواً) تسمى اللجنة الشعبية العليا للتلاحم الوطني وتضم ممثلي القطاعات الجماهيرية في كل محافظات الجمهورية اليمنية.

وحدد «مؤتمر التلاحم» اهدافه في بيان اكد فيه انه «ليس حزباً او تنظيماً سياسياً او اداة في يد اي قوة سياسية، داخلية او خارجية، بل اطار جماهيري شعبي منظم يهدف الى دفع الجماهير للتعبير عن همومها وتطلعاتها ومطالبها الآنية الملحة والهادفة الى المسارعة لحل المشاكل القائمة في واقع المجتمع اليمني بعيداً عن الوصاية غير الصادقة التي تحاول فرضها القوى السياسية الطامحة للسلطة فقط».

واشار البيان الى «تفاقم الازمات الحادة في العلاقات الاجتماعية وخاصة القبلية (...) و(الازمات) الخدماتية والتموينية والاقتصادية بالاضافة الى الامنية والقانونية، واستشراء الفساد الاداري والمالي وسعي بعض القوى الحاقدة على الوحدة اليمنية الى تكريس نزعة الانفصال والتشطير والقبلية والطائفية بين ابناء اليمن الواحد الموحد (...) وعدم مقدرة حكومة الوحدة الانتقالية على ايجاد الحلول العملية للتغلب على هذه الازمات وتردي الاوضاع والخطوات البطيئة في معالجة السلبيات القائمة في اجهزة السلطة التنفيذية وفرض سيادة القانون والنظام، وغياب الدور الفاعل للقضاء المستقل والنزيه... وكذا الانحراف والتحريف للشرعية الديموقراطية والدستورية في التجربة الوحدوية الوليدة بما في ذلك تهميش وتجميد دور مجلس النواب».

واورد ان «القوى الوطنية رات ان تتحمل مسؤوليتها التاريخية في تثبيت قواعد واسس دولة النظام والقانون وبناء صرحها القوي وحماية التجربة الوحدوية من اي انحراف او منزلق خطر».



عدن مهددة بأزمة تيار كهربائي والروس مسؤولون

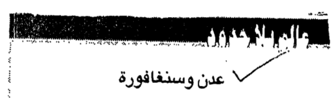
المحطة الكهربائية التي تغذي مدينة عدن، العاصمة التجارية لليمن، مهددة بالتوقف عن العمل، ما يعني حرمان المنطقة من التيار الكهربائي، اذا لم تجد الحكومة اليمنية حلاً جذرياً خلال الاشهر الثلاثة المقبلة. وانفجار المشكلة مرتبط بالخلاف الناشب بين الحكومة اليمنية والشركة الروسية الصانعة التي اشترطت حصولها على ١,٧ مليون دولار لاصلاح الاعطال واجراء الصيانة اللازمة خصوصاً للمحول الاول في المجموعة.

وقال مسؤولون يمنيون ان المشكلة مع الشركة السوفياتية سابقاً تعود الى العام ١٩٧٨، تاريخ انشاء المحطة، عندما اكتشف الخبراء اليمنيون وجود اعطال في التركيب، الا ان الاتصالات التي جرت بين حكومة اليمن الجنوبي سابقاً، والمسؤولين السوفيات ادت الى اتفاق على معالجة الاعطال لاحقاً. ويقول هؤلاء المسؤولون ان محطة الكهرباء هي واحدة من المشاريع الفاشلة التي نفذها السوفيات في اليمن الجنوبي الى جانب محطة تحلية المياه، وذلك بسبب التجهيزات القديمة والتكنولوجيا المتخلفة.

واستناداً الى هؤلاء المسؤولين، فان اليمن قد لا ينفذ صفقة الصيانة مع الشركة الروسية الصانعة، وانما قد يتجه الى شركات غربية سبق لها ان قدمت عروضاً افضل لاعادة تشغيل المجموعة ومن بينها شركة اوسترالية.

يشار الى ان المحطة توفر التيار لمدينة عمان التي ستحولها السلطات اليمنية الى منطقة حرة لاجتذاب الشركات التجارية والصناعية، ومن شان غياب التيار الكهربائي، ولو لفترة، ان يؤثر سلباً على عملية الترويج للمنطقة في الاسواق العالمية.





عدن وسنغافورة

في عدد سابق تحدثت عن التجربة الناجحة لدولة سنغافورة في التحول من مستعمرة بريطانية الى ثاني الدول الزاهرة في اسيا بعد اليابان. والسبب ان عقلاء الدولة ـ المدينة كما سميت لصغر حجمها وعدد سكانها ـ وجدوا بعد انسحاب بريطانيا ان مستقبلهم يكمن في الاقتصاد الحر بعكس ما فعل حكام عدن بعد استقلال البلاد عن بريطانيا ايضاً نهاية عام ١٩٦٧، إذ انهم تحولوا ثلاثمائة وستين درجة من النظام الراسمالي الغربي الى اشد انواع الماركسية تزمتاً بقيادة الفصائل الشيوعية التي كانت تتحكم في الحزب الحاكم المعروف باسم «الجبهة القومية».

وبذلك قضوا على حرية ميناء عدن اشهر الموانئ الحرة في العالم في القرن العشرين. وفي الوقت نفسه تحولت سنغافورة الى ميناء حر بالكامل في منتصف الطريق بين عدن وهونج كونج التي كانت ولا تزال بدورها مستعمرة بريطانية وميناء حراً تستفيد منه الصين الشيوعية التي تستعد لاستعادته عام ١٩٩٧ بمقتضى اتفاقية مع بريطانيا.

وبينما حولت سنغافورة منشآتها ومطاراتها ومرافئها العسكرية السابقة التي جعلت منها قاعدة بريطانية كبيرة الى مرافق حيوية للميناء الحر والاقتصادي الابداعي والمجتمع المفتوح ـ تحول الجنوب اليمني سابقاً الى النظام الشيوعي كما نادى به لينين وستالين، واغلق الميناء الحر واممت الاعمال التجارية والعقارات والدكاكين والصيدليات حتى لم يبق هناك إلا باعة الماء البارد في عز الصيف يعملون لحسابهم بعض الوقت.

وبينما شقت سنغافورة طريقها نحو اعلى مستويات الدخل الفردي في اسيا بعد اليابان تدهور الدخل الفردي في المدن الجنوبية الى حوالي اربعمائة دولار في العام او خمسة بالمائة من دخل المواطن السنغافوري.

وظل الحال على ذلك المنوال حتى تمت الوحدة بين الشمال والجنوب نتيجة للمتغيرات الدولية الضخمة وتخلي الاتحاد السوفياتي عن الانظمة الماركسية.

واصبحت كلمة ماركسية مرادفة للظلم وحكم الطغيان والاغتيالات والتصفيات مع الفشل الاقتصادي المريع والتخلف العلمي والركود الثقافي وانعدام الحريات كلها إلا حرية الاشادة بالحزب الطليعي الرائد والقيادة التاريخية القابعة داخل القصور المؤممة.

ومنذ اشهر وانا اتابع تصريحات المسؤولين في عدن وهم يعلنون عزمهم على تحويل احد اعظم موانئ الدنيا سابقاً الى منطقة حرة ويناشدون المستثمرين اعادة الحياة إليه بعد ربع قرن من الضياع الاليم. لكن الطريق الى الامل المنشود لن يكون مفروشاً بورود الاليانذر الذي اشتهرت بها عدن سابقاً.

فاروق لقمان



المصدر : الحقيقة (اللندنية)
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

صحيفة العمال ترفض مشروع قانون يضع ضوابط للتظاهر في اليمن

العطاس يدعو ممثلي النقابات الى الفصل بين السياسي والنقابي

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ التقى المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني امس، رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال واعضاء المكتب وجرى عرض شامل لمجمل القضايا العالقة بين الحكومة والاتحاد والملابسات التي ادت الى اعلان العمال الاضراب مطلع الشهر الجاري.

وافادت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» الرسمية ان رئيس الوزراء اشار الى سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة قضية السلع الاساسية وضمان توفيرها على مستوى الجمهورية ومحاربة المتلاعبين بالاسعار.

واشار العطاس الى «الاجراءات الاخرى التي اتخذت لمنح علاوة غلاء المعيشة وادخال نظام التامين الصحي والتعويض عن اصابات العمل وتثبيت المتعاقدين بهدف تامين حياة المواطنين وتوفير الاستقرار المعيشي لهم ضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في سبيل تحسين الاوضاع الاقتصادية عموما ومعالجتها».

واكد العطاس «ضرورة الفصل بين العمل السياسي والعمل النقابي في اطار تطوير الممارسة التقليدية والحرص على ان يكون العمل النقابي خدمة لقضايا العمل والعمال والا تستغل الحريات النقابية من القوى المعادية للوحدة والديموقراطية للاضرار بالمصلحة الوطنية العليا». واشاد بدور النقابيين في «تعميق العمل النقابي والمساهمة في دعم قضية العمل وازدهاره لمصلحة الوطن وخيره».

واعرب السيد راجح صالح ناجي، رئيس المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال عن «التقدير العالي للجهود التي تبذلها الحكومة في مختلف المجالات في ظل الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد». واكد «بذل الجهود لتطوير الانشطة النقابية ودعم استقلال الحركة النقابية وعدم انجرارها الى اي مبارزات سياسية على الساحة». واتفق على مواصلة اللقاءات لاستكمال مناقشة القضايا المطروحة.

وكان المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات الذي اعلن الاضراب يوم اول اذار (مارس) الجاري اكد العودة الى

الاضراب ايام ١٥ و١٦ و١٧ اذار الجاري اذا لم تستجب الحكومة مطالب النقابات.

وكانت صحيفة «صوت العمال» الناطقة باسم الاتحاد العمالي للنقابات انتقدت بشدة «مشروع قانون يتعلق بتنظيم التظاهرات والمسيرات والاجتماعات والتجمهر» يناقشه حالياً مجلس الوزراء ورفضته «جملة وتفصيلاً».

واشارت التفسيرات التي تضمنها مشروع القانون الى ان التظاهرة او المسيرة تعني تجمع عدد من الاشخاص في مكان عام او طريق عام او قربهما بقصد التعبير عن راي معين او الاحتجاج او المطالبة بتنفيذ مطالب معينة وفقاً لاحكام هذا القانون. اما تفسير الاجتماع فهو كل دعوة عامة من قبل لجنة للتعبير عن الراي او لمناقشة مواضيع معينة. اما التجمهر فهو كل تجمع من خمسة اشخاص او اكثر يتم خلافاً لاحكام هذا القانون لاعلان الاحتجاج او تحقيق غرض غير مشروع.

وذكرت المادة الرابعة من مشروع القانون ان على كل من اراد تنظيم اجتماع او تظاهرة او مسيرة ابلاغ الجهة المختصة قبل وقت كاف لا يقل عن عشرة ايام على ان يكون البلاغ خطياً، ويتضمن موعد التظاهرة ومكان انطلاقها وخط سيرها ومكان انتهائها وبيان اسبابها ويحمل تواقيع اعضاء لجنة تمثل المتظاهرين.

لنزع فتيل الإضراب العمالي في اليمن

العطاس يلتقي قادة النقابات ويطالبهم بفصلها عن السياسة

عدن: من لطفي شطاره

في محاولة لإفشال الخطة التي وضعتها النقابات اليمنية بشأن تصعيد عملية الاضراب الشامل الذي كان مقرراً تنفيذه الاسبوع المقبل ولمدة ثلاثة ايام في ١٥ و١٦ و١٧ مارس (آذار) الحالي، التقى رئيس الحكومة اليمنية حيدر العطاس مع رئيس واعضاء المكتب التنفيذي لنقابات العمال

واشار العطاس في هذا اللقاء، الى سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة قضية السلع الاساسية وضمان توفيرها على مستوى البلاد ومحاربة المتلاعبين بالاسعار.

وتطرق العطاس في اللقاء الذي جرى امس الاول الى اجراءات الحكومة بشأن منح علاوة غلاء المعيشة وإدخال نظام التأمين الصحي والتعويض عن اصابات العمل وتثبيت العمال المتعاقدين بهدف تأمين حياة المواطنين وتوفير الاستقرار المعيشي لهم ضمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في سبيل تحسين ومعالجة الاوضاع الاقتصادية بشكل عام

واكد العطاس ضرورة الفصل بين العمل السياسي والعمل النقابي في اطار تطوير الممارسة الديمقراطية والحرص على ان يكون العمل النقابي خدمة لقضايا العمال والعمل والا تستغل الحريات النقابية من قبل القوى المعادية للوحدة والديمقراطية. وهي اشارة واضحة لاتهام الحزب الاشتراكي اليمني لوقوفه وراء الاضراب، كما اشار الى ذلك عدد من الصحف المحلية في محاولة لاستعراض القوة قبل الدخول في عملية الانتخابات عقب انتهاء المرحلة الانتقالية اواخر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. وكانت صحيفة «التجمع الوحدوي» الاسبوعية الصادرة في عدن علقت على زيارة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني التي قام بها في يوم الاضراب نفسه الى وزارة العدل والمرافق التابعة لها بانها زيارة للتمويه فقط وجاءت لإبعاد التهم عن الحزب بتشجيعه للإضراب



على صالح يطلع اعضاء حكومته على رسالة مبارك

صنعاء ـ ا . ش . ا : اطلع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح اعضاء حكومته امس على الرسالة التى تلقاها من الرئيس حسنى مبارك والتى سلمها له الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية يوم الاربعاء الماضى .

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الوزراء التطورات الجارية على الساحة اليمنية والمسائل الخاصة بتعزيز عملية البناء والاصلاح السياسى والاقتصادى الشامل ل اليمن .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

لا يزال امام الحكومة متسع من الوقت لانجاز مهمات الفترة الانتقالية

ابو لحوم لـ"الحياة": الانتخابات لها مقومات اهمها توحيد المؤسسة العسكرية اليمنية

□ لندن - من علي الرز:

■ طالب السيد محمد ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري اليمني رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ببلورة مقومات الانتخابات العامة قبل الحديث عن موعدها. واشار في حديث اجرته معه «الحياة» في لندن الى ان المؤسسة العسكرية لا تزال منقسمة بين الحزبين الحاكمين، متسائلاً «من يضمن عدم لجوء اي من الحزبين الحاكمين الى تياره العسكري داخل الجيش للبقاء في الحكم اذا سارت نتائج الانتخابات على عكس ما يشتهي؟». واكد ابو لحوم تمسكه وحزبه بمبدأ الانتخابات «تمسكاً لا رجوع عنه» مشدداً على ضرورة فصل الحزبية عن المؤسسة العسكرية كما نص على ذلك قانون الاحزاب.

وفي ما يأتي نص الحوار:

● هل ستحصل الانتخابات اليمنية في موعدها؟

- موعد الانتخابات غير محدد بشكل نهائي حتى اللحظة الراهنة، هناك من يطرح احتمالات، وهناك من يقول انها ستجري في الخريف المقبل. المؤتمر الشعبي العام يصر على اجرائها قبل انتهاء الفترة الانتقالية، والحزب الاشتراكي يعلن بلسان نائب الرئيس السيد علي سالم البيض ان لا اتفاق نهائياً بين الحزبين الحاكمين على موعد اجراء الانتخابات العامة.

● هل ترون ان الانتخابات باتت تخضع لتفاصيل اللعبة السياسية بشكل عام في اليمن، وبين الحزبين الحاكمين بشكل خاص؟

- مبدأ الانتخابات لا احد يعترض عليه، لانه، ببساطة، اقصر طريق لعكس التمثيل الشعبي داخل اجهزة الدولة، لكنه يخضع الآن الى نوع من المزايدة بين الحزبين الحاكمين، ويدخل في متاهات افقدتهما الصدقية ليس مع الاخرين فحسب بل مع انفسهما، وداخل قواعدهما. وحتى اذا افترضنا ان الحزبين اتفقا على تحديد موعد الانتخابات، فنحن نرى وجوب بلورة مقومات عدة لهذه الانتخابات وحسم اكثر من قضية اساسية ومهمة قبل اجرائها.

● ما هي هذه المقومات؟

- ان الحزبين الحاكمين التزما في بداية المرحلة الانتقالية انجاز عدد من المهمات الاساسية، لكن ذلك لم يحصل ونحن نودع عامين تقريباً من هذه المرحلة، ولم تترسخ ركائز الدولة الجديدة، بدليل ان المؤسسة الاكبر والاخطر، اي المؤسسة العسكرية، لا تزال غير موحدة حتى يومنا هذا، ولم يحصل الاندماج المطلوب داخل صفوفها على اساس وطني توحيدي. على رغم ان اتفاق الوحدة نص على اعطاء هذا الموضوع اولويته القصوى.

● لكن افراد القوات المسلحة يمكنهم المشاركة في التصويت وابداء رأيهم؟

- كيف يمكن ان نتصور ان تجرى الانتخابات في موعدها كما يدعون، والقوات المسلحة منقسمة ومجزأة الولاء بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»، وما الذي يضمن الا يقاوم اي من الحزبين التخلي عن موقعه في السلطة اذا سارت الانتخابات على عكس ما يتمنى. ومن يضمن، وهنا الاخطر، الا يلجأ هذا الحزب او ذاك الى استخدام الوحدات العسكرية المرتبطة به ارتباطاً كاملاً للبقاء في الحكم؟

● نص اتفاق الوحدة على ابعاد الجيش عن الحزبية والسياسة، فهل اتخذت الاجراءات لذلك؟

- ان قانون الاحزاب الذي اقره المجلس النيابي، نص على حظر العمل الحزبي داخل صفوف القوات المسلحة، وحدد تاريخاً نهائياً لتطبيق هذا النص هو ٣١ - ١٢ - ١٩٩١، وها نحن في الشهر الثالث من العام الجديد ولم يتحقق شيء من ذلك. بل على العكس، لا يزال الانتماء الحزبي الى المؤسسة العسكرية قائماً على قدم وساق، ولا يزال للمؤسسة العسكرية دور كبير في عملية الاستقطاب الحزبي من الطرفين.

ان المسألة مسألة ثقة ونيات. فإذا لم يتفق الحزبان الحاكمان على الدمج، كيف لنا ان نطمئن الى تقبلهما للنتائج؟ وما هي الضمانات لئلا يحدث ما يتخوف منه كثيرون؟

● اضافة الى المؤسسة العسكرية، ما هي المقومات الاخرى المطلوبة لاجراء الانتخابات؟

- المقومات كثيرة، منها على سبيل المثال عملية التقسيم الاداري. ونحن نتساءل، هل لدى الحكومة اي تصور او مشروع يحدد المقاييس التي ستعتمد لتقسيم الدوائر الانتخابية؟ بل كيف يمكن وضع مشروع قانون الانتخابات من دون تحديد الدوائر الانتخابية؟

ان التراخي في الالتزام بالقوانين، يقدم لنا دليلاً جديداً على عجز السلطة في تنفيذ القوانين والقرارات، الامر الذي يهز ثقة الشعب بالدولة وقدرتها وجديتها. وعلى رغم ذلك لا يزال امام الحكومة اذا كانت جدية فعلاً في اجراء الانتخابات متسع من الوقت لانجاز المهمات التي كان يفترض انجازها في الفترة الانتقالية.

● متى يجب ان تجري الانتخابات في رأيك؟

- لا احب ان يفهم من كلامي انني



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

ضد الانتخابات، فهي في صميم برامجنا وتحركنا السياسي وتطلعاتنا المستقبلية ليمن قوي متطور، لكننا نركز فقط على وجوب تامين مقوماتها. فهل علينا اذا اردنا ان نبرهن اننا مجتمع ديموقراطي اجراء انتخابات فاشلة؟ قد يتالم البعض من هذا الكلام ولكن من الافضل مواجهة الحقيقة حتى ولو كانت جارحة، ومن صميم الواجب الوطني ان يبدا العمل بنزع فتائل التفجير الملغومة، والمزروعة في ذلك التراخي الذي نشهده ازاء تطبيق كل بنود اتفاق الوحدة والقوانين التي اقرها المجلس.

● كيف تقوم الوضع الاقتصادي في اليمن اليوم؟

– كل الدلائل تشير الى وجود مقومات نهوض اقتصادي، فاليمن يختزن ثروات كبيرة، لكن الاهم هو ايجاد نوع من الاسس الواضحة التي تستند الى اصلاحات سياسية تؤدي الى ترسيخ الاستقرار والحد من المناصفة الموجودة بين الحزبين الحاكمين، لاعطاء الفرصة لكل الطاقات اليمنية للمساهمة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

● هل تشير الخلافات التي ظهرت اخيراً بين بعض القبائل اليمنية الى بدء «حرب سياسية»؟

– على الاطلاق، الوضع القبلي في اليمن مستقر، واستقراره ضمانة لوحدة البلاد، ولا يوجد اي خلاف جذري، او يستحق الذكر، والبعض يحاول ايجاد هذا الخلاف لاغراض شخصية.

● كيف تقوم مهمة «الوفد الشعبي» الذي كان ينوي القيام بجولة خليجية؟

– لا ادري ما هي مهمته وما هي صلاحياته وما الهدف من الزيارة.



قراءة سياسية في تجربة التعددية في اليمن

الحزبان الحاكمان يلتزمان باتفاقهما والمعارضة تواصل دورها في مواجهة الخلل

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اقترب العام الثاني على قيام الجمهورية اليمنية من نهايته، وتجري الاستعدادت للاحتفال بالعيد الوطني لدولة الوحدة، التي قامت بعد توقيع اتفاقيتها بين ما كان يسمى الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) يوم ٣٠ ابريل (نيسان) ١٩٩٠م عندما اتفق قادة الحزبين الحاكمين (في شطري اليمن سابقا) على اعلان الوحدة بينهما في ٢٢ مايو (ايار) من العام نفسه.

وقد وضع قادة الشطرين في ذلك الوقت - بعض الشروط التي تضمنها ذلك الاتفاق، والتي كان من اهمها اقرار دستور دولة الوحدة، على اساس مشروع وضع في بداية الثمانينات، ثم تحديد فترة انتقالية مدتها ثلاثين شهراً، بدأت يوم اعلان الوحدة، اضافة الى اقتسام السلطة مناصفة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام خلال هذه الفترة الانتقالية، وغيرها من البنود التي يجري الالتزام بها، ويتمسك بها كل من الطرفين

وبمجرد ان تم الاتفاق على الوحدة بين شطري اليمن، اللذين كانا محكومين بنظامين مختلفين، احدهما شمولي (اشتراكي) النزعة، والآخر ليبرالي الى حد ما، لانه لم يسمح بتعدد الاحزاب حتى ذلك الحين، انطلقت الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تعمل في السر، او تلك الجديدة، تعلن عن نفسها، وتزاول انشطتها، وتحاول ان تؤدي دور المعارضة للسلطة القائمة بطريقة تختلف عن كثير من الدول الديمقراطية

وتشكل مجلس النواب (البرلمان) الذي اتفق على تكوينه وفقا لدستور الجمهورية اليمنية، من اعضاء ما كان يسمى مجلس الشورى في شمال اليمن، ومجلس الشعب الاعلى في الجنوب، اضافة الى بعض الشخصيات السياسية التي عينت لتمثل تيارات متعددة في الساحة اليمنية، من اولئك الذين كانت لهم بعض المواقف المعارضة في الشمال او في الجنوب. وقد بدأ هذا المجلس يلعب دورا لا يستهان به في توجيه النقد للحكومة (السلطة التنفيذية)، وابداء الكثير من الملاحظات على الاوضاع التي تشهدها البلاد. سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية، وتحميل الحكومة مسؤولية الكثير من الاخطاء، وجوانب القصور التي يشكو منها الناس ولا يمارس مجلس النواب هذا النشاط بشكل غير معلن، وانما تبث قناة التلفزيون الكثير مما يقال داخل قاعة المجلس في اوقات متفاوتة وان كانت حتى الآن لا تبث المناقشات على الهواء مباشرة، بحيث اصبح الشعب اليمني قادرا على الاستماع لما يدور في البرلمان، وتوجيه الملاحظات

اما الاحزاب والتنظيمات السياسية المتعددة التي انتشرت في البلاد، ووصل عددها الى ما يقرب من اربعين حزباً وتنظيما، فان بإمكانها هي الاخرى ممارسة الكثير من الانشطة، التي كانت حتى وقت غير بعيد غير مسموح بها، فهي تستطيع توجيه النقد والملاحظات للسلطة، وملاحقة مواقع الفساد والخلل في اعمال الحكومة، وتبني مواقف معارضة للقيادة، ثم - وهو الامر الجديد - الدعوة الى مظاهرات سلمية او اضرابات، واصدار البيانات والمنشورات التي تعبر عن مواقفها ازاء قضية ما، او مجموعة من القضايا التي تشغل الرأي العام

وتستعد هذه الاحزاب لخوض الانتخابات العامة المقبلة، المقرر تنظيمها قبل نهاية الفترة الانتقالية، ليس فقط من اجل الفوز بالسلطة، لأن هذا امر لا يمكن ان يحدث بسهولة، وانما لاختبار شعبيتها، وقياس امكانية استمرارها في «النضال»، او الاندماج مع اجزاء اخرى لتصبح قوى مؤثرة داخل المجتمع اليمني ذلك ان كثيراً من هذه الاحزاب ليس لديها قواعد جماهيرية عريضة كما يفترض، بل تعتمد على شخصيات قادتها او مؤسسيها.

واستثنى قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية - الذي صدر اخيراً - تلك الاحزاب الجديدة من شرط تقديم قوائم بأسماء الاعضاء المنتمين إليها، حتى ان بعض المراقبين يؤكدون ان هناك احزاباً «يتجاوز عدد اعضائها او مؤيديها اكثر من بضع عشرات فقط».

وفي المقابل فإن هناك الحزبان الحاكمان، اللذان يؤكد كل منهما انه يعتمد على قواعد جماهيرية عريضة، بحكم وجودهما في السلطة، وان هذه القواعد هي التي تؤهلهما للبقاء في السلطة وتسيير امور البلاد في الوقت الحاضر، وربما مستقبلاً.

وبالرغم من ان الدستور لا ينص على ان يتولى الحزب الحاصل على اغلبية مقاعد البرلمان او مجلس النواب تشكيل الحكومة، ويتيح للاعضاء المنتخبين فقط اختيار او انتخاب اعضاء مجلس الرئاسة، دون اشتراط ان يكونوا اعضاء منتخبين في البرلمان، فإن اعضاء مجلس الرئاسة هم الذين يعينون رئيس وأعضاء الحكومة، كما ان قادة الحزبين الحاكمين يتمتعون بسلطات واسعة، ويسيطرون على الجيش.

ومن اجل اثبات حسن نواياهم، في الوقت الذي تشتد فيه المنافسة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية استعدادا للانتخابات المقبلة، قرر قادة الحزبين الحاكمين تبني مشروع ميثاق شرف يتفق عليه الجميع، لتحديد اسس المنافسة، وربما يتيح فرصة لبعض هذه الاحزاب والتنظيمات، تحصل من خلالها على نصيب من السلطة، ويكون لها ممثلوها في الحكومة، مهما كانت نسبة تمثيلها في مجلس النواب. وقد استحسن بعض زعماء الاحزاب مشروع ميثاق الشرف، خاصة تلك التي لا تستند الى قواعد جماهيرية عريضة، بينما تحفظ عليه البعض الآخر، من الذين رأوا ان الحزبين الحاكمين، بهذا التصرف، انما يحاولان «الالتفاف على الديمقراطية»، وكسب المزيد من الوقت في السلطة.

ومهما قيل عن استعداد الحزبين الحاكمين للتنازل عن السلطة من عدمه، فإن الامر المؤكد هو ان الايام المقبلة ستشهد تطورات مذهلة في هذا البلد الاقل نمواً، والذي يعاني من مشكلات اقتصادية صعبة، فاما ان تستمر الديمقراطية والتعددية الحزبية الى الامام بمحاسنها ومساوئها، او تتراجع وتتدخل الاحكام العرفية، ويكون على الشعب اليمني حينئذ ان يواصل رحلة الالف ميل، وان يقطع المزيد من الخطوات



المصدر : الأهـــــرام

القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

ماذا يجرى فى اليمن ؟

تحديات صعبة تواجه الوحدة

تواترت فى الاونة الاخيرة منذ اوائل العام الحالى العديد من الاخبار التى تشير الى وجود قدر غير قليل من التوتر يخيم على « اليمن » فى ظل تصاعد ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة .

ولعل أول التساؤلات التى يمكن ان تطرحها هذه الاحداث الاخيرة والتى وصلت مظاهرها الى الذروة بتبادل اطلاق الرصاص داخل قصر الرئاسة الاسبوع الماضى هو مدى حجمها ومدى ما تعكسه من تازم الموقف الداخلى وهل يمكن ان تتصاعد الى انفجار عسكرى شامل على غرار ماحدث فى ١٣ يناير ١٩٨٦ يقوض هذه المرة انجاز الوحدة التى تم اعلانها بين شطرى البلاد فى مايو ١٩٩٠ . وماهو الدور الذى تلعبه القوى الاقليمية المحيطة باليمن فى تصعيد الخلافات داخل البلاد ودعم تحالف القوى القبلية والدينية المناهضة للمسار الديمقراطى والوحدوى الذى يسعى اليه الشعب اليمنى .

واخيرا هل هناك افق للخروج من المازق الحالى قبل ان تصل الامور الى نقطة اللاعودة .

عمر أحمد عمر

بدأت الاحداث تاخذ خطها التصاعدى منذ بداية هذا العام وقبله بقليل مع حوادث الاغتيالات ضد قيادات واعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يرأسه نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى على سالم البيض والذى يقتسم الحكم مع حزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه الرئيس على عبد الله صالح .

وقد لاحظ المراقبون اليمنيون أنفسهم اشتراك الرئيس اليمنى على عبد الله صالح والزعيم القبلى الكبير الشيخ على بن حسين الاحمر والمعروف بعدائه للحزب الاشتراكى فى وصف اعمال الاغتيال بانها تعبير عن خلافات داخل الحزب الاشتراكى نفسه بينما حرص نائب الرئيس على سالم البيض والذى هو فى الوقت نفسه رئيسا للحزب الاشتراكى على القول : ان الحزب لايتهم احدا حتى الان بتدبير هذه الاغتيالات وهو تعليق لايغلق الباب امام اتهام القوى المناوئه للحزب الاشتراكى بتدبير الاغتيالات .

وقد اعربت مصادر عليمة داخل اليمن لـ « الاهالى » عن اعتقادها بان هذه الاحداث مدبرة من قبل عناصر تضمر العداء للحزب الاشتراكى سواء داخل السلطة أو القبائل بالاضافة للجماعات الموالية للرئيس اليمنى الجنوبى السابق على ناصر محمد . .

ثم اعقب عمليات الاغتيال هذه أو تخللتها أزمة اعتكاف نائب رئيس مجلس الرئاسة على سالم البيض لمدة اسبوعين فى منزله فى شهر يناير الماضى وعلمت « الاهالى » ان سبب الازمة يرجع لمحاصرة قوات حكومية كبيرة لقوات الحراسة الخاصة بنائب الرئيس لمجرد حدوث زيادة ضئيلة فى عددها .

وتشير المصادر المطلعة ان هذه الزيادة الضئيلة لايمكنها ان تقارن بالتضخم غير العادى فى الحرس الجمهورى الذى يأتمر مباشرة باوامر عليا والتى يقدر عددها بأربعين الف مقاتل .

وأخيرا فى مجال حصر المظاهر البارزة للازمة يمكن رصد الاضراب الاخير الذى نفذه الاتحاد العام للعمال فى اليمن أو أواخر الشهر الماضى احتجاجا على الغلاء الفاحش الذى يعم البلاد . ويرى مراقبون يمنيون فى هذا الاضراب علاوة على كونه احتجاجا صاخبا على الغلاء الا انه بنفس الدرجة أيضا يمثل رسالة اراد الحزب الاشتراكى اليمنى توجيهها للقوى المعادية له بانه يملك العديد من الاوراق التى يمكن استخدامها فى الوقت المناسب .

هذه الاحداث البارزة والتى يمكن وصفها بانها تمثل مظاهر للازمة الشاملة التى تحيط باليمن تعكس غياب الانسجام ووجود الخلافات . التى قد تصل الى التنازع داخل السلطة الحاكمة . ولكن على ماذا يدور الخلاف ؟

اول القضايا محل الاختلاف هى مخصصات الرئاسة اذ يصر الحزب الاشتراكى على ضرورة تحديدها بدقة ووضع الضوابط على التصرف بشان الانفاق من الميزانية العامة أسوة بكل ميزانيات الدول الحديثة خاصة فى ظل السعى لارساء اسس سليمة لدولة الوحدة .

ويتعلق بهذه القضية الاولى مايتردد بقوة داخل اليمن وتؤكده المصادر من اصرار الرئاسة بان يكون من حقها التصرف فيما قيمته عشرة فى المئة من عائدات البترول اليمنى الحالى أو الذى سيتم اكتشافه فى المستقبل .

أسوة بالنظم المتبعة فى بعض الدول العربية البترولية . وهو مطلب محل رفض كامل من جانب الحزب الاشتراكى خاصة فى ظل مؤشرات الاكتشافات البترولية الكبيرة فى الجنوب التى يتوقع ان تصل بصادرات اليمن البترولية الى اكثر من مليون برميل يوميا خلال سنتين .

ويرتبط بهذه القضية أيضا مايثيره الحزب الاشتراكى من ان القيادات



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

اليمنية تسير في التصرف بشئون الميزانية اليمنية كما لو كان اليمن بلدا بتروليا بالفعل بينما ذلك وضع قد يتحقق في المستقبل في ذات الوقت الذى يرى فيه الحزب الاشتراكي ان هذا التبديد يجرى في ظروف تعاني فيها البلاد من ازمة اقتصادية شاملة زاد حدتها عودة اليمنيين من السعودية بعد حرب الخليج (مايقرب من مليون يمنى) وايضا تزايد الاعداد بعد قرار

اليمنيين الذين كانوا مقيمين في دول القرن الافريقي (اثيوبيا ـ الصومال ـ جيبوتي) بعد انفجار الحروب الاهلية في هذه الدول .

ولعل أهم تشعبات وتداعيات غياب الضوابط والرقابة على التصرف في ميزانية الدول مايراه الحزب الاشتراكى من ان الصرف العشوائى من الميزانية يفتح الباب واسعا لشراء الذمم واستشراء الفساد السياسى والاجتماعى واستجلاب الولاءات السياسية والقبلية لصالح طرف على حساب طرف أخر وهو امر يضر بالسياسة والمجتمع على حد سواء .

أما ثانية القضايا التي تشكل بوادر الخلافات فهي مايتعلق بتوحيد الجيش وقوى الامن او مازال الجيش اليمنى حتى الان ـ رغم الوحدة ـ مقسما على الاسس السابقة للوحدة وهو وضع يحمل في طياته نذرا خطيرة لدولة الوحدة ذاتها في حالة اتساع الخلافات .

وتؤكد بعض العناصر اليمنية الفاعلة في الساحة السياسية اليمنية ان هناك اجنحة نافذة في البلاد غير حريصة على دمج المؤسسات العسكرية وقوى الامن الموروثة من عهد التشطير خشية ان يؤدى ذلك الى كشف عمليات الفساد الواسعة النطاق التي تقوم بها بعض الفئات الاجتماعية التى تمثل مواقع حساسة داخل البلاد نتيجة التحاق عناصر بعيدة عن الفساد بالمؤسسة العسكرية الموحدة بما يجعل منها رقيبا على العناصر الفاسدة .

غير ان المصادر اليمنية ذاتها ترى ان هذه الاجنحة غير الحريصة على أمن واستقرار اليمن نتيجة وقوعها اسيرة لمصالحها الضيقة انما تتسم بقصر نظر

غير مسبوق ولاتنظر أبعد من موطىء اقدامها وانها هي نفسها ستكتوى بنار الفوضى التي اطلقت لها العنان وتدلل المصادر على ذلك بحادث اطلاق النار الذى جرى داخل القصر الجمهورى الاسبوع الماضى .

ويرتبط بهذا الحادث الاخير بالقضية الخلافية الثالثة بين جناحى السلطة في اليمن وهى قضية انتشار السلاح وامتلاكه بين افراد القبائل وفئات واسعة من المجتمع اليمنى اذ يصر الحزب الاشتراكى على ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة التى يمكن أن تؤدى بسلطة الدولة اليمنية نفسها اذا ماحدث واحتدمت الخلافات السياسية .

ولعل هذه القضية الاخيرة تتيح المجال للالتفات الى دور العناصر القبلية والاحزاب الدينية المتحالفة معها تحت رعاية ودعم قوى اقليمية تحيط باليمن وذلك بتشجيع من عناصر نافذة داخل السلطة ترى في هذا التحالف القبلى الدينى المدعوم اقليميا سندا لها في مواجهتها للاوضاع الجديدة التى نشأت بعد الوحدة والتى مكنت الحزب الاشتراكى من التغلغل داخل كافة ارجاء اليمن بعد ان كان محصورا في الشطر الجنوبى فقط .

وقد يتساءل البعض حول حقيقة هذا التغلغل الاشتراكى في كافة ارجاء اليمن في الوقت الذى تعانى فيه الحركات والاحزاب الاشتراكية في العالم من الانحسار والتقهقر . الا ان خصوصية الوضع في اليمن جعلت من انعكاس الامر شيئا محتملا تماما بل وحقيقيا .

حيث اصبح الحزب الاشتراكى باعتباره حزبا مشاركا في السلطة ملاذا لكل الفئات والعناصر التى كانت تعانى من الاضطهاد القائم على اسس قبلية أو جهوية حيث يقدم نموذجا للانتماء والولاء على اساس المواطنة والولاء العام البعيد عن القبلية .

هذا بالاضافة الى مايطرحه من برامج تقوم على محاربة الفساد والاصلاح الشامل وهى برامج قادرة في ظل الوضع اليمنى الحالى على حشد تاييد جماهيرى واسع حولها .

وأخيرا هل يمكن لهذه الخلافات داخل اجنحة السلطة في اليمن الموحد والتى تهدد في بعض الاحيان بالوصول الى حد التناحر أن تودى بالوحدة نفسها اذا ما

اخذت هذه التناحرات شكل انفجار عسكرى على غرار ماحدث في ١٢ يناير ١٩٨٦ داخل الشطر الجنوبى من اليمن قبل الوحدة .

يرى المراقبون للوضع في اليمن انه في حال تطور الامور الى هذا المنحى الخطر فان احداث يناير ١٩٨٦ التى راح ضحيتها الاف اليمنيين لن تكون سوى « لعب اطفال » في حالة اى انفجار عسكرى لوضع .

ويؤسس هؤلاء المراقبون وجهة نظرهم على ان اى انفجار عسكرى جديد في حال حدوثه سيشمل هذه المرة كافة ارجاء اليمن وليس شطرا واحدا منه وذلك في ظل وجود فسيفساء حزبية وقبلية تحتفظ بكميات ضخمة من السلاح وتحظى بدعم خارجي . في الوقت نفسه الذى لاتزال البنية العسكرية لليمن الموحد بعيدة تماما عن التوحد ولاتزال تحتفظ بروح التشطير السابق للوحدة .

وهو مايجعل الاعتقاد بانشطار اليمن ـ وليس تشطيره ـ الى عدد من الوحدات المستقلة امرا واردا .

الا ان هؤلاء المراقبين أنفسهم يستبعدون الى حد كبير هذا الاحتمال ويبنون وجهة نظرهم على انه لاتوجد اية قوى مهما كانت قبليتها وعلاقاتها الشعب اليمنى بوحدته التى استطاع أخيرا تحقيقها .

كما ان القوى المعادية للحزب الاشتراكى تدرك انه يتمتع بقدرات عالية على الحشد والتنظيم بالاضافة الى مااكتسبه من أرضية جديدة في كافة ارجاء اليمن مما سيجعل المعركة معه غير مامونة العواقب وقد تكون هذه القوى نفسها اول الخاسرين .

وهذا التحليل لتوازنات القوى داخل المجتمع اليمنى يدفع المراقبين لتطور الاوضاع يعتقدون بشدة انه ليس امام القوى « المتنازعة » في اليمن سوى الرضوخ لحل سياسى للازمة .

ويدللون على ذلك بان افق وبوادر هذا الحل للخروج من المازق الراهن قد بدأت تتضح معالمها باتفاق اطراف السلطة في الاسبوع الماضى على اعادة تاكيد التزامها بتنفيذ ماكان قد اتفق عليه عند قيام الوحدة من نصوص واتفاقيات تتضمن تنفيذ الاصلاح الشامل في الميادين السياسية « الديمقراطية والتعددية الحزبية » والاجتماعية « محاربة الفساد وحرية المال العام ومكافحة الغلاء » والعسكرية « توحيد الجيش وقوى الامن وضمان الاستقرار » والمؤسسية « الفصل بين السلطات وتحديد الاختصاصات » .



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الرئاسة اليمني يبحث آثار الاضراب والعزلة الاقليمية

صنعاء - «صوت الكويت»: ناقش مجلس الرئاسة اليمني خلال اجتماع عقده اول من امس التطورات الجارية في اليمن على اثر الاضراب الشامل الذي نفذته نقابات العمال في مطلع هذا الشهر والجهود المبذولة للخروج من العزلة الاقليمية التي تعانيها البلاد.

وافادت مصادر اعلامية في مجلس الرئاسة ان الرئيس علي عبدالله صالح عرض خلال الاجتماع خطة لتعزيز البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل» وبعض المحاولات لمعالجة اثار العزلة الاقليمية التي تعانيها اليمن جراء مواقفها في ازمة الخليج. وقالت هذه المصادر ان الحكومة اخفقت حتى الان في تجنيب البلاد اضرابا اخر كانت النقابات قد قررت اللجوء اليه في منتصف هذا الشهر اذا ما رفضت مطالب العمال المتمثلة بمعالجة ارتفاع الاسعار وقضايا البطالة والانفلات الامني في البلاد.

وكان الرئيس صالح تلقى في وقت سابق رسالة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك حملها اليه الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك.



اعتبرته مخالفاً للدستور وضد حرية الرأي

أحزاب يمنية ترفض قانون التظاهر

صنعاء ـ «صوت الكويت»: رفضت احزاب المعارضة وبعض وزراء الحكومة اليمنية القانون الذي اقترحته الحكومة لتقييد التظاهرات والمسيرات واعمال التجمهر وطالبت هيئات سياسية بالغائه باعتباره مخالفاً للدستور.

واكد مصدر في سكرتارية الاحزاب ان ممثلي احزاب المعارضة اعترضوا على القانون الذي يبيح لوزير الداخلية حق منع تجمع خمسة مواطنين واكثر، وذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسبوع الماضي، وقال ان صيغة القانون تكاد تكون «صيغة فصل في قانون الطوارئ».

وقالت هذه الاحزاب في بيان اصدرته اول من امس ان القانون يستهدف «مصادرة حرية الراي والتعبير، ويعتبر انتهاكاً صارخاً لدستور البلاد والغاء للديمقراطية». وطالب البيان بالغاء القانون.

وعلمت «صوت الكويت» ان «مشروع قانون تنظيم المظاهرات والتجمهر والمسيرات» يعطي لوزير الداخلية الحق باجازة او رفض طلب التظاهر، واشترط «ان تقاد اية مسيرة او اجتماع او تجمهر من خلال لجنة» ووضع عقوبات على اللجنة والمشاركين معاً.. كما علمت ان وزراء في الحكومة تحفظوا على القانون.

وعلى صعيد اخر يتوقع ان تصدر قرارات بتوحيد التشريع في اليمن، وهي القوانين التي اجل البت فيها خلال حرب الخليج العام الماضي، وتتعلق بالأحوال الشخصية والعقوبات والقانون المدني والمرافعات.

وتفيد مصادر قضائية ان صدور هذه القرارات سينهي دور المحاكم الاستئنافية والابتدائية ومحكمة النقض.

وكانت الأوساط السياسية قد اعتبرت حضور القاضي محمد اسماعيل الحجي الاجتماع الذي عقده مجلس الرئاسة اول من امس ذا صلة بالقرارات القضائية موضع خلاف الكتل السياسية في اليمن.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

تأجيل قمة مبارك ـ صالح

اليمن تطلب وساطة مصر لتحسين علاقاتها مع دول الخليج

القاهرة: من عبدالنبي عبدالستار

علمت «الشرق الاوسط» ان الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، طلب من الرئيس المصري حسني مبارك التدخل لتحسين العلاقات بين اليمن ودول الخليج، .وكان مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الدكتور أسامة الباز قد نقل الى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس اليمني قبل نحو الاسبوع

من ناحية أخرى، استبعدت دوائر دبلوماسية مصرية عقد قمة مصرية ـ يمنية بين الرئيسين صالح ومبارك في القاهرة خلال الشهر الجاري.

وأوضحت الدوائر ان العلاقات بين القاهرة وصنعاء لم تصل الى مستوى الازمة في اي وقت من الأوقات، رغم تباين موقف البلدين من ازمة الخليج.

وقالت الدوائر، إن هناك اتجاها لاستئناف العمل بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين والتي تعاني حاليا من الجمود، ومن المنتظر ان يتفق الجانبان المصري واليمني قريبا على تحديد موعد انعقاد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين، والتي تأجلت منذ بداية الغزو العراقي للكويت.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

طرح «ميثاق الشرف» اليمني للتشاور مع المعارضة

سكرتارية الأحزاب تنتقد العطاس

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

استنكرت سكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية قرار الحكومة إحالة مشروع قانون الانتخابات العامة الى مجلس النواب، قبل تعديله على النحو الذي وعد به المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، عقب مشاوراته مع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في السلطة

ومن المتوقع ان تصدر السكرتارية بيان استنكار بهذا الشأن، بعد ان علمت بتخلي رئيس الوزراء عن التزامه، وصدور قرار من الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب بتشكيل لجنة برلمانية برئاسة علي مقبل غنيم عضو هيئة رئاسة مجلس النواب لدراسة مشروع القانون وطرحه للمناقشة امام المجلس في دورته المقبلة بعد رمضان

وكشف مصدر مسؤول لـ «الشرق الاوسط» أن الحزبين الحاكمين سيدعوان الاحزاب الاخرى لمناقشة مشروع «ميثاق الشرف الوطني»، الذي انتهت لجنة التنسيق العليا أمس الأول من وضعه، برئاسة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني.

وتقول مصادر مطلعة ان الميثاق يتضمن الثوابت الوطنية والمعايير الاخلاقية، واولها الالتزام بالاسلام عقيدة وشريعة، والمحافظة على استقلال وسيادة ووحدة اليمن.



المصدر : صوت الكويت / الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢-٢-١٩٩٢

فشل المفاوضات مع العمال

اضراب مفتوح في جامعتي صنعاء وعدن

صنعاء - «صوت الكويت»، ا.ف.ب: اعلن مدرسو ومنتسبو جامعتي صنعاء وعدن عن البدء باضراب مفتوح عن العمل يوم السبت المقبل احتجاجاً على تدني مستوى الخدمات وحقوق العمل فيما اكدت نقابات العمال انها ملتزمة بقرار الاضراب يوم الاحد المقبل بعد وصلت مفاوضاتها مع الحكومة الى طريق مسدود.

واصدرت نقابة هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وعدن بياناً امس دعت فيه اعضاء الهيئة الى اضراب مفتوح يوم السبت الرابع عشر من الشهر الجاري حتى تلبية مطالب العاملين المتمثلة بحقوق الكادر الخاص والرواتب في اطار المذكرة التي قدمت الى المسؤولين.

واوضح بيان النقابة ان العاملين فوجئوا بورقة وزارة المالية «غير المتعاطفة» مع حقوق الاسرة التعليمية في الجامعة واعتبروا قرارات اللجنة التي شكلت لمعالجة اوضاع الجامعة غير منصفة رغم ان وزير المالية عضو في هذه اللجنة. غير ان نقابات العمال قالت ان الاضراب الجامعي هو بمثابة تضامن مع مطالب العمال الذين اضربوا في جميع المناطق يوم الاحد الماضي. (التتمة في الصفحة ٦)

اضراب مفتوح

وكان رئيس الجمهورية قد اصدر توجيهات الى رئيس الوزراء باعتماد خطة للكادر الخاص لعام ١٩٩٢ حيث شكلت لجنة وزارية لبحث الموضوع وحددت العاشر من فبراير (شباط) الجاري موعداً للبت فيه، غير ان هيئة التدريس فوجئت بتهرب المسؤولين عن وعودهم. ونقلت وكالة انباء فرانس برس عن مصدر مسؤول في الاتحاد العام للنقابات امس قوله ان المفاوضات بين الحكومة والاتحاد كانت لا تزال في طريق مسدود امس «وان الدعوة الى الاضراب العام لا تزال قائمة» ايام ١٥، ١٦، ١٧ من الشهر الجاري.

وذكر الاتحاد ان اكثر من ٣٠٠ الف عامل وموظف من اصل ٥٠٠ الف يعملون في مؤسسات الدولة والقطاعين شبه الخاص والخاص نفذوا اضراباً في الاول من هذا الشهر احتجاجا على غلاء المعيشة في اليمن.

واثر هذا الاضراب الاول الذي تشهده اليمن منذ اتحاد الشطرين في مايو (ايار) ١٩٩٠ بدات الحكومة مفاوضات مع الاتحاد العام للنقابات في محاولة لثنيه عن الاضراب الذي قرر اللجوء اليه الاسبوع المقبل.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو رفع الدعوة الى الاضراب العام في اليمن

مؤشرات الى انهاء الأزمة بين الحكومة والنقابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ تحدثت صحيفة «الايام» الاسبوعية الصادرة امس في عدن عن مؤشرات الى انهاء الازمة القائمة بين الحكومة والنقابات العمالية وتلافي الاضراب العام المقرر ايام ١٥ و١٦ و١٧ اذار (مارس) الجاري.

وكان اجتماع عقد الاحد الماضي، بعد مرور اسبوع على اضراب اول اذار، ضم رئيس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس وقيادات في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، وحضره عدد من الوزراء. وافيد ان الحكومة والاتحاد اتفقا على تشكيل لجنة مشتركة لايجاد حلول للمطالب العمالية المباشرة والتي من شانها ايجاد وضع افضل ومستقر للعمال. واتفقا ايضاً على ان يبتعد العمل النقابي عن العمل السياسي حسب ما ينص الدستور.

ونقلت «الايام» عن مصادر قريبة من المجتمعين ان الجهود التي تبذلها الحكومة والقيادات النقابية تسير في اتجاه تحقيق الكثير من مطالب العمال ورفع الدعوة الى الاضراب العام المقبل.

الى ذلك، اعرب السيد حسين صالح البهلولي، نائب رئيس الاتحاد العام للنقابات لـ «الايام» عن امله بالخروج بحلول ترضي العمال. واكد ان قضية الغاء بدل الغلاء، التي كان معمولاً بها سابقاً واستبدلت بالزيادة الجديدة، لن تغير او تحسن المستوى المعيشي للعمال.

وقال «ان النقابات كانت تطمح الى ان الزيادة الجديدة ستحسن اوضاع العمال، خصوصاً ذوي الدخل المتدني، لكننا فوجئنا بعكس ذلك، اذ ان هذه الزيادة سيستفيد منها من هم احسن حالاً».



المصدر : الحياة (التنمية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

النقابات اليمنية تؤكد اصرارها على اضراب عام لثلاثة ايام

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ نفت مصادر نقابية يمنية التوصل الى اتفاق مع الحكومة على المطالب التي تقدمت بها النقابات مما ادى الى تعليق الاضراب الذي دعت اليه ايام ١٥ و١٦ و١٧ اذار (مارس) الجاري.

وصرح مصدر مسؤول في الجانب النقابي بان مطالب النقابات والمجالس العمالية التي تحظى بدعم المكتب التنفيذي ووردت في بياناتها قبل اضراب الاول من اذار وفي اثنائه وبعده، ما زالت قائمة ولن يتخلى عنها المكتب قيد انملة وان قرار الاضراب ايام الاحد والاثنين والثلثاء ما زال قائماً.

وحذر المصدر العمال والموظفين من ان يخدعهم اي بيان يصدر عبر الاجهزة الاعلامية الرسمية او ملحقاتها ما لم يكن وفق اتفاق بين الجانبين النقابي والحكومي.

واوضح ان ما جاء في صحيفة «الايام» الصادرة اول من امس الاربعاء من تصريحات «لا يعبر عن راي الاتحاد العام للنقابات وهو دس لا يستهدف مصلحة العمال والموظفين في تحسين اوضاعهم المعيشية وتحقيق كل مطالبهم».

وكانت لجنة الحوار النقابية قدمت مذكرة الى الحكومة تتضمن ابرز القضايا والمطالب التي ترى وضعها على طاولة البحث السريع والتوصل الى قرارات لمعالجتها قبل الاحد المقبل، وحددت القضايا التي تحتاج الى مزيد من البحث مع الحكومة في الفترة التي تلي هذا الموعد. ونشرت صحيفة «صوت العمال» المطالب التي تستدعي حلاً سريعاً من الحكومة وهي الآتية:

١ - تثبيت اسعار السلع الضرورية ودعم السلع الاساسية (القمح، الرز، الدقيق) و٣٥٠ نوعاً من الادوية.

٢ - منح العاملين علاوة غلاء معيشة مقدارها الف ريال للمجموعات الثالثة والرابعة والخامسة و٨٠٠ ريال للمجموعتين الاولى والثانية.

٣ - تحريك الاجور للعاملين في كل القطاعات من دون استثناء كذلك رواتب المتقاعدين بما يتناسب وارتفاع الاسعار.

٤ - اصدار لوائح تقسيمية لقانون الخدمة المدنية وقانون الضمان الاجتماعي.

٥ - عدم المساس بمؤسسات القطاع العام الانتاجية والخدماتية ووقف القرارات الهادفة الى بيعها او تاجيرها او تصفيتها تحت مبرر اشراك القطاع الخاص.

٦ - صون الامن والاستقرار للمواطنين ومحاسبة المخلين بهما.

٧ - تثبيت العمال المتقاعدين وعمال الاجر اليومي وعمال القطعة.

٨ - تاكيد ضرورة دفع الرواتب في نهاية كل شهر للموظفين في المؤسسات المختلفة للدولة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

اليمن : معارضة ضد الحكم ومعارضة ضد المعارضة والحكومة تستعين ببغداد للاستقواء على الجميع

المعارضون في الداخل بلا جبهات وفي الخارج بلا برامج

بقلم: عبد المنعم الاعسم

لاول وهلة... لا يبدو ان ثمة احداً في بلاد «اليمن السعيد» لا يعارض احدا. ومن البداهة ان تكون الهيئات السياسية في مثل هذا المناخ السياسي معارضة ايضا.. ان لم تكن للحكومة والنظام فلشطر منهما بعد ان تكونت السلطة الحاكمة من حزبين (ونظامين) متناحرين اصلا.

فلسنوات طويلة، وبالتحديد منذ بداية السبعينات، غرق الشطران في لجة صراع مرير، تكرس، بعد عشر سنوات من التوتر والحروب في نظامين سياسيين متمايزين، تقود كل منهما مجموعة حزبية في الجنوب وعسكرية (بلباس حزبي) في الشمال. وقد وجد معارضو الحزب الحاكم في الجنوب (الحزب الاشتراكي اليمني وقبله الجبهة القومية) حفاوة في الشمال ليفتحوا النار من هناك على خصومهم في عدن، ووجد معارضو حكم علي عبد الله صالح الذي اسس حزب (مؤتمر الشعب العام) وقبله (ما بعد الرئيس عبد الله السلال) الرعاية والدعم من الجنوب لتنظيم حركات العصيان في الشمال. وقد تداخل هذا الصراع السياسي المرير مع صراع قبائلي ومناطقي حيث لجات قبائل ومشايخ وفئات سكانية من هذا الشطر الى ذاك اتقاء حملات الانتقام، ليضيف ذلك تعقيدا جديداً للصورة الفريدة في تعقيداتها.. وفي ذلك حكمة هي بعض من ايات المثل «الحكمة يمانية».

وعلى هذه الخلفية تناسلت في «الجمهورية العربية اليمنية» فئات المعارضين الجنوبيين وبرزت اسماء وكيانات كثيرة تناحر الحكم «الاشتراكي» وتتناحر فيما بينها... وتمخضت في جمهورية اليمن الديمقراطية عن الهاربين الشماليين اطر وشخصيات تنشطر وتتمزق يوميا على ارضية خيارات سياسية شديدة التعارض، بين تحقيق الوحدة اليمنية بالسلاح وبين تحقيقها بالمراضاة، وفي لحظات تاريخية، كانت الكراهة قد ضربت جذورها عميقا في البلاد السعيدة وهددت بحرب انتحارية يائسة انشق من الظلام خيط من الضوء لتتلمس العاصمتان الطريق الى الحكمة... الى تسوية ما، بديلا عن حروب الاحزاب والقبائل والخيارات.



المصدر : صوت الكويت
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

اذا شئنا العودة الى الوراء فاننا نجد ان حدثين تاريخيين تركا اثارهما في العمق وشكلا بداية التعقيدات السياسية في اليمن فقد وجد «الاحرار» الشماليون منذ اواخر الاربعينات الرعاية الاستثنائية في الجنوب من قبل الحركة السياسية والشخصيات والقبائل «وبدرجة اقل من سلطات الاستعمار البريطاني التي تخاصم حكم الامامة في صنعاء» ومن هناك انطلقوا في «مؤتمرات» وحركات متواصلة ضد الحكم الامامي... كما وجد معارضو الوجود البريطاني في الجنوب من «جبهة التحرير» و«الجبهة القومية» تسهيلات ودعم متعدد الوجوه من حكم الشمال خلال مقاومة ذلك الوجود... وحين اقيمت الجمهورية في الشمال في اوائل الستينات واستقلت بلاد الجنوب في اواخرها، كانت اثار «الحضانة» السياسية لبعضهما البعض قد ولدت سلبيات منها استحقاقات الماضي وتصفيات الحساب فضلا عن الصراع على السلطة.

اما الحدث الثاني فيتمثل في الحرب الاهلية التي اندلعت عام ١٩٦٦ في الشمال، وتدخل الجيش المصري فيها بما اثاره من تداعيات اقليمية وعربية حيث ترك ذلك ارثا من التمزق شمل الشمال والجنوب معا، وافرز الى السطح شعارات متطرفة حول تحقيق الوحدة اليمنية قفزا فوق الواقع.

ومنذ اول الثمانينات بدأت تنحسر شعارات تغيير النظام الشمالي انطلاقا من الجنوب وعبر حملة عسكرية، كما تراجعت طموحات القيادة الشمالية بفرض هيمنتها على الجنوب بواسطة فئات المعارضة، ضمن أوضاع دولية واقليمية متغيرة.

وقد بدأت خطوات أولى على طريق التنسيق ساعد فيها مستوى من التفاهم بين رئيسي الشطرين: علي ناصر محمد لكبح التيارات المغامرة في الجنوب وعلي عبد الله صالح لتدارك انهيار السلطة في الشمال في معارك حدودية لم تعد تحتملها، وقد اندفعت هذه الفرصة بفعل التاييد الواسع في الشارع اليمني، الذي أعيته سنوات الاحتراب.

وشاءت احداث «اليمن الديمقراطية» في اوائل عام ١٩٨٦ والنتائج المدمرة التي تمخضت عنها ان تضفي على الصورة «المعقدة» للمعارضة المزيد من التعقيد، فقد انتقل نصف الحزب الحاكم في الجنوب بقيادة علي ناصر محمد رائد التنسيق بين الشطرين الى الشمال وتحول الى معارضة ثقيلة جنبا الى جنب معارضيه الذين يقيمون هناك على مدى عقود من السنين... وبعد ثلاث سنين انتقل النصف الثاني من الحزب، هو الآخر، الى صنعاء ليعقد سلسلة من الاتفاقات على اقامة الوحدة انتهت في مايو (ايار) ١٩٩٠ الى صيغة نهائية لتوحيد الادارة والهياكل السياسية والوزارة والمسؤوليات، استأثر فيها - بداهة - الرئيس علي عبد الله صالح بحصة القرار الرئيسي دون منازع.

ومع اقامة حكومة مشتركة من تصاهر الحزبين الحاكمين: مؤتمر الشعب العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، وردم الحدود «المصطنعة» بين الشطرين، تصاهرت طائفة من فئات المعارضة في ذات الوقت الذي تبلورت معارضات جديدة فيما فتح قانونا الصحافة والاحزاب الباب على مصراعيه امام عشرات الصحف والاحزاب السياسية التي سرعان ما غرقت في بركة جديدة من الجدل، والصراع حول موضوعات وشعارات لا حصر لها: دينية ودنيوية.

ومن جانبهما كان الحزبان الحاكمان قد حددا بعد ان ارسيا قواعد للصلح بينهما، الموقف من فئات معارضة لم يتصالحا معها، كما وضعا الية لمعالجة بعض الآثار السابقة للصراع... ويقوم الموقف والآلية على الآتي:

- يعود الهاربون في كل شطر الى مناطقهم السابقة ويمارسون نشاطا سياسيا هناك في اطار ضوابط متفق عليها.

- يبقى في عدن بعض المناهضين لحكم علي عبد الله صالح ممن لم يتحقق الصلح معهم (بخاصة عسكريين اتهموا بتنفيذ محاولات انقلاب على الحكم). ويبقى في صنعاء بعض المناهضين لحكم الجنوب ممن لم يحن الوقت لطي قضيتهم (علي ناصر محمد وبعض انصاره).

- استدراج المعارضة في الخارج الى المشاركة في الحياة السياسية والتعاون المشترك لاحتواء تاثيرها واختراقها.

غزو الكويت والانشطار

وفي غضون ذلك حلت ازمة الخليج التي اختار فيها علي عبد الله صالح، مدعوما من حزب الجنوب، تاييد الغزو، ودعم صدام حسين، وكان لكل منهما اهدافه واسبابه، الامر الذي شطر الوضع السياسي من جديد الى فئتين لكل منهما موقف من الازمة والحرب، كما انشطرت الاحزاب نفسها، على نفسها: بين مندفع في تأييد صدام حسين وبين مناهض لجريمته القومية والانسانية. وفي هذه اللحظات ضاعت القيم والشعارات والبرامج والحدود بين الولاء فلم يعد اليسار يسارا ولم يحترم اليمين ثوابته: تحول قوميون الى ابواق قطرية هستيرية واختار اسلاميون شعارات علمانية لفظية واخرى تفتقد للورع والنزاهة... اصبح ديمقراطيون دعاة للاستبداد والتمس متطرفون نوعا من الواقعية الفاقعة. وقد برزت وسط كل ذلك تحالفات وصفقات وطموحات نامت طوال سنين على وسائد العجز والمناورة، ونصب صدام حسين ملهما للحكم واحزابه، وحمل رئيس الوزراء ابو بكر العطاس نفسه الى بغداد مع وفد رسمي ليبلغ الغازي «تاييد اليمنيين ووقوفهم الى جانبه».

وحين هزم صدام حسين في الكويت حلت الاسئلة المؤجلة عما ينبغي على المسؤول عن هذه السياسة ان يدفعه.. وحلت معها اسئلة عن دور ومكانة المعارضة وحجمها وتاثيراتها.

وفي الآتي جولة في مواقع المعارضة اخذين بالاعتبار التفاوت في مواقف هذه الفئات ومستوى معارضتها للحكم (اولا) والصلات الخفية بين بعض رموزها وبين «رئاسة الجمهورية» (ثانيا) وعدم اتفاقها على برنامج الحد الادنى



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

في معارضة الحكومة بل وعدم وجود قاسم مشترك لها (ثالثا) واقتصار معارضة بعضها لبعض الحكم او لبعض قراراته، او لبعض سياساته (رابعا) وقيام بعضها كواجهات ديكور لغيرها (خامسا) وانتقال شرائح من المعارضة الجدية للنظام وسياسته ولحكم الحزبين الى الخارج (سادسا) وتركز المعارضة الجذرية للنظام في اوساط الجيش وبعض القبائل وفئات الشباب والمثقفين اخيرا.

ولنبدأ بالمعارضة المرخص لها، وسنفترض ان الهيئات السياسية التي لم تشارك في حكومة الحزبين هي معارضة من الناحية البدهية النظرية:

تجمعات واحزاب

١- التجمع اليمني للاصلاح يتراس هذا التجمع الشيخ عبد الله الاحمر رئيس قبائل حاشد، وهو عضو في مجلس الرئاسة ومكلف على راس لجنة لاعادة الهيكلية الادارية في البلاد، ولديه مواقف معارضة لحكم الحزبين الحاكمين، وقد عارض الغزو العراقي للكويت واستقبل الوفد الشعبي الكويتي الذي زار صنعاء اثناء الغزو وانتقد صيغ الدستور الخاصة بالتشريع ومصادره ويدعم الآن المطلب الشعبي باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة محايدة تتولى اجراء الانتخابات.

وتشتد معارضة التجمع، بخاصة، للحزب الاشتراكي اليمني الشريك في السلطة ويمتد الى بعض مناطق الجنوب بمواجهة نفوذ الحزب الحاكم هناك.

وياخذ السياسيون على عبد الوهاب الانسي، وهو الشخصية الثانية بالحكم مشاركته المباشرة في حملات لصالح صدام حسين، واشتراكه ـ بخلاف سياسة التجمع المعلنة ـ بوفود «شعبية» قدمت التاييد للنظام العراقي.

يقول الشيخ الاحمر أن اليمنيين ضحوا كثيراً من اجل الوحدة ولكن الحزبين الحاكمين استثمرا ذلك لنفسهما، ويضيف في حديث سابق مع «صوت الكويت» اننا لا نثق بوعود الحكومة حول نزاهة الانتخابات او موعدها المحدد في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

٢ ـ التجمع الوحدوي الديمقراطي: يقود هذا التجمع الشخصية السياسية والثقافية عمر الجاوي الذي تراس لسنوات طويلة اتحاد الادباء اليمنيين (الموحد) وتميز بالمواقف المستقلة عن السياستين الرسميتين في صنعاء وعدن، وعرف بنزعته الوحدوية قبل وحدة الشطرين وحملاته الانتقادية لكل من النظامين ولنظام الحزبين فيما بعد.

ويدعو الحزب الى اشاعة الديمقراطية وتقليل التاثيرات القبلية في السياسة وبذلك فان قاعدته تتركز في اوساط المثقفين وشريحة العاملين في المدن، وقد تعرض بسبب مواقف انتقادية الى محاولة اغتيال قرب صنعاء اشارت اصابع الاتهام الى تورط جهات عليا في العملية. وقد قتل جراء العملية احد كبار مسؤولي التجمع (الدكتور حسن الحريبي)

وقد وقف التجمع الذي يصدر صحيفة باسم «التجمع» ايضا ضد الغزو العراقي للكويت، وتعرض جراء تصريحات عديدة لرئيسه ضد صدام حسين ونظامه وجرائمه الى حملة اعلامية تحريضية من صحف الحزبين الحاكمين في اليمن... وقد ابلغ «صوت الكويت» في وقت سابق من الشهر الماضي دعوته الى اسقاط حكومة الحزبين واقامة حكومة نزيهة بديلة عنها.

٣ ـ رابطة ابناء اليمن

تعد الرابطة وريثة هذا الاسم الذي شارك في الاحداث السياسية لجنوب اليمن منذ اواخر الخمسينات، وقد تحولت الى معارضة الجبهة القومية خلال «حرب التحرير» ومن ثم انتقلت الى الشمال لتواصل معارضة الحكم «الاشتراكي» في عدن، وقد انشقت مؤخراً الى رابطتين.

وتقتصر معارضة الرابطة للنظام على جزء منه يتعلق بحكم الحزب الاشتراكي اليمني... ويقودها عبد الرحمن الجفري ابن مؤسس الرابطة الراحل محمد علي الجفري، ويتركز نفوذها على قبائل العوالق.

واذا اعتبر موقف الرابطة معتدلا ازاء ازمة الخليج، ولم تشارك في فعاليات لدعم الغزو الا ان علاقتها بـ «القصر الجمهوري» في صنعاء لم تعد خافية، وقد حاول الجفري مؤخرا التحرك على عواصم دول الخليج العربية ضمن وفد سياسي يستهدف اعادة العلاقات مع صنعاء و«طي صفحة الخلافات» الا ان محاولته باءت بالفشل بعد ان رفض ـ كما رفضت حكومة علي عبد الله صالح ـ الاعتذار علنا عن التورط في مغامرة صدام وتشجيعها.

وتنتقد الرابطة الحكومة (والى حد ما الرئاسة) وقد تقدمت بمقترحات خيالية لمعالجة الاوضاع السياسية تقوم على استقالة الرئاسة والحكومة والبقاء على راس الحكم لمدة خمس سنوات.

وتصدر الرابطة صحيفة باسم «الحق» تحاول ان تحسب نفسها على التيار الاسلامي.

٤ ـ حزب الاحرار الدستوري: يتراس الحزب عبد الرحمن نعمان، ويعمل على استلهام حركة الاحرار الدستوريين التي لعبت دورا كبيرا في الاحداث اليمنية السياسية اعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥ بقيادة الشاعر والسياسي الراحل محمد محمود الزبيري واحمد النعمان.. كما يعمل على تكريس صورة آل النعمان وثقلهم في الحياة السياسية عبر انتقادات صريحة للحكم وللرئاسة.

ويصدر الحزب صحيفة «صوت اليمن» استعارة للاسم الذي صدرت به هذه الصحيفة في عدن قبل اكثر من اربعة عقود للدعوة الى الدستور والحرية في دولة الامامة بالشمال.

وانتقد الحزب ورئيسه الغزو العراقي للكويت، وقد دخل في صراع اعلامي مع مؤسسات النظام السياسية والاعلامية خلال الأزمة وحرب



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

الكويت.وقد اتهم الحكم والرئاسة بالطائفية السياسية وشغلت هذه المعركة فترة هامة، غير أن عناصر في الحزب كانت ضد هذه الوجهة مما أضعفت الحزب وسهلت للنظام توجيه ضربات له.

ويتمسك الحزب بالدستور واقامة مؤسسات حقوق الانسان في اليمن بعيداً عن التسلط والحكم العسكري.

٥ ـ الحزب الجمهوري

يترأس الحزب الجمهوري صادق عبد الله الاحمر، وهو ابن شيخ قبائل حاشد ولا يلعب دوراً مميزاً باستثناء دور الواجهة لتجمع الاصلاح الذي يرأسه والده، ويضم في صفوفه مثقفي وشبيبة حاشد وبعض الموظفين والعسكريين المتقاعدين.

وتعرض صادق الاحمر الى محاولة اغتيال في العام الماضي قيل ان لها صلة بصراعات قبلية ذات ابعاد سياسية. ومن جانبه الح الى مسؤولية اوساط في الحكم بالوقوف وراء هذه المحاولة.

ويعارض الحزب حكم الحزبين المشترك ويركز في نشاطه السياسي على سفارات تقليدية متجنباً الصراحة في مواقفه السياسية.

منظمات اخرى

٦ ـ الاخوان المسلمون: تنظيم ديني يقوده الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي يرتبط بعلاقات مع مراكز الاخوان في السودان ومصر وتبنى مواقف صريحة بتأييد الغزو العراقي للكويت، وحرض بـ «الكاسيت» على دعم جرائم صدام حسين وبالمتطوعين على توسيع العدوان على الكويت ليشمل دولاً عربية اخرى.. وقد افتى الزنداني بان صدام «مجاهد في سبيل الاسلام» ونشرت فتوته الصحف اليمنية.

ويتحالف تنظيم الزنداني الذي يصدر صحيفة «الصحوة» مع مؤسسة الرئاسة ويحتل انصاره مراكز في «الامن الوطني الذي يقوم بالحماية السياسية للنظام بالاضافة الى سيطرته على «المعاهد الدينية» التي حصل عليها عن طريق التبرعات.

ويهاجم الاخوان المسلمون مشروع الدستور الجديد الذي يعترضون على مواده حول مصادر التشريع.. ويلاحظ ان هناك تسابقاً بين الرئاسة وبينهم عبر مسؤول سلاح المدرعات علي محسن الذي يعد من اشد انصار علي عبد الله صالح فضلاً عن صلة القرابة التي تجمعهما.

٧ ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية: انشقت هذه المجموعة من الحزب الاشتراكي اليمني (قبل التوحيد بتحريض من حكام الشمال) وقامت بعمليات مناهضة لحكومة عدن على مدى سنوات طويلة.

ويتزعم المنظمة احمد علي السلامي احد قدامى زعماء الجبهة القومية في الستينات قبل ان تطيح به الصراعات التي استفحلت داخل الجبهة. وتصدر صحيفة «الجبهة» التي نشرت بعض المقالات الانتقادية لحكم الحزبين.

وتبنت هذه المنظمة سفارات المصالحة، وقام رئيسها بمهمة في الخارج لاقناع المعارضين بالعودة الى البلاد ومبايعة رئيسها. وقد فشلت هذه المهمة.

٨ ـ الناصريون: ويضم هذا الاطار سبع مجموعات صغيرة استطاعت اجهزة نظام علي عبد الله صالح اختراق بعضها وشل بعضها الاخر.. وتصفية من لا تقدر عليه.

وفي عام ١٩٧٨ اتهمت مجموعة ناصرية على علاقة مع ليبيا في تنفيذ حركة انقلابية وتم اعدام المشاركين في العملية.

٩ ـ هناك منظمتان صغيرتان تنتقدان النظام دون تاثير يذكر وهما «منظمة الشهيد احمد سكران» و«المنبراكو» التي تضفي على نفسها الطابع الاسلامي الاصولي الفكري.

١٠ ـ جبهة التحرير: انشئت الجبهة في السنوات الاخيرة من وجود القوات البريطانية في عدن.وقد ارتبطت منذ الستينات باسماء معروفة مثل عبد القوي مكاوي. وعبد الله الاصنج حيث خاضت تحت قيادتهما معارك ضد البريطانيين من جهة وضد الجبهة القومية التي تسلمت الحكم من البريطانيين من جهة اخرى قبل ان تنتقل خلال معارك دموية قبل اسبوع من استقلال الجنوب الى مناطق الشمال.

وعلى مدى سنوات ادت الخلافات بين زعمائها الى الضعف والتمزق، وساعدت على ذلك العلاقات بين الشطرين التي اتسمت بالتوتر والاقتتال والتعايش بما اربك نشاطها وجعله واجهة للحكم في صنعاء في غالب الاحوال.

واذا تحول عبد الله الاصنج غداة اعلان بيان مايو (ايار) ١٩٩٠ (الوحدوي) الى المعارضة وتخلى عن مناصبه الحكومية في الشمال فقد شهدت الفترة المزيد من التمزق في الجبهة حتى توزعت على اربعة فروع سهلت لاجهزة نظام عبد الله صالح اختراقها اواستدراج بعض شخصياتها الى مساومة النظام.

ولجبهة التحرير واجهة سياسية هو «التنظيم الشعبي» الذي عانى هو الاخر ما عانته جبهة التحرير في نطاق البحث عن مكانة مستقلة في السياق السياسي اليمني.

وكان وزير الخارجية السابق في صنعاء والقائد النقابي في الجنوب عبد الله الاصنج قد ندد في القاهرة بالغزو العراقي للكويت وتبنى مشروعاً لوحدة قوى المعارضة اليمنية بمواجهة حكومة علي عبد الله صالح وأرسل في الساعات الاولى للعدوان رسالة الى رئيس اليمن بوجوب اتخاذ موقف واضح مع الشرعية في الكويت (نص الوثيقة).

معارضة المنفى او الشتات

في اواسط السبعينات نسب للقاضي عبد الرحمن الارياني الذي تولى رئاسة الدولة ومراكز سياسية واستشارية

عديدة في شمال اليمن قوله تعليقاً على توتر الاوضاع بين الشطرين «نحن نبعث لحكام عدن يومياً عشرة شحاذين ومخربين، وهم يبعثون لنا - بالمقابل - عشرة متعلمين». والحق ان كلاماً مثل هذا كان يقوله مسؤولون في عدن يوم كانت «الفانتازيا» السياسية تدور لتطحن قياداتها في كل شهر تباعاً لتضيف الى مواكب المعارضين لها معارضين جدداً، واضافوا ان الهاربين الى الشمال بلا مواهب، وكان الانكليز قبل ذلك يتشككون في نوايا معارضين هربوا الى الشمال وامثالهم جاءوا الى الجنوب.

وفي تلك الاجواء دخل نظام صدام حسين على الخط. حيث مد اول خيوطه الى السياسيين المنفيين في القاهرة من منشقي جبهة التحرير والتنظيم الشعبي والجبهة القومية ورابطة ابناء الجنوب اليمني. وفي نهاية عام ١٩٨٠ عقد اول لقاء بين ممثلين من هذه الفئات وبرزان التكريتي (شقيق صدام حسين لأمه) لتشكيل نواة «جبهة» ضد نظام عدن ومرتبطة في مكتب «القيادة القومية» للحزب الحاكم في بغداد بواسطة قاسم سلام عضو القيادة عن اليمن. وكان النشاط يجري تحت لافتة العمل على اقامة «الجبهة الوطنية المتحدة» المناهضة لنظام عدن.

وشهدت الشهور الاولى لعام ١٩٨٠ نشاطاً محموماً في بغداد تمخض عن تشكيل «التجمع الوطني القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني» باعتباره «الاطار الوحيد للمعارضة الجنوبية بكافة اطرافها» وقد احتل رئيس الوزراء اليمني الاسبق محمد علي هيثم موقعاً مؤثراً في التجمع. غير ان تقارب الشطرين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥، وانفراج العلاقات بينهما ابتداء من ١٩٨٨ حيث تكللت باعلان الوحدة بين عامين ادى الى تفتيت هذا الاطار وتوزع عناصره وتكتلاته على عدد من المراكز والتحالفات السياسية، ولكن في غالبها بقيت على ولاء مزدوج بين بغداد - صدام وصنعاء - علي عبد الله صالح.

ويمكن حصر فئات المعارضة في المنفى، في الآتي:

١ - الجبهة الثورية لشعب الجنوب اليمني: اعلنت نشاطها رسمياً في ١٤ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨١ (بمناسبة ذكرى ثورة الجنوب) من مدينة هانوفر في المانيا وتزعمها رياض حسين القاضي الذي اغتيل والده في الصراع ضد السلطات الحاكمة وتصدر جريدة باسم (الحرية).

وتضم الجبهة فئات من الشباب المثقف من ذوي النفوذ في داخل اليمن وبخاصة في الجنوب وممن رفضوا المساومة وشقوا عصا الطاعة على حكومة الشمال رافضين ان يكونوا ورقة ابتزاز او مساومة بين الشطرين وتمتد تنظيمات الجبهة في الداخل حيث تمد تلك الخطوط الصحافية ومركزها السياسي في المانيا بالكثير من المعلومات والمساعدات. غير ان تلك الخيوط بالغة السرية بسبب ظروف الملاحقة والقمع التي تتعرض لها بشكل دوري.

٢ - اتحاد الشوريين التعاونيين او (اتحاد القوى الشعبية) منظمة سياسية ذات اطار ديني تضم مجموعة من الشخصيات السياسية والدينية المتنورة التي تحتفظ بعلاقات وطيدة بالنسيج القبلي في اليمن.

ويقود المنظمة المفكر الاسلامي ابراهيم بن علي الوزير سليل عائلة الوزير التي خاضت معارك مديدة ضد حكم الامام في اليمن وشاركت في غالبية احداثها في مطلع القرن الحالي.

واصدرت المنظمة صحيفة (الرسالة) التي توقفت منذ عامين ثم اصدرت منذ شهور صحيفة (الشورى). وقد تعرض الوزير الى محاولة اغتيال في الولايات المتحدة (منفاه) في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٨ واتهمت حكومة صنعاء بالاعداد لها.

٣ - رابطة اليمنيين الاحرار: اعلنت هذه الحركة عام ١٩٨٩ وتضم ابناء قبائل وسياسيين معروفين ارتبطوا بالاتفاق على مناهضة حاكم صنعاء وتضم عناصر ما زالت تحتفظ بمراكز في الحكومة فيما ترتبط بعناصر معارضة بالمنفى.

٤ - منظمة رفاق الشهيد سكران: وهي مجموعة سياسية منظمة تضم في غالبيتها ضباطاً من الجيش اليمني ممن ابعدتهم سلطات عدن عن مراكزهم شكاً في ولائهم. وكان يقود المجموعة الملازم احمد سكران الذي قتل عام ١٩٧١ ضمن تواطؤ اتهم به مسؤولون في تنظيم حزبي ارتبط بالحزب الحاكم ببغداد.. وقد واصلوا زملاء سكران في العمل مناهضين لمجموعة بغداد ولحكم علي عبد الله صالح

٥ - القطاع القبلي: تجمع لعدد من زعماء القبائل يمثلهم الشيخ محمد علي العبيدي حيث يقود اعمال المعارضة الشديدة لحكم علي عبد الله صالح ولمواقف النظام من ازمة الخليج. وقد زار العبيدي دولة الكويت في فبراير (شباط) الماضي تعبيراً عن تضامن هذا القطاع مع الكويت ودعا من هناك الرئيس علي عبد الله صالح الى اعلان الاعتذار العلني عن موقفه المتواطئ مع الغزو.

٦ - مجموعة علي ناصر محمد: تعتبر مجموعة الرئيس السابق علي ناصر محمد من اخطر واوسع المجموعات التي تحتفظ بنفوذ واسع داخل اليمن.. وهي من الناحية السياسية اعلنت تجميد صراعها مع النظام التزاماً ببيان للرئيس السابق «من اجل اعطاء فرصة لنجاح جهود الوحدة اليمنية» ولكنها تمسك بخيوط قوية قادرة على تحريكها وقتما تشاء، حيث يحاول حكام صنعاء تفتيت المجموعة بمختلف الطرق.

وقد اعلن الرئيس السابق، اكثر من مرة، ادانته للغزو العراقي للكويت وانتقد الموقف الرسمي بالتواطؤ مع هذا الغزو.

٧ - رجال الجيش: انضم الكثير من الضباط وقادة الجيش المعارضين الى الكتل والتنظيمات المختلفة المناهضة للحكم، وبقي الكثيرون خارج تلك التنظيمات وهم يشكلون تهديداً داخلياً كبيراً بسبب استمرار علاقاتهم بفروع الجيش اليمني وضباطه.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

رئيس أمانة الأحزاب اليمنية لـ «الشرق الأوسط»

تجمعنا لا يقضي على مفهوم التعدد ونعارض الهيمنة والفساد والإفساد

صنعاء: «الشرق الأوسط»

اكد سياسي يمني بارز ان التجربة التي تمر بها الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية - من خلال السكرتارية (الامانة) التي تجمعها - ستكون مصدر اعتزاز الاجيال المقبلة. وقال الدكتور محمد عبد الملك المتوكل - الوزير السابق الذي يعمل حالياً مدرساً في جامعة صنعاء، ويترأس سكرتارية الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي تضم في عضويتها شخصيات اجتماعية مستقلة - ان هذه السكرتارية تمكنت من اتخاذ مواقف موحدة ضد عدد من «الممارسات الخاطئة» واستطاعت ان تعبئ الرأي العام اليمني ضد العنف السياسي.

وأضاف السياسي اليمني - في حديث خاص لـ «الشرق الأوسط» - ان سكرتارية الأحزاب كان لها اراء في عدد من القضايا اخرها قانون الانتخابات، ومشروع قانون المسيرات «السيئ الصيت» كما ان السكرتارية تواصل اعمالها لإعداد مشروع ميثاق الشرف ولائحة قانون الاحزاب.

وفي ما يلي نص الحديث:

● بصفتكم رئيساً لسكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية، كيف تقيمون اعمال هذه السكرتارية؟

- سكرتارية الاحزاب والشخصيات الاجتماعية التي تضمها هي اطار تلتقي داخله القوى السياسية المنظمة وغير المنظمة، لتتحاور في الهموم والقضايا العامة، التي تتطلب موقفاً موحداً وفهماً مشتركاً، وهي قضايا - في طبيعتها - تشكل قواسم مشتركة لكل القوى الوطنية، وتتطلب جهداً منسقاً من كل منها.

والسكرتارية - الى جانب ذلك - وسيلة لتحطيم الحواجز بين القوى السياسية، واطار حوار يساعد على ازالة سوء الفهم، وتحجيم عوامل الخلاف، وتنمية التعاون في القضايا المتفق عليها، كما انها في نفس الوقت اداة قوة في مواجهة قوى التخلف والهيمنة، لأن القوى السياسية تواجه - من خلالها مجتمعة - كل سلوك يخرج عن ثوابت الأمة ونهجها الديمقراطي.

والحوار - داخل السكرتارية - يسعى دائماً للوصول الى نقاط الاتفاق لدى الجميع حول قضية من القضايا، ولكن القرار في النهاية لا يلزم الا من وافق عليه واقتنع به، وقد ساعدت هذه المرونة في التعامل على استمرار التعاون بين الجميع في القضايا المتفق عليها، وانتفاء الاحراج او القطيعة لمن لم يتفق مع الآخرين حول قضية من القضايا.

وقيام سكرتارية الاحزاب والشخصيات لم يأت من فراغ وانما جاء من وجود قناعة لدى الجميع - منذ توقيع اتفاق نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٨٩ في عدن - بأن اليمن الكبير يمر بمرحلة مهمة، تحتاج الى جهود كل ابنائه، وان كل جهد فردي - سواء للاحزاب او الشخصيات، او المنظمات الجماهيرية - لا يمكن ان يحقق غاياته، فالمهام كبيرة، ولا يمكن التغلب عليها الا بجهد جماعي لكل القوى السياسية والاجتماعية، ولهذا قام - بعد اتفاق عدن - ما سمي بـ «التجمع الوحدوي للمشاركة الشعبية»، الذي ركز على العمل من اجل قضيتين هما: الوحدة، والديمقراطية. وشاركت فيه معظم الاحزاب، وعدد كبير من الشخصيات.

● ما هي اهم القضايا التي تناولتها السكرتارية؟ وماذا فعلت بشأنها؟

- بعد تحقيق الوحدة، وظهور بوادر ازمة الخليج، انبثق عن اللجنة الشعبية لجنة سميت «لجنة العمل الوطني»، كانت مهمتها الاساسية دعم صمود الجبهة الداخلية، وترسيخ قيم وقواعد العمل السياسي، شاركت فيها الاحزاب والشخصيات، وانجزت خلال عملها مشروعاً متكاملاً لإنشاء منظمة يمنية لحقوق الانسان.

وبعد انتهاء حرب الخليج، وتفشي الفساد والإفساد داخل جهاز الحكم، نشأت صيغة ثالثة للعمل الجماعي، هي ما سمي بـ «اللجنة الشعبية للبناء الوطني»، والتي حددت اهدافها في ثلاث مهام اساسية هي:

١ - العمل على ترسيخ الديمقراطية.

٢ - المساهمة في بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون.

٣ - الدفاع عن حقوق الانسان الاساسية.

وقدمت اللجنة الشعبية للبناء - الى مجلس الرئاسة



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

والحكومة ورئاسة البرلمان - مطالب اصلاحية شاملة، تبدأ من تحديد الفصل بين السلطات، واحترام الدستور وسيادة القانون، الى عدد من المقترحات حول الاصلاح المالي والاداري، والحد من الفساد والافساد.

وحين ظهرت في الافق بوادر استخدام العنف السياسي، التي راح ضحيتها المهندس حسن الحريبي، واستهدف فيها عمر الجاوي رئيس اللجنة التحضيرية لحزب التجمع الوحدوي اليمني، قررت القوى السياسية انشاء سكرتارية للاحزاب والشخصيات من عدد محدود من ممثلي الاحزاب والشخصيات، مهمتها التنسيق والتحضير للقاءات القوى السياسية، وهي السكرتارية التي تمارس عملها اليوم، بعد توسيعها لتشمل الاحزاب كلها، وعدداً من الشخصيات المهتمة بالعمل العام.

وتمكنت سكرتارية الاحزاب من اتخاذ مواقف موحدة ضد عدد من الممارسات الخاطئة، واستطاعت ان تعبئ الراي العام ضد العنف السياسي، وكانت لها اراء محددة في عدد من القضايا، اخرها قانون الانتخابات، ومشروع قانون المسيرات السيئ الصيت، وتواصل السكرتارية اعمالها لإعداد مشروع ميثاق الشرف ولائحة قانون الاحزاب، ووضع تعديل لقانون الادارة المحلية بحيث تعطى السلطة المحلية صلاحيات اوسع في ادارة شؤونها وانتخاب مسؤوليها. وفور انتهائها من ذلك ستدعو الى مؤتمر وطني ليناقش ويقر ما توصلت اليه.

● **لماذا تضيق بعض القوى من وجود السكرتارية؟**

- بالنسبة الى ضيق البعض من وجود سكرتارية للاحزاب، فهذا امر طبيعي، لان قوى الهيمنة على صنع القرار تدرك ان هذا التجمع يمنح الاحزاب قوة، ويجعل تاثيرها اكبر على صنع القرار، وبالعكس فإنه لو ظلت هذه الاحزاب والشخصيات متباعدة ومتصارعة، فإن قوتها تضمحل، وقدرتها على مواجهة قوى الهيمنة تصبح ضعيفة ان لم تكن معدومة.

وتعتبر سكرتارية الاحزاب تجربة يمنية ستعتز بها الاجيال المقبلة، وستسعى الى تقليدها كثير من الدول النامية، التي تناضل في سبيل بناء الدولة الحديثة، وايجاد الشروط الاولية لإيجاد نظام ديمقراطي تعددي.

وتتميز تجربة سكرتارية الاحزاب والشخصيات، بانها تجمع لا يقضي على مفهوم التعدد، ولكنه يساعد على تجنب سلبيات التفرق في مواجهة القضايا الاساسية والمصيرية، وهي اطار مرن قادر على التكيف، والتعامل مع الواقع المتغير.

● **عرف عنكم اتخاذ مواقف معارضة للسلطة، او ما يسمى بالقوى المهيمنة، وخاصة منذ قيام الوحدة، واطلاق حرية الراي والتعبير، هل يعني هذا انكم غير راضين عن «المسيرة»، او ما يجري في البلاد، وكيف تنظرون الى الحياة السياسية في اليمن الماضي.. الحاضر.. المستقبل؟**

- مواقفي ضد ممارسات السلطة الخاطئة واضحة قبل الوحدة وبعدها، وربما اتاح النهج الديمقراطي فرصة اكبر لإيضاح هذا الموقف، واود ان اوضح بجلاء انني لا اقف ضد اشخاص او مسميات في الحكم، وانما اقف ضد الاساليب الخاطئة التي يمارسها النظام في ادارة دفة الحكم، وبشكل خاص ما يتعلق بالفساد والافساد، الذي يتمثل في العبث بالمال العام، وسوء استخدام الوظيفة العامة، وتوزيع مناصب الدولة ومهامها كمغانم للانتهازيين والعاجزين والمنافقين والخروج عن النهج الديمقراطي، وتجاوز الدستور والقانون، وانتهاك حقوق الانسان.

فالمجتمعات لم يعد يهمها اليوم من يحكم، ولكن يهمها - بالاساس - كيف يحكم، واذا ارادت «قوى الهيمنة» ان تتاكد مما اذا كنا نقف ضدها كمسميات، ام نقف ضد ممارساتها الخاطئة، فما عليها الا ان تغير من سلوكها الخاطئ، وتنهج الطريق السوي، وستجد اننا اول من يقف في صفها ويدافع عنها، وهذا هو المقياس الذي لن نقبل عنه بديلاً.

ولا ادري - في سؤالك - ماذا تقصد بـ «المسيرة»، فإذا كانت مسيرة الفساد هو ما قصدت، فانا غير راض فعلاً.

اما السؤال عن نظرتي الى الحياة السياسية في اليمن: الماضي والحاضر والمستقبل، فاختصر ردي في الكلمات التالية: الماضي مياه ملوثة راكدة، الحاضر تفاعل بين المياه الملوثة والينابيع الجديدة، اما المستقبل فانه سيحمل في طياته انتصاراً للحركة، وترسباً لمعظم اشكال التلوث والتخلف.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

أبرز بنود «ميثاق العمل السياسي» اليمني

وضع ضوابط لمنع الانقلابات وحماية الدستور والمال العام

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أكد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني ان مشروع ميثاق العمل السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية ـ الذي تقدم به الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) ـ يشدد على اهمية التقيد الصارم بالضوابط القانونية في ما يتعلق بالتصرف في المال العام لصالح حزب او ائتلاف حاكم

واوضح انه تم تعديل اسم الميثاق المقترح من «ميثاق الشرف الوطني» ليصبح «ميثاق العمل السياسي»، ويدعو الى الحفاظ على الممتلكات العامة ومحاربة الفساد والرشوة والاختلاس والتبذير، ودعم جهود تنفيذ خطط التنمية، وضمان الاستخدام الامثل للامكانات الطبيعية والموارد المادية والبشرية لصالح تطوير الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة الشعب مادياً وثقافياً

ويتضمن الميثاق تعهد الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ستوافق عليه بعدم تمديد الفترة الانتقالية، وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، والتمسك بنظام الشورى الديمقراطي، ووضع ضوابط لعدم حدوث انقلاب او اتخاذ اجراء غير دستوري، ومكافحة اية محاولات تشطيرية بكل الوسائل المشروعة.

وأوضح المسؤول اليمني ان مشروع الميثاق يتضمن انشاء جهاز للتحكم، يختار اعضاءه من بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، تكون مهمته التنسيق لتطبيق الميثاق، لان ذلك نابع من الالتزام الطوعي والاخلاقي، ويجد صداه لدى الشعب، الذي لا يرغب في تبني اي أساليب غير ديمقراطية

وتكمن أهمية المشروع في أنه يضمن حماية حرية العمل السياسي، المنظم على أساس قاعدة الدستور والقوانين النافذة، واحترام نتائج انتخابات المجالس الشعبية والمحلية ومجلس النواب، وتحريم اللجوء الى القوة لاغتصاب السلطة أو اساءة استخدامها، أو ممارسة العنف ضد الدولة أو في ما بين الاحزاب والشخصيات العامة



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

▶ بداية لنزاع اقليمي حاد..

الصومال يطالب اليمن باعادة سوقطرة

لندن - «صوت الكويت»: علم من مصادر مطلعة ان الصومال قدم مذكرة في الاسبوع الماضي الى الحكومة اليمنية طالبها فيها برد بعض الجزر في البحر الاحمر الخاضعة للسيطرة اليمنية، وكانت المذكرة المرفقة بمستندات عديدة، والتي اطلعت «صوت الكويت» على نصها، قد اوضحت رغبة الحكومة الصومالية في استعادة جزيرة سوقطرة، وان هذ الجزيرة قد استقطعت من الصومال من قبل الاستعمار البريطاني وضمت الى محمية عدن وقتها كما ان الجزيرة في معالمها البشرية (صومالية) رغم كل المحاولات لاقتلاع الوجود الصومالي البشري منها. وتدلل المذكرة على ان هناك تسميات كثيرة باقية للمناطق والقرى تحمل اسماء صومالية، كما ان سكان الجزيرة في اوقات كثيرة اعترفوا بالسيادة الصومالية عليها.

وتاتي هذه المذكرة لاضافة مشكلات للحكومة اليمنية خارجية بجانب المشكلات الداخلية التي تعاني منها منذ موقفها المناصر لصدام حسين، ويعتقد المراقبون ان هناك بوادر خلاف اقليمي قد يتضخم في المستقبل.



المصدر: الجمهورية اليمنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ / ٣ / ١٩٩٢

تنسيق بين الحزبين الحاكمين في اليمن استعدادا لاجراء الانتخابات العامة

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ قال السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ان جهود التنسيق بين حزبه وحزب المؤتمر الشعبي في شأن التحضير للانتخابات العامة «تسير بثقة على قاعدة المسؤولية المشتركة التي تم بها تحقيق دولة الوحدة».

ومما يذكر ان صالح محمد يراس لجنة التنسيق العليا بين حزبي المؤتمر الشعبي والاشتراكي. واكد في تصريح لصحيفة «٢٢ مايو» الصادرة في عدن والناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام ان مشروع ميثاق العمل السياسي الذي اقرته لجنة التنسيق في اجتماعها الثلاثاء الماضي سيناقش في اجتماع مشترك للجنة العامة للمؤتمر الشعبي والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وقال ان الاجتماع سيعقد هذا الاسبوع برئاسة الامينين العامين للحزبين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض.

الى ذلك انفردت صحيفة «٢٢ مايو» بنشر مشروع ميثاق العمل السياسي الذي اقرته لجنة التنسيق العليا بين الحزبين الحاكمين، والذي يقع في ١٢٠٠ كلمة ويتضمن ديباجة قصيرة وفصلين الاول يخص ما سماه المشروع «الثوابت الوطنية» والثاني «قواعد الممارسة السياسية واخلاقياتها» و«احكام ختامية».

واوضح الميثاق في باب الثوابت الوطنية ان النهج الشوروي الديموقراطي التعددي هو اساس النظام السياسي، والشرعية الانتخابية هي اساس تداول السلطة والنظام الجمهوري القائم على النهج الشوروي الديموقراطي والمرتكز على اهداف الثورة اليمنية ومبادئها هو النظام السياسي لليمن.

ويدعو مشروع الميثاق الى الالتزام بالدستور والتقيد الكامل بقواعده واحكامه وحمايته من اي انتهاكات وضمان حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم وحمايتهم من التعرض لأي عقوبات او مضايقات في وظائفهم ومصادر عيشهم المشروعة بسبب انتماءاتهم او قناعاتهم الفكرية. وحرم مشروع الميثاق ارتباط اجهزة السلطة ومؤسساتها باي جهة سواء شخصيا او تنظيميا مؤكدا التزام الجميع عدم ممارسة العمل الحزبي في تلك المؤسسات وفقا لقانون الاحزاب.

وفي شأن التداول السلمي للسلطة وتاكيد ان الشعب مصدر السلطة ومالكها يمارسها من خلال مجالس نيابية منتخبة، الزم الميثاق الجميع بعدم رفع شعارات تدعو الى الدكتاتورية الحزبية او الترويج لاية افكار شمولية او ثيوقراطية، واحترام دور العلم والعبادة وتحريم استخدامهما في الصراع السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية او للترويج لبرامج ونشاطات تنظيم سياسي معين.

وينص مشروع ميثاق العمل السياسي على الامتناع عن انشاء تشكيلات عسكرية او فرق لممارسة الارهاب وحمل السلاح والتحريض على استخدامه، واعتبر اي محاولة للوصول الى السلطة بغير الوسائل الديموقراطية سواء عن طريق العنف او الانقلابات العسكرية تشكل اغتصابا للسلطة وانتهاكا للشرعية الدستورية. ودعا الميثاق الى الالتزام بحياد المؤسسات العسكرية والامنية والى منع استخدامها من قبل اي شخص او طرف كان للقضاء على الشرعية الدستورية، وجعل تلك المؤسسات تحت السيطرة الكاملة للمجتمع المدني وتحريم ارتباطها باي

٠٠٠٠٩٢



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٤ / ٣ / ١٩٩٢

جهة سواء اكان الارتباط شخصيا او تنظيميا وعدم ممارسة العمل السياسي بين افرادها وفقا لقانون الاحزاب. ومنع المشروع تحويل المؤسسات المهنية والنقابية والتعاونية والتربوية الى ساحة للصراع السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية.

وحض على الالتزام بمبدا الفصل بين السلطات وتحييد السلطات القضائية ووجوب عدم انتماء شاغلي وظائفها الى حزب من الاحزاب.

ويحرم مشروع الميثاق ان يتم توجيه او قيادة اي حزب او تنظيم سياسي من خارج اليمن، ويلزم بعدم التعامل مع اي شخص او جهة غير يمنية بما يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة في اليمن، او قبول تبرعات نقدية او عينية او اوامر منه او الترويج له لتمكينه من ممارسة اي نشاط سياسي او اعلامي داخل اليمن او قبول دعوات لحضور نشاطات حزبية او تنظيمية او لقاءات عامة داخل اليمن وخارجها الا بإذن من السلطات الرسمية المختصة.

والزمت الاحكام الختامية سائر الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ستوقع الميثاق المقترح من قبل الحزبين الحاكمين التعهد بالآتي:

عدم تمديد الفترة الانتقالية، واجراء الانتخابات العامة في موعدها، والتمسك بالنظام الشوروي الديموقراطي التعددي دون فرض او وصاية عليه من خلال عمل انقلاب او اجراء غير دستوري، ومكافحة اية محاولات تشطيرية او عمل انفصالي بكل الوسائل المشروعة، والتعاون لتوحيد الجبهة الداخلية وصد اي عدوان خارجي بكل الوسائل المتاحة، وانشاء جهاز تحكيم تختاره الاحزاب مهمته التنسيق ما بين الجهات الموقعة لغرض تطبيق الميثاق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

اتفاق بين الحكومة والنقابات يلغي الاضراب العام في اليمن

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ قبل ٤٨ ساعة من موعد استئناف الاضراب العام في اليمن الذي اعلنته النقابات العمالية ابتداء من اليوم الاحد ولمدة ثلاثة ايام، اعلنت الحكومة والاتحاد العام لنقابات العمال مساء الجمعة التوصل الى اتفاق ادى الى الغاء الاضراب الذي كان يهدد بالشلل معظم المرافق العامة في البلاد.

وبموجب الاتفاق، الذي توصل اليه الجانبان اثر سلسلة من الاجتماعات بدأت الاربعاء الماضي، اقرت زيادة علاوة غلاء المعيشة وتوافق للعمل على تثبيت اسعار المواد الرئيسية الثلاث وهي القمح والرز والدقيق حسب اسعار العام الماضي وتحديد اسعار الادوية الاساسية وتثبيتها. كذلك اتفق على مضاعفة الحكومة جهودها «لاستكمال القضايا التي اتفق في شأنها ودخلت حيز التنفيذ، مثل قضية تثبيت العمال المتقاعدين وحصر العمالة الفائضة وتوزيعها حسب الاتفاق السابق واستكمال الضمان الصحي ومواصلة الحوار وجدولة بقية المواضيع الخاضعة للنقاش، في اطار برنامج زمني واضح ومحدد».

وقال بيان صدر عن الجانبين انه «انطلاقاً من روح المسؤولية العالية واستشعاراً بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ونظراً الى الاوضاع الصعبة والدقيقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وتقديراً للجهود والنيات الصادقة والمخلصة للحكومة والقيادة السياسية وتيارات الحركة العمالية، اتفق على رفع الاضراب العام المقرر والغائه».

وتوج اللقاء بين الجانبين باجتماع بين رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس واعضاء لجنة الحوار الوزاري من جهة، والجانب النقابي برئاسة السيد راجي صالح ناجي من جهة اخرى.

وتطرق اللقاء الى نتائج الاضراب الذي نفذ يوم اول من آذار (مارس) الجاري. وافاد بيان صدر عنه انه «لدى تقويم نتائج الاضراب العام، لحظ اللقاء، اضافة الى الخسائر الكبيرة والمباشرة التي لحقت بالاقتصاد الوطني، كيف تلقى العديد من القوى والدوائر المعادية للوحدة والديموقراطية الحدث وفسره بعيداً عن طابعه ومضامينه الحقيقية محاولاً استخدامه لشن حملات شرسة من التضليل والزيف للنيل من اعظم المنجزات المكتسبة لشعبنا المتمثلة بالوحدة والديموقراطية».



أحزاب المعارضة اليمنية تعارض «المؤتمر الوطني»

صنعاء - «صوت الكويت»: امتنعت احزاب المعارضة اليمنية عن تأييد «المؤتمر الوطني» الذي دعا اليه الحزبان الحاكمان في البلاد، وشددت على تامين حق جميع الأحزاب في مناقشة المشاريع الخاصة بالمؤتمر قبل عقده.

واكدت أوساط حزب التجمع الوطني للاصلاح الذي يراسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، انها تعارض انعقاد المؤتمر «قبل ان يتم الاتفاق على الموضوعات التي سيناقشها». واكد ممثلا الحزب في اجتماع «سكرتارية الأحزاب والتنظيمات السياسية» الاسبوع الماضي، ان نجاح المؤتمر مرهون باستجابة الحزبين الحاكمين لوجهات نظر القوى الاخرى.

الى ذلك، انتهت ليلة الأول من امس، اللجنة العليا للتنسيق بين الحزبين الحاكمين مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي اليمني من وضع مشروع «ميثاق الشرف» الذي يستهدف بناء الحياة السياسية في البلاد. وقد تراس الاجتماع عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٢

الحكومة اليمنية تتراجع عن الضرائب

العمال يؤجلون تحركهم والجامعيون يضربون غداً

صنعاء - «صوت الكويت»: ارجات نقابات العمال اليمنية امس، اضرابها الذي كانت قد قررت استئنافه غدا الى موعد لاحق بعد ان تراجعت الحكومة على فرض ضرائب جديدة ترهق كاهل الفئات الشعبية، الا ان النقابات قالت ان اسباب الاضراب لا تزال قائمة وفي غضون ذلك يبدأ غدا مدرسو جامعتي صنعاء وعدن اضرابا شاملا احتجاجاً على قرارات تنظيم المهنة التي اصدرتها الحكومة بما يزيد من اعبائهم المعيشية.

وكانت نقابات العمال قد قادت اضرابا عن العمل في بداية الشهر الجاري وهددت بالعودة الى الاضراب ايام ١٦، ١٧، ١٨ إذا لم تستجب الحكومة الى مطالبها.

وقالت مصادر النقابات ان الحكومة حذفت جدول الضريبة (٢٥ في المائة من الاجور)، ولكن المطالب الاخرى للعمال ما زالت قيد البحث، حيث تشكلت من الجانبين لجنة مشتركة لمواصلة النقاش حول صيغة مقبولة من الطرفين.

واوضحت ان اسباب الاضراب ما زالت قائمة، وهي مشاكل البطالة والغلاء والانفلات الامني و«حماية القطاع العام» التي تتحمل الحكومة مسؤوليتها. ووفقاً لبيان نقابة العاملين بالجامعة، فإن مدرسي جامعتي صنعاء وعدن سيضربون غداً مطالبين بتحسين ظروف معيشتهم. وقد حاولت الجهات المعنية الحيلولة دون ذلك، الا ان العاملين لم يقتنعوا بالوعود التي نقلها لهم مسؤولون في مؤسسات التعليم الجامعي.

الى ذلك، رفضت احزاب معارضة تاييد دعوة لعقد مؤتمر عام للاحزاب والهيئات السياسية قبل الاطلاع على مضامين واهداف المؤتمر وتأمين مشاركة الجميع في الاعداد له. وتبنى ممثلو حزب الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الاحمر مناهضة الدعوة

(التتمة في الصفحة ٤)

العمال يؤجلون

للمؤتمر من قبل الحزبين الحاكمين. وجاء في بيان حكومي ان ممثلي اتحاد العمال والحكومة اتفقا على منح العاملين في القطاع العام علاوة معدلها الوسطي ٧٠٠ ريال يمني أي ما يعادل خمسين دولارا سميت «تعويض غلاء معيشة» وذلك بمفعول رجعي من الاول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٢. كما التزمت الحكومة من ناحية ثانية بتثبيت أسعار «الارز والقمح والطحين». ودعا البيان الى «تعزيز اليات مراقبة الأسعار وشبكات التوزيع والى تطبيق القانون بشكل صارم حيال المضاربين في القطاع التجاري».

وذكر البيان ان مفاوضات اخرى ستجري بين الحكومة وبين الاتحاد العام للنقابات حول المطالب الاخرى للاتحاد. واشار الى ان هذه المفاوضات ستتناول في شكل خاص سياسة الحكومة المتعلقة بتحويل القطاع العام الى قطاع خاص.



رجال الدين يبلغون علي صالح قلقهم إزاء عدم تنفيذ الوعود

صنعاء: «الشرق الاوسط»

طالب رجال الدين والعلماء في اليمن القيادة اليمنية بوضع حد للمصاعب الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون، خاصة ارتفاع الاسعار، وعبروا خلال لقائهم امس مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض مساء امس الاول عن قلقهم ازاء فشل الحكومة في تنفيذ وعودها بالاصلاح منذ قيام الوحدة اليمنية، ودعوا القيادة اليمنية الى وضع تطلعات وهموم وامال المواطنين نصب اعينها والعمل بما من شانه رفع مستوى الشعب اقتصاديا وثقافيا وتحقيق الامن والاستقرار اللذين ينشدهما كل مواطن يمني.

وكان الرئيس اليمني ونائب الرئيس قد بدا سلسلة اللقاءات الرمضانية التي يجري خلالها تبادل الآراء والمناقشة حول سائر القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها اليمن مع مختلف القطاعات الرسمية والشعبية. وخلال هذا اللقاء اكد علي سالم البيض على اهمية الآراء التي طرحها العلماء ورجال الدين وقال ان القيادة ستحاول الاخذ بها مشيرا الى ان ما اشار اليه العلماء، بخصوص معاناة المواطنين يدخل في دائرة تفكير القيادة بل يمثل احد همومها. كما اكد الرئيس عليه صالح ان مجلس الرئاسة سياخذ بعين الاعتبار ما طرحه العلماء



نجاة الرئيس اليمنى .. من محاولة اغتياله
الانقلابيون اعدوا السيناريو .. للخلاص من على صالح

كشفت مصادر دبلوماسية وعسكرية يمنية .. ان الرئيس اليمني على عبدالله صالح نجا من محاولة اغتيال محققه الايام الماضية .

قالت المصادر .. ان المحاولة تم اعداد السيناريو الخاص بها بشكل كامل ومضمون النجاح للخلاص من الرئيس على عبدالله صالح .

اشارت المصادر الى انه فى الساعة التى كان كل شىء مهيئا للتنفيذ والبلاغات مضروبة على الآلة الكاتبة .. والقائد العسكرى مستعد لاداء دوره .. احبط ثلاثة من مرافقى الرئيس اليمنى احدهم من رجال الامن الداخلى واثنان من القوات المسلحة المحاولة .. فقتلوا تسعة من المهاجمين دفعة واحدة والقوا قنبلتين يدويتين وادخلوا الرئيس اليمنى غرفة مصفحة فى القصر

وقالت المصادر .. انه بعد ١٥ دقيقة تغير كل شىء ومزق البيان وزحف اركان القوات المسلحة ورجال الامن بمن فيهم المدبرون والمهنئون الى القصر لمبايعة الرئيس على عبدالله صالح واعلنوا سعادتهم بنجاته من المؤامرة .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

النقابات أوقفت اضراب المعيشة والاجور والاصلاحات

حكومة صنعاء ترضخ لمطالب العمال

صنعاء - د.ب.ا: اوقفت النقابات العمالية اليمنية اضراباً مدته ثلاثة ايام كان من المزمع ان يبدأ اول من امس بعد القول بان الحكومة نفذت بعض مطالبهم. وقال مسؤولو اتحاد النقابات ان الجانبين اتفقا على مواصلة الحوار بشان المطالب الاخرى المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية ولكن هؤلاء المسؤولين لم يعلقوا على تفاصيل هذا الاتفاق الذي تحدثوا عنه. وقال ياسين حسين نكاشي «عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن ان ممثلي الاتحاد اجتمعوا مع مسؤولي الحكومة خلال الايام القليلة الماضية لبحث جميع القضايا التي تهم الطبقة العاملة في اليمن». وقال نكاشي في بيان موجه الى اليمنيين من الحكومة والنقابات العمالية ان «البيان المشترك» الذي اصدره الجانبان قدم استجابة موضوعية لمطالب النقابات العمالية».

ووفقاً لما جاء في هذا البيان فان الحكومة قد وافقت على منح النقابات العمالية زيادة في الاجور (لم تحدد نسبتها المئوية) مع تجميد وتوحيد اسعار ثلاث سلع اساسية، هي القمح والدقيق والارز علاوة على تجميد اسعار الادوية ايضا.

وكان الاتحاد العام للنقابات العمالية «الذي يزعم انه يمثل اكثر من مائتي الف عامل قد قام بما وصفه باضراب تحذيري لمدة يوم واحد في اول مارس (اذار) الحالي للاحتجاج على اشتداد الازمة الاقتصادية.

وطالبت النقابات العمالية باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحسين الاحوال المعيشية المتردية في البلاد.

كما ترغب النقابات العمالية في ايجاد حل لمشكلة ارتفاع نسبة البطالة بعد عودة ما يقدر بمليون عامل يمني الى بلادهم من الدول الخليجية منذ ازمة الخليج التي احدثها الغزو العراقي للكويت في اغسطس (اب) ١٩٩٠.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

«صعدة» اليمنية تعيش التاريخ وتستشرف الحداثة والمستقبل لكنها تعاني من ظاهرة انتشار الأسلحة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

صعدة التي تقع على بعد ١٨٠ كيلومتراً شمال شرق صنعاء هي نموذج للمدن اليمنية التي تجمع بين عبق التاريخ والصراع مع المستقبل والحداثة.

ففي هذه المدينة خاصة الجزء القديم منها يشعر الزائر انه يعود عدة قرون الى الماضي ويبدو هذا الجزء وكأنه «استوديو» يجري فيه تصوير احداث فيلم تاريخي يعود الى أيام الاسلام.

وعندما يخرج الزائر الى الجزء الحديث منها من باب اليمن مثلاً يشعر بالنقلة الحضارية وصخب السيارات واختلاف انواع المباني وبمظاهر تجمع بين الاصالة والحداثة، فأبناء المدينة يريدون ان يكونوا جزءاً من الحاضر والمستقبل لكنهم ليسوا على استعداد للتنازل عن كل الماضي والتاريخ.

لذلك فالمدينة تعد من المعالم السياحية الهامة، التي يحرص كل وافد عربي او اجنبي على زيارتها والتقاط الصور التذكارية لبواباتها وسورها القديم ومبانيها المتميزة.

ويبدو للوهلة الاولى ان جهود تطوير وتحسين المدينة الرسمية لا تسير كما هو مخطط لها، وهو الامر الذي جعل اهالي المدينة يرددون في مجالسهم واجتماعاتهم بأسى ان الحكومة لو انفقت على تحسين المدينة واقامة البنى الاساسية والمرافق الخدمية المطلوبة لها فقط المبالغ التي رصدت بالفعل في الموازنات السابقة لكان حال المدينة احسن مما هو عليه.

«صعدة» المدينة لا تبعد كثيراً عن الحدود، وكانت حتى وقت قريب مليئة باصناف البضائع والسلع الغذائية اما اليوم فتحاول الحكومة السيطرة على ظاهرة التهريب والمهربات في المدينة وفي سائر انحاء المحافظة وغيرها من المحافظات التي تقع على الحدود ومع ذلك فلا يخلو الامر من بعض السلع التي استطاع بعض المحترفين ادخالها للمدينة بما فيها انواع من السيارات.

وبمجرد الاقتراب من ضواحي المدينة يندهش الزائر للطابع المتميز الذي ما تزال منازل صعدة القديمة تحافظ عليه، ويحيط بها السور القديم. وهي كلها مبان طينية لها شكلها الخاص الذي يثير اعجاب اهلها بها كما يثير اعجاب السائحين الاجانب.

وسور المدينة هذا كانت له اهمية تاريخية كبيرة في حياة ابنائها.. وله اربع بوابات كانت تغلق في المساء وعند تعرض المدينة لاي عدوان، ورغم عمره الطويل فانه ما يزال يحتفظ بشكله الجميل في اغلب اجزائه حيث يتراوح سمكه من مترين الى ثلاثة امتار ويتخلله في بعض الاجزاء ابراج مراقبة اسطوانية الشكل شيدت بشكل بارز عن السور، يجعلها تساهم في رد اي محاولة لاختراق السور او تسلقه.

اما البوابات الرئيسية لمدينة صعدة القديمة فيعمل منها حتى اليوم ثلاث بوابات فقط هي باب اليمن وباب نجران وباب السلام. وللحفاظ على شكل المدينة القديمة وسورها الجميل تحاول السلطات المختصة ان تفرض ابتعاد اي مبنى جديد خارج المدينة بما لا يقل عن خمسة امتار عن السور، ذلك ان التوسع العمراني اخذ يطغى شيئاً فشيئاً على المدينة القديمة ويهددها بالحصار الذي قد يقضي على ملامحها.

ويشكو اهالي صعدة الذين بدأوا في الاعوام الاخيرة يتجهون نحو الزراعة واثبتوا انهم مزارعون من النوع الممتاز واستطاعوا أن يخرقوا بمنتجاتهم، خاصة بعض انواع الفواكه والخضروات والحبوب، انحاء البلاد ويشكون من ظاهرة الانتقام التي تقض مضاجعهم وتجعلهم يتوقعون «اخباراً سيئة» في اي وقت واي مكان في مناطق المحافظة ذلك أن السلطات الامنية رغم محاولاتها الجادة لوضع حد لهذه الظاهرة، فإن حدتها لم تخف ذلك ان حمل السلاح ما يزال امرا غير ممنوع ولم تستطع الحكومة وضع حد له.

ويردد اهالي صعدة قصة الحادث الاخير الذي ذهب ضحيته احد عشر رجلا وامرأتين من بينهم نجل احد كبار مشايخ المنطقة هو حمد بن محمد بن شاجع، والذي كان يمكن ان يتطور لولا تدخل بعض



المشايخ الذين طلبوا من طرفي النزاع فترة صلح حتى انتهاء شهر رمضان المبارك

وقال احد وجهاء صعدة لـ«الشرق الاوسط» «ان ظاهرة الانتقام هذه نعتبرها حرباً اهلية غير معلنة فهي تاخذ منا خيرة الرجال وتكبدنا خسائر لا حد لها».

وفي مدينة صعدة هناك واحد من احدث المستشفيات في الجمهورية اليمنية وهو مستشفى السلام الذي يعد من ابرز ثمار مجلس التنسيق السعودي ـ اليمني وقد بدأ هذا المستشفى يقدم خدماته عام ١٩٨٢م لابناء المحافظة، وما لبث نتيجة للامكانيات الجيدة المتوفرة فيه ان يستقبل المواطنين من انحاء اليمن، وهذا الامر يضيف مفخرة الى مفاخر صعدة التى يتغنى بها ابناؤها ويجعلهم يشعرون ان المستقبل لا شك سيكون افضل رغم بعض الصعوبات التي تواجههم.



المصدر : الأهالى / القاهرة
التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٢

التجمع و « الأهالى » : نعتز بالوحدة اليمنية

نشر فى العدد الماضي من « الاهالى » مقال بعنوان ماذا يجرى فى اليمن . تحديات صعبة تواجه الوحدة . وبرغم ان المقال حوى مخاوف وتساؤلات من منطلق الحرص على الوحدة اليمنية التى ننظر اليها كثمرة وحدوية يتعين على كل عربى تقدمى ووطنى ان يدافع عنها وان يتمسك بها . الا ان بعض الصياغات ربما بسبب عدم وضوحها أو عدم دقتها ـ قد أثارت لبسا لدى البعض . الامر الذى دفع « الاهالى » الى الاهتمام بتوضيح موقفها وموقف حزب التجمع ازاء هذه القضية .

فنحن مع الوحدة اليمنيه ومع استمرارها على اساس من ارادة الشعب اليمنى ، ونحن فى نفس الوقت نتمسك بموقف ثابت ودائم وهو عدم التدخل فى أى شأن داخلى لبلد أو لحزب . ونترك لشعب هذا البلد الحق فى الحكم على كل مايخص شئونه الداخلية .

ونحن نتمنى للحكومة اليمنية ان تواصل جهدها بنجاح فى تحقيق ارادة الشعب اليمنى وان تعبأ كل القوى اليمنية فى مواجهة التحديات الصعبة التى تواجهها سواء على صعيد الاوضاع الدولية أو الاقليمية او على اوضاع علاقاتها بجيرانها . وهى اوضاع صعبة بكل المعايير وتتطلب وحدة كل الصفوف الوطنية والديمقراطية فى مواجهة هذه المخاطر المتفاقمة

و « الاهالى » تعرب فى النهاية عن اعتزازها العميق بالعلاقات الوطيدة بين حزبنا وبين الحزبين الحاكمين ونتمنى لهما التوفيق فى قيادة اليمن الموحد عبر الصعوبات المتراكمة . وان يجدا مخرجا وطنيا وديمقراطيا ووحدويا لهذه المشكلات .

عبد الله صالح



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ - ٩ - مارس ١٩٩٢

الرئاسة اليمني يصدر قرارات بقوانين وحدوية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اقر مجلس الرئاسة اليمني، في اجتماع عقده امس، قوانين بقرارات جمهورية، في مجالات الاحوال الشخصية، والقانون المدني، وعقوبات الاحداث وقوانين التحكيم، والوقف الشرعي والاثبات والاستهلاك للمنفعة العامة. ولم تتوافر اي تفاصيل حول هذه القوانين الجديدة، ولكن من المتوقع نشر نصوصها عندما يناقشها مجلس النواب (البرلمان)، لكي يصادق عليها حسب ما ينص عليه الدستور اليمني.

ومن المنتظر، ان تثير هذه القوانين بعض الجدل، خاصة اذا ما كانت تحمل في موادها ما يتعارض مع الشريعة الاسلامية، التي اعتبرها الدستور «المصدر الرئيسي للتشريع». ويعتبر اصدار مجلس الرئاسة اليمني هذه القرارات بقوانين - في هذا الوقت الذي لا يعمل فيه مجلس النواب - تاكيدا من جانب المجلس - وهو اعلى سلطة في البلاد - لالتزامه بالوعود التي سبق له تقديمها، والمتعلقة بإصدار ما تبقى من القوانين الوحدوية، لإزالة حالة التشطير التي ما يزال البعض يشعر بها، خاصة من يعملون في مجالات القضاء والامن والشؤون الأجتماعية وغيرها.

جاءت هذه الخطوة تلبية لمطالب رجال القضاء، الذين استمروا يعملون وفقا للقوانين التي كان معمولا بها قبل اعلان الوحدة في ٢٢ مايو (ايار) ١٩٩٠، نتيجة عدم صدور قوانين جديدة تحل محلها.

اتجاه لتأسيس وزارة للأمن السياسي في اليمن

صنعاء : «الشرق الاوسط»

ذكرت مصادر مطلعة في صنعاء ان القيادة اليمنية اعطت اشارة الضوء الاخضر لاستئناف نشاط اجهزة الامن السياسي، عقب حادث إطلاق الرصاص في مكتب مجلس الرئاسة قبل اسبوعين الذي ادى إلى مقتل اربعة ضباط.

ونقلت صحيفة «صدى الشعب» الاسبوعية نقلاً عن مصادر حكومية انه في اطار هذا التطور قد تستحدث وزارة خاصة بشؤون الامن السياسي «الاستخبارات»، تكون مستقلة عن وزارة الداخلية. وتوقعت المصادر ان يتولى العميد صالح منصر السييلي وزير شؤون المغتربين الحالي، مسؤولية الوزارة الجديدة، بينما يظل العقيد غالب مطهر القمش وزيراً للداخلية فقط.

وكانت بعض المكاتب الحكومية في صنعاء قد شهدت انفجارات محدودة، لم تتسبب في حدوث خسائر تذكر، ومنها انفجار وقع في ساحة مكتب مجلس الوزراء، واخر وقع بالقرب من سور مبنى وزارتي التموين والتجارة والصناعة، كما تم ابطال قنبلة قبل انفجارها في الساحة الداخلية لمبنى وزارة الخارجية. وتشير بعض المصادر إلى أن السبب في هذه الحوادث، هو غياب الدور الذي كانت تقوم به اجهزة الاستخبارات مثل الأمن الوطني في شمال اليمن وأمن الدولة في الجنوب قبل اعلان الوحدة، بعد اتفاق القيادة اليمنية على إلغاء هذين الجهازين وتحويلهما إلى قطاع واحد في وزارة الداخلية والأمن.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

عدن دانت الاتفاق مع الحكومة وأكدت على الاضراب

بداية انشقاق في الموقف النقابي اليمني

صنعاء - «صوت الكويت»: رفضت نقابات العاملين والمجالس العمالية في عدن (العاصمة الاقتصادية) لليمن الموحد الاتفاق الذي أعلنته النقابات والحكومة اليمنية في وقت سابق من الاسبوع الماضي، وأصرت على تنفيذ قرار الاضراب عن العمل حتى تتحقق مطالب العاملين في حين ايدت نقابات عمال مدينة كبيرة في الشمال الاتفاق، وأعلنت تراجعها عن الاضراب، في خطوة تعبر عن انشقاق في الموقف النقابي من الاضراب، الذي يزمع اتحاد النقابات القيام به احتجاجا على تردي المعيشة، والانفلات الأمني وحالة البطالة في البلاد، حيث تحمل الحكومة المسؤولة عن ذلك.

وقال بيان أصدرته المجالس والنقابات العمالية في عدن امس ان الاتفاق الذي أعلن في صنعاء بين الاتحاد النقابي والحكومة «لم يحقق سوى الجزء اليسير من المطالب العمالية» واتهم الحكومة بتدوير اتجاهات الحوار واستخدام أسلوب المماطلة بهدف تمييع القضايا التي تضمنتها مذكرة المجلس المركزي وبيان النقابات في ١٥ من الشهر الماضي».

وأكد البيان استمرار تمسك العاملين بحقهم الدستوري في «اعلان الاضراب وتنفيذه في الموعد الذي تحدده النقابات حتى تتحقق المطالب العمالية».

وفي مدينة الحديدة، من كبرى محافظات الشمال أعلنت اللجان النقابية رفع حالة الاضراب والعودة الى العمل، وأكدت في بيان أصدرته امس انها تؤيد الاتفاق الذي أذيع في صنعاء بين الحكومة والنقابات.وطالب بيان الحديدة معالجة قضايا العاملين في القطاع الخاص باعتبارهم جزءاً من الحركة العمالية.



معارك مسلحة ونداءات بفض الوحدة

توتر في صنعاء بعد انهيار الاتفاق بين الحكومة والمعارضة

صنعاء، عدن - «صوت الكويت»، وكالات: اتهمت احزاب المعارضة اليمنية الرئيسية حكومة الرئيس علي عبد الله صالح بالتنكر لاتفاق سابق حول قانون الانتخابات وهددت بمقاومة استفراد الحزبين الحاكمين في تقرير مصائر البلاد. وتوقع مراقبون انهيار حالة الانفراج النسبي بين الحكومة والمعارضة فيما اندلع المزيد من اعمال العنف في الجنوب بعد المعارك الدموية التي رافقت مباراة لكرة القدم بين فريقين من صنعاء وعدن يوم اول من امس وادت الى اطلاق شعارات ضد الوحدة اليمنية.

واصدر ١٧ حزباً من الاحزاب الرئيسية المعارضة في صنعاء مساء اول من امس بياناً «من الف كلمة» اكد فيه ان الخلافات بين الحكومة والمعارضة ازدادت بعد ان حرفت الحكومة ما اتفق حوله في وقت سابق بشان شروط الترشيح للانتخابات المزمع اجراؤها في نهاية هذا العام.

وقال بيان الاحزاب ان الاختلافات بين الجانبين عرضت في اجتماع مع رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس وانه بعد موافقة الحكومة على كل التعديلات على مشروع قانون الانتخابات، عادت وتخلت عنها تماماً. واضاف ان حكومة الحزبين قدمت بدلاً

قراءة في السفر اليماني (١ من ٣)

من ثنائية الاستعمار ـ الإمامة الى ثنائية اليسار ـ العسكر

صلاح الدين حافظ *

■ تتدافع الاحداث على اليمن السعيد، خلال الفترة الحالية، فتضغط عليه ضغطاً شديداً... كل ذلك يجري، من دون ان يدفع احداً من المهتمين الى تحليل ما يجري، وان كانت المتابعة العاجلة قاصرة على تناقل الانباء فحسب!

ومن ثم فليس من الغريب ان تصطبغ الانباء المتناقلة عن احداث اليمن بكثير من العنف والدماء واشباح الثأر القبلي، وان امتزجت باشباح الخلاف السياسي والايديولوجي، عبر احزاب سياسية وليدة لا تزال رخوة، حاولت وراثة تأثير التقسيمات القبلية في اليمن، فنجحت احيانا وفشلت غالبا، لاسباب عديدة وعويصة تجدر دراستها بكثير من التاني والحذر.

وفي كل الاحوال، نحسب ان التطورات الجارية الآن في اليمن الموحد - الذي كان من قبل يمنين - سواء كانت تطورات ايجابية، او كانت سلبية، امر يستحق من كل العرب متابعة دقيقة وفهما واضحا وتحليلا متكاملا، لان اليمن فوق انه منبع العروبة قديما، هو نفسه احد اركان اي عمل عربي مشترك، بحكم تاريخه وتراثه من ناحية، وبحكم موقعه الجيوبوليتيكي الحاكم لمدخل البحر الاحمر، ممسكاً باحدى زوايا الجزيرة العربية، من ناحية أخرى، وبحكم احتمالات دوره المستقبلي من ناحية ثالثة.

اليمن واحداثه، يهمنا اذن، لانه منا ولنا، حتى وان وقع الخلاف في السياسات والتوجهات... فكيف نفهم ما يجري فيه اليوم، وكيف نتعامل معه؟

لعل استعادة جزء من التاريخ الحديث، مفيد في تفهم الارضية التي تجري عليها الاحداث الراهنة في اليمن... إذ استيقظ العرب مع بداية الستينات على ضجيج ما يجري هناك، من صنعاء شمالا الى عدن جنوبا عبر خط التقسيم «الوهمي» الذي وضعه الاستعمار البريطاني، الذي سبق ان احتل عدن في ثلاثينات القرن الماضي - تحديدا في عام ١٨٣٩ - ضمن توسيع نفوذه في المنطقة.

في الستينات، فوجئنا بحدثين. وكان الحدث الاول ثورة الشمال ١٩٦٢ التي انقلب بها الجيش بقيادة عبدالله السلال على حكم الامامة، ذلك الحكم الذي نجح عبر عقود طويلة في وضع البلاد داخل ثلاجة التاريخ الباردة والجافة. ومع اندلاع هذه الثورة ذهب الجيش المصري على عجل ليناصرها ويحفظها من الفشل والسقوط، لكن البعض قال عنه انه جيش احتلال، والبعض الاخر - ونحن منه - قال انه جيش ذهب في مهمة قومية اداها ودفع ثمنها غاليا.

لكن الهدف المزدوج للثورة اليمنية، وللجيش المصري المناصر لها، امتد ببصره وخططه نحو الجنوب. فمن الجنوب جاء الحدث الثاني، وهو اشتداد مقاومة الحركة الوطنية للاستعمار البريطاني، الذي اضطر في النهاية الى الرحيل ضمن خطة بريطانيا في نهاية الستينات وبدايات السبعينات بالجلاء من شرق السويس كله.

ومثلما كان الجنوب واقعا قبل الستينات في قبضة المستعمر البريطاني مباشرة، وكان الشمال واقعا في قبضة الامام، جاءت المرحلة الجديدة، بكل متغيراتها التي اعقبت الاستقلال الجنوبي عام ١٩٦٧ والثورة الشمالية ١٩٦٢ لتنقل القبضة من يد الى يد، رحل البريطانيون من الجنوب فوقع هذا الجنوب في قبضة «الجبهة»، وسقطت الامامة في الشمال فوقع هذا الشمال، في قبضة «العسكر».

عبر كل هذه المراحل المتداخلة المتطاحنة في وقت واحد، برزت امام اليمنيين في الشمال، كما في الجنوب، مجموعة من الاشكالات والمعضلات، خصوصاً اشكالية الوحدة هروبا من التمزق والانقسام السياسي والحزبي والقبلي، ومشكلة التقدم خروجا من كهف التاريخ البالي الذي اعتقل فيه اليمنيون سواء في معسكر الاحتلال، او وراء اسوار الامامة الغائبة عن فهم قانون التطور وادراك معنى متغيرات التاريخ وتراكم ضرورات التحديث. وبين اشكاليتي الوحدة والتقدم، وقعت اليمن، شمالا وجنوبا، في دوامات الصراع، لكنها لم تستطع على رغم مرور السنين ان تخرج من اسره حتى يومنا هذا، مع انها قطعت خطوات واضحة في طريق التنوير والتحديث والاستقرار النسبي. لكن ما يعنينا هنا هو التاكيد على اقتناعنا بان قضيتي الوحدة اليمنية، واعادة بناء اليمن وتحديثه وتنويره، تظلان المفتاح الرئيسي والمحور الحاكم، ليس فقط لفهم حقيقة الصراعات العلنية والخفية الجارية هناك، ولكن ايضا لادراك نوعية التطورات التي يمكن ان تسفر عنها هذه الصراعات مستقبلاً.

على مدى سنوات طويلة، قام نظامان - في شمال اليمن وجنوبه - سياسيان ايديولوجيان متعارضان، مضى كل منهما يبني هياكله ويدعم تحالفاته ويحدد توجهاته، تحت الشعارات نفسها، خصوصاً شعاري الوحدة والتقدم. لكن التاريخ يذكرنا بان كلاً من النظامين سار في اتجاه مناقض واختار نهجاً معاكساً للآخر، بل مضادا لمثل هذه الشعارات.

وقع الجنوب في قبضة «اليسار الطفولي المغامر» بعد سلسلة مروعة من التصفيات الدموية، التي قضت ليس فقط على رواد حركة المقاومة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني - جيل الحرس الوطني القديم - لكنها قضت من بعد، على اجيال جديدة من الوطنيين بل ومن الاشتراكيين انفسهم، لاسباب عديدة ومختلفة واحيانا متناقضة.

حاول «اليسار المغامر» ان يقيم في جمهورية اليمن الديموقراطية «بؤرة للماركسية» وان يجعل من عدن، موسكو العرب، او هافانا الثورة، مبشرا بصعود النجم الاحمر، محلقا فوق الجزيرة العربية، منطلقا الى افاق ابعد، تعبر البحر الاحمر من خلال مضيق باب المندب، لتتحالف مع ماركسي هو مانغيستو اثيوبيا ثم تحلق بعيدا فوق مصر لتتحالف عبر خاصرتها، مع ليبيا الجماهيرية الثورية - لتستطيع ان تكون شوكة حادة دامية في ظهر الجيران المباشرين، ونعني السعودية وعمان وصولا الى دول الخليج.

لكن عين اليسار المغامر لم تغب عن الهدف الاصلي، وهو محاولة طي الشمال اليمني تحت رايته.

في المقابل كان الشمال اسيرا لسلسلة من الانقلابات العسكرية المصبوغة دائما بالوان قبلية، توالت بعد المشير السلال، وطحنت في الطريق نظما عسكرية كثيرة



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

برزت امام اليمنيين في الشمال، كما في الجنوب، مجموعة من الاشكالات والمعضلات، خصوصاً اشكالية الوحدة هروبا من التمزق والانقسام

بعضها حكم لشهور، وبعضها الاخر لم يهنا بالصمود في قلعة صنعاء وانما اطاحته شهوة الاغتيالات، سواء جاء منفذوها من قبائل الشمال او تسللوا عبر الحدود مسلحين ومموّلين ومغامرين ايضا.

وبالقدر نفسه كان الحاكم - العسكري - في الشمال، يضع عينه على الجنوب، يريد طيه تحت بساط حكمه، فلم يقصر احد في هذا الاتجاه، وانما لعب مع اليسار المغامر في الجنوب، لعبة صراع الديكة، سواء عبر الحرب الاعلامية السياسية النفسية، او عبر بناء التحالفات المضادة مع الآخرين، او عبر استقطاب القبائل وتسليحها وتحريضها وصولا بالطبع الى حرب الحدود الشهيرة، بكل ما رافقها من دماء واغتيالات وضحايا تحمل ثمنها الباهظ، مجمل الشعب اليمني شمالا وجنوبا.

وبقدر ما تحالف يسار الجنوب المغامر، انذاك مع قلعة الاشتراكية الماركسية الام - الاتحاد السوفياتي - وتلقى الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، من حلفائه -- من المانيا الشرقية (سابقاً) الى منغوليا، ومن كوبا الى اثيوبيا -- بقدر ما نسج عسكر الشمال هم ايضا تحالفاتهم المضادة، مرة مع الجيران المباشرين، ومرة اخرى مع مصر او العراق والفلسطينيين.

الامر المؤكد ان كلا من نظامي الحكم في الجنوب والشمال حاول الاستفادة، من هذا التحالف، كغطاء شرعي، دولي واقليمي، لتحقيق هدفه الاستراتيجي عبر المحورين، او المدخلين الحاكمين، السابقة الاشارة اليهما، وهما بناء الوحدة من ناحية وبناء التقدم من ناحية اخرى، كل بطريقته وطبقا لمفاهيمه الايديولوجية واهدافه السياسية.

المؤكد ايضا، بعد كل ما جرى، ان النظامين المتصارعين فشلا فشلا ذريعا في ممارسة «شد حبل الصراع» وتسخينه، وفي استخدام عامل القوة خصوصاً القوة المسلحة والقبلية في تحقيق اهدافه الاستراتيجية، اذ تحولت «الوحدة» المرجوة الى سلاح دموي للفرقة، وتحول «التقدم» المزعوم الى الة تراجع وتدمير، لكل مصادر القوة شمالا وجنوبا، وفي ما بينهما سالت دماء وتدفقت اموال واهدرت امكانات، من دون ان تحقق نتيجة ايجابية واحدة لمصلحة الشعب اليمني، الذي لم يكد يفيق من كابوس الماضي «الاستعمار - الامام» حتى وقع في فخ الحاضر «اليسار - العسكر».

ونحسب ان تلك الثنائية المعقدة، الاستعمار - الامامة من ناحية، واليسار - العسكر من ناحية اخرى، حكمت التطورات الصاخبة التي عاشها اليمن بشماله وجنوبه عبر عقد الثمانينات، ولا تزال اثارها القائمة تحكم التطورات الجارية في عقد التسعينات، من دون ان يستطيع «حكم الوحدة» بين الشمال والجنوب، القائم حاليا، الخروج من اسرها والخلاص من اثارها تماما، فهي تلقي بظلالها على كل ما يجري حتى بعدما تراجعت - الثنائية - الى مؤخر المسرح، مفسحة خشبة الاحداث لثنائيات جديدة، ولمؤثرات مختلفة، بحكم اختلاف الظروف اليمنية والاقليمية والدولية.

نحسب ايضا ان هناك ثلاثة عوامل حكمت على الثنائية القديمة بالتراجع والاختفاء - ولو موقتا خلف كواليس المسرح - لتفسح الطريق امام توجهات جديدة، هذه العوامل - في ظني - هي على التوالي:

اولا: اكتشف يسار الجنوب، وعسكر الشمال، انهما فشلا فشلا ذريعا في تحقيق الهدفين - الشعارين اللذين سبق رفعهما كراية قومية ووطنية، توازي وراءها كل التجاوزات والصراعات، ونعني شعار تحقيق الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، وشعار بناء التقدم والتحديث والخروج من كهف التاريخ القديم. وفي ظل هذا الاحساس بالفشل، برز اتجاه في صنعاء كما في عدن، يقول كفى صراعا سياسيا وقبليا وايديولوجيا، كفى اطلاق شعارات جوفاء، فلا وحدة ولا تقدم في ظل مثل هذا الصراع، الذي لم يخلف الا تضخيم ضغوط الازمة الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة، وزيادة إسالة دماء الاشقاء في صدامات شيطانية.

المؤكد ان هذا الفشل الصريح، افرز افكاراً واشخاصا يؤمنون بتوجهات جديدة لبناء الوحدة والتقدم، عبر تفاعلات فكرية وسياسية واقتصادية مستمرة، وتبلور كل هذا في ما بعد في التنازلات المتبادلة التي قدمها يسار الجنوب وعسكر الشمال، لإعلان الوحدة القائمة، التي بشرت بنقلة نوعية جديدة لا تزال محل اختبار عملي.

ثانيا: اكتشف الطرفان أيضاً ان سياسة المجابهة الحادة والعداوة المعلنة، مع دول الجوار، التي سادت لسنوات سابقة، هي سياسة شد الحبل الخانق حول العنق حتى الموت حصارا ويأساً وجوعاً.

فليس من المنطق، ان تظل حال العداء المصطنع قائمة، بين الشمال والجنوب، او بينهما وبين جيران التاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة، بسبب الحدود أو غيرها من الأسباب.

وحين هدأت حال العداء هذه، خصوصاً من جانب اليسار المغامر في الجنوب، أعاد الشعب اليمني بشماله وجنوبه، نسج علاقاته الأخوية والمصلحية مع جيرانه الاثرياء القادرين على مساعدته، وبرزت من ثم اهمية الدور الذي لعبته المعونات التي قدمها هؤلاء الجيران للشعب اليمني، عبر المشاريع والمساعدات الكثيرة، وعبر فتح الحدود اليمنية للعمل في دول الجوار. ومن ثم فإن هذه العلاقات الجديدة - التي بلورت مصالح مباشرة ومؤثرة - لعبت دورا رئيسيا في تعديل التوجهات السياسية للنظامين اليمنيين، يسار الجنوب وعسكر الشمال، ميلا نحو التهدئة والتعايش السلمي بدل التسخين وإثارة الصراعات عبر الحدود.

ثالثا: جاءت ثورة الديموقراطية العالمية في نهايات الثمانينات لتعصف بنظم وتسقط ايديولوجيات كان البعض في اليمن يقدسها، فأسقطت الماركسية وفكت الاتحاد السوفياتي من ناحية، واجهضت النظم العسكرية وفضحت الديكتاتوريات من ناحية أخرى. ففقد اليسار الجنوبي سنده ودعمه المستمر من النظم الشيوعية، وفقد العسكر الشمالي دعمه المستمد من نظم مشابهة له، خصوصاً تلك التي كانت ترفع رايات الثورية والقومية العربية.

في ضربة واحدة، إذن، لم يجد اي من النظامين الحاكمين في الشمال والجنوب، اي سند سياسي وايديولوجي محلي او اقليمي او دولي، يدعم شرعيته ويحمي بقاءه ويزين وجهه أمام مناصريه، إلا العودة مرة اخرى الى الشعار الأصلي، شعار الوحدة لبناء التقدم، يستمد منه شرعية البقاء. اما كيف كان ذلك، فهذه قضية أخرى.

---

* نائب رئيس تحرير «الاهرام» والمسؤول عن الطبعة الدولية.

٠٥٠١٠٩



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

من ذلك مشروع قانون جديد الى مجلس النواب «بدون التعديلات التي اتفق بشانها.. بل وحرفت ما اتفق حوله من شروطه».

وتعترض أحزاب المعارضة على الزام المستقلين بتقديم ٣٠٠ تزكية شخصية كشرط لقبول ترشيحهم للانتخابات.. وكانت قد وافقت على الزام الحزبيين فقط بهذا الشرط.

وابلغت مصادر المعارضة «صوت الكويت» ان الجدل والصراع سيشتد بين المعارضة والحكومة، وبينها وبين الحزبين الحاكمين مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي وقالت ان الحزبين يحاولان الاستفراد بتقرير مصائر البلاد لوحدهما. واضافت ان الخلافات حول قانون الانتخابات ستؤدي الى انهيار الانفراج النسبي في العلاقة بين الحكومة والمعارضة وسيمتد الى اتفاق سابق حول عقد مائدة مستديرة للحوار بين الجانبين وحول ما يسمى «ميثاق الشرف السياسي» الذي يتولى ضبط العمل السياسي في اليمن، خاصة بعد ان وضع الحزبان الحاكمان الترتيبات الاولية لطريقة انهاء الفترة الانتقالية.

على صعيد اخر نقلت وكالة انباء فرانس برس عن مصادر في صنعاء امس قولها ان موجة من اعمال العنف اوقعت قتيلين وحوالي ٢٠ جريحاً في اليمن وادت الى اعتقال عدد كبير من الاشخاص وتعليق بطولة اليمن في كرة القدم. واندلعت هذه الصدامات التي وقعت بين انصار فرق من الشمال ومن الجنوب بعد مباريات عدة اقيمت في صنعاء (العاصمة الرسمية) وعدن (العاصمة الاقتصادية) ضمن بطولة محلية علقت الى اجل غير مسمى مساء الاحد الماضي من قبل السلطات بعد ان تحولت الى مسيرات مسلحة تدعو الى الانتقام.

وعمت موجة العنف - التي كانت انتشرت بشكل خاص في الملاعب اليمنية منذ انطلاق البطولة - الشوارع والساحات العامة في عاصمتي اليمن. فيما افادت مصادر متطابقة ان الصدامات الاعنف وقعت اثناء مباراة فاز بها فريق الاهلي (شمال) على التلال (جنوب) ١/صفر والمباراة بين الزهرة (شمال) والوحدة (جنوب)، وفاز فيها الزهرة ٢/١.

وفي عدن وكما في صنعاء رفع مثيرو الاضطرابات شعارات معادية لوحدة اليمن. وهتف عدد كبير من المتفرجين «عودوا الى بلادكم» ودعا بعضهم الى انفصال الشطرين اللذين تم توحيدهما في مايو (ايار) ١٩٩٠.

وقذف المشجعون الهائجون بالحجارة المؤسسات العامة ولا سيما ملعب الثورة ورجال الامن الذين تدخلوا لاحتواء الاضطرابات.

وذكرت الصحف المحلية ان الشرطة تدخلت في عدن ايضا لوضع حد «لاعمال مجموعة من مثيري الشغب هاجموا باعة متجولين ونهبوا بضائعهم». وبحسب معلومات موثوقة فان الباعة جميعهم من محافظات الشمال.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

شغب رياضي في صنعاء وعدن اتخذ بعداً سياسياً

وزير يمني يحذر من "مندسين" ومن خطر على الوحدة الوطنية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اتخذت امس قضية وقف دوري كرة القدم في اليمن، اثر احداث الشغب التي وقعت الاسبوع الماضي وادت الى سقوط جرحى بعداً سياسياً. وذهب وزير الشباب والرياضة الدكتور محمد احمد الكباب الى حد التحذير من انه «اذا اصبحت الرياضة في اي وقت خطراً على الوحدة الوطنية ووسيلة المتسللين والمندسين، سنتخذ كل الاجراءات بحزم وقوة حتى لو وصل الامر الى وقف النشاط الرياضي».

وافادت مصادر مطلعة ان شعارات معادية للوحدة رفعت في عدن، لكن مصادر رسمية لم تؤكد ذلك.

واصدرت اندية الدوري الممتاز بياناً امس استنكرت فيه «احداث الشغب التي وقعت الاسبوع الماضي عقب فوز فريق النادي الاهلي في صنعاء على نادي التلال العدني باصابة واحدة في مقابل لا شيء». ورفض البيان التدخل السياسي في الرياضة وطالب بالتنبه الى «العابثين والمندسين من أعداء الوطن».

واقامت الاندية الرياضية امسيات رمضانية ناقشت فيها تصاعد احداث الشغب في المباريات الرياضية. وادار الامسيات وزير الشباب والرياضة الذي قال في مقابلة اجرتها معه صحيفة «الثورة» الرسمية «ان لقاءات الدوري توقفت بقرار من اتحاد الكرة» واضاف: «اننا في صدد دراسة كل ما يمكن عمله، وانا واثق بان الجمهور الرياضي سيدرك ان هناك اصابع وراء تصعيد الاحداث وسيكون له دور في التعامل مع مثيري الشغب.(...).

وحتى نؤكد عمق حرصنا، نقول ان الرياضة اذا اصبحت في اي وقت خطراً على الوحدة الوطنية ووسيلة للمتسللين والمندسين، سنتخذ كل الاجراءات بحزم وقوة حتى لو وصل الامر الى وقف النشاط الرياضي... ومسؤولية الجماهير الرياضية ان تعي ما يحدث (...)».

وناقش مجلس الوزراء اليمني في جلسته الاسبوعية امس تقريراً قدمته وزارة الداخلية والامن عن الاوضاع الامنية في البلاد.

وكان الشغب بلغ ذروته في صنعاء

مع الصفارة الاخيرة للحكم في المباراة التي جرت الخميس الماضي بين التلال العربي والاهلي صنعاء حين بدا التكسير في الملعب على مراى الجنود الذين اكتفوا بالتفرج على ما يجري احياناً ومبادلة المدرجات بالحجارة المتساقطة على ارض الملعب احياناً اخرى. وبعد خروج الجمهور من الملعب بدات جولة اخرى من الشغب كان ضحيتها اناس لا ذنب لهم سوى وجودهم في الشوارع. والقيت الحجارة على السيارات المارة ما ادى الى تكسير الزجاج الامامي لبعضها. كما اعتدي على الممتلكات العامة والخاصة في العاصمة صنعاء.

وعلمت «الحياة» ان دوي اطلاق النار سمع احياناً، الا ان الجهات الرسمية لم تؤكد ذلك. وكان مناصرو فريق التلال جاؤوا الى صنعاء في باصات عدة من عدن لتشجيع فريقهم الذي وصفوه بانه «الفريق الذي لا يهزم» اذ كان احرز بطولة الدوري العام الماضي. وفي عدن هاجم المشاغبون في اليوم التالي فريقاً من صنعاء في احد الفنادق، وطافوا في شوارع المدينة وراحوا يعتدون على الباعة المتجولين (الشماليين). واستنكرت كل الصحف المحلية المنتمية الى الحزبين اعمال الشغب والعنف.

وتقول مصادر مطلعة ان فريق التلال العدني يحظى بتشجيع الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان ينفرد بالسلطة في الجنوب قبل الوحدة.

ويعتقد المراقبون في صنعاء بان عناصر اخرى «غير مشجعة للرياضة» انتهزت فرصة «هزيمة فريق التلال» في صنعاء لممارسة عمليات التخريب اعتقاداً منها بان سكان العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن حرموا من كل الاصلاحات بعد اعلان الوحدة اليمنية وانتقال قادة الحزب الاشتراكي الى العاصمة السياسية صنعاء.

قيادة الحزبين الحاكمين في اليمن تناقش قضايا التحالف مع المعارضة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام (أعلى سلطة في الحزبين الحاكمين في اليمن) اجتماعاً مشتركاً امس برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وهو اول اجتماع من نوعه تعقده الهيئتان منذ شهور للاتفاق على اسس واتجاهات عملية التنسيق والتعاون بين الحزب والمؤتمر في المجالات المختلفة.

وكانت صحيفة «الثوري» اليمنية قد نشرت امس ان المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني عقد اجتماعاً منفصلاً امس الأول برئاسة علي سالم البيض، امين اللجنة المركزية ونائب الرئيس اليمني لمناقشة عدد من القضايا تمهيداً لاجتماع امس، من بينها مسألة التحالف مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم، والتمهيد لإنهاء الفترة الانتقالية لدولة الوحدة، والإعداد للانتخابات العامة المقبلة.

وعقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعها الاخير قبل اسبوعين، واشارت مصادر مطلعة الى انها ناقشت فيه نفس القضايا. ثم اجتمعت لجنة التنسيق العليا التي تضم عدداً من القياديين في الحزبين برئاسة سالم صالح محمد واقرت صيغة مشتركة لمشروع ميثاق العمل السياسي الذي مازال موضع مناقشة من جانب الأحزاب والتنظيمات السياسية، قبل ان يصدر رسمياً ويصبح ملزماً لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية والاجتماعية.



المصدر: الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢/٢/١٩٩٢

حددت نقاط الخلاف والاتفاق في قانون الانتخابات

الاحزاب اليمنية تنتقد الحكومة لعدم التزامها قضايا وافقت عليها

□ صنعاء -

من عبدالرحمن الحيدري:

■ حددت الاحزاب اليمنية بما في ذلك الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) امس نقاط الاتفاق والخلاف مع الحكومة في شأن مشروع قانون الانتخاب الذي قدمته الى مجلس النواب في ضوء التعديلات التي ادخلت عليه. وترتدي مناقشة المشروع اهمية كبيرة نظراً الى اقتراب موعد الانتخابات العامة تمهيداً لانهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وابدت الاحزاب وبينها التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ورابطة ابناء اليمن والحزب الجمهوري في بيان وقعته «اسفها لعدم التزام الحكومة عدداً من القضايا التي اكدت موافقتها عليها لدى مناقشة القانون».

وقالت: «اذا كنا نفهم ان تظل القضايا غير المتفق عليها محل خلاف بين الحكومة وسكرتارية الاحزاب، الا اننا لا نستطيع ان نفهم كيف توافق الحكومة على عدد من القضايا ولا تلتزم ما وافقت عليه».

وكانت الاحزاب والتنظيمات السياسية بادرت بطرح اربعة مواضيع للنقاش في اطار سكرتارية الاحزاب استعداداً لطرحها على مؤتمر وطني موسع تتضمن: مشروع قانون الانتخابات العامة وميثاق العمل السياسي ولائحة قانون الاحزاب وتعديل قانون الادارة المحلية لتوسيع صلاحياتها.

وقال البيان: «بينما كانت الاحزاب والتنظيمات السياسة والشخصيات الاجتماعية تناقش مشروع قانون الانتخابات الذي اعدته الحكومة، جاء اقتراح من الحكومة لمناقشة القانون بمشاركة مندوبين عنها حتى يتكون فهم مشترك لدى كل الاطراف».

وبعدما استجابت سكرتارية الاحزاب الاقتراح، عقد اللقاء الاول برئاسة المهندس حيدر العطاس رئيس الوزراء وحضور وزير العدل ووزير الشؤون القانونية ووزير الاوقاف اعضاء اللجنة الوزارية. واختتم الحوار بلقاء موسع برئاسة رئيس الوزراء اتفق فيه على تعديل مواد واضافة بعضها على النحو الآتي:

١ - ان تكون القواعد العامة للانتخابات سارية على الانتخابات المحلية، وادرج ذلك في المشروع الجديد الذي قدمته الحكومة الى مجلس النواب.



المصــدر : الحياة اللبنانية
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريــخ : ١٢ / ٣ / ١٩٩٢

٢ - ان تعــدل المواد الخـــاصــة بالحرمان من حق الانتخاب لتقتصر على من صدرت عليهم احكام قضائية، اي قضايا مخلة بالامانة والشرف ولم يرد لهم اعـتـبـارهم، وعلى فـاقـدي الاهليـة وفـقـاً للقـانون. وقـد عـدل المشروع الجديد في ضوء ذلك.

٣ - اتفق على الا يحرم المغتربون من حقـهم في الانتـخـاب والترشـيح طالما امكن ذلك، وقـد تضـــمن ذلك المشروع الجديد.

٤ - ان ينص على اتباع الوسائل والاساليب التي تضمن تسهيل مهمة المراة في ممارسة حقها في الانتخاب والترشيح. وقد اشار المشروع الجديد الى ذلك.

٥ - اتخــاذ الاجـراءات الكفـيلة بتسهيل مهمة افراد القوات المسلحة العاملة في ممارسة حقها الانتخابي مع منح كل شخص الحق في تحـديد الدائرة التي يرغب في الانتـخـاب او الترشيح فيـها. وقد اشار المشروع الجديد الى ذلك واعطى اللجنة العليا للانتـخـابات حق اتخــاذ الاجـراءات المناسبة لتحقيق ذلك.

٦ - ضمانا لنزاهة الانتـخـابات اتفق على ان لكل ناخب امي الحق في الاستعانة بشخص يختاره هو الى جانب عضو من اعضاء اللجنة، ويدلي بصوته في حضور الاثنين، الى جانب اسـتـخدام العلامـات والالوان التي تساعد الامي على اختيار مرشحه.

وللاسف الشـديد فـإن المشروع الجديد اغفل هذه النقطة المهمة على [رغ]م عدم اعـتـراض ممثلي الحكومة [عل]يها. وكانت القاعدة في الحوار كل [م]ا لا يعترض عليه يعتبر محل اتفاق [ا]لجميع.

٧ - اقرت الاحـزاب والتنظيمات السياسية ضرورة استقالة رئيس الوزراء والوزراء الذين يرشـحـون انفسهم في الانتخابات، وذلك بمجرد اقفـال باب الترشـيح. واعـتـرضت الحكومة على ذلك، وظلت هذه النقطة محل خلاف بين سكرتارية الاحـزاب



والحكومة، ولكل منهما الحق في ان يدافع عن وجهة نظره بوسائله المتاحة.

٨ - اقــر تعـــديل المادة ٤٦ في المشــروع القـــديم و٥٢ في المشــروع الجديد والخاصة بعودة المرشح الى العمل، على ان يكون التعديل: «يعتبر كل موظف، او عضو مجلس محلي مرشح للانتخابات مستقيلاً من وظيفته فور اغلاق باب الترشيح على ان يعود الى جهة عمله بدرجته وحقوقه القانونية». ولم يعدل المشروع الجديد هذا النص واصر على عودته الى وظيفته مع العلم ان الصيغة المقترحة لم يعترض عليها ممثلو الحكومة.

٩ - اقرار مبدأ تكافؤ الفرص في المال والسلطة والاعلام والقوة العامة. وقد تضمن المشروع الجديد في المادة ٣٤ حق المساواة في استخدام وسائل الاعلام الرسمية، وحرم استخدام المال العام والوسائل العامة للدعاية الانتخابية، كما احرم ايضاً استخدام المرافق العامة.

لكن القانون لم ينص صراحة على تحريم استخدام الوظيفة العامة والموظف العام في خدمة اي حزب من الاحزاب، ومحاضر الجلسات توضح ان هذه النقطة اثيرت لدى مناقشة مبدأ تكافؤ الفرص، واشير الى ان الاحزاب الحاكمة هي الوحيدة القادرة على استخدام الوظيفة والموظف العام وفي هذا اخلال كبير بتكافؤ الفرص.

١٠ - بالنسبة الى الدعاية، اقترحت الاحزاب تجميد المال العام، او استخدامه بالتساوي، على الا تقيد حرية الدعاية من الاموال الخاصة مع اشتراط الا تسيء الاساليب الدعائية الى اي طرف اخر.

وتحفظ رئيس الوزراء عن هذه النقطة لكنه وافق على تخفيف القيود مع الاحتفاظ ببعض الضوابط ولئلا يكون اخلال بتكافؤ الفرص. وازال المشروع الجديد بعض القيود وترك للجنة العليا التصر في ضوء احكام القانون.

١١ - اضاف المشروع الجديد قيداً جديداً لم ينص عليه المشروع القديم وهو الزام مرشح الاحزاب تزكية من ٣٠٠ ناخب، وقد طرح هذا القيد خارج اطار التشاور.

وقال البيان: «ان موقعي البيان، وهم يؤكدون اهمية الحوار المستمر بين السلطة والقوى السياسية، ليعبرون عن اسفهم البالغ لعدم التزام الحكومة عدداً من القضايا التي اكدت موافقتها عليها لدى مناقشة القانون... واذا كنا نفهم ان تظل القضايا غير المتفق عليها محل خلاف بين الحكومة وسكرتارية الاحزاب، الا اننا لا نستطيع ان نفهم كيف توافق الحكومة على عدد من القضايا ولا تلتزم ما وافقت عليه».

واضاف: «اننا نخشى ان يؤدي هذا السلوك الى «اهتزاز الثقة» بين السلطة والقوى السياسية التي رأت في الحوار وسيلة بناءة لخلق فهم مشترك ولمعالجة القضايا بروح وطنية متحررة بعيدة عن «التعصب والكيد السياسي»، مؤمنة بأن المرحلة تتطلب التعاون من الجميع».

وقال الموقعون على البيان: «اننا ونحن نوضح الصورة لجماهير شعبنا، نؤكد تمسكنا بما اتفقنا عليه، وندعو كل القوى الديموقراطية والخيرة داخل مجلس النواب وخارجه الى تتكاتف في سبيل بناء اسس ديموقراطية سليمة تمنع تجاوز فئة على فئة، وتتيح فرصاً متكافئة للتداول السلمي للسلطة بعيداً عن العنف الذي لا ينتج عنه الا دمار الوطن ومعاناة ابنائه».



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢١ / ٣ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ووقعت البيان أحزاب: التجمع اليمني للاصلاح، التنظيم الشعبي الناصري، رابطة ابناء اليمن، الحزب الناصري الديموقراطي، التنظيم الشعبي للقوى الثورية، التنظيم الشعبي لجبهة التحرير اليمنية، الحزب الجمهوري، حزب البعث العربي الاشتراكي، اتحاد القوى الشعبية اليمنية، الجبهة الديموقراطية المتحدة، التنظيم السبتمبري، التجمع الوحدوي اليمني، الحزب الاشتراكي اليمني، المؤتمر الشعبي وصحيفة «المنبر».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمال النسيج يغلقون شوارع عدن احتجاجاً على تأخر صرف مرتباتهم

عدن: من لطفي شطاره

اغلق عمال مصنع الغزل والنسيج في عدن امس كل المنافذ المؤدية من والى مدينة الشيخ عثمان - إحدى ضواحي مدينة عدن - وذلك بوضع سيارات النقل والرافعات والشاحنات الكبيرة على قارعة الطريق قرب المصنع والمنطقة المحيطة به ومنعوا اي سيارة من التحرك من امامهم. وجاء تحركهم احتجاجاً على عدم تسلمهم مرتبات ثلاثة اشهر متتالية ابتداء من ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

ورفع العمال شعارات تطالب بوضع حد لتاخير صرف المرتبات وايجاد مخارج لانتشال المصنع المتوقف عن العمل لاسباب كثيرة ابرزها انقطاع الدعم الحكومي له لاستيراد المواد الخام وقطع الغيار في ظل سياسة الحكومة المتعلقة برفع يدها عن مؤسسات القطاع العام المدعومة.

من جانبه انتقد وكيل وزارة المالية في عدن ما وصفه بالاضرابات العفوية وما تشكله من إرباك في شوارع العاصمة الاقتصادية عدن وطالب العمال بالالتزام بالنظام والقانون والابتعاد عن اي اساليب لا تخدم تلك المؤسسات وعمالها.

وهدد عدد من المؤسسات والمصانع العاجزة عن دفع مرتبات عمالها لنفس الاسباب التي يواجهها مصنع النسيج باللجوء الى الاسلوب نفسه اذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بدفع مرتباتهم نهاية كل شهر اسوة بكل العمال والموظفين في مختلف القطاعات.

من جانبه قال مسؤول في فرع وزارة المالية في عدن بعد تنفيذ هذه الخطوة من قبل عمال مصنع النسيج بأن جميع عمال المؤسسات والمصانع التي تعاني من عجز سيتم صرف مرتباتهم خلال الاسبوع القادم وذلك بعد توفير وزير المالية لفرع الوزارة المبالغ المطلوبة للمرتبات.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

تقرير اخباري

مليون مواطن يمني يبحثون عن رغيف الخبز

اضرابات عدن تغلق الطريق الى قصر الرئاسة

عدن، لندن ـ «صوت الكويت»: أضرب عمال اكبر ثلاثة مصانع في عدن احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم ثلاثة شهور متتالية فيما يهدد اضراب للعاملين في المخابز في العاصمة اليمنية صنعاء بحرمان مليون مواطن من الخبز وسط تزايد أعمال العنف في عدد من المحافظات.

وأسفر اضراب للعاملين في مصانع الغزل والنسيج والأحذية والبلاستيك في عدن عن شل حركة المرور والمواصلات أول من أمس وأوقف مئات العمال السير الى قصر الرئاسة في التواهي فيما أكد مصدر نقابي لـ «صوت الكويت» ان العاملين اضطروا لهذا الاضراب لأن الحكومة أوصدت جميع الأبواب أمام تسوية مشكلتهم المتمثلة بصرف الرواتب المتوقفة منذ يناير (كانون الثاني) من هذا العام.

وأضاف المصدر النقابي «ان الأزمة التي تعانيها المؤسسات الكبيرة لا تقتصر على قضية الرواتب المتوقفة انما تمتد الى حالة الكساد والانفلات الأمني التي تواجهها الكثير من المصانع».

وكانت مصانع حكومية كثيرة قد توقفت عن العمل بسبب عجز الحكومة عن تأمين المواد الخام وقطع الصيانة فضلاً عن تدني الاجور بالمقارنة مع الارتفاع الهائل بالأسعار، وهي من نتائج العزلة الدولية والاقليمية التي تعانيها اليمن منذ آزمة الخليج عام ١٩٩٠.

وفي تصريح لوزير المالية اليمني أول من أمس وعدت الحكومة بتسوية مشكلة العمال «في المؤسسات العاجزة» وذلك بصرف رواتبهم المتخلفة، غير أن عمال أفران الخبز في صنعاء قاموا بمسيرة اتجهت الى بناية مجلس النواب احتجاجاً على تدني الاجور وعجز الحكومة عن تأمين مستلزمات عمل الأفران.

وجاء في بيان وزعته نقابة الأفران في صنعاء ان العمال سيضربون عن العمل وسيواصلون هذا الاضراب «اذا لم تحل مشاكلهم مع وزارة التموين».

وفي حالة اندلاع الاضراب فإن حياة مليون مواطن في العاصمة اليمنية ستتأثر وقد تترتب على ذلك تداعيات سياسية، حيث يتهم سياسيون موظفين كباراً بالفساد.

وعلى صعيد آخر أفاد معارضون يمنيون في الخارج ان اضطرابات عديدة حدثت في محافظات يمنية على خلفية الأحداث الرياضية الدامية في عدن قبل اسبوعين، حيث انعكست في صراعات بين سكان ينتمون الى شطري اليمن التي جرى توحيدها في مايو (ايار) ١٩٩٠.

وأبلغ اولئك المعارضون «صوت الكويت» ان اجهزة الأمن اعتقلت العشرات من المواطنين في محاولة لاحتواء هذه الصراعات فيما اتهمت صحافة محلية مسؤولين كباراً بتغذية هذه الحوادث.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

التاريخ : ٢ / مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة يمنية عليا تجري اتصالات سرية مع المعارضة

سكرتارية الأحزاب اليمنية تتهم القيادة بالالتفاف على الديمقراطية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تجري القيادة اليمنية لقاءات غير معلنة مع قادة وزعماء الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم، لمناقشة مشروع ميثاق العمل السياسي المقدم من الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني - والحصول على التاييد المطلوب له.

واشارت مصادر مطلعة الى ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائب الرئيس علي سالم البيض شكلا لجنة برئاستهما، تضم في عضويتها بقية اعضاء مجلس الرئاسة (سالم صالح محمد وعبد العزيز عبد الغني وعبد الكريم العرشي)، اضافة الى رئيس مجلس النواب الدكتور ياسين سعيد نعمان، ووزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الارياني، وعضو المجلس الاستشاري جار الله عمر، بحيث اصبحت هذه اللجنة تضم ثمانية اعضاء، نصفهم من المؤتمر الشعبي العام، والنصف الآخر من الحزب الاشتراكي اليمني.

وقالت المصادر ان هذه اللجنة اجتمعت في الايام الماضية مع زعماء اهم الاحزاب والتنظيمات السياسية، وطرحت عليهم - كل حزب على حدة - مشروع الميثاق (الذي نشرته بعض الصحف اليمنية)، وحصلت منهم على نوع من التاييد والمساندة، تمهيدا لعقد اللقاء العام، الذي سيحضره ممثلو جميع الاحزاب لاقرار الميثاق بشكل نهائي.

واضافت المصادر ان هذا اللقاء المقترح سيكون بديلا عن اجتماع المائدة المستديرة او المؤتمر الوطني العام، اللذين كانا قد اقترحا من قبل، غير ان بعض اعضاء سكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية عبروا عن قلقهم ازاء ما تقوم به القيادة، ووصفوا محاولات احتواء بعض الاحزاب والتنظيمات، وكسب تاييدها بشكل منفصل، بانها «التفاف على الديمقراطية، وخروج على ما اتفق عليه في هذه السكرتارية» التي تضم في عضويتها ممثلين عن الحزبين الحاكمين.

وقال عضو في سكرتارية الاحزاب ان ممثلي الاحزاب كانوا يناقشون مشروع ميثاق شرف سياسي مقدماً من رئيس السكرتارية، ويستعدون لمناقشة مشروعات اخرى قدمتها بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية. وفي الوقت نفسه خرج الحزبان الحاكمان بمشروعهما، ويعملان الآن على تمريره بعيداً عن السكرتارية. واضاف العضو ان هذا الامر يعني ان الحزبين الحاكمين يريدان حل السكرتارية او التقليل من اهميتها، عن طريق بث خلافات بين اعضائها، الذين ينتسبون الى احزاب وتنظيمات سياسية اخرى. وقال ان الاجتماع الاخير للسكرتارية، الذي عقد مساء امس الاول، اقر من حيث المبدأ عدم جواز اتفاق أي من الاحزاب الممثلة في السكرتارية مع الحزبين الحاكمين على اية قضية، بشكل يخالف ما تم اقراره داخل السكرتارية.

واضاف قائلا انه تم التوصل الى هذا الاتفاق، حتى لا تشعر الاحزاب والتنظيمات السياسية انها مقيدة، وفي الوقت نفسه حتى لا تتصرف بشكل منفرد، خاصة في القضايا العامة والمبادئ الاساسية المتفق عليها.

وقال مصدر مطلع ان القيادة اليمنية تبدو واثقة من قدرتها على سبر اغوار قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية الرئيسية في البلاد، خاصة التجمع اليمني للاصلاح، وحزب رابطة ابناء اليمن، والتنظيمات الناصرية والبعثية، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وانها (اي القيادة) ستتمكن من اقناع هؤلاء بعدم جدوى المعارضة القوية، عن طريق وعود معينة بنصيب ما من السلطة بعد الانتخابات المقبلة، واشراكهم في صنع القرار.

مجلس الوزراء اليمني يطالب بترسيخ الأمن وسيادة القانون

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

طالب مجلس الوزراء اليمني بضرورة قيام وزارتي الداخلية والأمن والدفاع بواجبهما في تثبيت الامن والاستقرار على المستوى الوطني بالنسبة الى المواطنين، كما ناشد المواطنين المساهمة في هذا الشأن، والتعاون مع الاجهزة المختصة، وذلك في الاجتماع الذي عقده المجلس مساء امس الاول، لمناقشة اجراءات ترسيخ دعائم الامن والمحافظة على سيادة النظام والقانون.

وكانت وزارة الداخلية والأمن اليمنية قد اعدت قانونا لحيازة الاسلحة، حددت فيه الجهات المسؤولة عن منح تراخيص حمل السلاح، وحظرت على افراد الحراسات ـ المرافقين للشخصيات ـ السياسية ـ التجول داخل المدن بالسلاح، الا اذا كانوا في حالة المرافقة، للحد من السلاح المتداول، ومحاصرة الجرائم التي تزايدت، ولا سيما حالات القتل، وسرقة السيارات، والاعتداءات المتكررة، واصبحت تثير قلق الرأي العام، اضافة الى احداث الشغب التي حدثت اخيرا في ملاعب كرة القدم وما صاحبها من اعتداءات بالضرب، وتحطيم للسيارات، وتخريب للملاعب، مما دفع وزير الداخلية والأمن الى عقد سلسلة لقاءات مع المسؤولين في الاجهزة والمصالح التابعة للوزارة خلال الايام الماضية، وناقش معهم المشاكل والصعوبات التي تعترض سير اعمالهم، وحثهم على بذل المزيد من الجهود من اجل امن وسلامة واستقرار المواطنين. وكان برنامج البناء والاصلاح الذي قدمته الحكومة اليمنية في العام الماضي واقره مجلس النواب، قد تضمن وعودا من الحكومة باصلاح اجهزة القضاء والنيابة العامة، وتمكينها من مواكبة التحولات التي تشهدها البلاد، كما اشار البرنامج الى بعض المشاكل التي تعاني منها السلطة القضائية، ـ باعتبارهما اساسي استقرار الامن والنظام ـ كضعف الاداء، وتفشي بعض الامراض السلبية في التعامل مع قضايا المواطنين المعروضة على النيابة العامة والمحاكم، وهو الامر الذي ادى الى تراكم القضايا ولجوء الناس الى تحكيم الاعراف والعادات المتوارثة في فض المنازعات.

واشار برنامج البناء والاصلاح الى مشكلة عدم فاعلية التفتيش القضائي على اداء القضاء والنيابة العامة، والتداخل في بعض اختصاصاتها اضافة الى عدم تنفيذ احكام وقرارات القضاء والنيابة، والتدخل من جانب بعض المؤسسات والشخصيات في شؤون القضاء، ومحاولة التأثير على سير اعماله، او اعاقة تنفيذ الاحكام. واوضح البرنامج ان دولة الوحدة اليمنية ورثت عددا من المشكلات الناجمة عن عوامل التخلف الاجتماعي والتشطير السياسي، فبرزت قضايا يقتضي حلها رؤية جديدة وشاملة، كما يقتضي المساهمة الجدية من كافة قطاعات الشعب والقوى السياسية والشخصيات الاجتماعية.



مجلس الرئاسة اليمني يستكمل ٤٠ قانوناً

أحزاب المعارضة تحذر الحكومة من فرض بقائها «بالقوة»

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اشارت مصادر يمنية مطلعة الى ان مجلس الرئاسة يستعد لاصدار مجموعة جديدة من القرارات بقوانين اوضحت دوائر صحافية ان عددها يصل الى اكثر من اربعين قانونا، من بينها ١٢ قانونا متعلقة بالسلطة القضائية، تتحقق بها وحدة التشريع والمعاملات القضائية في الدولة.

كما تبذل وزارة الشؤون القانونية جهودا مكثفة لانجاز تلك القوانين، التي في مقدمتها قوانين المرافعات، والاجراءات الجزائية، والعقوبات المدنية ومثيلتها في القطاع العسكري، اضافة الى قانون المخالفات العامة.

وستصدر ايضا قوانين تحدد نظام المعاشات في القوات المسلحة، ونظام بعض النقابات الاساسية مثل المحاماة والمهن الصحية والصيدلة والمحاسبة، وكذلك الوكالات التجارية وفروع الشركات، والرقابة على قطاع التأمين، وتنظيم وثائق الدولة، وقوانين الطيران المدني، والتخطيط الحضري وتخطيط المدن، وتنظيم المباني، واشغال الطرق العامة، وذلك استمرارا للعملية التي بدأت في الاسبوع الماضي «لانهاء مظاهر التشطير القضائي والقانوني»، على ان يناقشها مجلس النواب عند انعقاده بعد عيد الفطر المبارك.

ولكن مصدرا حزبيا «معارضا» اثار الشكوك حول نوايا مجلس الرئاسة والحكومة، وقال انهما «يتصرفان وكأنهما باقيان في السلطة الى الابد»، وطالب بأن «ينحصر نشاطهما في ادارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية فقط، اما التخطيط للمستقبل، ووضع اسس الدولة الحديثة، فيجب ان يكون من مهام البرلمان المقبل، لأنه سيكون منتخبا من قبل الشعب مباشرة، ومن ثم يتمتع بشرعية لا تتوفر للبرلمان الحالي».

واستنكر المصدر الحزبي المعارض في صنعاء ما وصفه بـ «محاولات الحكومة الحالية التي يباركها مجلس الرئاسة» وتستهدف «فرض الامر الواقع، ابتداء من برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي الذي لا نسمع عنه، سوى ضجيج اعلامي».

واضاف أن «ما يقال عن مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة لم تات بجديد يذكر، وكذلك ما يقال عن مشروع ميثاق العمل السياسي».

وقال ان هذه كلها اجراءات تشير الى نوايا حسنة في الظاهر، ولكن باطنها يحمل تأكيدات بأن «الحكومة الحالية ترغب في الاحتفاظ بالسلطة لأطول فترة ممكنة، وهو امر يتنافى مع ابسط قواعد الديمقراطية والمتغيرات التي يشهدها العالم، في ضوء الصعوبات التي تواجهها اليمن».



العلاقات المصرية اليمنية
يبحثها عمرو موسى ووزير يمنى

استعرض السيد عمرو موسى وزير الخارجية امس مع الدكتور عبدالعزيز الدالى وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية العلاقات المتميزة بين مصر واليمن والعلاقات العربية ـ العربية ، والجهود المبذولة لتحسينها نحو الافضل . والاجتماع القادم لوزراء خارجية دول عدم الانحياز فى اندونيسيا ، والتنسيق المطلوب بين البلدين فى هذا الشان .

وحول تصور الوزير اليمنى لكيفية ازالة اثار حرب الخليج على العلاقات العربية ، قال الدالى انها سوف تزول بالجهود المشتركة من اجل عودة العلاقات العربية الى ماكانت عليه على اسس واضحة وصادقة وجديدة وان الوقت كفيل بالتغلب على الآثار التى نتجت عن حرب الخليج ، وعلى كل مايعرقل عودة التضامن العربى .



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

محادثات بين وزيري خارجية مصر واليمن

القاهرة: «الشرق الاوسط»

بحث امس وزيرا الخارجية المصري عمرو موسى واليمني عبد العزيز الدالي العلاقات بين مصر واليمن والعلاقات العربية العربية والجهود المبذولة لتحسينها.

كما بحثا الترتيبات الخاصة بالاجتماع المقبل لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في اندونيسيا والتنسيق المطلوب بين البلدين في هذا الشأن.

وحول تصوره لكيفية ازالة اثار حرب الخليج على العلاقات العربية قال وزير الدولة للشؤون الخارجية اليمني انها سوف تزول بالجهود المشتركة من اجل عودة العلاقات العربية العربية الى ما كانت عليه وعلى اسس واضحة وصادقة وجديدة كما ان الوقت كفيل بالتغلب على الآثار التي نتجت عن حرب الخليج وعلى كل ما يعيق عودة العلاقات العربية والتضامن العربي.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موسى والدالي بحثا في تطويرها

مصر تؤكد تطوراً نوعياً في علاقاتها مع اليمن

□ القاهرة - «الحياة»:

■ عقد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى امس جلسة محادثات مع الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية الذي نقل رسالة شفوية من الرئيس علي عبدالله صالح الى نظيره المصري حسني مبارك.

وصرح الدالي عقب المحادثات بانها تناولت العلاقات الثنائية المتميزة العلاقات العربية بشكل عام، والجهود المبذولة بهدف تحسينها والتنسيق بين البلدين خلال اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي سيعقد في اندونيسيا. واعرب عن اعتقاده «بأن آثار حرب الخليج على العلاقات العربية ستزول عبر الجهود المشتركة» بهدف «عودة العلاقات العربية الى طبيعتها» مشيراً الى «اسس واضحة وصادقة للتغلب على الآثار التي نتجت عن حرب الخليج، وعلى كل ما يعرقل عودة التضامن العربي».

الى ذلك ذكرت مصادر ديبلوماسية مصرية ان المحادثات تركزت على تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، واستئناف دورات انعقاد اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، والمشاكل المتعلقة بدخول مراكب صيد مصرية (قطاع خاص) الى المياه الاقليمية اليمنية من دون اذن مسبق.

واشارت الى ان تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط نوقشت وجرى تبادل وجهات النظر في شان المواضيع المطروحة للنقاش في مجال التعاون الاقليمي في المنطقة. وشددت المصادر على «وجود تطور نوعي للعلاقات في المرحلة المقبلة» مشيرة الى «وجود اتصالات ثنائية مستمرة في هذا الاتجاه».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٢

وقف إضراب ميناء عدن من أجل المفاوضات

عدن: من لطفي شطاره

انهى عمال مصلحة الموانئ اليمنية اضرابهم الذي استمر خمسة ايام متتالية، حتى تتمكن الجهات المحلية في عدن من النظر في المطالب الاساسية التي نادى بها المضربون خلال الاسبوع الحالي، وقالت معلومات حصلت عليها «الشرق الاوسط» ان اسباب الاضراب، وتكراره في ميناء عدن، ترجع بالاساس الى عدم اتباع الحكومة اليمنية اسلوب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم اعطاء العاملين حقوقهم، وحل قضاياهم المعلقة منذ اكثر من عام، كما اكدت تلك المعلومات وقوع تجاوزات وانتهاكات مالية، مارسها القائم باعمال المدير العام، واستخدم اسلوب التجاهل غير المسؤول تجاه كوادر وعمال المصلحة. وكشفت هذه المعلومات عن ما وصفته بـ «اهدار المال العام في المرفق، من جانب القائم باعمال المدير العام، القباطي، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الميناء، الامر الذي قد يؤدي بالمرفق الى الدخول في دائرة العجز المالي».

وكان العمال قد طالبوا ـ في لقائهم امس الاول مع محافظ عدن محمود عراسي باقصاء المدير العام بالوكالة من منصبه، كشرط اساسي لعودة الامور الى طبيعتها، خاصة بعد ان وصلت علاقته بالعمال الى حد الاستفزاز والاستهزاء بكل الكوادر دون تمييز، وتوجيه الشتائم لهم دون حدود، بالاضافة الى «مركزة» ادارة الاعمال بجميع الدوائر في المصلحة تحت سيطرته الشخصية، وتجديد مدراء الدوائر من مهامهم وصلاحياتهم المنصوص عليها في اللوائح المنظمة للعمل، والمتعارف عليها.

٣ مشاريع مطروحة للمناقشة
الاحزاب اليمنية تحمل على قانون الانتخاب

صنعاء ـ «صوت الكويت»: جددت الاحزاب اليمنية غير المشاركة في السلطة رفضها لقانون الانتخابات الذي اعتمدته الحكومة الاسبوع الماضي، فيما اكد مصدر في اللجنة البرلمانية المكلفة بوضع القانون ان مشاريع اخرى لقانون الانتخابات ستطرح على مجلس النواب لمناقشتها قريبا. وواصلت اول من امس صحف الاحزاب السياسية في صنعاء وعدن الحملة على القانون الذي اقره مجلس الوزراء الاسبوع الماضي واعتبرته لا يمثل الفئات الشعبية وارادتها. وفي غضون ذلك ابلغ احد اعضاء اللجنة البرلمانية المنتخبة لاعداد القانون، «صوت الكويت» امس، ان اللجنة البرلمانية ستناقش ثلاثة مشاريع وليس المشروع الوحيد الذي احتجت عليه الاحزاب السياسية في بيانها الثلاثاء الماضي.. واضاف، ان المشاريع الثلاثة هي المشروع الاصلي المعد من قبل اللجنة الحكومية، والثاني مشروع مع ملاحظات الاحزاب عليه والثالث هو المشروع الذي وافق عليه مجلس الوزراء. وقال المصدر البرلماني «من ضمن الحوار الذي دار في لجنة مجلس الوزراء بهذا الشأن تم اقرار ان تتكون اللجنة العليا من احد عشر عضوا وليس تسعة اعضاء»، كما اتخذ قرار بأن تتقدم هذه اللجنة باثنين وعشرين اسما لاختيار احد عشر عضوا منها.



بعد محادثات وزيري الخارجية

قمة مصرية يمنية في القاهرة لأول مرة منذ أكثر من عامين

القاهرة : «الشرق الاوسط»

تجددت توقعات وصول الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى القاهرة عقب عيد الفطر المبارك في زيارة رسمية لمصر قريبا تستغرق عدة أيام يلتقي خلالها الرئيس المصري حسني مبارك في اول مباحثات قمة مصرية يمنية منذ اكثر من عامين.

وربطت مصادر القاهرة بين ترتيبات لقاء القمة المرتقب والمباحثات التي كان وزير الخارجية المصري عمرو موسى قد اجراها مع وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد العزيز الدالي خلال زيارته الاخيرة لمصر.

واشارت المصادر الى ان الوزير اليمني حرص خلال مباحثاته في القاهرة على التاكيد على أهمية تحسين مستوى العلاقات المصرية اليمنية التي كانت قد شهدت فتورا في العامين الماضيين بعد انفجار ازمة الخليج عقب الاحتلال العراقي للكويت وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي الذي يضم اضافة لمصر اليمن العراق والاردن.

كما اكد الوزير اليمني ايضا اتجاه بلاده الى حل كل المشكلات المتعلقة بالصيادين المصريين ومراكب الصيد المصرية المحتجزة في اليمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٦ / ١ / مارس ١٩٩٢

المؤتمر الشعبي العام مستاء من الاستقالة

مجاهد ابو شوارب يستقيل من الحكومة ويؤكد التزامه بعضوية حزب البعث اليمني

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تناقلت الاوساط اليمنية نبأ استقالة العميد مجاهد ابو شوارب، نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، من عضوية المؤتمر الشعبي العام (المشارك في الحكم)، وانضمامه لحزب البعث (القيادة القطرية في اليمن).

وقالت مصادر رسمية ان العميد ابو شوارب خذل المؤتمر الشعبي العام بتقديمه الاستقالة، رغم محاولات اقناعه بالتريث في هذه الخطوة، لانه كان عضوا في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر.

وكان العميد ابو شوارب قدم استقالته من منصبه كنائب لرئيس الوزراء الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قبل عدة اشهر، وامتنع عن الذهاب الى مكتبه في رئاسة الوزارة، ولم تعلن اية انباء رسمية عنها حتى تناولها بالذكر المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء في مقابلة صحافية نشرت اخيراً.

ولكن المسؤول اليمني السابق شوهد مع الرئيس علي عبد الله صالح في بعض جولاته الميدانية، كما انه - في نفس الوقت - حضر افتتاح الدكتور قاسم سلام امين سر القيادة القطرية لحزب البعث في اليمن لبعض مقار فروع الحزب في مناطق مختلفة من البلاد.

ويعتبر العميد ابو شوارب من ضباط الثورة اليمنية الاوائل.

وكان له دور بارز في ترسيخ دعائم النظام خلال الحرب الاهلية، التي اعقبت قيام الثورة في سبتمبر (ايلول) عام ١٩٦٢. ثم تقلد العديد من المناصب الهامة، التي كان اخرها منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، في اخر تشكيل حكومي عقب اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠.

ولكنه حافظ دائما على دور بارز في تاييد النظام العراقي، وبرز ذلك خلال ازمة الخليج، حين قاد الحملة الشعبية والرسمية للتبرع بالمال والدم لصالح العراق، حيث ظهر على شاشات التلفزيون وهو يتبرع بدمه للعراق اثناء حرب تحرير الكويت.

ولا يعتبر العميد ابو شوارب المسؤول اليمني الوحيد الذي قدم استقالته من المؤتمر الشعبي العام، واعلن التزامه بحزب البعث، فقد سبقه في ذلك عبد الواحد هواش - رئيس مجلس ادارة شركة التبغ والكبريت اليمنية - الذي كان عضوا في اللجنة الدائمة للمؤتمر، وقرر قبل عدة اشهر تركيز نشاطه السياسي في العمل لصالح حزب البعث.

ويتوقع بعض المراقبين ان يعقب قرار استقالة العميد ابو شوارب من المؤتمر الشعبي العام قرارات اخرى مماثلة، يتخذها مسؤولون بارزون في الحكومة اليمنية، مع احتمال عودة هؤلاء جميعا الى الحكومة واحتفاظهم بمناصبهم او تقلدهم مناصب جديدة في اطار التحالف الذي يمكن ان يحدث بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام (الحاكمين حاليا) من ناحية، وعدد من الاحزاب الرئيسية الاخرى، ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٢

بغية وضع الاساس لتحالفات انتخابية مع احزاب اخرى

الحزبان الحاكمان في اليمن يتجهان الى تحالف "متين"

□ صنعاء - «الحياة»:

■ تتواصل منذ مطلع الاسبوع الجاري اللقاءات بين القيادة اليمنية والاحزاب والتنظيمات السياسية لمعرفة ارائها وملاحظاتها في مشروع ميثاق الشرف الذي اقترحه الحزبان الحاكمان، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وعقدت الجولة الاولى من اللقاءات مساء الاحد مع حزبي التجمع اليمني للاصلاح والبعث العربي الاشتراكي. وافادت مصادر مطلعة ان ملاحظات التجمع على مشروع الميثاق المقترح كانت ايجابية. وشهد ليل الاثنين - الثلثاء لقاء القيادة مع الاحزاب الناصرية، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الناصري الديموقراطي والتصحيح الشعبي الناصري. اما ليل الثلثاء - الاربعاء فكان موعدا للقاء القيادة السياسية مع حزبين اسلاميين هما حزب الحق والمنبر اليمني الحر، الى جانب حزب الاحرار الدستوري والحزب الجمهوري والتجمع الوحدوي اليمني.

وعلمت «الحياة» ان الحزبين الحاكمين، بعدما لمسا تخوفا لدى الاحزاب الاخرى من ميثاق الشرف الذي اقترحاه شكلا من اشكال احتواء التعددية الحزبية، يتجهان الى اقامة «تحالف متين» بينهما لتبديد تلك المخاوف، وليكون هذا التحالف الثنائي «اساسا لاي تحالفات اخرى في الانتخابات النيابية».

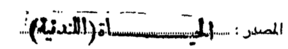
وخلافا للتقليد المتبع خلال شهر رمضان من كل عام باقامة الامسيات لتلتقي خلالها القيادة السياسية ممثلي القطاعات الرسمية والفاعليات الاجتماعية المختلفة في المحافظات، لم تشهد ليالي رمضان من هذه السنة سوى لقاء واحد مع رجال الدبن.

ويبدو ان القيادة السياسية رات، اثر الملاحظات التي طرحها بعض الاحزاب السياسية على صفحات الجرائد في شان الجدوى من هذه اللقاءات التي غالبا ما تقتصر على تبادل عبارات المجاملة والنقاش الجانبي لمسائل ثانوية ان الظرف الحالي يتطلب الاستئناس باراء الاحزاب السياسية، خصوصا انها كانت ابدت في الفترة الاخيرة من خلال السكرتارية العليا للتنسيق بين الاحزاب ملاحظات على قانون الانتخابات، واقترحت خطوطا عامة لميثاق شرف للعمل السياسي وطرحت فكرة عقد مؤتمر وطني. ولوحظ ان القيادة السياسية لم تتمسك بالاسلوب الذي كان متبعا في الاعوام الماضية بتنظيم ليال رمضانية موسعة، اي انها لم تحاول جمع الاحزاب كلها في اطار «مقيل» واحد، بل فضلت لقاءها كمجموعات صغيرة على امتداد بضع ليال لمعرفة راي كل تنظيم في شكل مفصل، ولقطع دابر الدخول في مناقشات واسعة لهموم اخرى.

وذكر مصدر مطلع لـ «الحياة» ان مناقشات الليالي الثلاث الماضية بين القيادة والاحزاب السياسية استهدفت معرفة راي هذه الاحزاب في ميثاق الشرف المقترح في شكل مباشر وليس من خلال السكرتارية العليا، التي لا تعتبر اكثر من مجلس للتشاور بين التنظيمات السياسية في موضوع من مواضيع الساعة.

وفي ما يتعلق بالمؤتمر الوطني الذي اقترحه بعض الاحزاب السياسية ليتولى مناقشة جملة من القضايا الملحة كقانون الانتخابات واللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب وميثاق الشرف، تعتقد القيادة السياسية بان ثمة حساسية حيال المؤتمرات الوطنية التي عقدت في الماضي، كمؤتمر خمر والجند والروضة. وفي الوقت الذي اكدت عدم اعتراضها على الفكرة من حيث المبدا، قالت انها تفضل ترتيب طاولة مستديرة اذ في امكانها ان تؤدي الغرض نفسه. وتعتقد القيادة ايضا بان الموعد المناسب لمثل هذه الطاولة يجب ان ياتي بعد استكمال جمع اراء الاحزاب السياسية في ميثاق الشرف المقترح تمهيداً لوضع صيغته النهائية بواسطة لجنة الحوار السياسي التي يراسها السيد سالم صالح محمد والدكتور عبدالكريم الارياني.





المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٢

انصار علي ناصر محمد يدعون الى تظاهرة في صنعاء

□ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ تنادت مجموعة من انصار الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد الى تظاهرة احتجاج في صنعاء يوم الثامن عشر من نيسان (ابريل) المقبل، واهابت بالاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والهيئات الثقافية التضامن معها في المطالبة بحقوق «ضحايا الصراع السياسي من كل التيارات السياسية والاتجاهات الفكرية والحزبية».

واوضحت المجموعة في بيان صادر في صنعاء يحمل توقيع «مجموعة كوادر قوى ١٣ يناير» ان لديها الأدلة ويمكنها ان تبرهن على ان «ملفات الماضي لم تحرق ولم تغلق كما اعلنت القيادة السياسية». وناشدت «قيادة دولة الوحدة النظر بعين الحرص والمسؤولية الى الحقوق المشروعة لضحايا الصراع السياسي»، مشيرة الى ان «ممثلي الحكومة احرقوا ملفاتهم فقط، واغلقوا ملفات كوادرهم ومواطنيهم اما نحن فيعتبروننا (...) مواطنين من الدرجة الثانية ويعاملوننا كاننا عملاء أو خونة او متامرون، بينما نحن اعطينا الوطن والثورة من التضحيات اكثر من كثيرين منهم».

واكدت المجموعة في بيانها الذي نشرت نصه صحيفة «صدى الشعب» الاسبوعية انها «تتحدث باسم الآلاف من ضحايا الصراع السياسي (...) وفي هذا الصدد نتوجه الى قيادة دولة الوحدة مطالبين اياها بالنظر بعين الحرص والمسؤولية» الى حقوقهم المشروعة.

وفي معرض الاشارة الى ان استمرار «مشكلة ضحايا الصراع السياسي ومضاعفاتها الوطنية الخطيرة، وعدم معالجتها يتنافى تماماً مع اسس اتفاق اعلان الوحدة اليمنية ولا ينسجم ومبادئ الدستور الوطني»، انحى البيان باللائمة على القيادة السياسية لأنها «قابلت ما كتبه الآخرون عن هذه القضية المتفاقمة باذن من طين واخرى من عجين».



أنصار علي ناصر يدعون لمظاهرة احتجاج

عدن: من لطفي شطاره

دعت مجموعة «كوادر قوى ١٣ يناير» في عدن جميع ضحايا الصراع السياسي من اعضاء التنظيمات السياسية والمواطنين العاديين الى الخروج في مظاهرة احتجاج شعبية يوم ١٨ ابريل (نيسان) المقبل، تنطلق من ميدان التحرير في وسط العاصمة صنعاء الى مقر مجلس النواب، ثم الى القصر الجمهوري ورئاسة الحكومة.

وطالبت المجموعة، التي تضم انصار الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، في بيان نشرته صحيفة «صدى الشعب» الأسبوعية، «بإعادة منازلهم وسياراتهم التي تم الاستيلاء عليها بوسائل غير قانونية»، و«احتساب سنوات الصراع السياسي ضمن مدة خدمتهم»، و«صرف بدل الايجار والأثاث حسب قرار مجلس الرئاسة رقم ٩٩» أسوة بغيرهم، اضافة الى «ترتيب اوضاعهم الوظيفية في اجهزة الدولة» وفق خبراتهم العملية ومؤهلاتهم العلمية والادارية، و«دفع رواتبهم من ميزانية الدولة وليس من بند النفقات الخاصة».

ودعت المجموعة الاحزاب والمنظمات السياسية والهيئات الشعبية الى التضامن معها في تحقيق مطالبها، بشأن الحقوق المشروعة لضحايا الصراع السياسي الذي دار في جنوب اليمن ـ في ١٣ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٦ ـ في صفوف الحزب الاشتراكي، وأدى الى نزوح الوف المواطنين الى شمال اليمن، ومقتل غيرهم في ما اصبح يعرف باسم «حرب القبائل الماركسية».



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

صنعاء: الحزبان الحاكمان يحاوران المعارضة

عدن ـ عبد الرحمن خبارة:

بدا الحزبان اليمنيان الحاكمان لقاءاتهما مع احزاب المعارضة لاقناعها بالقبول في ميثاق العمل السياسي الذي اعدته لجنة من الحزبين في وقت سابق. وعلمت «صوت الكويت» أن حزبي مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي كانا قد عقدا اجتماعاً يوم الخميس الماضي لبحث تطورات الاوضاع الداخلية والاستعدادات لاجراء الانتخابات النيابية في نهاية العام الجاري.

وابلغت مصادر الاحزاب ان لجنة الحوار بين الحزبين الحاكمين وبقية الاحزاب ضمت القاضي بالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة وسالم صالح وعبد العزيز عبد الغني وياسين سعيد نعمان وعبد الكريم الارياني وجار الله عمر. واكدت ان الحوارات السابقة شملت احزاب التجمع اليمني للاصلاح برئاسة الشيخ عبد الله الاحمر والناصريين ورابطة ابناء اليمن.



المصدر : الأخبار
القاهرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

حكايات عربية : بقلم : وجيه ابو ذكرى

كانت صفحة مشرقة شاركت في صياغتها

الاسبوع الماضى تلقيت رسالة من الكاتب الصحفي يوسف الشريف ردا على حكاية الدكتور عبدالرحمن البيضانى نائب رئيس جمهورية اليمن السابق باعتقاله وقيادات جمهورية اليمن فى سجون القاهرة من قبل سلطة الستينات . جاء فى رد يوسف الشريف ما اعتبره الدكتور البيضانى بعيدا عن الحقيقة ، فكانت هذه الرسالة ردا على الكاتب يوسف الشريف .. وفيما يلى نص رسالة نائب رئيس جمهورية اليمن السابق ؟

.. وجيه ابو ذكرى

ارجو التفضل بنشر الرد التالى بمناسبة ما نشره الاخ الاستاذ يوسف الشريف فى بابكم المشهور بصحيفة الاخبار يوم ٢٠ مارس الجارى .

يعتبر الاستاذ يوسف الشريف مرجعا عاصر مسيرة اليمن ويسعدنى ان اضيف الآن قليلا الى خزائن ذاكرته

اننى لم اذكر ، وكذلك لم يكتب الاستاذ وجيه ان القوات المصرية ذهبت الى اليمن لتحقيق اطماع استعمارية . وحين يشهد الاستاذ يوسف فى رده بان (علاقتى بالقيادة المصرية والتنسيق معها على دعم الثورة اليمنية لم يكن مصادفة) فانه يوافق على اننى تدارست معها اهداف الثورة ومسوغات الدعم المصرى ، واهمها الافراج عن الشعب اليمنى من مقبرة ما قبل التاريخ ، وتحرير باب المندب الذى سبقنا اليه رمسيس الثانى منذ ثلاثين قرنا ، وتحرير عدن وجنوب اليمن بعد رحيل الانجليز

اننى عرضت على الرئيس عبدالناصر مشروع دعم الثورة اليمنية لأننى أعلم انه كان ينادى بان الامن العربى كل لا يتجزأ ، وان البحر الأحمر هو باعث الحملة الفرنسية على مصر ودافع الاحتلال البريطاني لعدن وجنوب اليمن ثم وادى النيل بأكمله .

كذلك تطلعنا معا الى استعادة الامل العربى الذى داهمه الانفصال السورى ، وكان شعب اليمن يحلم بالوحدة مع مصر ويشترى اجهزة الراديو بعد ضبطها على اذاعة صوت العرب ، فناديت الشعب الى الثورة الجمهورية على موجاتها . اما الرئيس عبدالناصر فكان يشترط للوحدة مع اليمن الا يتواجد على أرضها جندى مصرى واحد ، ثم يجرى استفتاء شعبى فى مصر واليمن . وهذا بعينه ما أعلنته فى مؤتمر شعبى فى تعز ردا على هدير العشرات من ألوف اليمنيين الذين قاطعوا خطابى مطالبين بالوحدة مع مصر (صحيفة الجمهورية فى اليمن ٢٠ اكتوبر ١٩٦٢ وصحيفة الأخبار فى مصر ٢١ اكتوبر ١٩٦٢) .

فهل اقول رغم ذلك ان القوات المصرية ذهبت الى اليمن لأطماع استعمارية ؟ فاشوه بنفسى صفحة مشرقة فى التاريخ العربى اكرمنى الله بالاشتراك فى صياغة سطر منها .

اما عن قيامى بحكم منصبى كنائب لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية بتصفية حسابات اليمن مع امريكا وبريطانيا لاستعادة السلام الى اليمن والجزيرة العربية ، وهل كان ذلك بموافقة القيادة المصرية فجوابى انه بطبيعة الحال بعلم الرئيس عبدالناصر لكنه كان لايتوقع النجاح فى تحقيقه ، وسجل ذلك الاستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه (سنوات الغليان صفحة ٦٥٠) فقال (يوم ١٧ ديسمبر ١٩٦٢ وفى الوقت الذى كان فيه جون كنيدى على وشك

اعلان اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الثورى فى اليمن كان جمال عبدالناصر غير مقتنع بصدق نوايا الرئيس الامريكى) وحين نجحت فعلا كتب الرئيس عبدالناصر الى المشير عامر يوم ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ (جوابى بالامس اصبح الآن سابقا لأوانه أو فى حاجة الى اعادة النظر فاعتراف الغرب معناه ان الثورة اليمنية توطدت) (هيكل سنوات الغليان ٦٥٢) .

ونشرت الأهرام (١٩ ديسمبر ١٩٦٢) بعرض صفحتها الأولى (امريكا تعلن فى السادسة مساء بتوقيت القاهرة اعترافها بحكومة الثورة فى اليمن ـ الدكتور البيضانى يذيع باسم حكومة اليمن بيانا عن سياستها والقاهرة تؤكد البيان وتعززه) . ثم نشرت الأهرام أننى اعلنت هذا البيان فى مؤتمر صحفى حضره ممثل امريكا واننى اكدت الأمل فى ان نعيش فى سلام وانسجام مع جيراننا واننا نكرس جهودنا فى شئوننا الداخلية وتحقيق المساواة

وفى اليوم التالى بادرت برفع التمثيل الدبلوماسى مع امريكا الى درجة سفارة (الاهرام ٢١ ديسمبر ١٩٦٢) وفى نفس اليوم احتلت الجمهورية اليمنية مقعد اليمن فى الامم المتحدة بمساعدة امريكا تنفيذا لاتفاقنا المسبق معها .

وعلى المسرح البريطانى توصلت الى تفاهم على رحيل بريطانيا من جنوب اليمن وتمكين شعب الجنوب من تقرير مصيره ، وكان معظم رجاله يقاتلون معنا لتثبيت الجمهورية ، وكذلك اتفقنا على صيغة الخطب المتبادلة عند تقديم وثائق الاعتراف البريطانى واوراق السفير الجديد (الاهرام ١٥ ، ١٨ يناير ١٩٦٣) لكننى وصلت الى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة (١٩ يناير) على رأس وفد عسكرى لاستعراض الموقف مع الرئيس عبدالناصر ففوجئت باستبقائى فى مصر ، ومطالبتى بتوقيع استقالة على ان تكون لأسباب صحية وكان ما كان حسبما نشر الاستاذ وجيه (الاخبار ٦ مارس الحالى) .

واحمد الله ان جعلنى اعاصر عودة الوفاق بين مصر والسعودية فى عهد دعامتى التضامن العربى الرئيس مبارك والملك فهد ، والذى اتمنى أن يشمل اليمن عندما تصحح موقفها بمبادرة شجاعة تستهدف صالح الشعب اليمنى تحقيقا لذات الهدف الذى سعت اليه اول حكومة يمنية

فهل كنت على صواب حين ادركت ان امريكا لها دور حاسم فى سلام منطقتنا العربية فسعيت الى صداقتها لتثبيت نظامنا الوليد مع احتفاظنا بكل اهدافنا ، وصداقتنا مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن بغير تأميم ولا اشتراكية ولا تفتيت للملكية او محاور فى صراعات دولية ؟

سؤال اترك جوابه للتاريخ عندما يجد ذات يوم من ينصفه .



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

رابطة أبناء اليمن تلح على استقالة الرئيس ونائبه

حريق كبير قرب عدن تلته أعمال نهب لبضائع

□ صنعاء ..
من عبدالرحمن الحيدري:

■ افادت مصادر في عدن امس ان حريقاً كبيراً يعتبر الاضخم من نوعه منذ استقلال ما كان يعرف بالشطر الجنوبي من البلاد عام ١٩٦٧، اندلع فجر الخميس الماضي في سوق شعبية في منطقة السائلة الواقعة في مدينة الشيخ عثمان التي تبعد نحو ١٥ كلم شمال العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن.

واوضحت المصادر نفسها ان النار التهمت نحو ٥٠ كشكاً في السوق التي تاسست عام ١٩٩٠ وحولت البضائع التي كانت فيها رماداً قبل ان يتمكن رجال الاطفاء من السيطرة على الحريق.

وكشفت ان اعمال نهب تلت الحريق وشملت البضائع التي لم تاكلها النار، وذلك على غرار ما حصل قبل عشرة ايام في حي كريتر داخل عدن نفسها نتيجة اعمال الشغب التي اندلعت اثر مباراة في كرة القدم. واتهمت السلطات وقتذاك «عناصر مندسة» بانها وراء «الشغب الرياضي» واعمال العنف والنهب التي تلت المباراة

على صعيد اخر نسبت صحيفة «صدى الشعب» الى مصادر مطلعة ان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح اصدر «تعليمات فورية» بترتيب الاوضاع الوظيفية للكوادر «القيادية» من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد الذين يتقاضون رواتبهم من امانة مجلس الوزراء، ويبلغ عدد هؤلاء

"



المصدر : الحيــــــــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكثر من ٤٠ شخصية قيادية من درجة نائب وزير ومدير عام. وشدد على صالح في تعليماته على ضرورة منح هؤلاء كل مستحقاتهم الوظيفية من دون تمييز.

ويذكر ان رئيس مجلس الرئاسة اصدر قراراً حمل الرقم ٩٩ مطلع العام الجاري، قضى بتسوية كل القضايا الوظيفية الحقوقية الخاصة بالنازحين من احداث ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب ومعالجتها، الا ان الوزارات المعنية (المال والخدمة المدنية) تلكا في تنفيذ القرار.

الجفري

واختتمت مساء اول من امس سلسلة الاجتماعات التي عقدتها القيادة السياسية اليمنية مع زعماء الاحزاب في اطار الامسيات الرمضانية لهذه السنة. وكان اللقاء الاخير مع حزب رابطة ابناء اليمن وحزب التوحيد والعمل الاسلامي والحزب السبتمبري وحزب البعث (الجناح الموالي لسورية).

وصرح السيد عبدالرحمن علي الجفري، رئيس حزب رابطة ابناء اليمن الى «الحياة» بان النقاش في هذه الجلسة الرمضانية الختامية تركز على المشروع الذي قدمته لجنة التنسيق بين «الشريكين الحاكمين» برئاسة السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة في شان مشروع «ميثاق العمل السياسي». وطرح قادة الاحزاب اراءهم ومقترحاتهم المتعلقة بالمشروع.

وقال الجفري ان قادة الاحزاب قدموا مقترحات تستهدف ادخال تعديلات على المشروع والية اقراره. و«الححنا في الاجتماع على عقد مؤتمر وطني لمناقشة هموم اليمن عموماً تشترك فيه كل الاحزاب والتنظيمات السياسية، ومن بينها الحزبان الحاكمان. ويحتمل ان يعقد هذا الاجتماع المقترح للمؤتمر الوطني قبل الاحتفالات بالذكرى الثانية لتحقيق الوحدة اليمنية في شهر ايار (مايو) المقبل».

واضاف: «طرح حزب رابطة ابناء اليمن في هذا الاجتماع مبادرته التي وردت في قرارات المؤتمر الثامن للرابطة الذي عقد الشهر الماضي وطالبت باستقالة الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض وبابقائهما رمزين وطنيين لفترة خمس سنوات، وهناك اتجاه الى الاقتناع بهذه المبادرة الرابطية».

وتابع: «طرحنا موضوع ازالة الخوف المشروع لدى بعض الاخوة في السلطة الناتج من بعض الممارسات قبل الوحدة اليمنية، واقترحنا ايضاً ان تضاف في مشروع ميثاق العمل السياسي فقرة تحرم اية محاسبة او انتقام ضد تلك الاعمال والممارسات التي تمت قبل اعلان الجمهورية اليمنية، وتلغي كل القوانين والآثار المترتبة على تلك الممارسات».

الرئيس اليمنى يبنى ملجا حربيا ضخما

باريس ـ وكالات الانباء : ذكرت مجلة الوطن العربي التى تصدر فى باريس فى عددها الاخير نقلا عن مصادر اعلامية غربية ان الرئيس اليمنى على عبد الله صالح يبنى لنفسه حاليا ملجا حربيا ضخما يقع تحت جبل نقم فى صنعاء وان هذا الحصن يفوق فى مناعته ذلك الذى شيده الرئيس العراقى صدام حسين ولاذ به فى حرب تحرير الكويت .

اليمن يواصل جهوده لتوظيف العمالة العائدة

■ صنعاء - «الحياة» - قال السيد صالح منصر السييلي وزير شؤون المغتربين في اليمن ان الوزارة تواصل جهودها لتحصيل التعويضات المستحقة للمغتربين العائدين الى البلاد منذ ازمة الخليج.

واوضح في تصريحات صحافية ان الحكومة تجري محادثات مع البنك الدولي للحصول على مبلغ مقداره ٢١٥ مليون دولار لاستثماره في مشاريع تخدم المغتربين العائدين من الخليج.

وكانت دراسة اعدتها منظمة العمل الدولية قدرت عدد العاطلين عن العمل في اليمن بنحو ٧٥٠ الف شخص معظمهم من العائدين من المهجر بعد ازمة الخليج.

ويبلغ عدد الوظائف المتاحة خلال العامين الجاري والمقبل ٨٤ الف وظيفة نتجت عن استثمارات قامت بها الدولة ونحو ٢٧٠ الف وظيفة في القطاع النفطي خلال مرحلة التصدير.

مصادر غربية :

ملجأ حربى للرئيس اليمنى

باريس ـ ا. ش. ا :

كشف مصادر غربية ان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح يبنى لنفسه حاليا ملجأ حربيا ضخما تحت جبل « نقم » فى صنعاء . وقالت المصادر ان هذا الحصن يفوق فى مناعته الحصن الذى شيده الرئيس العراقى صادم حسين واختبأ به اثناء حرب تحرير الكويت .

بهدف تشجيع المنافسة وخفض الأسعار

الحكومة اليمنية تطلق حرية الاستيراد لعـــدد من السلع الأســـاســيــة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

وافق مجلس الرئاسة اليمني على فتح باب الاستيراد للسلع الغذائية الاساسية دون قيود لجميع التجار الراغبين في استيرادها وهي القمح والارز والدقيق. وذكرت مصادر يمنية ان الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة قد اصدر توجيهاته للحكومة بسرعة التنفيذ من خلال الزام وزراء التموين والتجارة بمنح تراخيص الاستيراد لجميع التجار وذلك بهدف كسر الاحتكار والابقاء على المنافسة في السوق.

واشارت المصادر الى ان ذلك سيؤدي الى خفض اسعار تلك السلع.

وكانت الحكومة اليمنية قد فتحت باب استيراد مادة السكر وأدى ذلك الى انخفاض ملموس في اسعاره.

ولم توضح المصادر ما اذا كانت الحكومة ستتكفل بتوفير العملات الصعبة المطلوبة للاستيراد ام ان الباب سيبقى مفتوحا لما يسمى بالتمويل الذاتي حيث يقوم التجار بشراء العملات الصعبة من السوق وباسعار تفوق الاسعار الرسمية المحددة من البنك المركزي اليمني.

من جهة اخرى ذكرت مصادر صحافية هنا ان وزارة التموين والتجارة رفضت قبول عرض من احدى المؤسسات العامة لاستيراد ١٥٠ الف طن من القمح الكندي بسعر ١٣٦ الف دولار امريكي بينما وافقت على ان يقوم احد التجار باستيراد نفس الكمية بسعر ١٧٢ الف دولار وهو الأمر الذي يعني تحمل الخزينة العامة مبلغا يفوق الخمسة ملايين دولار.



المصدر : الحياة (اللندنية).

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٢

انهم يقتلون الحياة في بلدي

وردتنا هذه الرسالة المفتوحة موجهة الى السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني:

■ الاخ علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، نتوجه اليك برسالتنا هذه بصفتك الامين العام للحزب الاشتراكي وليس بصفتك نائب رئيس الجمهورية اليمنية. اننا نحترمك لما قمت به من مجهود مضن في سبيل تحقيق وحدة الوطن اليمني.

ايها الاخ الكريم، «مديرية حجر» ماذا تعرف عنها؟! سؤال قد يبدو غريباً ولكننا نسالك عنها لاننا من ابنائها، تلك المديرية المحرومة من خيرات الثورة اليمنية. ولا اقول ان ظلمها اتى من خارجها بل هو ات اليها من ابنائها الذين وليتموهم عليها وعلى مواطنيها الذين لا ذنب لهم سوى ان القدر اوقعهم في هذه المديرية.

ايها الاخ المحترم، ان القائمين على «مديرية حجر» هم من اعضاء الحزب الاشتراكي، وكل عمل يقومون به يحسب لكم او عليكم، انهم ليسوا اعضاء عاديين بل اعضاء قياديين في حزبكم ومنهم من هو عضو في مجلس النواب، اي يمثل شريحة من الشعب اليمني ومن المفترض ان يبرهنوا صدق حزبكم في ما تقولون. ان اولئك المسؤولين ايها الاخ المحترم هم:

١ - مامور مديرية حجر.

٢ - مساعد مامور مركز «يبعث» ذلك المركز الذي ننتمي اليه والذي مس ابناءه الجور والظلم اكثر من غيره من مراكز المديرية.

انهم ومن موقع مسؤوليتهم استغلوا ما سموه الفترة الانتقالية لينهبوا مصالح البلد لحسابهم الشخصي والاستيلاء على الاراضي بقوة السلطان.

ان الحزب الاشتراكي، كما نفهم عنه، يرفض الولاءات الضيقة ويرفض الانتماءات القبلية الجاهلة، والمذكوران اعلاه متعصبان لقبليتهم. نعم، انهم كذلك اعضاء في الحزب الاشتراكي فجمعوا كل المتناقضات.

عند زيارتك الاخيرة الى المديرية بعد رجوعك من الحج رايت بعينك احتجاج المواطنين وسمعت باذنك صيحات الغضب والقهر من المسؤولين، ولكن لا حياة لمن تنادي.

هل قولك «من ضربنا في الخد الايمن ادرنا له الايسر» في اخر مقابلة لك في صحيفة «الحياة» هو لقادة الاحزاب الاخرى وعلى الشعب انتم «لخده صافعون؟».

ايها الاخ الامين العام: ان مديرية حجر مديرية الاشباح والرعب بكل معنى الكلمة، فالويل لمن اعترض المسؤولين والويل لمن استنكر. فالاعتراض في نظرهم كفر، والاستنكار فجور ولمن دين بتلك التهم وجب العقاب فاين المفر؟

ايها الاخ المحترم، كل المسؤولين في مديريتنا اشباه «اميين» تعلموا القراءة والكتابة بالممارسة، ان جاز التعبير، فكيف بكم تولونهم مصير جزء من شعب اليمن؟ هل لانهم حزبيون؟ ان كان كذلك فهل حزبكم هو حزب الجهلة المتعصبين؟

ان حب الوطن لا يحتاج الى انتماء حزبي، فبطاقة العضوية ليست دليلاً على حب الوطن والاخلاص للوطن والشعب، فما نراه في تلك المديرية يجعلنا نكفر بشيء اسمه الحزب الاشتراكي بسبب ما يقدم عليه اولئك المسؤولون. ففي مركز يبعث وزعوا ماء المشروع الخيري حسب الانتماء الحزبي. في مركز يبعث يتلاعبون بمداخيل مشروع الماء المادية وبصورة رسمية. في مركز يبعث ارغموا الشعب على التبرع لعمل مشروع كهرباء ويتلاعبون بتبرعات الشعب المطحون وبصورة رسمية، وستجد الخبر اليقين عند الاخ صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروة المعدنية.

في مركز يبعث اصدروا قراراً بقتل رمز الحياة والعطاء «الشجرة». نعم انهم يقتلون الحياة في «يبعث» وبصورة رسمية.

انك تعرف، ايها الاخ، ان الشجرة هي ام اليمنيين خصوصاً «العلوب» و«النخل». من يفعل كل ذلك؟ انهم اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني. فيا امين عام الحزب هذه رسالتنا اليك.

جدة - احمد سالم عبدالله
منصور عمر مبارك
احمد سالم صالح
علي عمر ناصر
علي احمد سلوم



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كشفوا في مذكرة الفساد المستشري في الحكم

عدن: عدوى الاضرابات تشمل الصحافيين

عدن ـ عبد الرحمن خبارة:

اعلن امس، ٢١٠ صحافيين يعملون في صحيفة «١٤ اكتوبر» الرسمية الصادرة في عدن اضرابهم احتجاجا على تعنت الادارة ووزارة الاعلام وعدم تحقيق مطالبهم، وذلك للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٥.

ورفعت اللجنة النقابية نيابة عن الصحافيين مذكرة الى رؤساء الجمهورية والوزراء ومجلس النواب، حددوا بها مطالبهم المتعلقة بعدم دفع الراتب الاضافي.

اضافة الى التثبيت في العمل وقضايا الترقيات ورفع درجاتهم الوظيفية. اضافة الى شرح واف للفساد المستشري في الادارة والمؤسسات الاخرى.

وعلى صعيد آخر، استكملت لجنة الحوار الذي شكلها الحزبان الحاكمان في اليمن حوارها مع معظم احزاب المعارضة الرئيسية. وذكرت مصادر مطلعة ان اللجنة ستضم شخصيات بارزة من قبل الحزبين اللذين قطعا شوطا كبيرا باتجاه الاتفاق مع الاحزاب الاخرى، لا سيما في ما يتعلق بمجلس النواب المقبل والذي تقرر ان يكون عدد نوابه ٣٠١ عضواً موزعين على ١١١ مقعدا للمحافظات الجنوبية و٢٩٠ للشمالية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١ آ مارس ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة معارضة تتهم وزير الإعلام بمعاداة الصحافيين

تدخل محافظ عدن يفشل في إنهاء اضراب «١٤ أكتوبر»

عدن: من لطفي شطارة

استمر اضراب العاملين في صحيفة «١٤ اكتوبر» العدنية رغم تدخل محمود عراسي محافظ عدن في قضية الخلاف بين ادارة مؤسستها والعاملين فيها، بأن اعطى توجيهات بصرف رواتب العاملين عن شهر مارس (آذار) الحالي، التي كان عبد الرزاق شايف رئيس المؤسسة قد أوقف صرفها، في أعقاب اعلان الصحافيين الاضراب قبل يومين، ولاحتجاب الصحيفة عن الصدور لأول مرة منذ تأسيسها في ١٩ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨، باستثناء الاضراب العام الذي حدث في اول مارس.

وكان الاضراب الاخير قد حدث بسبب تجاوز الادارة عن صرف «اكرامية» رمضان هذا العام، بينما حافظت المؤسسات الاعلامية الاخرى على هذا التقليد السنوي المتبع، ولكن البيان الذي اصدره صحافيو «١٤ اكتوبر» لخيراً، ووزعوا نسخا منه على جميع المؤسسات الاعلامية والاحزاب والتنظيمات السياسية، تضمن مطالب اخرى طرحوها اثناء اجتماعهم مع وزير الاعلام الدكتور محمد جرهوم، من بينها سرعة البث في قضايا التسكين الوظيفي، وتصحيح الاوضاع المالية والادارية داخل الصحيفة، واقرار الهيكل التنظيمي للصحافيين خلال العام الحالي،، والغاء القرارات الخاصة بوقف مكافآت الحوافز الفكرية والادبية، واعادة النظر في التعيينات العشوائية، التي تتعارض مع طبيعة العمل الصحافي.

وأشار البيان الى ان «هناك نية خبيثة تهدف الى ضرب الصحيفة وتهميش دورها»، بينما اتهم مقال نشرته صحيفة «التجمع» التي يصدرها حزب التجمع اليمني للاصلاح، وهو احد احزاب المعارضة ـ الدكتور جرهوم وزير الاعلام وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني (المشارك في الحكم)، بالعمل على تحويل الصحافيين الى شحاذين.

وقال ان صحافيي «١٤ اكتوبر» من افضل صحافيي اليمن على المستوى المهني، ولكن ذلك لم يشفع لهم، اذ تعرضوا للاهانة والتهديد بالطرد الى «شارع البطالة»، اذا ما طالبوا ببعض حقوقهم.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

الجبهة الوطنية تطالب باطلاق المعتقلين السياسيين

مجلس الرئاسة اليمني يصدر ١٣ قانوناً وحدوياً تكهنات بتأجيل قانون الانتخابات لاستكمال المشاورات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

أصدر مجلس الرئاسة اليمني ١٣ قانوناً في عدة مجالات بقرارات رئاسية، وذلك بعد ان أصدر المجلس خلال الايام القليلة الماضية، سبعة قوانين أهمها قانون الأحوال الشخصية، وقانون التملك للمنفعة العامة.

وجاء قرار مجلس الرئاسة بالموافقة على اصدار هذه القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، تمهيداً لعرضها على مجلس النواب، من اجل استكمال توحيد التشريعات في اليمن، وتحقيق المعاملات القضائية، لانه رغم وحدة شطري اليمن في ٢٢ مايو (أيار) ١٩٩٢م، إلا ان كثيراً من القوانين لم توحد بعد، وسارت الأمور في الفترة الماضية وفقاً للقوانين والانظمة التي كان معمولاً بها قبل الوحدة.

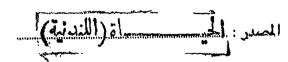
ورغم اصدار هذه القوانين بقرارات رئاسية، إلا انه ما يزال يتعين على مجلس النواب اليمني ان يناقشها ويصادق عليها وفقاً للدستور، كما حدث في حالة القوانين التي اصدرها مجلس الرئاسة في العام الماضي، وما زال بعضها حتى اليوم قيد الدراسة والبحث في مجلس النواب. وتوقعت بعض المصادر ان يحدث بعض الجدل في مجلس النواب بشأن بعض هذه القوانين، خاصة تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات، التي قد تتضمن في موادها ما قد يفسره البعض بانه مخالف للشريعة الاسلامية.

إلا ان هذه المصادر اعتبرت ان قرار مجلس الرئاسة باصدار القوانين الأخيرة خطوة عملية، اراد المجلس من خلالها فرض سلطته، ووضع حد لمظاهر التشطير التي يعاني منها قطاع القضاء، وبعض القطاعات الأخرى، واستمر العمل في ظلها خلال الفترة الماضية وفقاً للقوانين السابقة.

وتتوقع مصادر صحافية وحزبية صدور بعض القوانين الأخرى خلال الاسبوع الحالي. وقالت ان مجلس الرئاسة سيصدر حوالي ٤٠ قانوناً، وما يزال قانون الانتخابات العامة هو احد القوانين التي يدور حولها جدل بين الحكومة والاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في السلطة، إذ يعتقد البعض ان مجلس الرئاسة قد يقبل الموافقة على اصدار القانون ضمن مجموعة القوانين التي اصدرها قبل أن يناقشها مجلس النواب، لكن مصادر أخرى توقعت أن لا يتم ذلك، وأكدت ان مجلس الرئاسة سيمنح الاحزاب فرصة للتفاوض قبل تقديم القانون الى البرلمان الذي سيبدأ جلساته بعد اجازة عيد الفطر المبارك مباشرة.

ومن جهة أخرى طالبت الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية باطلاق سراح المعتقلين السياسيين في البلاد، تنفيذاً للاتفاقيات الوحدوية، ودعا قادة الجبهة في لقائهم التشاوري الذي عقدوه في صنعاء أخيراً ـ الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الى ابداء المزيد من تعزيز روح الثقة والتعاون بينهما وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، بما يخدم تنسيق جهود الجميع ومواقفهم امام الاوضاع القائمة في البلاد. كما دعا قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية الحكومة الى الوقوف بمسؤولية لمواجهة تدهور مستوى معيشة المواطنين وخاصة الارتفاع الجنوني في الأسعار، وتدهور الأمن، وتفشي الفساد في مختلف ارجاء البلاد، وطالبوا بوضع حلول ومعالجات سريعة لها.





المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

اليمن: علي صالح يصدر قانوناً يسمح بتعدد الزوجات

■ صنعاء - ا ف ب - بث التلفزيون اليمني ان الرئيس علي عبدالله صالح اصدر قانوناً جديداً للأحوال الشخصية يقوم على احكام الشريعة الاسلامية ويسمح بتعدد الزوجات.

ويتطابق القانون الجديد الذي صدر اول من امس والمكون من ٣٥٣ مادة تتناول خصوصاً احكام الزواج والطلاق والميراث مع القانون الذي كان سارياً في الجمهورية العربية اليمنية السابقة التي تشكل الجمهورية اليمنية مع جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية السابقة منذ ايار (مايو) ١٩٩١.

وكانت جمهورية اليمن الجنوبي السابقة تطبق قانوناً للاحوال الشخصية صدر في العام ١٩٧٤ ونص على المساواة بين الرجل والمراة وعدم جواز تعدد الزوجات الا في حالات محددة مثل عقم الزوجة او اصابتها بمرض لا شفاء منه.

وقبل بضعة اشهر من وحدة البلدين تظاهرت الاف النسوة في شوارع عدن خشية اعادة النظر في هذا القانون في الدولة الموحدة الجديدة تحت ضغط التيارات الإسلامية.



المصدر: الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ ابريل ١٩٩٢

رئيس وزراء اليمن يتسلم أول بطاقة عائلية وحدوية

عدن: «الشرق الاوسط»

دشن رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس عملية توزيع البطاقة العائلية الجديدة، باستلام البطالة الاولى، التي اصدرتها مصلحة الاحوال الشخصية والسجل المدني، وسيجري توزيعها على مواطني الجمهورية اليمنية اضافة الى البطاقة الشخصية لغير المتزوجين. اذ تعول الحكومة اليمنية على البطاقات في اعداد احصاءات السكان، وتسهيل تحركات ومعاملات المواطنين.

وتسرع السلطات اليمنية حاليا في اصدار البطاقات العائلية والشخصية وتوزيعها على المواطنين للقضاء على بقايا التشطير لأن مواطني اليمن ما زالوا حتى اليوم يتعاملون ببطاقات شخصية وعائلية شطرية، رغم انقضاء اكثر من عامين على الوحدة.

مخاوف تصفية «١٤ اكتوبر» تعوق انهاء الاضراب

وزير الاعلام اليمني يرفض تقديم تعهد كتابي بصرف «اكرامية رمضان»

عدن: من لطفي شطاره

فشل الاجتماع الذي عقد في مبنى صحيفة «١٤ اكتوبر» في عدن ظهر امس بحضور الدكتور محمد احمد جرهوم وزير الاعلام اليمني، وممثلي النقابات في الصحيفة، في التوصل الى حل لانهاء الاضراب، ومعاودة صدور الصحيفة، التي لم تصدر امس لليوم الثاني على التوالي منذ الاعلان عن الاضراب يوم الاحد الماضي، بسبب رفض الادارة صرف أكرامية رمضان للصحافيين والعاملين، اسوة ببقية المرافق الاعلامية الاخرى. وكان وزير الاعلام اليمني قد طرح امس امام المضربين اقتراحا يقضي بمنحهم ٢٥ في المائة من الراتب الاساسي كإكرامية، على ان تجدول النسبة المتبقية (أي ٧٥ في المائة) وتصرف خلال العام الحالي في ضوء تحسن الوضع المالي للمؤسسة، غير ان اللجنة النقابية التي تمثل العاملين اشترطت تعهداً كتابياً من الوزير بالالتزام بمنح النسبة المتبقية خلال العام الحالي وهو ما رفضه الوزير، وبقي متمسكا باقتراحه السابق دون تعديل.

واعتبرت اللجنة النقابية ان ما يطرح يعد محاولة للالتفاف على حقوق الصحافيين لانهاء الاضراب، ومن ثم التسويف والمماطلة في تنفيذ الالتزامات.

ودعت النقابات العاملين الى الاستمرار في الاضراب بعد فشل الحوار مع وزير الاعلام، وقالت ان الصورة اصبحت واضحة، وان شيئا يجري الاعداد له لتصفية الصحيفة التي تعاني من بطالة مقنعة بعد ان استقطبت عمالة كبيرة دون دراسة الحاجة اليها.

الخلاف بين «الإصلاحيين» وأنصار «الاعتبارات العملية» يصل لمجلس النواب

وعد العطاس بوقف إنتاج الكحول لم يتحقق ومؤيدو المنطقة الحرة في عدن يطالبون باستمراره

صنعاء: «الشرق الاوسط»

تتنوع الآراء في اليمن حول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية في اطار نظام الانفتاح والتعددية الحزبية، حيث يدور البحث عن أفضل السياسات التي تحقق مصلحة البلاد، ولكن هناك قضية من نوع خاص تشغل الرأي العام اليمني حالياً، تتعلق بالخلاف بين «الاصلاحيين» وأنصار تشجيع الاستثمار الأجنبي في اليمن، وترتبط بمستقبل مصنع المؤسسة الوطنية «صيرة»، الذي ينتج البيرة في عدن. فرغم مرور ما يقارب العامين على تأسيس دولة الوحدة في اليمن، وتنوع القضايا التي يثور حولها الجدل في الأوساط الحكومية والسياسية والشعبية، تحتل قضية مصنع «صيرة» اهتماماً خاصاً، وصل بها إلى قاعة مجلس النواب اليمني (البرلمان)، لأن «الاصلاحيين» الذين ينتسبون الى حزب التجمع اليمني للاصلاح ينتج مادة كحولية تحرمها الشريعة الإسلامية، التي تعتبر مصدراً رئيسياً للتشريع، في حين أن هناك من يرى أهمية الإبقاء على هذا المصنع وتطوير إنتاجه ، بما يتفق مع الخطوات المستمرة لتحويل عدن الى منطقة حرة.

ويرى أصحاب الرأي الأول أنه لا يصح ان يكون هناك مصنع من هذا النوع في دولة إسلامية، بينما يزعم أصحاب الرأي الثاني انه ربما كان من الأفضل إنتاج الكحول في البلاد، بدلاً من تهريبها من الخارج.

وتطور النقاش حول للوضوع في حدته، حتى وصل إلى مجلس النواب، بعد أن حاول الذين ينادون بإغلاق المصنع إقناع الحكومة بذلك، أو تحويله لينتج مشروبات غازية «غير محرمة»، ولم تسفر محاولاتهم الا عن وعود لم تتحقق، رغم ان إحدى المحاكم أصدرت حكماً شرعياً بإغلاق المصنع.

ففي قاعة البرلمان، وبينما كان الأعضاء يناقشون مشروع الموازنة العامة للدولة لهذه السنة، تدافع عدد من اعضاء البرلمان، يتزعمهم أعضاء حزب التجمع اليمني للاصلاح، للحيلولة دون اعتماد موازنة المصنع أو المؤسسة التي تشرف على إدارته، وتبلغ قيمتها ٣١٧ مليون ريال يمني.

وحاولوا استجواب الحكومة بخصوص ظروف استمرار إنتاج البيرة في هذا المصنع، وهو أمر مخالف للشريعة الإسلامية، لكن محاولات هؤلاء لم تسفر عن نجاح في تحقيق هدفهم، وكان اقصى ما حصلوا عليه هو عبارات في حديث لرئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس، تشير إلى انه أصدر قراراً بوقف إنتاج البيرة في هذا المصنع.تشكلت لجنة من أعضاء البرلمان اليمني، مهمتها متابعة وقف إنتاج المصنع من الخمور، قال عنها القاضي يحي الشبامي عضو مجلس النواب وعضو اللجنة، انه لا يستبعد انها شكلت لمجرد تمرير الموازنة، واضاف ان المصنع ما زال يواصل انتاجه. وفي تصريح صحافي أعاد القاضي الشبامي الى الأذهان توجيهات رئيس مجلس الرئاسة قبل عام بشأن توقف المصنع عن انتاج الخمور، وتحويله لانتاج المياه او المشروبات الغازية، مشيرا الى ان شيئا من ذلك لم يتم، بل ان الانتاج تضاعف، وزادت «ميزانية المصنع». وقال القاضي الشبامي: ان الحكومة تخالف نصوص الكتاب والسنة، وتقدم اعذارا واهية، فتارة تقول ان انتاج الخمور محليا افضل من التهريب الذي يكلف البلاد عملات صعبة، وتارة تردد انها تشفق على العمال من البطالة ، او انها لا تستطيع تحمل نفقات تحويل المصنع.

وتدخل قضية هذا المصنع في اطار التناقضات التي ما زال المجتمع اليمني يعاني منها، رغم وحدة ما كان يسمى بشطري اليمن، حيث ما زال بيع الخمور وتعاطيها مسموحاً به في المحافظات الجنوبية، بينما يعتبر ذلك محرما في المحافظات الشمالية، كما ان شارب الخمر في الجنوب لا يتعرض لاية عقوبة، اما في الشمال فإنه يقع تحت طائلة القانون ، وتطبق عليه العقوبة الشرعية «التعزير» او «السجن». ويتمسك الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم الجنوب، ويشترك حاليا في حكم دولة الوحدة مع المؤتمر الشعبي العام، برأيه في اباحة تعاطي الخمور، بينما يرى قادة المؤتمر الشعبي العام ان هذه الظاهرة غير اسلامية، ويجب وضع حد لها.



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٢

جيبوتي تصادر ٦٧٥٠ مسدساً مرسلة الى اليمن

وفد يمني زار اريتريا ووقع اتفاقاً عسكرياً

□ باريس
من احمد حسن دحلي:

■ زار وفد عسكري يمني رفيع المستوى بقيادة العقيد محمد هيثم نائب رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة اليمنية اسمرا الاسبوع الماضي، واجرى محادثات استغرقت ستة ايام، انتهت باتفاق على تبادل الخبرات العسكرية بين جيشي البلدين.

وعقد الوفد العسكري اليمني سلسلة لقاءات مع القادة العسكريين الاريتريين في مقدمهم علي سيد عبدالله رئيس غرفة العمليات العسكرية ورئيس هيئة الاركان. وعرض الجانبان مسائل عدة ذات طابع عسكري وامني واستراتيجي، وابرما اتفاقاً سيتم بموجبه تبادل الخبرات بين الجيشين اليمني والاريتري.

ويظهر اليمن هذه الايام رغبة في انفتاح اكبر على الدول المجاورة له مثل السودان واثيوبيا والصومال واريتريا وجيبوتي. ويذكر ان الحكومة اليمنية اطلقت اخيراً مبادرة سلام لتطويق الازمة القائمة في جيبوتي بين الحزب الحاكم والمعارضة المسلحة.

وكان الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية عقد لقاءات مع زعيم المعارضة المسلحة محمد عدويتا يوسف ورئيس الدولة حسن غوليد ابتيدون بغية مساعدة الاخوة - الاعداء في العثور على مخرج سياسي للازمة التي تعصف بجيبوتي.

وفي ما يتعلق باريتريا، بدات الحكومة اليمنية على رغم العلاقات التقليدية الحضارية والثقافية والاقتصادية بين شعبي البلدين، تعير اهتماماً خاصاً لعلاقاتها مع اسمرا منذ تحريرها في ٢٥ ايار (مايو) عام ١٩٩١. ويذكر ان صنعاء بادرت بارسال وفد رسمي الى العاصمة الاريترية حاملاً التهاني الى الحكومة الموقتة فيها.

واشار غير مسؤول يمني اخيراً الى ان صنعاء تؤمن بتداخل امنها واستقرارها بامن كل منطقة القرن الافريقي واستقرارها، بما فيه اريتريا. وكان رئيس الحكومة الاريترية الموقتة اسياس افورقي قال لـ «الحياة» عن هذه المسالة تحديداً «يكفي المرء ان يلقي نظرة عابرة على خريطة المنطقة ليتاكد له مدى التكامل الاستراتيجي بين اليمن وبقية دول القرن».

والمعروف ان السلطات اليمنية رفعت مستوى البعثة الاريترية في صنعاء الى مستوى ممثلية للحكومة الموقتة، بدلاً من مكتب اعلامي لـ «الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» وهي في صدد وضع اللمسات الاخيرة لبعثتها الديبلوماسية الدائمة في اسمرا.

التتمة في الصفحة (٤)

وتقيم في اليمن حالياً جالية اريترية كبيرة توازي من جهة العدد حجم الجالية اليمنية في اريتريا. لهذا السبب بدات حركة تجارية بحرية نشطة بين البلدين في صورة عفوية من دون قيود او شروط. ويبدو ان الحكومتين اليمنية والاريترية تسعيان الى الافادة من الاجواء الايجابية بين البلدين في سبيل ارساء قاعدة للتبادل التجاري وخلافه على اسس راسخة بغية تعزيز الاواصر في كل المجالات.

٦٧٥٠ مسدساً

في جيبوتي (رويتر) صادرت قوات الامن ٦٧٥٠ مسدساً وصلت الى ميناء المدينة وكان مخططاً تهريبها الى اليمن عن طريق القوارب الصغيرة بعد تفريغها من سفينة وصلت من اسبانيا.

ونقلت الاذاعة الجيبوتية الرسمية عن مصادر في جهاز الامن قولها امس الثلثاء ان المسدسات الاسبانية الصنع وجدت مخباة في حاوية انزلتها السفينة في الميناء، وان الشحنة كانت موجهة الى تاجر اسلحة مقيم في اليمن لم تحدد اسمه عن طريق وسيط جيبوتي.

وقال مراقبون في جيبوتي ان الشحنة ربما كانت مرسلة الى «جبهة اعادة الوحدة والديموقراطية» الجيبوتية المعارضة ومقرها في اليمن. وكانت الجبهة اعلنت نهاية الاسبوع الماضي من جانب واحد انهاء وقف اطلاق النار الساري بينها وبين الجيش الحكومي منذ نهاية شباط (فبراير) الماضي.



اغتيال مسئول حزبى باليمن

صنعاء ـ ا . ش . ا ـ ذكرت صحيفة « الثورى » اليمنية الاسبوعية ان احد كوادر الحزب الاشتراكى اليمنى بمدينة صعدة قد تعرض نهار امس الاول للاغتيال برصاص مجهولين اثناء عودته الى منزله .

واوضحت الصحيفة ان السيد مصلح صالح الشهوانى عضو لجنة منظمة الحزب بمحافظة صعدة قد تعرض لكمين حيث اطلق الجناه عليه وابلا من الرصاص فاردوه قتيلا كما اصابوا اثنين من المواطنين كانا يرافقانه ووصفت الصحيفة الحادث بانه مشهد دموى جديد ضمن مسلسل التصفية الجسدية الآثمة ضد اعضاء وكوادر الحزب اقدمت عليه عصابة من القتلة .

ويذكر ان عددا من كوادر الحزب الاشتراكى قد تعرضوا مؤخرا لعدد من اعمال العنف مما اودى بحياة بعضهم . كما تعرضت مقرات الحزب فى عدد من المحافظات الشمالية لاعتداءات مسلحة .



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

الأحمر يعبر عن تقدير صنعاء للدعم السعودي

هناك حاجة ماسة للإصلاح في اليمن والانتخابات المقبلة ستعقبها سياسات فعالة

جدة: من فاروق لقمان

صرح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح بأن لديه معلومات تؤكد بأن الحكومة اليمنية ماضية في طريق اجراء انتخابات عامة في البلاد قبيل العام الجاري. وقال الاحمر - وهو ايضا شيخ مشايخ قبائل حاشد وعضو المجلس الاستشاري، واحد ابرز الشخصيات اليمنية واكثرها نفوذا - انه لم يبلغ بأي قرار يقضي باطالة الفترة الانتقالية، التي حددت بثلاثين شهراً من تاريخ الوحدة اليمنية، وتشكيل الحكومة الحالية من الحزبين الحاكمين سابقا في الشمال والجنوب.

وقال الشيخ عبد الله، الذي يتزعم حزبا ينادي بالتمسك بالشريعة الاسلامية والقيم والاخلاق اليمنية، مع احترام حريات الآخرين في المعارضة وتشكيل الاحزاب وخوض الانتخابات، ان تحديد الفترة الانتقالية «سيزيد الطين بلة والانفلات سوءاً».

وأضاف ان الاوضاع السياسية

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

والاقتصادية والاجتماعية الحالية بحاجة الى اصلاح في كل الجهات . وان الانتخابات المقبلة ستتمخض عن سياسات اصلاحية جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. واكد أن اطلاق الحريات في ظل الديمقراطية سيؤدي الى خير الشعب اليمني، بدلا من ترك الامور على عواهنها، حيث يسود شعور بعدم الاستقرار .

وكان الشيخ عبد الله الذي زار المملكة العربية السعودية لأداء العمرة قد أكد مرارا من قبل على وجوب تطبيق التعهدات الحكومية بإنهاء الفترة الانتقالية، وترك الحرية للشعب اليمني لانتخاب حكومة جديدة، واعادة ترتيب اوضاعه واصلاح علاقاته مع الدول الاخرى . وفي هذا الصدد قال لـ «الشرق الاوسط» ان الوشائج الاخوية بين الشعبين في اليمن والمملكة العربية السعودية اقوى من كل وصف، وان القواسم المشتركة بينهما لا يوجد مثيل لها بين اي شعبين اخرين «وما هي إلا سحابة صيف لا بد ان شاء الله ان تنقشع».

وتحدث بود عميق عن تلك العلاقات قائلا: «اننا لا نذكر للمملكة العربية السعودية الا كل الخير والفضل والدعم، ولا ننسى ما قدمه خادم الحرمين الشريفين وما يقدمه لليمن واليمنيين، ولنا أمل عظيم في الملك فهد وولي عهده والحكومة السعودية، في تجاوز ما هو موجود، وعودة كل شيء الى طبيعته لاننا اشقاء وأقرب الناس اليهم». واستطرد يقول ان النظام الاساسي للحكم ومجلس الشورى، الذي اعلنه خادم الحرمين، قرار عظيم بكل المقاييس «ونحن نبارك لخادم الحرمين وللسعودية وشعبها العظيم ما حققوه في هذا القبيل».

واعرب الشيخ عبد الله ـ الذي يتزعم قطاعا قوياً من الشعب اليمني تعداده نحو ثلاثمائة الف مواطن ـ عن امله في ان يحقق حزب التجمع اليمني للإصلاح نجاحا باهرا في الانتخابات المقبلة، اذا ما اجريت في موعدها، لأنه يؤمن بالشريعة الاسلامية وقيمها السامية «لان اليمن يحكم بالشريعة منذ ١٤٠٠ عام، وتمسك بها، وهي واقعه المتين ولا خلاف على ذلك».

ومما يذكر ان مصادر مطلعة في صنعاء قالت لـ «الشرق الاوسط» ان القيادة اليمنية تفكر جديا في تمديد الفترة الانتقالية

وعلى صعيد اخر اكد الشيخ عبد الله ان الاقتصاد اليمني يبشر بخير، بعد ان اعتمدت الحكومة قوانين جديدة لتشجيع الانفتاح، وفتح المجال امام الاستثمار اليمني والاجنبي في ظل نظام الاقتصاد الحر .



اليمن: اغتيال عضوين في الحزب الاشتراكي

[ ] صنعاء
من عبدالرحمن الجبري

■ قالت صحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في عددها الصادر امس، ان مجموعة من المسلحين المجهولي الهوية نصبت مكمنا للسيد مصلح صالح الشهواني، عضو لجنة منظمة الحزب في محافظة صعدة (٢٥٠ كلم شمال صنعاء) لدى عودته الى منزله، واطلقت عليه النار فقتل واصيب مواطنان، كانا يرافقانه، بجروح خطيرة.

وقالت الصحيفة ان الشهواني «مناضل قديم في صفوف الحركة الوطنية والديموقراطية اليمنية، وشخصية اجتماعية بارزة وكادر حزبي مجرب وفعال».

واصدر عدد من الاحزاب والتنظيمات السياسية بيانا ينعى القيادي الاشتراكي ويدين «الجرائم البشعة» واكد «ضرورة القبض على الجناة وتقديمهم الى العدالة لينالوا قصاصهم العادل».

ويعتبر هذا ثاني حادث اغتيال لاعضاء الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في السلطة مع حزب المؤتمر الشعبي العام في شهر رمضان المبارك. ففي منتصف هذا الشهر اي في ١٩ اذار (مارس)، تعرض السيد عبدالله محمد لطف، عضو الحزب الاشتراكي اليمني في منظمة الحزب في محافظة تعز (٢٦٠ كلم جنوب صنعاء) لمحاولة اغتيال بعدما نصب له مكمن لدى عودته الى منزله اثر اجتماع لجنة مديرية الحزب، ناحية السلام.

وفي اواخر العام الماضي اعلن في صحف الحزب الاشتراكي اليمني اغتيال عضوين من اعضاء الحزب في محافظة إب (٢٣٠ كلم جنوب صنعاء)

على صعيد اخر (ا ف ب) علم من مصدر رسمي في صنعاء ان اجهزة الامن اليمنية احبطت اول من امس الاربعاء في عدن محاولة لخطف طائرة اثيوبية من طراز «بوينغ» بعد اقناع الخاطف وهو اثيوبي بالاستسلام.

واضاف المصدر ان الطائرة التي خطفت في اثناء قيامها برحلة داخلية غادرت عدن في اليوم نفسه الى اثيوبيا وعلى متنها ١٣٥ راكبا وافراد الطاقم.

وتحقق السلطات اليمنية حالياً مع الخاطف في دوافع العملية وذلك طبقا «للقوانين اليمنية والاتفاقات الدولية». وذكر المصدر نفسه ان الطائرة خطفت اثر اقلاعها من مطار ديريداوا وسط اثيوبيا.



صحافيون يمنيون ينهون إضرابهم

عدن - «صوت الكويت»: انهى محررو صحيفة «١٤ اكتوبر» اضرابهم، الذي حجب الصحيفة عن الصدور ثلاثة ايام، امس، بعد ان استجابت الحكومة لمطالبهم، و«١٤ اكتوبر» هي الصحيفة الوحيدة في عدن.واستأنف الصحافيون وعمال الطباعة عملهم منهين بذلك اول اضراب في تاريخ الصحيفة بعد أن وافقت الحكومة على منحهم المنحة نفسها التي حصل عليها زملاؤهم في صحيفة الثورة التي تصدر في العاصمة اليمنية صنعاء وهي ما يساوي مرتب شهر.

وذكر العاملون في صحيفة «١٤ اكتوبر» انهم نظموا الاضراب بعد ان ابلغهم وزير الاعلام اليمني محمد احمد جرهوم ان الصحيفة ستقدم لهم منحة تعادل ٢٥ في المئة فقط من الراتب الشهري. ويصل توزيع «١٤ اكتوبر» الى ٢٠٠٠٠ نسخة يومياً.

قضية الطالبة لينا تعود إلى صدارة الاهتمامات في اليمن

عدن: من لطفي شطاره

عادت قضية وفاة الطالبة لينا مصطفى عبد الخالق ابنة نائب وزير الشؤون القانونية في اليمن، وما اذا كانت قتلت او انتحرت، الى مكان الصدارة في اهتمام الصحف وأجهزة الاعلام اليمنية مرة اخرى، في ضوء معلومات تفيد ان والد القتيلة مازال يواصل - بعناد وإصرار - عملية استكمال اجراءات التحقيق، للوصول الى خفايا الحادث، من خلال صحيفة الاتهام التي قدمها، وعلى ضوء الادلة التي توفرت له خلال التحقيقات التي اجرتها سلطات الأمن خلال الأسابيع الماضية.

ومازالت جثة القتيلة في ثلاجة احد المستشفيات بناء على طلب والدها، الذي طلب - منذ أكثر من شهر ونصف - فحص الجثة وتشريحها، للتاكد مما اذا كانت لينا قد تناولت مواد سامة او مخدرة ادت الى مقتلها، الا ان هناك مخاوف من احتمال تسرب التعفن الى الجثة مما يعوق عملية الفحص.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢

الرئيس اليمني يثمن موقف الأحزاب من الميثاق السياسي

تكليف مؤسسات الدولة بمتابعة البناء الوطني

عدن: من لطفي شطاره

وجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح كلمة الى الشعب اليمني بمناسبة عيد الفطر المبارك، قال فيها «ان النقاشات التي عقدها مجلس الرئاسة اليمني خلال شهر رمضان، تركزت حول «ميثاق العمل السياسي»، الذي يعتبر ضرورة وطنية، لتهيئة المناخات المناسبة، والمساعدة على انجاز مهام المرحلة الانتقالية، وبداية للاتفاق والالتزام بالاسس والثوابت الوطنية التي تحمي الشرعية الدستورية والديمقراطية، على اساس مبدا التداول السلمي للسلطة، من خلال تعزيز وترسيخ الوضع القائم، والتقدم به نحو الافضل.

واثنى الرئيس اليمني على تجاوب الاحزاب والتنظيمات السياسية لمناقشة مشروع ميثاق العمل السياسي المقدم من لجنة التنسيق للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ودعاها الى إثراء المشروع بافكار وتصورات قادرة على مساعدة مؤسسات الدولة الدستورية على القيام بالمهام المناطة بها، في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية، لضمان مسيرة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

واكد على حرص مجلس الرئاسة اليمني - بالتعاون مع الحكومة - على الدراسة المتمعنة، والنظر الدقيق في الوضع التشريعي والقانوني، لانهاء ازدواجية القوانين، التي عطلت عمل السلطة القضائية الى حد كبير، وتنظيم الحياة على نسق واحد على ارض الجمهورية اليمنية.

ودعا الرئيس اليمني مجلس النواب الى سرعة النظر فيما تبقى من القوانين الاساسية عقب عيد الفطر، والبت فيها لتحقيق خطوات التقدم الايجابية، وتجسيد مبادئها وقيمها الدستورية، وتقوية مؤسساتها القائمة، والانتقال السريع الى وحدة القوانين الاساسية داخل المجتمع اليمني. وحث الرئيس اليمني الحكومة بأن تعمل على تنفيذ كل ما من شانه الانتقال بنتائج اللقاءات الرمضانية الى مرحلة التنفيذ على مستوى المحافظات، لمعالجة هموم ومشاكل المواطنين، والصعوبات التي تواجه حياتهم المعيشية.



تساهل السلطات اليمنية يثير غضب الأحزاب

اتهام الحزب الاشتراكي بمحاولة لاستدرار العطف

صنعاء: «الشرق الاوسط»

فسرت مصادر يمنية مطلعة حوادث الاغتيال التي يتعرض لها اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في المحافظات الشمالية، بانها دليل على انخفاض شعبيته في المناطق التي انتشر فيها بعد تأسيس دولة الوحدة.

واضافت ان طريقة نشر اخبار الاغتيالات، تمثل محاولة لاستدرار العطف واكتساب نوع من القبول الشعبي، وذلك بعد أن عجزت الحكومة التي يشارك فيها عن ضبط حالة الأمن في البلاد.

جاء ذلك في معرض ردود الفعل على الاخبار المتعلقة باغتيال مصلح صالح الشهواني عضو لجنة منظمة الحزب الاشتراكي في صعدة يوم الاثنين الماضي، في كمين نصبه له عدد من المسلحين مجهولي الهوية، لدى عودته الى منزله، كما اصيب اثنان من مرافقيه بجروح بالغة في الحادث.

وكانت صحيفة «الثوري» ـ التي يصدرها الحزب الاشتراكي ـ قد اصدرت بيانا نعت فيه الشهواني، وقالت انه مناضل قديم في صفوف الحركة الوطنية الديمقراطية، وشخصية اجتماعية، وعضو بارز في الحزب الاشتراكي، وشاركتها في ذلك بعض الصحف والاحزاب والتنظيمات السياسية، التي اكدت على ضرورة اقرار الاوضاع الأمنية، وتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة.

ونقلت «الثوري» ايضا في الاسبوع الماضي خبر أعتداء «عصابة» بزعامة شيخ يحمل رتبة عسكرية على مقر منظمة الحزب في منطقة صرواح في محافظة مارب، حيث مزق افرادها علم الحزب، وقيدوا اعضاءه الذين كانوا يتناولون افطارهم بعد صيام النهار. وكشفت صحيفتا «الثوري» و«صوت العمال» في عدن حادث مقتل عضو بالحزب في محافظة تعز، ولكنهما اختلفتا بشأن اسمه، فقالت الأولى ان اسمه عبد الله محمد لطف، بينما نقلت الثانية اسمه على انه محمود لطف مسعود.

وبينما تشير اصابع الاتهام في هذه الحوادث الى «عناصر متطرفة»، فإن المصادر تجمع على استنكار موقف السلطات الأمنية، التي تبدو وكأنها لا تعير الأمر اي اهتمام، اذ انها لا تصرح لوسائل الاعلام عن ملابسات الحوادث او تطورات التحقيق فيها، وهو امر يثير حنق اعضاء الحزب وقياداته، وتجعلهم يلقون على السلطات مسؤولية «الانفلات الأمني الذي تعاني منه البلاد»، ويطالبونها بالقيام بواجباتها

ومن المتوقع ان يكون ذلك موضع مناقشة في المؤتمر الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، المقرر عقده قريبا.

وقد تمكنت قوة عسكرية من القبض على رئيس عصابة ـ متخصصة في قطع الطريق بين مدينتي صنعاء ومارب ـ واحد معاونيه، واشار قائد القوة الى انه تلقى تعليمات من المحافظ، بعد تزايد حوادث السرقة وقطع الطرق في الفترة الاخيرة، للتحرك الى منطقة «الساقطة» التي يتمركز فيها اللصوص وتعقبهم.

واعرب قائد القوة عن دهشته من اطلاق سراح افراد عصابة اخرى، كانت قوته قد القت القبض عليهم وارسلتهم الى صنعاء، وتساءل عن كيفية تعامل السلطات معهم، في تلميح الى ان التساهل معهم يشجعهم على مواصلة نشاطاتهم التخريبية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

تجاهل انجازات الوحدة والتردد في مواجهة السلبيات يؤديان إلى التخوف ويقطعان الطريق نحو المستقبل

القيادة اليمنية توازن بين هدوء اليوم واستقرار الغد



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

عبد الله حموده تابع التطورات الاخيرة في اليمن ويتناول بالتحليل المشكلات الناشئة عن انجازات لم تكتمل واخرى لم تتحقق بعد، واثارها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ينتشر في صنعاء الآن نوع من الهمس المسموع، يشير إلى ان هناك مناقشات سرية جارية بين الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني - والاحزاب الاخرى غير المشاركة في الحكم، برعاية القيادة اليمنية، يتناول التفكير في تمديد الفترة الانتقالية، التي اعقبت اعلان الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠، وتشكيل حكومة اخرى، ائتلافية ايضاً، ولكنها ذات قاعدة اوسع، تضم - إلى جانب الحزبين الحاكمين حالياً - عدداً من الاحزاب الاخرى ذات الوزن في الشارع السياسي.

ويشير هذا الهمس - الذي رددت صداه بعض صحف المعارضة الحزبية او المستقلة - الى تخوف القيادة في صنعاء من الانتقال الى مرحلة الاستقرار، قبل ان يكتمل إرساء دعائم الدولة الموحدة، وبناء الهياكل الادارية والسياسية والقانونية التي تضمن استمرارها، في ظل الصعوبات المتشابكة التي تعيشها دولة الوحدة، وتتفاعل في إطارها اعتبارات السياسة مع البنية التقليدية للمجتمع، والازمة الاقتصادية المتفاقمة، حيث يتعين البحث عن توازن دقيق في شان توزيع الموارد المحدودة بين انشطة التنمية لتحقيق الازدهار في المستقبل، وتلبية الاحتياجات الفورية الملحة، استجابة لضرورات اجتماعية، وكسباً لود قطاعات سياسية، مما يجعل القضية هي الموازنة بين شراء تهدئة الاوضاع في المدى القصير وبناء الاستقرار في المدى الطويل. وهناك ايضاً حالة من عدم الحسم بشان ما طلبته الاحزاب المعارضة من عقد مؤتمر عام لمناقشة ميثاق العمل السياسي - الذي صدر قبل نحو ثلاثة اسابيع - واقراره، والاستماع إلى وجهات نظر هذه الاحزاب بشأن قانون الانتخابات العامة قبل تقديمه إلى مجلس النواب للمصادقة عليه، وكانت مصادر الحكومة اليمنية والحزبين الحاكمين قد اشارت الى اقتراح بديل، يكتفي بعقد اجتماع مائدة مستديرة بدلا من المؤتمر العام، للاستماع الى وجهات نظر الاحزاب المعارضة ومناقشتها، ودراسة ما يمكن الاخذ به منها في إجراء تعديلات على القانونين.

ويترتب على عدم حسم الامور بشكل واضح، وانتشار الهمس بشان ما قد يجري الترتيب له في المرحلة المقبلة، ايجاد حالة من الفوضى والافتقار الى الاطمئنان لما قد يخبئه المستقبل بالنسبة إلى العدد الاكبر من الاحزاب السياسية، التي برزت - بصورة تجمع بين العفوية والفطرية - في الفترة المصاحبة للوحدة اليمنية واللاحقة عليها، لتمثل مختلف الاتجاهات السياسية، بعدد يتراوح بين ٤٦ و٦٠ حزباً وتنظيماً، دون ان يتوافر احصاء كامل لها، بسبب عدم وجود جهة رسمية لتسجيلها والاعتراف بشرعيتها، سوى سكرتارية الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، التي تعتبر مؤسسة سياسية حزبية، اكثر منها جهازاً رسمياً.

ويسبب التاخير في حسم كثير من القضايا على هذا الصعيد قلقاً شديداً للاحزاب والتنظيمات اليمنية، لا يرجع سببه فقط الى القلق مما تتقول به بعضها من الاعداد لعملية تحيز انتخابية ضدها، وإنما قضية الاعتراف بوجودها، والسماح لها بالاستمرار في إطار من الشرعية السياسية، ونظراً لأن ايا من هذه الاحزاب والتنظيمات لم ينصهر في اختبار معركة انتخابية تحدد وزنه الحقيقي، فإن كلا منها يزعم لنفسه تاييدا شعبيا لا يتناسب مع ما تستطيع شعاراتها ان تستقطبه، إضافة إلى افتقار معظمها الى الخبرة في

وضع السياسات المناسبة، او وضعها موضع التنفيذ في الحكم.

ويبدو ان التصرفات الحالية للمسؤولين اليمنيين تعكس التقليل من شان الانجازات التي تحققت على مدى العامين الماضيين، وتعبر عن القلق الناتج عن العناصر السلبية، ويزداد تفاقم هذا الموقف بسبب ظروف عدم الحسم التي تنتقدها احزاب المعارضة على اساس مظاهرها الواقعية وآثارها الواضحة، وينفيها المسؤولون في محاولة للتغطية عليها او تجاهلها.

وربما كان يتعين على المسؤولين اليمنيين ان ينظروا الى جوانب ايجابية متعددة، توفر لهم قناعة ورضى عن انجازات الماضي، وتمنحهم الثقة على معالجة البقايا السلبية في المستقبل، ويمكن تعداد بعض النقاط الايجابية في سجل انجازات المرحلة السابقة في نقاط ست:

● النقطة الاولى هي - دون شك - انجاز الوحدة بين شطري اليمن، وبناء واقع طبيعي جديد على الارض اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية، لم يعد موضوعا للجدل والنقاش، ويتمثل عنصر التفاؤل - في هذا الشان - في ان اليمنيين - مهما اختلفوا في ارائهم السياسية، وتنظيماتهم الحزبية - متفقون على ان الوحدة رصيد اساسي تجب المحافظة عليه.

● اما النقطة الثانية التي تمثل عنصراً للتفاؤل فهي ان التركيب السياسي للعدد الاكبر من الاحزاب والتنظيمات الموجودة حالياً في اليمن لا يتطابق مع البنية التقليدية للمجتمع، مما يجعل الاختلاف في وجهات النظر السياسية بشان ما تراه كل منها في مصلحة اليمن، لا يرتكز الى وحدات مجتمعية ذات هياكل محددة، وربما كان ذلك نوعا من صمام الامان، ودليلاً على النضج السياسي، يضمن عدم تحول الخلافات السياسية الى انشقاقات مجتمعية.

● والنقطة الثالثة هي ان «ميثاق العمل السياسي» - الذي نشرته الصحف اخيراً - يشير الى ثوابت اساسية يتفق عليها الجميع، ومن بينها ان «الإسلام عقيدة وشريعة» للدولة، إضافة الى التاكيد على الانتماء العربي، وتعزيز التضامن مع الشعوب الإسلامية والحفاظ على الوحدة ونظام الدولة ونهج التعددية الحزبية. وتوضح القراءة المتعمقة في الميثاق ان اي نقاش حوله سيتركز بالاساس على قضايا شكلية، لان مضمونه يكاد يكون موضع اجماع اليمنيين كلهم.

● وترتبط النقطة الرابعة بوعي اليمن بمكانته العربية، وعلاقاته مع الدول الشقيقة، والدور الذي يمكن ان يلعبه بعد التوصل الى تنقية الاجواء العربية من اثار ازمة الخليج الاخيرة، التي نشات بسبب الاحتلال العراقي للكويت، والحرب التي خاضتها قوات التحالف الدولي لإزالة هذا الاحتلال.

● اما النقطة الخامسة فهي وجود مؤسسة مثل المجلس الاستشاري للقيادة اليمنية، تضم في اطارها ممثلين عن احزاب وتنظيمات سياسية غير مشاركة في الحكم، وشخصيات ذات وزن في الحياة العامة لليمن، تستطيع توصيل صوتها الى اعلى مستويات الحكم، مما يمثل تعبيرا اضافيا عن الديمقراطية وتوسيعا لنطاق تبادل الراي في شؤون اليمن، باكثر مما يوفره مجلس النواب الحالي.

● والنقطة السادسة هي النجاح في إصدار ما يقارب العشرين من القوانين الوحدوية بقرارات من القيادة، لوضع أساس الوحدة التشريعية، وذلك حتى يتم عرضها على مجلس النواب عند عودته للانعقاد في اعقاب عطلة عيد الفطر المبارك. وإضافة الى ما ستلعبه هذه القوانين في توحيد التشريعات، فإن الدليل العملي على الانجاز في هذا الشان، تمثل في اصدار الهوية الموحدة، التي حصل رئيس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس على اول هوية صدرت منها.

وليس من العدالة والانصاف ان يقلل احد من شان هذه الانجازات، بسبب وجود مشكلات اخرى متفاقمة، وتضخيم هذه المشكلات وتهويلها بصورة تعوق التقدم نحو انجازات اخرى مطلوبة، على اساس اعتبار المشكلات الموجودة انجازات يجب تحقيقها، بدلا من اعتبارها عوائق على طريق تحقيق المنجزات، وسببا لتشتيت الاهتمام ومبررا لتقاعس الهمة.

وعلى راس هذه النقاط السلبية تاتي قضية التدهور الامني، وتكرار عمليات الاغتيال التي تروح ضحية لها عناصر قيادية في الحزب الاشتراكي اليمني، إضافة الى الخلافات بين تنظيم الحزب واجهزته الإعلامية، التي تمثلت في اضراب صحافيي وعمال مؤسسة «١٤ اكتوبر» في عدن اواخر الشهر الماضي، ومظاهر عدم الثقة بين الصحافيين ووزارة الإعلام، التي برزت اثناء مفاوضات انهاء الاضراب.

وإذا كان المراقبون يؤكدون ان واقع الصعوبات - الموجودة في اليمن حالياً - يحمل في طياته بصيص ضوء النهار التالي في المستقبل، فإن هذا النهار لن يسطع ضوؤه الا بجهود كبيرة لإضاءة شموع كثيرة تعجل ببزوغ الفجر قبل ان تحل ساعته، بدلا من ان يقضي الناس وقتهم في الظلام، وقد اقتصرت جهودهم على صب اللعنات عليه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (المدنية)

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

الرئاسة اليمنية تستكمل عملية إنهاء التشطير

مجموعة جديدة من القرارات بقوانين في مجالات القضاء والصحة والدفاع

عدن: من لطفي شطاره

أصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمس الأول عدة قوانين بقرارات رئاسية في اطار عملية إنهاء الازدواجية في التشريع بين القوانين الشطرية التي ظلت سارية المفعول بعد قيام الدولة الموحدة.

وتتعلق القوانين الاخيرة باختصاصات قطاع قضايا الدولة، والتحكيم الحكومي، وتعيين الاعضاء القانونيين وترقيتهم، وتحديد اقدميتهم، والتفتيش على اعمال المشتغلين بقضايا الدولة، وتأديبهم.

كما تضمنت ايضا قوانين المرافعات والتنفيذ المدني، وللمحاماة وحقوق وواجبات نقابة المحامين، والسلطة التأديبية، ونظام المحاسبين القانونيين، والترخيص لشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، ومزاولة المهن الصحية، الذي يحدد فتح وتشغيل المنشآت الصحية الخاصة، وقواعد اجراء العمليات الجراحية، ونقل وزرع الاعضاء، وأخذ العينات واعمال الفحص، والقواعد التي تنظم عمل المجلس الطبي.

بينما حدد قانون آخر معاشات ومكافآت رجال القوات المسلحة والأمن، وتحديد موارد صندوق التقاعد ومدة الخدمة اللازمة لمنح المعاش او المكافأة، وسن الاحالة الى المعاش، وقواعد تسوية المعاشات والمكافآت، ومعاشات ومكافآت ضباط وضباط الصف وجنود الاحتياط، والعاملين المدنيين في القوات المسلحة، وتعويض المصابين بإصابات تمنعهم من البقاء في الخدمة، وتنظيم وصرف الحقوق التقاعدية والمكافآت.

وتناول قانون آخر تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الاجنبية، بالاضافة الى قانون الاشراف والرقابة على شركات ووسطاء التأمين، وقانون الرقابة على الاغذية من خلال جهازي التفتيش والتحليل، وقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ومن المتوقع ان يناقش مجلس النواب (البرلمان) جميع القوانين التي صدرت لخيراً بقرارات رئاسية عقب عيد الفطر المبارك، لكي يكتمل الغاء كافة مظاهر التشطير في اليمن، ووضع حد لمظاهر الفوضى التي تفشت في الفترة الاخيرة، من جراء تعامل مواطني اليمن الموحد بقوانين شطريه.

ويأمل المواطنون في ان يترتب على صدور قانون مزاولة المهن الصحية، انهاء جشع الاطباء في عدن، بعد ان اتهمهم وكيل فرع وزارة الصحة بالاتجار على حساب صحة المريض، بعد ان كان محظوراً على الاطباء في جنوب اليمن قبل الوحدة فتح العيادات والصيدليات الخاصة، كما ينتظر ان تلعب قوانين المعاشات والمكافآت لأفراد القوات المسلحة، دورها في التعجيل بتوحيد مؤسسات وزارة الدفاع وتشكيلات القوات المسلحة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط اللندنية

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

اليمن: مخصصات الرئاسة تثير ازمة بين الحزبين الحاكمين

يحاول المسؤولون اليمنيون، بتصريحاتهم المتفائلة، تبديد اجواء التوتر المسيطر على البلاد في ظل ازمة اقتصادية متفاقمة تفجر مجموعة تناقضات اجتماعية برزت منذ اعلان الوحدة بين شطري البلاد. واقترنت اجواء التوتر بسلسلة اعمال عنف، بدأت قبل بضعة اشهر واسفرت عن اغتيال عدد من قيادات واعضاء الحزب الاشتراكي، المشارك في السلطة. وتطور الامر الى ظاهرة مقلقة تمثلت في حادثة تبادل اطلاق الرصاص داخل قصر الرئاسة في ١٤ آذار (مارس) الماضي، الامر الذي يؤكد تفاعل الموقف المتأزم بين الحزبين المشاركين في السلطة. ويتخوف مراقبو الوضع اليمني من ان تتطور ظاهرة العنف السياسي فتؤدي الى انفجار عسكري شامل، على غرار ما حدث في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي، ما يمكن ان يؤدي الى تقويض البناء الوحدوي.

وتطرح الاجواء اليمنية الملبدة بسحب الاغتيالات السياسية، وحوادث العنف تساؤلات كثيرة حول العلاقة المتأزمة بين الحزبين المشاركين في السلطة، وحول الامور المختلف عليها بينهما ودور العوامل الخارجية في معارضة التوجه الوحدوي.

ويلاحظ المراقبون ان الرئيس علي عبدالله صالح والزعيم القبلي الكبير الشيخ علي بن حسين الاحمر، شيخ مشايخ قبيلة حاشد، يشتركان في وصف اعمال العنف السياسي بانها «تعبير عن خلافات داخلية في الحزب الاشتراكي» المشارك في الحكم. في حين يتحاشى الحزب الاشتراكي، كما يصرح امينه العام علي سالم البيض اتهام اي جهة، وهذا التحاشي يبقي باب الاحتمالات مفتوحاً لاتهام قوى مناوئة للاشتراكي لم تغفر للمؤتمر الشعبي العام خطيئة «انتشال الحزب الاشتراكي من مازق الافلاس الفكري حين عرض عليه خيار الوحدة، الامر الذي ادى الى انقاذه».

وأول القضايا المختلف عليها هي مخصصات الرئاسة. فالحزب الاشتراكي يصر على ضرورة تحديد هذه المخصصات ووضع ضوابط على الصرف من الموازنة العامة، نظراً الى الازمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها البلاد. في حين يصر قصر الرئاسة على ان من حقه التصرف بما قيمته عشرة في المئة من عائدات النفط اليمني الحالي، او الذي سيتم اكتشافه لاحقاً، لا سيما في ظل مؤشرات على امكانية وصول الصادرات اليمنية البترولية الى اكثر من مليون برميل يومياً، وفي غضون سنتين. ويعترض الحزب الاشتراكي لأن هذا التبديد من المال العام يتم في ذروة الازمة الاقتصادية، لا سيما بعد عودة مئات الآلاف من العمال اليمنيين من الخارج الى بلدهم. ويرى الاشتراكي ان اصرار الرئاسة على نسبة العشرة في المئة هو «استباق لارباح ممكنة قد يجنيها اليمن مستقبلاً، وليس في الوقت الراهن»، كما قال مصدر مطلع لـ «الوسط».

والنقطة الثانية المختلف عليها تتمثل في غياب الضوابط والرقابة على التصرف في الموازنة العامة. «ما يفتح الباب واسعاً لشراء الذمم» ويهدد بانتشار الفساد السياسي والاجتماعي، وحشد الولاءات القبلية والسياسية لصالح طرف من دون الآخر.

القضية الثالثة المتنازع عليها بين الحزبين تتعلق بتوحيد الجيش وقوى الامن. اذ ما زال الجيش اليمني حتى الآن، وبعد مرور قرابة عامين على الوحدة، مقسماً على الاسس السابقة لما قبل الوحدة، وهي وضعية خطيرة تهدد ما تحقق من انجازات متواضعة. وتعتقد قيادات يمنية، من الحزبين المشاركين في السلطة، ان هناك اجنحة نافذة في البلاد غير حريصة على دمج المؤسسات العسكرية، وقوى الامن الموروثة من ايام التشطير، «مخافة انكشاف عمليات فساد اداري واسعة في صفوف القوات المسلحة، لصالح قوى قبلية ذات وزن اجتماعي مؤثر». وفي هذا الصدد قال مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الوسط» ان «قرابة اربعة عشر الف شخص يتقاضون رواتب مدرجة على جداول الرواتب الشهرية لكوادر القوات المسلحة، في حين يمارس هؤلاء اعمالهم الحرة في مناطق تواجدهم القبلي».

القضية الرابعة هي انتشار السلاح بين فئات واسعة في المجتمع، ومطالبة الحزب الاشتراكي بوضع حد سريع ونهائي لهذه الظاهرة. في وقت تعتبر القبائل النافذة ان المطالبة بحظر اقتناء السلاح تستهدفها لاستلاب مقومات قوتها.

وكتقليد سياسي معروف، استغلت الحكومة اليمنية ليالي شهر رمضان باكملها بهدف السعي الى وضع ميثاق شرف يحكم تعاطي الاحزاب السياسية اليمنية. وتكلف بالمهمة العسيرة، رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس. غير ان القضايا المختلف عليها بين الحزبين الشريكين عرقلت مهمة رئيس الوزراء. في الوقت نفسه يشهد الشارع السياسي اليمني ظاهرة تخلي قيادات وطنية ذات وزن عن التزامها الحزبي العريق، وأبرز حادثة في هذا السياق تجلت في استقالة العميد مجاهد ابو شوارب، نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، من عضوية المؤتمر الشعبي العام المشارك في السلطة ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

«الزربيان» وجبة الغداء الشهيرة يوم العيد

فقدت النقود قيمتها بفعل الأزمة الاقتصادية في اليمن فاقتصر شراء الملابس الجديدة على مناسبات الأعياد



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

رغم المشكلة الاقتصادية التي تعتصر اليمن حاليا، والتي ادت الى ارتفاع الاسعار في موجة تضخمية، الا ان الناس لا يرغبون في الخروج على التقاليد التي عاشوا في ظلها اجيالاً متعاقبة، وتتعلق بالاحتفال بعيد الفطر في مظاهر تتسم بالبهجة والسعادة، وقد ادى ارتفاع الاسعار الى تخفيض القوة الشرائية للنقود في ايدي الناس، ومن ثم حد من الطلب على السلع والمواد الغذائية في الاسواق.

ومع كل ظروف الازمة، الا ان اسواق الملابس المنتشرة في انحاء اليمن، لاسيما في مراكز التجمعات السكانية الكبيرة مثل صنعاء وعدن شهدت اقبالاً غير عادي. ورد احد تجار الملابس والاحذية على سؤال من «الشرق الاوسط» حول الاوضاع الحالية بقوله، ان كثيرا من العائدين من الخليج فضلوا سكن المدن الكبيرة، وقد ادى ذلك الى ازدحام الاسواق، واضاف «صحيح ان القوة الشرائية للمتسوقين ضعيفة نسبياً - مقارنة بالاعوام السابقة - ولا يتمكن الجميع من شراء كل ما يرغبون، الا ان كثيرا من رواد السوق يعودون الى منازلهم حاملين الملابس والاحذية التي اشتروها».

ويعتبر عيد الفطر المبارك من المناسبات المهمة، التي يحرص رب كل اسرة يمنية على اسعاد افرادها فيها، حتى ان كثيرا من الاسر اصبحت - في السنوات الاخيرة - لا تشتري ملابس او احذية جديدة الا في عيد الفطر (العيد الصغير) وعيد الاضحى (العيد الكبير)، وهو ما يعني موسماً للرواج التجاري في الاسواق. وقد تختلف مظاهر العيد جزئياً من محافظة يمنية الى اخرى، حسب العادات المتبعة، وانماط الاحتفال بالعيد، الا ان له ملامح متميزة في عدن، تبدأ مع الساعات الاولى من صباح يوم العيد ذاته، عندما يذبح الناس خروف (ضحية) العيد عقب صلاة الفجر مباشرة، ثم يتوجه الجميع الى المساجد لاداء صلاة العيد والاستماع الى خطبته، ومن الملاحظ ان مساجد عدن ترتدي حلة جديدة هذا العام بعد ترميمها، او اعادة بناء تلك التي تهدمت في الفترة السابقة بسبب القدم والاهمال.

وكانت المساجد قد فتحت - خلال شهر رمضان - للسهر في امسيات دينية والاستماع الى القران الكريم بعد صلاة التراويح، وساعدت في تنظيم هذه الامسيات مؤسسات خيرية تابعة لبيوت التجارة العريقة في اليمن، ومن بينها مؤسسة هائل سعيد انعم وشركاه.

وبعد صلاة العيد يتناول العدنيون اول وجبة افطار صباحية بعد الصيام، ويفضلون ان تكون من الاعضاء الداخلية للذبيحة (خروف العيد) مثل الكبد والطحال والمخ، حيث توضع عليها بعض التوابل وتقلى، وتبدأ بعد ذلك زيارات العيد المتبادلة بين الاهل والاقارب والجيران والاصدقاء، وجرت العادة على ان يجتمع شمل الاسر في مناسبات الاعياد، حيث يذهب الابناء جميعا الى منزل الوالدين او الاخ الاكبر، وتنصرف النسوة مجتمعات الى اعداد الطعام للجميع.

ومن الوجبات الشهيرة في هذه المناسبات تلك التي تعرف باسم «الزربيان»، وهي تتكون من الارز واللحم والبطاطس والبصل، ويضاف اليها قليلاً من «القطيب» - الزبادي - ليساعد على طهي اللحم مع الارز، ويجعله اكثر سهولة في الهضم، ولذة في الطعم، غير ان المهارة في اعداد هذه الوجبة ولذتها، تختلف باختلاف المقادير التي يتم وضعها اثناء الاعداد، والتحكم في نسبة البهارات، التي تضفي عليها نكهة طيبة.

ويذهب الاطفال بملابسهم الجديدة الى الملاهي يلهون ويمرحون فرحاً بالعيد، ويجري في حواري عدن نصب المراجيح، ويفترش الباعة الارض لعرض الالعاب والهدايا المختلفة، وتنتشر في الشوارع العربات المتنقلة لبيع «الايسكريم» والحلويات، التي يشتريها الاطفال بالنقود التي جمعوها من الاهل، وتسمى بـ «حق العيد».

اما الرجال فيذهبون - بعد تناول الغداء - الى مجالس «القات»، وهي عادة لا يستطيعون الفكاك منها، وليس ذلك فقط بغرض القضاء على اوقات الفراغ، ولكنهم يعتبرونها من المناسبات التي تجمعهم باصدقائهم، الذين تفرقهم مشاغلهم العملية في الايام العادية، منهم من يعتبر جلسة «القات» في يوم العيد ذات نكهة خاصة، بعد انقطاعهم عن مضغه خلال شهر رمضان.

وتزدحم شواطئ عدن عصر يوم العيد بالاسر، ويطلق العنان للاطفال للهو والمرح، والاستمتاع بجمال البحر ونسمات هوائه النقي.

وعلى الصعيد السياسي لا ينتظر اليمنيون اي جديد مع قدوم عيد الفطر المبارك، وان كانوا يتوقعون ان تأتي الايام المقبلة باحداث سياسية مكثفة، خاصة مع اقتراب الذكرى الثانية للوحدة اليمنية في ٢٢ مايو (ايار) المقبل، وتسرب انباء عن حكومة ائتلافية جديدة، تضم ممثلين لاحزاب سياسية معارضة حاليا، اضافة الى الحزبين الرئيسيين في البلاد (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني).

وجدير بالذكر ان القيادة اليمنية لم تعقد لقاءاتها الشهيرة في امسيات شهر رمضان، وكانت تحتل حيزاً كبيرا من اهتمام اجهزة الاعلام، مما اضفى على الشهر الماضي نوعا من الهدوء الاعلامي، انصرف الناس خلاله عن الاهتمام بالسياسة الى التركيز على مواجهة متطلبات رمضان، واحتياجات العيد، والوفاء بالتزاماتهم رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، التي يأملون ان تزول مع قدوم العيد المقبل.. اذا نجحت القيادة في اتخاذ قرارات ناجعة لحلها.



الاعلام اليمني.. متى يستفيق؟!

كتب إليّ صديق من صنعاء يقول: «اشكر لكم اهتمامكم بما يجرى من احداث في اليمن هذه الايام، واثني على جهودكم في تقديم صورة واضحة لأهلنا في الوطن العربي والعالم عن هذه الأحداث.

واشير الى ان اصابتكم كبد الحقيقة في ما تنشرون من اخبار ومعلومات عن اليمن، اثارت اصحاب بعض الأقلام المأجورة هنا، وارسل اليكم نموذجا من نتاجها». والنموذج الذي ارسله الصديق، كان تعليقا بعنوان: «صوت القبح» الكويتية.. الا يصمت؟ نشرته صحيفة «٢٦ سبتمبر» بتاريخ ٩٢/٢/٢٧، وجاء فيه: «صحيفة اسمها «صوت الكويت» منذ فترة طويلة وهي لا تجد موضوعا لمادتها الصحافية سوى توجيه الاساءات لليمن.. وقد ارهقت نفسها في تلفيق الأخبار الكاذبة عنها، واسترسلت كثيرا في بذاءات وشتائم وحملات تشكيك وتشويه ضد اليمن والوحدة اليمنية». وينتهي التعليق الى القول: «الا يسكت هذا الصوت القبيح وهو يحاول زرع الشقة والخلاف بين بلادنا واشقائها ويمضي في تكريس حالة شقاق عربي نعمل على تجاوزها ودمل جروحها!».

نطمئن، اولا، جماعة «٢٦ سبتمبر» الى ان «صوت الكويت» لن تسكت عن قولة الحق، وستظل امينة في نقل الخبر والمعلومة الى القارىء.

ونطمئنهم، ثانيا، على صحتنا. فنحن لا نشعر بأي ارهاق في جمع الاخبار عن اليمن، ذلك ان ما ننشره هو جزء يسير مما تبثه وكالات الانباء، وتنقله إلينا مصادر المعلومات في صنعاء والعواصم العربية والعالمية الاخرى.

ولا بد، ثالثا، من السؤال: لماذا التباكي الآن على وحدة الصف العربي والوفاق بين الأشقاء؟!

اين كانت «٢٦ سبتمبر» يوم غزت جحافل نظام بغداد الكويت، وحاولت ان تلغي شعبا بأكمله، وتمحو دولة جذورها ضاربة في التاريخ؟!

اين كانت يوم إنحاز النظام القائم في اليمن الى صف المعتدي، وساهم في دق اسفين الشقاق في جسد الأمة الواحدة؟!

ولماذا لم تتحرك غيرة الاعلام اليمني على الوفاق العربي ووحدة الصف، حينذاك، وتطالب علي عبد الله صالح بالوقوف الى جانب الحق - حق شعب الكويت في العيش بحرية وسلام على ارضه، وتدعو صدام الى وقف الجريمة والعودة من حيث اتى؟! إذا افترضنا ان ضمير «٢٦ سبتمبر» كان نائما في ذلك الحين لسبب او لآخر، وقرر الآن ان يصحو لسبب او لآخر ايضا، الم يكن اولى به ان يستفيق على الحقيقة الناصعة وهي ان نظام بغداد هو الذي اجترأ على مبادىء الجيرة والأخوة والعروبة والاسلام، وضرب عرض الحائط بكل القيم.. وليس الكويت! وان نظام الاشاوس هو الذي زرع، بفعلته تلك، بذور الفتنة والشقاق والخلاف والفرقة في الصف العربي.. وليست الكويت! وان ما يجري الآن في اليمن هو نتيجة طبيعية للعزلة التي ارادها نظام صنعاء لنفسه، حين اختار ان يناصر الباطل على الحق، ويسبح ضد التيار تدغدغه وعود واهمة قدمها له طاغية بغداد! لقد كان أولى بـ«٢٦ سبتمبر». قبل ان تطالب «صوت الكويت» بالصمت، وعدم كشف ما يجري في اليمن من احداث. كان اولى بها ان تتكلم هي، وتكشف الحقيقة للشعب اليمني، وتعترف ان ما حدث في الكويت يوم ٢ اغسطس (اب) ٩٠، كان جريمة لا تغتفر، وان الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب اليمني اليوم هي من ذيول تلك الجريمة التي وقف نظام صنعاء منها موقف المتفرج، بل المؤيد وكان اولى بـ«٢٦ سبتمبر»، التي تدعي اليوم العمل على تجاوز حالة الشقاق بين اليمن واشقائها ودمل الجروح، ان تطالب نظام صنعاء بالاعتراف بالخطأ، وتدعوه للتراجع عنه والاعتذار من شعب الكويت على الاساءات التي سببها له بتأييده أشاوس بغداد..

ولكن.. على من تقرا مزاميرك يا داود؟!

أنور الياسين



الكتّاب اليمنيون يستنكرون الإرهاب ونشر الفساد في كيان المجتمع

صنعاء: مكتب «الشرق الاوسط»

وجه اكثر من مائة من الكتاب والادباء اليمنيين رسالة الى حسن احمد اللوزي وزير الثقافة والسياحة، والدكتور احمد محمد جرهوم وزير الاعلام، حذروا فيها من الشعور «بالرعب والارهاب الفكري» الذي يتعرض له المبدعون في اليمن، وما تقوم به دوائر معينة من «سعي محموم لنشر الفساد في كل ذرة من كيان المجتمع، وسحق قيم الانتماء الى جوهر الاسلام والثورة والعصرية»، وتحويل هذا الانتماء الى «مسخ مستهلك».

وناشد الكتاب والمبدعون الوزيرين عدم الوقوف على الحياد من التهديد الذي تتعرض له المؤسسات الفكرية والابداعية، واتهموا السلطة السياسية «بالوقوف موقف المتفرج «اللامبالي» امام التدهور»، وكأنها «لا ترى ولا تفهم ولا تسمع شيئا مما يجري في البلد بعد توحيده». وقالوا ان ذلك يزعزع الثقة بالسلطة وبوحدة اليمن بين ابنائها شمالا وجنوباً في ظل هذه السلطة.

واعربوا ـ في الرسالة ـ عن عزمهم على عدم الانجرار الى مواجهة مع اجهزة السلطة التي تحاول استدراجهم، وان كانوا لا يستطيعون التخلص من شعورهم بالسخط والغضب من مجمل سياساتها التي نشأت من جراء الازمات المتعددة التي تعاني منها البلاد حالياً.



انتقادات جديدة لقانون الانتخابات اليمني ومطالبة مجلس النواب بتعديلات جوهرية

صنعاء: «الشرق الاوسط»

انتقد قاض يمني مرموق اسلوب الحكومة في إعداد مشروع قانون الانتخابات العامة، والظروف التي تم فيها ذلك، واوضح ان طابع الاستعجال ادى الى ظهور المشروع بصورة غير مكتملة، واسرعت الحكومة بتقديمه الى مجلس النواب (البرلمان)، فظهر تحكم الاحكام الانتقالية فيه، وكأنه قانون يقتصر العمل به على المرحلة الانتقالية التي تنتهي في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، ولا يمتد اثره الى ما بعدها.

وقال القاضي حمود عبد الحميد الهتار ـ رئيس المحكمة الجزائية في صنعاء، ونائب رئيس المنتدى القضائي ـ في مقال نشرته صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية، ان مشروع القانون اعطى اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، ولم يعمل على توفير ابسط الضمانات لها ـ برلمانية كانت ام قضائية.

ويعتبر القاضي الهتار احد الشخصيات القانونية المشهورة في اليمن، وهو معروف بالحزم والشدة، وان كان البعض يوجه اليه اتهامات بانه يخدم السلطة دون تقديم ادلة على ذلك، وربما كان مقاله في انتقاد قانون الانتخابات يمثل افضل رد على هذه الاتهامات.

ولاحظ القاضي اليمني ان مشروع قانون الانتخابات ـ الذي يتوقع ان يناقشه مجلس النواب اليمني ويصادق عليه هذا الشهر ـ اقتصر على فرض رقابة شكلية، وتجاهل الرقابة القضائية الفعلية، موضحاً ان ما جاء في المادة ١٧ من المشروع، بشأن حرمان المحاكم الابتدائية من النظر في الطعون المقدمة ضد الإدراج في جداول الانتخاب، واناطة الفصل فيها بقاض ينتدبه رئيس محكمة الاستئناف في المحافظة، يعتبر مخالفا لنص المادة «١٣٠» من الدستور، والمادتين «٩٠» و«٤٧» من قانون السلطة القضائية.

وتطرق القاضي الهتار الى بعض الملاحظات التفصيلية الاخرى على مشروع القانون، وطالب اعضاء مجلس النواب ـ في ختام مقاله ـ بالنظر فيها، والاخذ بالنقاط الجوهرية منها على الاقل.

وكان مشروع قانون الانتخابات الذي تقدمت به الحكومة قد اثار جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية اليمنية، حيث اعترضت بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم على بعض مواده وفقراته، وطالبت بتعديلها، وهو الامر الذي جعل رئيس الحكومة المهندس حيدر العطاس يؤجل تقديم المشروع الى مجلس النواب، ويوافق على مناقشته مع قادة الاحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة.

وبعد عدة لقاءات، وعد المهندس العطاس ممثلي الاحزاب بإجراء التعديلات التي طالبوا بها. ولكن مع حلول شهر رمضان، وتعرضه للنقد من جانب رئيس مجلس الرئاسة، الذي قال انه كان يجب على الحكومة ان تناقش مشروع القانون مع الاحزاب والتنظيمات السياسية قبل الانتهاء منه وليس بعد ذلك، قام العطاس بتقديم المشروع للبرلمان، وأدخل عليه تعديلاً واحداً فقط يتعلق بعدد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

ومن المنتظر ان تكون مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب ساخنة ومثيرة، خاصة ان المجلس يضم في عضويته عدداً من المعارضين لسياسة الحكومة وبرامجها ومشروعاتها التي تقدمها للبرلمان.



المصدر: الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: 9 ابريل 1992

الشعب اليمني لن يقبل مبررات الفشل

علي السلال يطالب الأحزاب بالوحدة والاهتمام بالقضية الاقتصادية بعد الانتخابات

صنعاء: «الشرق الأوسط»

طالب سفير اليمن في رومانيا الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية بالتوصل الى نوع من الوحدة او التنسيق بينها، بشأن التوجه نحو المستقبل والتخطيط له. وقال السفير علي عبد الله السلال ـ في مقال نشرته صحيفة «الراصد» الاسبوعية ـ ان مجرد الاتفاق على ميثاق شرف بين القوى السياسية والالتزام به من جانب القوى السياسية الفاعلة على الساحة اليمنية، لا يكفي لضمان انهاء الفترة الانتقالية، وتجسيد دعوة القيادة السياسية بدخول مرحلة الثورة الرابعة، التي تتمثل في اجراء الانتخابات العامة، تمهيدا لتكريس مبدا التداول السلمي للسلطة.

وقال الدبلوماسي اليمني نجل المشير عبد الله السلال انه يجب الاتفاق على جميع الثوابت الوطنية، «لكن المطلوب في هذه المرحلة الصعبة والدقيقة من حياة شعبنا هو السعي لايجاد نوع من الوحدة او الاتحاد بين احزابنا ومنظماتنا السياسية في التوجه والتخطيط على اقل تقدير».

واوضح ان المشكلة التي سيواجهها الحزب ـ او التحالف ـ الحاكم بعد فوزه في الانتخابات ستكون هي القضية الاقتصادية، التي سيتوقف عليها مستقبل من سيتصدى لحمل المسؤولية والبحث عن حل لها، سواء كان اشتراكيا ام اسلاميا ام معتدلاً.

واشار السفير السلال الى ان مرحلة تحمل المسؤولية بعد انتهاء الفترة الانتقالية ستكون اصعب مما يتصوره الجميع، «خصوصا انها مرحلة اختبار بالنسبة لشعبنا، ومحك حقيقي للحزب او الاحزاب التي سيكون حظها موفقا في الانتخابات، ولن تستطيع ـ منذ تسلمها السلطة وحتى مغادرتها لها ان تجد مبرراً او عذراً مقبولاً (لفشلها او عجزها عن تقديم الحل) امام الجماهير، التي تشبعت حتى التخمة بمبررات التنظير، واعذار الظروف القاهرة، واسباب الفشل».

قلق في الدوائر اليمنية بسبب عدم الالتزام بـ «الثوابت»

الحزب الاشتراكي يطالب بتمديد الفترة الانتقالية ويستخدم ورقة التأخير في دمج القوات المسلحة

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ذكرت مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية أن القيادة هناك ما زالت تبحث عن افضل صيغة للتحالف بين اعضائها الذين ينتمون الى الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وبين بقية القوى السياسية غير المشاركة في الحكم، واشارت المصادر الى ان جميع الأفكار المطروحة حالياً في الساحة - التي كانت موضوعاً لمناقشات دقيقة وتفصيلية خلال ليالي شهر رمضان - ما زالت غير مكتملة حتى الآن، ويبدو ان هناك حلقة مفقودة، تهدد المستقبل السياسي لدولة الوحدة. واوضحت هذه المصادر ان كل طرف ما زال متمسكاً بارائه وتصوراته المتعلقة بكيفية التحول من ظروف الفترة الانتقالية - التي بدات منذ اعلان الوحدة يوم ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ - الى فترة الدستور الدائم في اعقاب الانتخابات العامة المنتظرة في اواخر العام الحالي، والإعداد لحكومة جديدة ذات قاعدة سياسية وشعبية اوسع. ولم يتم التوصل الى نوع من التقارب بين الحزبين الحاكمين بشأن هذه القضايا بعد.

واضافت هذه المصادر انه حتى الصحف الرسمية، او تلك التي يصدرها الحزبان الحاكمان عبرت عن قلقها من عدم تمكن القيادة اليمنية من الاتفاق على كيفية الانتقال من ظروف المرحلة الانتقالية الى المرحلة التالية، وبالتالي وضع نهاية لمبدأ «التقاسم» المفروض منذ قيام الوحدة، وإتاحة الفرصة لعناصر لا تنتمي لهما للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وتقديم ما لديها من الدراسات والحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع اليمني.وقالت هذه المصادر انه ما لم تخلص النوايا، ويقتنع الجميع بانه لا بد من الاحتكام الى صناديق الاقتراع واصوات الناخبين، وبالتالي التسليم بانه يمكن ان تنتقل السلطة «سلمياً» و«دستورياً» الى قيادة جديدة يختارها الشعب، فان المستقبل السياسي لليمن سيكون محفوفاً بالمخاطر، وقد ينذر بعواقب لم يتوقعها أحد.

وبينما تدور المناقشات حول هذه القضايا وراء الكواليس، يبدو الشارع اليمني متميزاً بشان فهم حقيقة ما يدور، في وقت يعاني فيه من مشكلة ارتفاع الاسعار، وازمة اقتصادية غير واضحة المعالم، اضافة الى الانفلات الأمني والإداري غير المحدود، رغم برنامج البناء والاصلاح الذي تبنته الحكومة منذ عدة اشهر، واعلنت عن البدء في تنفيذه.

ويرى المراقبون ان عدم توحيد المؤسسات العسكرية حتى الآن، رغم اقتراب الذكرى الثانية لقيام الوحدة اليمنية، ورغم اعلان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان هذه المسألة قد حسمت، هو من النقاط الأساسية التي تشغل الراي العام اليمني، وهو مصدر اساسي لتفاقم الخلافات بين الحزبين المتحالفين في السلطة كما أنه يشكل حجر عثرة في طريق تفاهمهما حول قضايا الخلاف.

وتؤكد بعض الدلائل التي اوردتها مصادر صحافية ان هناك اصراراً من جانب قيادات الحزب الاشتراكي اليمني على تمديد الفترة الانتقالية، باستخدام ورقة توحيد القوات المسلحة أو غيرها من الأسباب، وهو الأمر الذي تنظر اليه الاحزاب السياسية المعارضة، وكذلك الشريك الأخر للحزب الاشتراكي اليمني في الحكم (المؤتمر الشعبي العام)، على انه محاولة للالتفاف على الشرعية الدستورية وعلى مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية التي اقرت عند الاتفاق على الوحدة. وأشارت المصادر الى ان الفترة الانتقالية - في نظر كثير ممن يمسكون بمقاليد الأمور - مثلت فرصة لانفاق مبالغ هائلة من الخزينة العامة، دون أدنى مراعاة للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، وليس هذا فقط، بل ان هناك معلومات تشير الى تورط قيادات بارزة في الحكومة في قضايا فساد مالي وثراء غير مشروع، لم يكشف الستار عنها بعد، لكن «لا بد أن ياتي يومها» كما قالت المصادر. وضربت هذه المصادر مثلاً بما يحدث لأراضي الدولة التي تعرضت للبيع والتصرف وفقاً للاهواء والمصالح الخاصة، اضافة الى تأجير المنازل المؤممة، والاشتراك في صفقات استثمارية بأسماء مستعارة، وعقد صفقات سرية تحقق مصالح شخصية محضة. واعتبرت المصادر ان هذا السباق المحموم للثراء غير المشروع على حساب المصلحة العامة خلال الأشهر الماضية من عمر الفترة الانتقالية، الذي يعتبر عاملاً رئيسياً في طرح مسالة تمديدها، قد زاد من الاستياء الشعبي العام، والسخط على القيادة اليمنية والحكومة، واعطى الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية غير المشاركة في السلطة قضية مهمة يمكنها استخدامها لتشديد المطالبة بوضع نهاية للفترة الانتقالية، التي قد تنتهي معها الفوضى والعبث، والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

بين النقد والمطالبة والاعتدال في عدن

الصحف اليمنية بدأت ترك المهاترات ولم يعد ما يبرز منها إلا الملتزم بالموضوعية

عدن: من لطفي شطاره

بانقضاء يوم ٢٢ مايو (ايار) المقبل، يكون قد مر عامان على قيام الوحدة بين شطري اليمن شمالاً وجنوباً، وبدء عهد جديد من الانفتاح السياسي، جرى الاتفاق على ان يكون احدى أهم ركائز قيام الوحدة بين النظامين السابقين، المتباينين في الرؤى والاهداف

وشجع مناخ الانفتاح على خروج اكثر من مائة صحيفة ومجلة من تحت مظلة النظامين السابقين، وعادت صحف كانت تصدر يومياً في عدن اثناء العهد الاستعماري البريطاني لجنوب اليمن، الذي استمر طوال ١٢٩ عاماً، واشهرها صحيفة «الايام» التي بدات عام ١٩٥٨ على يد مؤسسها محمد علي باشراحيل، ثم صحيفة «الحق» التي صدرت عام ١٩٦٥، قبل اقل من عامين من استقلال جنوب اليمن عن حزب رابطة ابناء الجنوب، وحافظت على اسمها عندما عادت بعد الوحدة.

في حين تغير اسم الحزب نفسه الى «حزب رابطة ابناء اليمن» - راي - كشرط لعودته الى ممارسة نشاطه السياسي في اطار اليمن الموحد، واستبعاد كلمة «الجنوب»، التي اصبحت تتنافى مع هدف الوحدة اليمنية في انهاء التشطير بين الشمال والجنوب.

وتصدر الصحيفة حتى اليوم من صنعاء، بعد ان انتقل مركز نشاط الحزب الى العاصمة السياسية.

ولم تفتح الوحدة اليمنية فقط المجال لصحيفتي «الايام» و«الحق» من العودة الى الصدور في عدن، التي لم تكن تصدر منها حتى قبل ٢٢ مايو عام ١٩٩٠ سوى ثلاث صحف رسمية فقط، هي صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية اليومية، وصحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم اليمن الجنوبي، وصحيفة «صوت العمال» الناطقة باسم اتحاد النقابات، بل فتحت الطريق امام العديد من الاصدارات الصحافية الجديدة وافسحت مجال التنافس بين الاحزاب التي ولدت بعد الوحدة، لكسب مزيد من التأييد بين صفوف الشعب.

فظهرت صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية، التي تصدر عن فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن، وصحيفة «عدن» الاسبوعية التي تصدر عن فرع منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن، وصحيفة «التجمع» الاسبوعية الناطقة باسم حزب التجمع الوحدوي.

غير ان التجربة الوليدة للانفتاح التي تجسدت في حرية التعبير عن الراي دفعت هذه الصحف الى النزوح الى المهاترات في ما بينها، فبدأت صحف بعض الاحزاب على الزعم بانها تحمل صفة الوطنية دون غيرها، وانها اكثر ادراكاً لما يعتمل على الساحة اليمنية من صعوبات.

واخذت تلقي باللائمة وتشير باصابع الاتهام الى عدد من المسؤولين في الحكومة، وتحميلهم مسؤولية تلك الصعوبات.

ودفع ذلك وزير الاعلام اليمني الدكتور محمد احمد جرهوم - في مقابلة تلفزيونية - الى تحميل صحف الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام (الحزبين الحاكمين في اليمن) مسؤولية هذه المهاترات الصحافية، فقال «هذه المهاترات تعكس ان القيادات الاعلامية المسؤولة عن هذه الصحف لا تمارس دورها المطلوب، الذي يحتم عليها توسيع نقاط الالتقاء في الساحة الوطنية، وليس توسيع شقة الخلاف»، واستمر يقول «ان بعض هذه القيادات تسهم في نشر الشكوك، وزرع الشروخ في الحياة السياسية، بدلاً من ان تعمل على راب الصدع، وتوسيع نقاط اللقاء.

وقد خفت حدة المهاترات في الآونة الاخيرة، بشكل اعاد الى القارئ الثقة بها، وبفهمها للواقع، وهو ما تؤكد عليه السلطة اليمنية في كثير من المناسبات، في اطار دعوتها المستمرة للصحافة بأن تتحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة التي تتطلب تشخيص الواقع ووضع البدائل للكثير من الاخطاء التي تحدث في مجالات الحياة اليومية.

وتوضح النظرة المتعمقة الى الصحف التي تصدر في عدن، وابرز اهتماماتها، ودافع القارئ لتفضيل صحيفة عن اخرى، مما ينعكس على شعبية هذه الصحف، ان صحيفة «الايام» العدنية الاهلية المستقلة التي يتولى امرها الناشران هشام وتمام محمد علي باشراحيل - هي اكثر صحف عدن شعبية، استمدت ذلك من تاريخ صدورها الذي يعود الى ما قبل الاستقلال بتسع سنوات، والدور الذي لعبته في مقاومة الاستعمار خلال تلك الفترة، اضافة الى اللغة الصحافية البسيطة التي تستخدمها في توصيل هموم المواطن.

ويمكن الاشارة الى ان «الايام» التي كانت توزع ٣٥ الف نسخة من العدد الواحد غير انها تطبع اليوم ٢٥ الف نسخة فقط، بسبب عدم توافر كميات الورق، تتركز اهتماماتها الصحافية على الانفراد بالاخبار الخاصة، وتحقق قصب السبق الصحافي في تقديم خدمه اعلامية متميزة للمواطن، وكثيراً ما تحمل مقالات تدعو الى التعجيل بقيام المنطقة الحرة في عدن، وقد افردت مساحات واسعة على صفحاتها لمناقشة هذا الموضوع، الذي شغل اهتمام مواطني عدن منذ اعلان مدينتهم منطقة حرة في العام الماضي.

وقد ازرت «الايام» الشعب الكويتي اثناء الاحتلال العراقي.

غير ان صحيفة «التجمع» الناطقة باسم حزب التجمع اليمني الوحدوي - ويتراس تحريرها عمر الجاوي - تعتبر من الصحف الحزبية المعارضة، وتكتسب شعبيتها من خلال ما تتناوله من مواضيع جريئة، وتوجيه انتقاداتها الى السلطة مباشرة، وهو امر كان غير مألوف للقارئ اليمني، خاصة عند تعرضها للكثير من المسائل الحزبية والسياسية وانتقاداتها المتكررة لسياسة الحزبين الحاكمين - الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

كما تعد صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية الناطقة باسم النقابات هي اكثر الصحف التي تصدر من عدن انتشاراً في الوقت الحالي (ما لا يقل عن ٣٤ الف نسخة). ونظراً لخصوصية القضايا التي تعالجها الصحيفة، ووقوعها بشكل واضح ضد التيارات الاصولية المتطرفة، ومعالجتها قضايا الصعوبات الاقتصادية، فإن المراقبين

يرون ان الصحيفة تضع نفسها في موضع المدافع عن سياسات الحزب الاشتراكي اليمني، لان رئيس تحريرها هو رئيس اتحاد النقابات اليمنية، وهو عضو في الحزب الاشتراكي اليمني، ويقولون أنها لا توجه اهتماماتها لقضايا العمال والدفاع عن حقوقهم، لان ذلك لا يخرج عن اطار محدود في نشر خبر او مقال فقط.

ويتركز نشاط صحيفتي «٢٢ مايو» و«عدن» التي تطبع كل منهما حوالي ١٥ الف نسخة في عكس سياسات الحزبين الحاكمين. «٢٢ مايو» تنتقد المؤتمر الشعبي العام، و«عدن» الحزب الاشتراكي اليمني، وتهاجمان نظريتهما لصعوبات الواقع المليء بالمشاكل، ورؤية كل منهما لتلك الصعوبات.

غير ان كثيراً من القراء يجمعون على ان غالبية الصحف التي تصدر في عدن، ان لم تكن في عموم اليمن، يقتصر نشاطها على توجيه النقد واللوم، وكشف الاخطاء، وتوجيه اصابع الاتهام الى القيادات حول كثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، وارتفاع الاسعار والبناء العشوائي، والاستيلاء على الاراضي، دون تقديم حلول او بدائل تساعد السلطة على الخروج من هذه المشكلات، كما ان صحف الحكومة - التي تعتبر صحيفة «١٤ اكتوبر» التي تصدر في عدن احداها - لم تستطع أن تعكس هموم المواطن، او تصوير معاناته الا في اطار محدود للغاية، عبر رسوم الكاريكاتير وبعض المقالات التي افسحت لها صفحة اسبوعية تحت اسم «نافذة للرأي» تناقش قضايا الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير انها لا تستطيع ان تنقل هموم المواطن اليمني اينما كان بصورة اكثر جراة، بسبب ارتباطها وتقيدها بالمسائل القانونية والسياسية.

ويلاحظ القارئ للصحف التي تصدر في عدن، وتقوم مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر بطباعتها، انها تنقسم الى ثلاث مجموعات، مجموعة تطالب، واخرى تنتقد، وثالثة اخيرة معتدلة.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الشعبي العام محمد علي هيثم:

الفترة الانتقالية تنتهي في موعدها وتمديدها ضربة للوحدة اليمنية

□ عدن -
من حسين محمد سعيد:

■ نظم فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن لقاءات بين السيد محمد علي هيثم، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر رئيس الوزراء في ما كان يعرف باليمن الجنوبي وممثلي الاحزاب والفاعليات الاجتماعية في محافظة عدن، فيما تتردد اشاعات عن تمديد الفترة الانتقالية التي تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وعن تعديل الدستور اليمني.

واستضاف اللقاء اول من امس نادي القوات المسلحة في عدن، ونفى هيثم ان الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي يعتزمان تمديد الفترة الانتقالية في البلاد مشدداً على ان «كل مؤسسات الدولة تصبح غير شرعية، في حال التمديد، ومعتبراً ان خطوة كهذه تشكل «ضربة للوحدة» اليمنية.

سلبيات بعد الوحدة

ورد هيثم على استفسارات ممثلي الاحزاب قائلاً ان «سلبيات اضافية ظهرت بعد الوحدة نتيجة التقاسم بين الحزبين الحاكمين».

واعتبر ان واجب الاحزاب الآن هو «تحليل الاوضاع الاقتصادية والسياسية وتقديم الحلول العملية للمشاكل التي تعانيها المحافظات الجنوبية والشرقية وعدن، خصوصاً بعدما اعلنت منطقة حرة رسمياً، ودعا الجميع الى نبذ عقلية الماضي ليستطيعوا درس الواقع وسلبياته برؤية تخدم اهداف المستقبل. لكنه انحى باللائمة على بعض الاحزاب لانها لم تحاول وضع حلول للمشاكل المتفاقمة في اليمن كارتفاع الاسعار وقضية الارض والاسكان».

ووصف قانون الحيازات الزراعية وتمليك المساكن المؤممة الذي اجيز في عدن قبيل ايام من الوحدة بانه «القانون الفتنة»، مشيراً الى ما يحتويه من حلول غير عملية لمشاكل ورثتها دولة الوحدة عن النظام الحاكم في الشطر الجنوبي سابقاً.

واضاف ان «سقوط تجربة بناء نظام سياسي من نمط معين في شطري اليمن تسبب ايضاً في مزيد من السلبيات التي نعانيها الآن».

وحذر من «مشاكل البيروقراطية وتضخم الجهاز الاداري الذي نجم عن دمج ٢٧٠ الف موظف مدني في الشطر الجنوبي سابقاً مع ٨٢ الفاً في الشطر الشمالي». واكد ان المشكلة «ستبقى قائمة ولن تستطيع اي حكومة تدير البلاد بعد الفترة الانتقالية تذليلها، اذا اخذنا في الاعتبار ان على اليمن خلال السنوات الخمس المقبلة، وحسب تقديرات البنك الدولي تامين مليون ونصف المليون فرصة عمل جديدة لمواطنيه».

وشدد على ان «محدودية موارد البلاد تزيد المشكلة تفاقماً وحدة ولولا تصدير كميات محدودة من النفط لما امكن استيراد بعض المواد الغذائية الضرورية من الخارج». وسخر مما يردده البعض من ان نسبة عائدات النفط تذهب الى جيوب مسؤولين كبار في الدولة او حسابات خاصة.

وقال في سياق تكذيب ما يشاع عن نية الحزبين تمديد الفترة الانتقالية سنوات عدة بذريعة عدم انجاز العديد من المهمات الخاصة بتثبيت دعائم دولة الوحدة ان «كل مؤسسات الدولة ستصبح بمجرد تمديد الفترة غير شرعية ما سيشكل ضربة للوحدة في صميمها وهو امر لا نفكر فيه، ونعتقد ان ليس هناك من سيبارك مثل هذه الخطوة».

واكد للمشاركين في اللقاء ان المؤتمر الشعبي العام اتخذ في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي خلال اجتماع لجنته المركزية قراراً بانهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد، وذلك لاسباب داخلية وخارجية. وزاد ان المؤتمر الشعبي ملتزم مبدأ مشاركة الآخرين في الحكم بعد الفترة الانتقالية، ونبه الى امر «ربما كان غائباً احياناً في تفكيرنا السياسي» وهو ان الحزبين الحاكمين «ليسا من انصار الانفراد بتقرير مصير الدولة، بل يقران ضرورة اشراك التنظيمات السياسية على اختلاف مشاربها في هذه العملية، وهي في واقعها عملية توازن».

وشدد على ان «التوازن في الحكم يصون وحدة الشعب والتراب»، مذكراً بالجبهة القومية في الجنوب سابقاً، عندما استلمت الحكم بعد الاستقلال في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، وبانها على رغم ما علق بها من سلبيات وممارسات مرفوضة، راعت طوال تلك السنوات التوازن الاجتماعي في البلاد. وزاد ان رفاق الامس اقتتلوا حين اختل هذا التوازن.

وتطرق الى اللغط المستمر في شان تعديلات دستورية قريبة وتغييرات في هيكل الدولة، فاكد ان هذه التعديلات التي هي من صلب مهمات السلطة الاشتراعية لا بد ان تجري بعد الفترة الانتقالية ليصبح الدستور مواكباً للتطورات التي شهدتها البلاد والمستجدات التي ستطرأ.

وفي سياق الاشارة الى وجود مشاورات بين الحزبين الحاكمين قال: «ثمة اقتراحات ودراسات عن تعديلات دستورية منها تشكيل السلطة من مجلسين احدهما للنواب والثاني سيكون اشبه بمجلس للاعيان تمثل فيه كل المحافظات بعدد متساو من مندوبين يختارهم الشعب بالاقتراع السري وسيعين رئيس الدولة عدداً من اعضائه من بين ذوي الخبرات والكفاءات ومن الشخصيات الاجتماعية.

وبالنسبة الى مجلس الرئاسة الذي يضم خمس شخصيات، ثلاثاً من المؤتمر واثنتان من الحزب الاشتراكي، يرى بعضهم ان وجود خمسة اشخاص على قمة السلطة ربما يشكل عامل بطء في اتخاذ الخطوات التي لا تقبل التاجيل، كالاصلاح الاوضاع الاقتصادية وايجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يقترح ان تتالف رئاسة الدولة من رئيس للجمهورية ونائبه على ان يرشحهما مجلس النواب ويصادق الشعب على هذا الاختيار في استفتاء عام، مع اعطاء راس الدولة حق مجلس النواب وتكليف رئيس حزب الغالبية في البرلمان تشكيل حكومة».

وزاد ان المبدا الذي يتبلور تدريجاً في كواليس الحزبين الحاكمين هو «المشاركة في السلطة باعتبارها حقاً لكل القوى السياسية التي يجب ان تتحمل مسؤوليتها في ادارة دفة الحكم وليس المنافسة على السلطة».

ولفت هيثم الى ان الظروف الحالية «تتطلب تماسك الجبهة الداخلية، ولكن ليس على حساب الديموقراطية، كما ان المشاركة الشعبية لا يمكن ان تتكرس وتترسخ الا عندما تقوم على قاعدة حكم محلي منتخب ديموقراطياً».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

اجتماع للقيادة والحكومة والمجلس الاستشاري في اليمن

بحث تأجيل الانتخابات وتعديل الدستور

صنعاء: «الشرق الاوسط»
عدن: من لطفي شطاره

تتوقع مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان يعلن قريبا عن اتفاق جديد بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) لا يتضمن فقط تمديد الفترة الانتقالية التي اعقبت الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ وتاجيل الانتخابات العامة المقررة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وانما إجراء تعديلات جوهرية في الدستور ايضا، تمهد الاجواء للمرحلة السياسية المقبلة.

وقالت المصادر ان هذا الاتفاق سياتي في وقت لم تتمكن القيادة اليمنية فيه من تحقيق قدر من التقارب بين شقيها، يتيح لها فرصة الفوز بنتائج الانتخابات العامة المقبلة، والبقاء في السلطة على أسس ديمقراطية.

وتؤكد المصادر ان هدف الاتفاق هو وضع حد للخلافات بشان توزيع المناصب وتشكيل الحكومة المقبلة، وتهدئة الاوضاع، وتحقيق استمرارها على ما هي عليه، لفترة اطول.

وكان الفريق علي عبد الله صالح - رئيس مجلس الرئاسة اليمني - قد ترأس اجتماعا مشتركا لمجلس الرئاسة والمجلس الاستشاري ومجلس الوزراء صباح امس، وصفته وكالة الانباء اليمنية «سبا» بانه استهدف «تعزيز جهود البناء، وترسيخ اسس الدولة اليمنية في كافة الجوانب»، دون ان تشير الى ما بحث بالتفصيل، بينما تاجل عقد اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس النواب اليمني، التي ستبحث المصادقة على القوانين بقرارات التي اصدرها الرئيس اليمني خلال الشهر الماضي، ومن المقرر ان تبدأ هذه الدورة يوم السبت المقبل، بعد ان كان مقررا لها امس الاول.

وتشير المصادر الى ان تعديلا مؤكدا سيتم في دستور اليمن، يلغي مجلس الرئاسة، ويكتفي فقط بمنصبي الرئيس ونائب الرئيس، اضافة الى طرح مسألة تعيين الرئيس بعض الاعضاء في مجلس النواب (البرلمان)، وتحديد نسبتهم الى العدد الكلي. واوضحت المصادر ان اقرار هذه التعديلات سيكون تراجعا واضحا عن الديمقراطية التي ينشدها الشعب اليمني.

وكانت انباء صحافية قد اكدت، ان الاسابيع الماضية شهدت لقاءات مكثفة بين اعضاء القيادة اليمنية انفسهم، وبينهم وبين قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية غير المشاركة في الحكم، بهدف جمع الشمل السياسي حول وثيقة «ميثاق العمل السياسي».

ورغم اصدار صيغة الوثيقة، فإن الحوار ما زال مستمرا للتوصل الى صيغة سلمية لتداول السلطة، ودعم الاساس الديمقراطي الذي ارتكزت عليه دولة الوحدة. ولكن المراقبين في العاصمة اليمنية ينظرون بترقب الى ما سيخرج به الاجتماع المشترك الذي يستمر اليوم لليوم الثاني على التوالي.

ويقولون انه يعبر عن حالة القلق التي تسيطر على



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٢

اليمن

القيادة السياسية اليمنية، في ظل مطالبة احزاب المعارضة بانهاء الفترة الانتقالية في موعدها، رغم ما تردد عن جهود القيادة لاشراك تلك الاحزاب في حكومة جديدة تتولى شؤون البلاد في المرحلة الممتدة من الفترة الانتقالية.

ومن ناحية اخرى اكد محمد علي هيثم عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام رداً على سؤال لمراسل «الشرق الاوسط» في عدن - خلال مؤتمر صحافي عقده امس الاول - ان الانتخابات المقبلة ستجرى على اساس الدستور «القائم»، والنسب السكانية في كل محافظة، وهو ما يشكل نفيا ضمنيا لاي توجهات بشان تمديد الفترة الانتقالية.

وتطرق هيثم الى «التكهنات» بشان القضايا المطروحة، ومنها التعجيل بإصدار قانون الانتخابات، وضرورة حسم النقاش حول ميثاق العمل السياسي في مواجهة اولئك الذين ينادون بتعديل الدستور.

وكذلك نفت مصادر مطلعة في عدن لـ «الشرق الاوسط» ان تكون هناك اية نوايا لتمديد الفترة الانتقالية، او تشكيل حكومة جديدة قبل نهاية هذه الفترة، حسب ما نصت عليه اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن.

ووسط هذه الاشارات المتضاربة في كل من صنعاء وعدن، اكد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي - المشارك في الحكم - في كلمة امام اعضاء منظمة الحزب في محافظة ابين امس، ان حزبه «سيتمسك بالخيار الديمقراطي، ويبني علاقاته السياسية على قاعدة التحالف مع الاحزاب والتنظيمات الاخرى، في ظل رؤية مشتركة اساسها الولاء للوطن، وخدمة المواطن، ونبذ العنف».

واكد المسؤول اليمني - الذي يتراس لجنة التنسيق بين الحزبين الحاكمين - ان ابرز القضايا هي اقرار مشروع ميثاق العمل السياسي، والتداول السلمي للسلطة، ودعا اعضاء حزبه الى الاسهام الفعال في انجاح الانتخابات البرلمانية لانهاء المرحلة الانتقالية في نهاية العام الحالي.

وتشير مصادر صنعاء الى ان الفارق بين المناقشات التي تدور في اجتماع امس واليوم وبين ما يصرح به المسؤولون في الاجتماعات العلنية والتصريحات الصحافية، يؤكد رغبة القيادة والحكومة في الاحتفاظ بحالة الهدوء النسبي الحالية، حتى تتمكن من الاتفاق على صيغة مناسبة مع الاحزاب والتنظيمات السياسية توفر ضمانات حقيقية للاستقرار في المرحلة التالية للفترة الانتقالية بعد الانتخابات البرلمانية.

وتؤكد المصادر ان اجراء الانتخابات في موعدها رهن بالتوصل الى ذلك.



انصار علي ناصر يحذرون من تزوير الانتخابات

عزل وحدات من الجيش اليمني

عدن - «صوت الكويت»: حذر انصار الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد من اتفاق وشيك بين الحزبين الحاكمين على حساب الديمقراطية والقوى السياسية الاخرى، وانتقدوا السياسة الحكومية التي اتخذت من ازمة الخليج عقب الغزو العراقي للكويت.

وابلغت احدى الشخصيات البارزة في مجموعة الرئيس اليمني السابق «صوت الكويت» ان هناك حواراً غير معلن بين الحزبين الحاكمين، وانهما توصلا الى اتفاق حول الاوضاع الراهنة والمستقبل. واضاف «ان الجهود ينبغي ان تتركز على الاوضاع الفاسدة وغياب الأمن وتفشي الرشوة وارتفاع الاسعار وتفاقم البطالة التي جاءت جميعها نتيجة السياسة غير الصائبة التي اتخذتها الحكومة اثناء ازمة الخليج».

(التتمة في الصفحة ٤)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

عزل وحدات

لكن الشخصية اليمنية ذاتها انتقدت استبعاد وحدات من الجيش الجنوبي من اجراءات توحيد الجيش اليمني وقالت «انهم يتناسون ان الوية ووحدات من الجيش موالية لعلي ناصر محمد متواجدة اليوم في اليمن وفي مواقع حساسة، ورغم نزع سلاحها واهمال احتياجاتها ومستلزمات عملها، فانه لم يؤخذ برايها في اجراءات التوحيد. واضافت «ومع مرور سنتين على الوحدة فان عشرات الالاف من المدنيين، منهم خمسة الاف خريج من مختلف جامعات العالم يعانون جميعا من البطالة والتسكع». وكان وزير الدفاع اليمني قد اعلن قرارات عسكرية تتضمن توحيد الجيش ونقل الوحدات العسكرية في عدن الى صنعاء وبالعكس.

وحول الانتخابات المقبلة قال «نحن نرفض القوائم المشتركة لانها محاولة لتزييف ارادة الشعب» واوضح ان المجموعة الموالية للرئيس السابق ستتقدم بمرشحيها بشكل مستقل.

ومن جانبها اكدت مصادر في الاحزاب السياسية لـ «صوت الكويت» ان الحزبين الحاكمين اتفقا على حول ما يسمى بـ «الفترة الانتقالية» التي تمتد لأربع سنوات لاحقة. واوضحت تلك المصادر ان اللجنة المشتركة من الحزبين توصلت الى اتفاق على تعديل الدستور يقضي بتسمية رئيس مجلس الرئاسة «رئيس الدولة» واعتماد «اقتصاد السوق» خيارا للنظام الاقتصادي.

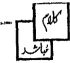
على صعيد اخر دعت مجموعة من النساء الى الكشف عن مصائر ازواجهن واولادهن واخوانهن المفقودين منذ ستة اعوام في جنوب اليمن على اثر احداث ١٣ يناير (كانون الثاني).

وقالت مجموعة النساء في برقية اطلعت عليها «صوت الكويت» انه «لم يجر حتى الان اي اهتمام او بحث او تحر من قبل مجلس الرئاسة بهذا الأمر».



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٢



اليمن.. فيه معارضة!

اجرى تلفزيون الكويت لقاء مع احدى الشخصيات اليمنية المعارضة، هو الشيخ محمد العبيدي من شيوخ قبائل ارحب اليمنية.

كان موقف اليمن من الاحتلال والعدوان هو موضوع اللقاء، وقد افاض الشيخ العبيدي في ايضاح تورط النظام اليمني في المؤامرة الوضيعة، ووضع النقاط على الحروف مبينا حجم معاناة الناس من هذا النظام الذي لا يسيطر الا على العاصمة صنعاء.

اشار العبيدي الى دور دول الخليج في اعمار وتنمية اليمن، وبين ان النظام اليمني يشير الى مشاريع الكويت والسعودية على انها من منجزاته، وهي تتم بأموال وادارة كويتية وسعودية وخليجية.

ثم توجه العبيدي بنداء الى دول الغرب التي تقيم علاقات مع هذا النظام، وناشد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن تعيد النظر في تعاملها مع نظام دموي، لا صلة له بالديمقراطية ولا بحقوق الانسان.

الحقيقة نحن في الكويت، وفي بقية دول الخليج، بحاجة الى سماع الصوت الشريف الذي اخفاه عنا الاعلام سواء بتضليل الاعلام المعادي، ام بتقصير.... المقصرين. فقد امتلأت صدورنا بمشاعر غير طيبة لكل اليمن، ولنا في ذلك الكثير من العذر... الا ان التعميم لا ينسجم مع الواقع.

المعارضة اليمنية تنظم صفوفها للاطاحة بنظام علي عبد الله صالح وهي تعاني منه حتى من قبل ١٩٩٠/٨/٢ كما عانينا نحن منه بعد ١٩٩٠/٨/٢. اشار العبيدي الى ان ما صنعه نظام صنعاء في الكويت لا يغسل باعتذار معسول، ولا بد من زوال هذه الأنظمة في بغداد وصنعاء، فهي قيادات سببت العار لشعوبها والشقاء للامة جمعاء.

عند الحديث عن قضية الاسرى... تهدج صوت الشيخ العبيدي، وسكت عن الكلام... وقد خنقته العبرة... ثم قال:

استمعت الى الاخوة اليمنيين الموجودين في الكويت، وشرحوا لي كيف تم اخذ هؤلاء الاسرى من بيوتهم ومن ابواب المساجد، اي شرع يقر هذا، واي مروءة عربية تجيز خطف العزل من السلاح... هؤلاء مرتهنون وليسوا اسرى ولا داعي للعبث بالكلمات.

الحقيقة - القاف ينطق يمني - انا مقهور لوضع الاسرى، ولن يهدأ لنا بال حتى يعودوا الى بيوتهم باذن الله.

فيصل الزامل



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٢

ناصر محمد يتضامن مع التجمع الوحدوي اليمني

عدن ـ «صوت الكويت»: اكد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد علي ان صدق التعامل والمبدئية التي تميز التجمع الوحدوي اليمني في معالجة قضايا الوطن تضعه. في الاوقات الحرجة، في مقدمة القوى الوطنية المخلصة التي تضع مصلحة الوطن فوق كل شيء.

وقال في رسالة تهنئة بعيد الفطر المبارك بعث بها من مقر اقامته في دمشق الى عمر الجاوي، رئيس السكرتارية العليا للتجمع، انه «من هنا تنبع الاهمية الخاصة لاهتمام التجمع الوحدوي بوضع الامور في نصابها الصحيح، وخاصة فيما يتعلق باحترام الدستور والمرحلة الانتقالية واجراء الانتخابات وعدم السماح بمزيد من التجاوزات الجديدة». مشيرا الى انه بهذا الصدد، تأتي دعوة التجمع للمؤتمر الوطني في وقتها. وقال في رسالته: «اعبر عن تعاطفي مع كل الجهود الوطنية الرامية الى كل ما من شأنه الحفاظ على الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية وتعميق العملية الديمقراطية الجارية في وطننا الغالي وتجذيرها بحيث تصبح الطابع العام المميز لحياة دولة الوحدة، الان وفي المستقبل».



المصدر : الوفـــــد
القاهرة

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير خارجية اليمن يؤكد على احترام السفارة الكويتية

صنعاء ـ ا . ش . ا : أكد الدكتور عبدالكريم الارياني وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية ان السفارة الكويتية في اليمن موجودة وتتمتع بكل احترام وتقدير مشيرا الى انه على العكس من ذلك ليس هناك وجود للحكومة اليمنية في اراضى الكويت . وطالب الدكتور الارياني الاطراف العربية بالا تصدر احكاما غيابية ، ولكن عليها بحث كل القضايا والمشاكل والمواقف التي جلبتها ازمة الاحتلال العراقي للكويت ، مشيرا الى انها كانت اكبر من دول المنطقة باجمعها .

كما اعرب الارياني عن امله في ان تزول اى مخلفات للازمة العراقية الكويتية . مؤكدا انها تؤثر على موقف الاطراف العربية المتفاوضة حاليا مع اسرائيل . وقال وزير الخارجية اليمني ان بلاده قد اقرت مبدا المشاركة في بعض لجان المفاوضات

وعن العلاقات اليمنية الأمريكية ، اوضح الدكتور الارياني ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قد تحسنت الا انها لم تصل بعد الى ما كانت عليه قبل الأزمة ، مشيرا الى ان حجم المساعدات الامريكية لليمن قد تاثر نتيجة الازمة .



القيادة اليمنية ترجئ مناقشة تعديل الدستور

صنعاء: «الشرق الاوسط»

ذكرت مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ان الاجتماع الموسع الذي عقده الرئيس علي عبد الله صالح وضم اعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس الاستشاري على مدى يومي الاحد والاثنين الماضيين، ركز على قضايا خارجية اكثر من القضايا الداخلية التي كان يتوقع ان يناقشها.

واضافت المصادر ان القيادة اليمنية لم تطرح على الاجتماع شيئا مما تردد عن تمديد الفترة الانتقالية لدولة الوحدة، او تأجيل الانتخابات العامة المقرر اجراؤها قبل نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، او تعديل الدستور، او غيرها من الاجراءات التي قيل ان القيادة اليمنية تنوي اتخاذها هذا العام.

وكانت صحيفة «الميثاق» التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام قد نفت في عددها الاخير صحة ما نشر عن تمديد الفترة الانتقالية وتشكيل حكومة جديدة تشارك فيها بعض الاحزاب الى جانب الحزبين الرئيسيين (المؤتمر والحزب الاشتراكي اليمني)



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩٢

المعارضة اليمنية تطرح مجدداً عقد المؤتمر الوطني

عدن ـ «صوت الكويت»: اكد ناطق باسم الاحزاب اليمنية المعارضة ان موضوع انعقاد «المؤتمر الوطني العام» ما يزال مطروحاً بجدية، وقال ان الحزبين الحاكمين اتفقا على تعديلات للدستور بعد دراسة قوة وضعف المعارضة.

ورأى الناطق ان هذا التعتيم جاء على اعتبار ان معظم هذه الاحزاب حديثة التكوين وقليلة العضوية وليس لها تأثير في الشارع السياسي اليمني وان الكثير منها لم يستكمل بنيانه التنظيمي او الهيكلي اضافة الى ضرب الاحزاب العقائدية التي كانت تمارس نشاطها السياسي سراً قبل الوحدة وما رافق ذلك من تفتت للاحزاب.

وبرر الناطق دعوته الى اجتماع للمعارضة بهدف تحديد وبلورة برامجها ونشاطها في وجه الحزبين الحاكمين.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ابريل ١٩٩٢

سيول جنوب اليمن تغرق ٨ وتشل الحياة

محافظ أبين يدعو المواطنين للتضامن حتى تتمكن السلطات من تقديم العون

عدن: من لطفي شطاره

جرفت السيول التي هطلت الاسبوع الماضي في جنوب اليمن مساحة واسعة من الطريق التي تربط محافظات عدن وأبين وشبوه والمكلا، وعددا من الطرق الرئيسية والفرعية. واوضحت مصادر في مصلحة الطرقات اليمنية، ان حجم الاضرار كبير، وان الاعمال الاولية تجري لتامين حياة مستخدمي الطريق الى مختلف المحافظات عبر ابين.

واستدعت السلطات في المحافظة التي تبعد حوالي ٧٠ كيلومتراً عن عدن الجهات المعنية في الحكومة للإسراع بصيانة الطريق، كما عرض التلفزيون اليمني الاجزاء التي جرفتها السيول منه، والشقوق في الاراضي الزراعية.

كما تاثرت مشروعات المياه في مديرية خنصر في المحافظة من جراء السيول، وخاصة في منطقتي صعيدة وشقرة الساحليتين، مما ادى الى انقطاع المياه عنهما. ودعا المحافظ ـ الذي كان يتفقد المناطق المنكوبة امس الاول ـ الى ضرورة تكثيف الجهود، وإعادة الامور الى نصابها من خلال تعاون الجميع، وعمل الدفاعات والحماية.

وتعرضت ايضا مساكن المواطنين في تلك المناطق الى اضرار بالغة من جراء هطول الامطار التي لم تشهدها المحافظة على مدى اكثر من ٢٠ عاما.

وقال محافظ ابين للمواطنين الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، «عليكم التاخي وإيواء بعضكم البعض، وإعادة ما يمكن اعادته وترميمه بشكل مؤقت، حتى يتسنى للسلطات المحلية مراجعة الحكومة، وتقديم ما يمكن تقديمه للمتضررين في المناطق المختلفة التي شملتها الاضرار في المحافظة».

وذكرت مصادر في المحافظة ان عدداً من مناطقها تضررت من السيول، خاصة الاراضي الزراعية والوديان، واهمها وادي خبه وحطاب وحمه، بالاضافة الى انها جرفت كثيرا من السيارات والتربة الزراعية.

وقالت المصادر ان اشجار البن التي تلف معظمها نتيجة الجفاف الذي عانت منه مديرية رصد في أبين لفترة طويلة خلعتها الامطار، ولم يستفد الفلاحون من هذه الامطار التي جرفت محاصيل كثيرة، اضافة الى الدفاعات الترابية والمصدات المبنية من الحجارة وشباك «الجابيون»، كما ضربت بشكل نهائي طريق امبعالة ـ دمان، وضاعت معالمه تماماً نتيجة موقعه على سلسلة جبلية.

وذكرت احصاءات نشرتها صحيفة «الايام» العدنية ان السيول اغرقت خمسة مواطنين في محافظة حضرموت، بينهم الشاب صالح قرطب من ابناء بلدة خشامر التابعة لمديرية القطف، وتم انتشال جثته بعد بحث استمر ثلاث ساعات، كما غرق شخصان اخران في مركز تريم في محافظة سيؤون، وحاصرت المياه ثلاث فتيات من اسرة آل سعيد بن علي في منطقة غصيص، تم انقاذ واحدة منهن، وغرقت الاخريان، اللتان لم يزد عمرهما عن ١٢ عاماً.

وقد ادت السيول الغزيرة على مدى خمسة ايام متتالية الى اغلاق المتاجر والمقاهي والمرافق الحكومية، اضافة الى انقطاع البث التلفزيوني لمدة ثلاثة ايام في بعض المناطق الجنوبية والشرقية.

واوضح المحافظ ان منسوب المياه ارتفع الى اربعة امتار ونصف المتر، وكادت السيول تجرف قريتي القرنعة والكود، مما اضطر السكان الى الجلاء عنهما، وتحويل مجرى المياه الى البحر، بعد مقتل ثلاثة اشخاص من اسرة واحدة في قرية الباخه بمديرية المحفد في الاسبوع الماضي.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

لجنة الأحزاب اليمنية تستعد لبدء عملها

شروط متشددة لشرعية التأسيس تفرض اندماج أو اختفاء تنظيمات متعددة

صنعاء: «الشرق الأوسط»

قال راشد محمد ثابت وزير الدولة اليمني لشؤون مجلس النواب، ورئيس لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، ان اللجنة ستبدأ قريباً ممارسة مهامها المنصوص عليها في القانون، وتدرس أوضاع الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية، ومدى شرعية عملها وفقاً لشروط التأسيس.

وأوضح - في تصريح صحافي - ان اللجنة وضعت مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب، وستقدمه الى مجلس الوزراء لمناقشته وإقراره، وأكد ان بحث توافر شروط تأسيس أي حزب أو تنظيم، وتحديد شرعيته من عدمها، لن يتم إلا بعد تقديم الطلب الرسمي للتأسيس مع بقية الوثائق المنصوص عليها في القانون.

وأوضح انه يتعين على جميع الأحزاب أن تتقدم بطلبات التأسيس الى اللجنة، وان «أي حزب لن يلتزم بما جاء في القانون، فسيكون كمن لا يعترف بالدولة أو بالدستور، ذلك ان القانون قد صدر عن مجلس النواب، وأقره مجلس رئاسة الدولة، وبالتالي فستنتفي شرعية أي حزب أو تنظيم، إذا لم يكتسب شرعيته من اللجنة، ويمارس نشاطه وفق القانون».

ورداً على سؤال حول تأثير لقاءات القيادات اليمنية والحكومة بممثلي بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية على مهام لجنة الأحزاب، خاصة وأن هذه الاحزاب لم تكتسب بعد شرعيتها طبقاً للقانون، قال رئيس لجنة شؤون الاحزاب اليمنية «ان هذه اللقاءات هي اعتراف بشرعية الاحزاب، وتضع اللجنة أمام الأمر الواقع، لكنها لن تمنع اللجنة من اتخاذ الاجراءات المحددة في القانون».

وذكرت الصحيفة ان ما يقرب من ٩ أحزاب عارضت اشراك ٣ شخصيات في لجنة شؤون الأحزاب، معتبرة أن هذه الشخصيات حزبية وليست مستقلة، وهو الأمر الذي يتناقض حسب رأيها مع قانون الأحزاب. وتتشكل اللجنة من وزير الدولة لشؤون مجلس النواب راشد محمد ثابت ووزير العدل عبد الواسع سلام (وكلاهما عضو في الحزب الاشتراكي اليمني)، ووزير الداخلية والأمن العقيد غالب القمش (مؤتمر شعبي عام)، إضافة الى ٤ شخصيات من القضاء، ثم تعيينهم بقرار من مجلس الرئاسة. ويشترط قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لتأسيس اي حزب، ان يتقدم عدد لا يقل عن ٧٥ شخصاً بطلب كتابي الى رئيس اللجنة، بعد التصديق على توقيعاتهم من رئيس أي محكمة ابتدائية، بحيث لا يقل عدد الاعضاء عند التأسيس عن الفين وخمسمائة عضو، يكونون من أغلب محافظات الجمهورية اليمنية (بما فيها العاصمة صنعاء). اضافة الى عدد من الشروط الأخرى، التي يرى بعض المراقبين ان احزاباً وتنظيمات سياسية يمنية أعلنت عن نفسها بعد الوحدة، لن تستطيع بأي حال من الأحوال الوفاء بها، والالتزام بما جاء في القانون.

وجدير بالذكر ان عدد الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية وصل الى اكثر من أربعين حزباً، ويعتقد البعض ان عدداً كبيراً منها سيختفي قريباً، او سيضطر للتحالف والاندماج مع أحزاب أخرى.



اتهامات متبادلة في صفوف الاشتراكي اليمني

علي ناصر ينفي طلبه العفو ويدعو لتداول السلطة سلمياً

لندن: من عبد الله حموده
عدن: من لطفي شطاره

قال متحدث باسم الرئيس اليمني السابق (للشطر الجنوبي) علي ناصر محمد لـ «الشرق الاوسط» من دمشق ان «الرئيس اكد اكثر من مرة في مقابلاته واحاديثه الصحافية على ضرورة تجاوز ما حدث في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦، باعتباره ماساة عانى منها شعبنا اليمني». واوضح ان «الجميع يتحملون مسؤولية ما حدث»، وطالب باعتبار ذلك «درسا مفيدا لتجنب التداول العنيف للسلطة، واللجوء الى لغة التفاهم والحوار، كحل لمختلف المشاكل، وتعميق الروح الديمقراطية والنظام البرلماني».

جاء ذلك بعد اتصال هاتفي اجرته «الشرق الاوسط» مع الرئيس السابق علي ناصر محمد، حول ما نشرته صحيفة «صدى الشعب» اليمنية الاسبوعية التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

تصدر في عدن، وأثارت فيه مرة اخرى مسألة الخلاف في اطار الحزب الاشتراكي اليمني بين قيادة الحزب وجماعة علي ناصر محمد، بشان اغلاق ملف «احداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦» نهائيا، في اطار التسويات السياسية التي يتضمنها مشروع «ميثاق العمل السياسي» وتهيئة الظروف لمناخ من الاستقرار السياسي في اليمن خلال المرحلة المقبلة.

فقد نسبت الصحيفة ـ المقربة من جماعة الرئيس اليمني الجنوبي السابق ـ الى من اسمته «ممثل الفاعلية السياسية الحزبية» ولم تنشر اسمه، رداً على «العفو عن علي ناصر»، قال فيه «العفو غير مقبول، لان العفو يتم عن مذنب، ونحن لا ندين علي ناصر، ولا نعتبره مذنبا، ونطلب اغلاق ملف احداث ١٣ يناير ١٩٨٦».

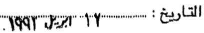
وذكر المتحدث بانه «قبل عشية تحقيق الوحدة اليمنية كانت كل الملفات قد اغلقت، وان الجميع ابناء دولة الوحدة». واضاف «سبق وأكد الرئيس انه لا يطلب العفو لنفسه، ولا للإخوان الخمسة الآخرين، لان العفو يتم عن المجرمين، وهم ليسوا كذلك».

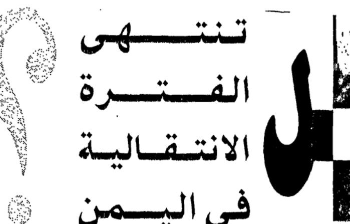
واوضحت الصحيفة «ضرورة» ان تتضمن مناقشة مشروع ميثاق العمل السياسي «اغلاق ملف يناير ١٩٨٦». واضافت أن وفدا يترأسه محمد علي احمد ـ محافظ ابين السابق في عهد علي ناصر ـ قد كلف بالتوجه الى دمشق لاجراء مشاورات هامة مع الرئيس الاسبق، الموجود في العاصمة السورية حاليا، للوقوف على رأيه مباشرة في نداء «كوادر قوى ١٣ يناير» الذين قرروا وقف الخروج في مسيرة كانوا قرروها يوم ١٨ ابريل (نيسان) الحالي، لاعطاء القيادة السياسية فرصة لبحث ومعالجة مطالبهم بشأن اعادة منازلهم وسياراتهم التي «تم الاستيلاء عليها بوسائل غير مشروعة وغير قانونية»، وترتيب اوضاعهم الوظيفية في اجهزة الدولة وفق خبراتهم العلمية والعملية. ولكن المتحدث باسم الرئيس السابق نفى علمه بأي اتصالات تتعلق بمهمة المبعوث والوفد المرافق له، او عزمهم على زيارة دمشق في هذا الشان.

واتهمت صحيفة «صدى الشعب» ـ في مقال مطول ـ انها سربت تحليلا سياسيا عن الاوضاع العامة في اليمن عن طريق السفير اليمني في القاهرة، وقد وجه التحليل ـ الذي نشرته صحيفة «الاهالي» المصرية يوم ١١ مارس (اذار) الماضي ـ اتهاما صريحا لجماعة علي ناصر، بأنها احدى القوى التي تقف وراء ظاهرة اغتيال عناصر الحزب الاشتراكي اليمني، التي تزايدت في الفترة الاخيرة.

وقد نفى احمد مساعد حسين، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ووزير امن الدولة الاسبق ـ وهو من المقربين الى علي ناصر ـ ان تكون جماعة الرئيس السابق على علاقة مباشرة او غير مباشرة بمسلسل الاغتيالات، وقال «نتحدى ان يأتوا الينا باسم واحد اغتيل، من اعضاء الحزب القادمين من عدن»، واشار الى ان «الاغتيالات السياسية تتركز على اعضاء الحزب ممن كانوا اعضاء في الجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الوحدة الشعبية، وان تلك الاغتيالات لا تخرج عن اطار تصفية حسابات قبلية او شخصية، كردود افعال على اعمال انتقامية تمت في الظروف السابقة على الوحدة تحت ستار الجبهة الوطنية الديمقراطية وحزب الوحدة الشعبية».

وعقب المتحدث باسم علي ناصر محمد على ذلك بقوله «نحب أن نؤكد اننا نشعر بالأسف الشديد لمثل هذه الظاهرة ونديننها بشدة، وندعو الى الاحتكام الى العقل والمنطق وتعزيز الروح الديمقراطية السائدة في ظل دولة الوحدة».





هل تنتهى الفترة الانتقالية فى اليمن

اتجاه للتمديد «٥» سنوات وتشكيل حكومة ائتلافية!

مفاجأة فى عدن تعيد التحقيق فى حادث انتحار «لينا»

هل تنتهى الفترة الانتقالية فى اليمن فى موعدها فى نوفمبر القادم؟

هذا السؤال لا يجد له المراقبون اجابة حتى الآن رغم تاكيد رؤساء جميع الاحزاب اليمنية على انها ستنتهى فى موعدها، ورغم تاكيدات الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبى العام، والحزب الاشتراكى، على انه لا مجال للتاجيل، وانه يجرى اتخاذ اجراءات الانتخابات العامة التى تسبق انتهاء الفترة الانتقالية. والواضح ان الحزب الاشتراكى يسعى جاهدا لتمديد الفترة الانتقالية، وان هذه الجهود ادت بالفعل لظهور اتجاه جديد يتزعمه الحزبان الحاكمان لبدء مرحلة جديدة تمتد إلى ثلاث او خمس سنوات، تسمى بالفترة التاسيسية بدلا من الفترة الانتقالية تجنبا لحدوث غضب شعبى.



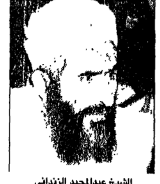
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

الشيخ الزنداني:

قانون التعدد وضع قيودا على الزوجة الثانية!



الشيخ عبدالمجيد الزندانى

علق الشيخ عبدالمجيد الزندانى على قانون الاحوال الشخصية الذى أعلنه مجلس الرئاسة اليمنية مؤخرا.

وقال انه لم تتضح حتى الآن الصورة النهائية له، وقد علمت ان بعض الدوائر القضائية الإسلامية التى اطلعت عليه تتحفظ على بعض ماجاء فيه، ومنها ان القانون مع انه سمح بالزواج من ثانية الا انه قيد ذلك بعدة شروط.

وموقفنا من هذا الموضوع واضح، وهو انهم يمنعون التعدد الحلال، ويبالغون فى الاسراف فى التعدد الحرام!

تحقيق:
فراج اسماعيل
محمود فارس



المصدر : المسلمون
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

الزندانى والعلماء يواجهونه ويصرون على محاكمته بالشريعة

وصرحت مصادر فى صنعاء لـ«المسلمون» بان مناقشات سرية حول هذا الامر جرت طوال شهر رمضان بين الحزبين الحاكمين، وعدد من التنظيمات السياسية ذات التأثير الجماهيرى. وقد تم مناقشة عدد من الاجراءات الاخرى التى يجب اتخاذها فى حالة الموافقة على تمديد الفترة الانتقالية وتشمل تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تضم إلى جانب الحزبين الحاكمين الاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى بنسب محددة، على ان تكون الاغلبية للحزبين الحاكمين ثم حزب التجمع اليمنى للاصلاح، وبعض التيارات القومية والعلمانية.

وتشمل تلك الاجراءات الابقاء على مجلس النواب الحالى مع اضافة عناصر جديدة من الاحزاب والتنظيمات السياسية التى ليس لها وجود فى المجلس الحالى.

وفى حالة تمديد الفترة الانتقالية سيتم الاعلان عن تاجيل الانتخابات العامة، واتخاذ الاجراءات العملية لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

قضايا معلقة

والمعروف ان ثمة قضايا تفجرت خلال الفترة الانتقالية التى صاحبت اعلان الوحدة منذ عامين، لم تحل حتى الآن، ومازالت المناقشات الحامية تدور حولها، فالمشاكل الاقتصادية تزداد سوءا، وأزمة البطالة تتفاقم، ومسلسل الاغتيالات والتصفيات الحزبية مستمر، والأحزاب تعارض قانون الانتخابات الذى وضعته الحكومة مؤخرا، ولا يزال التجمع اليمنى للاصلاح يعارض الدستور بشدة ويطالب بتعديله ليكون مطابقا للشريعة الإسلامية.

ورغم ان البعض يعتقد ان بيان مجلس الرئاسة الذى صدر خلال العام الماضى قد حل هذه المسألة، وهو الذى اكد على عدم جواز وجود اى نص فى الدستور يتعارض وأحكام الشريعة، الا ان الإسلاميين يصرون على ان المسألة لاتزال معلقة، وان الهدف من البيان هو مجرد طمأنة الإسلاميين وتهدئة الأوضاع لحين الاستفتاء على الدستور، ولذلك طالب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس اللجنة العليا للتجمع باضفاء قوة القانون على البيان حيث قال: «ان البيان الرئاسى ليست له صفة دستورية، والمطلوب هو ان يوضع كمقدمة للدستور ويصدق عليه فى الوقت نفسه خلال الاستفتاء».

الا ان شيئا من ذلك لم يحدث، وقبل الاستفتاء نظم حزب التجمع اليمنى للاصلاح مسيرة جماهيرية ضخمة للمطالبة بتعديل المادة المشار اليها سابقا، فلم يجد تجاوبا من جانب مجلس الرئاسة، ومن ثم قاطع الإسلاميون الاستفتاء الذى جرى يومى ١٥ و١٦ مايو من العام الماضى.

ومع ان البعض يقلل من اهمية حسم مسألة الدستور باعتبار انه صيغ من اجل الفترة الانتقالية التى هى خليط من الاشتراكية والرأسمالية و«الإسلام» على ان ينتهى بنهاية هذه الفترة، الا ان كل المؤشرات تتجه إلى استمرار هذا الدستور إلى مابعد الفترة الانتقالية.

مطلب ثابت ومستمر

ومن هنا يؤكد الإسلاميون ان مطلب تعديل الدستور هو مطلب ثابت، ويشير إلى هذا الشيخ عبدالمجيد الزندانى ردا على سؤال لـ«المسلمون» حول مايتردد عن النية لتشكيل حكومة ائتلافية، يشترك فيها التجمع اليمنى للاصلاح، وذلك خلال مايسمى بالفترة التاسيسية التى تعتبر امتدادا للفترة الانتقالية رغم تغير الاسم، ويشدد الزندانى على ان التجمع اليمنى للاصلاح يشترط حول اى اشتراك له فى الحكومة تعديل الدستور حتى يكون إسلاميا، وحتى تصبح جميع انظمة الدولة مستمدة من الكتاب والسنة.

ويوضح الزندانى ان التجمع اليمنى للاصلاح مصرٌ على اجراء الانتخابات العامة فى موعدها المحدد، ولايشترط لاشتراكه فيها تحقيق مطلبه فى تعديل الدستور، ولكن يبقى هذا المطلب ثابتا مستمرا نسعى اليه بكل طريق مشروع.

وفى راى الشيخ عبدالمجيد الزندانى ان مسألة انتهاء الفترة الانتقالية أو تمديدها لم تتبلور حتى الآن فى مواقف ثابتة، ومازالت تجرى فى الكواليس مناقشة بعض الأطروحات المتعلقة بالدستور وبالفترة الانتقالية وترتيبات الانتخابات.

وينفى الشيخ حمود هاشم الدارحى احد قادة التجمع اليمنى البارزين ورئيس لجنة السكرتارية فيه، ان تكون هناك اتصالات جرت بين الحزبين الحاكمين وحزبه لتمديد الفترة الانتقالية وتشكيل حكومة ائتلافية، وقال ان المطروح فقط حتى الآن هو قانون الانتخابات الذى يناقش فى مجلس النواب، وميثاق العمل السياسى بين الأحزاب.

وتم استدعاء التجمع اليمنى للاصلاح ليشترك فى هذه المناقشات، خاصة وان له اعتراضات على قانون الانتخابات منها اعتراضه على تشكيل اللجنة العليا التى قامت بوضعه، فقد كان ينبغى ان تحظى بموافقة جميع الاحزاب السياسية حتى لاتكون منحازة لجانب، بمعنى ان تكون شخصية محايدة. ومما اعترض عليه التجمع ايضا القيود التى وضعت على الدعاية الانتخابية، وجعل الانتخابات على دورتين.

ويضيف الشيخ الدارحى ان هناك لجنة قام مجلس النواب بتشكيلها لبحث هذا الأمر، وقد انتهت حتى الآن



المصدر : المسلمون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٢

من مراجعة حوالى ٤٠ مادة من القانون، منها مواد تمت الموافقة عليها بالاجماع، ومواد سيتم اخذ الراى فيها باغلبية الاصوات.

ويؤكد الشيخ الدارحى على ان التجمع اليمنى للاصلاح يستنفر طاقاته على اساس ان المرحلة الانتقالية ستنتهى فى موعدها، ولذلك يقوم حاليا باستكمال بنيته والانتقال إلى الوضع التاسيسى حيث ان وضعه الحالى هو وضع تحضيرى.

والوضع التاسيسى يشتمل على التكوينات القيادية العليا او التكوينات القاعدية، كما ينتهى التجمع قريبا من وضع برنامجه السياسى الذى هو عبارة عن ترجمة لاهدافه، وهذه الاهداف وضحت فى الساحة من خلال مسيرة العمل الماضية، وتنطلق من الإسلام عقيدة وشريعة.

التدهور الاقتصادى

ومن الناحية الاقتصادية، ورثت اليمن سبعة مليارات دولار هى مجمل ديون اليمنيين سابقا، بالاضافة إلى التدهور الاقتصادى، الذى يزداد حدة يوما اثر يوم.

والصحف اليمنية لاتنقطع اخبارها عن الفساد المالى الكبير من جانب المسؤولين فى الدولة، والامتيازات التى يحصل عليها المسؤولون سواء فى صورة احدث موديلات السيارات، او قطع اراض للبناء، او امتيازات مساكن، او غير ذلك من الامتيازات.

والغريب ان صحف الحزب الاشتراكى تكاد لا تخلو يوميا من الحديث عن الفساد المالى ومحاربته والقضاء عليه، ولذلك تتساءل الاوساط اليمنية: من الذى يمنع الحزب الحاكم من اتخاذ الوسائل المناسبة للقضاء على هذا الفساد، وتقديم المسؤولين للمحاكمة، وهل يجوز للحزب الحاكم ان يكون فى الحكم ويلعب دور المعارضة ايضا؟!

فهل يخشى الحزب الاشتراكى ان تتكشف أوراقه فى حالة انتهاء الفترة الانتقالية، ولذلك يبحث عن صيغة لتمديدها، أم انه يحاول ان يوجد متسعا من الوقت ليؤسس له حضورا فى الشارع اليمنى، حيث ان الأغلبية الآن تجمع على رفضه.

الإسلاميون من ناحيتهم يؤكدون ان تفاقم المشاكل الاقتصادية سببها عدم وجود صيغة سليمة للحكم، ولن توجد هذه الصيغة دون اجراء الانتخابات التى تنهى الفترة الانتقالية وتأتى إلى الحكم بقوى جديدة فاعلة.

وفى رأيهم انه لا يجب ان تكون هذه المشاكل مبررا للابقاء على الفترة الانتقالية بحجة حلها اولا، فطوال العامين الماضيين اللذين اعقبا الوحدة - والكلام هنا للشيخ الزندانى - تزداد المشاكل الاقتصادية سوءا والاحوال الامنية تزداد اختلالا، بالاضافة إلى الجفاف والزلازل والغلاء وامور كثيرة.

ونحن نعلل ذلك بأنه بسبب عدم الاحتكام الكامل لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: **«وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ماانزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم. وان كثيرا من الناس لفاسقون، افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكما».**

ويمضى الشيخ الزندانى قائلا: نحن نذكر انفسنا وقومنا واهلنا بهذه الآيات، ونبين ان العلة الحقيقية لكل مايصيبنا ويصيب المسلمين هو ترك بعض ماانزل الله سبحانه وتعالى.

اما الشيخ حمود هاشم الدارحى فيرى ان الامور الاقتصادية تتحسن تدريجيا، واذا كانت هناك بعض جوانب القصور فى الخدمات، فان هناك استعدادا من الجميع لتداركها، واصلاح الخلل.

مشكلة المغتربين

البطالة وارتفاع الاسعار وتدهور الخدمات، قد تكون مشاكل اقتصادية ظاهرة وطافحة، ولكن تبقى مشكلة المغتربين العائدين من دول الخليج، هى الأشد سوءا، ولم ينجح الحزبان الحاكمان فى ايجاد اى حل لهـا، ولا يزالون بالآلاف يعيشون أوضاعا صحية واجتماعية واقتصادية متدهورة، ويقيمون فى العراء فى أماكن عديدة من اليمن ابرزها مدينة الحديدة.

ويكاد يكون التجمع اليمنى للاصلاح هو الحزب الوحيد على الساحة السياسية الذى يتحرك وسط هذه الآلاف لنجدتهم من الاوضاع الصعبة التى يعيشون فيها.

وقد قام الشيخ عبدالمجيد الزندانى مؤخرا بزيارة المغتربين فى الحديدة على رأس وفد من العلماء، ويقول موضحا هذه المسألة: كانت معى بعض الأموال التى رصدناها لهم، وهم بالآلاف المؤلفة لايجدون طعاما، ونخشى أن تقدم اليمن على مجاعة اذا لم يتداركنا الله برحمته.

كنا نظن ان الأموال التى حملناها ستساعدهم نوعا ما، ولكن



المصدر : ....المسلمون....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٢

كثرة المحتاجين جعلتنا نشعر بعمق المأساة.

ونتنقل من الوضع الاقتصادى إلى الوضع الحزبى وإلى ممارسات الصحف الحزبية، وهو وضع يتساءل معه المراقبون عن كيفية انسجامه مع الانتخابات المقبلة، كما ان الاشتراكيين يتعللون به فى مطالبهم بالابقاء على الفترة الانتقالية، فالممارسة الحزبية فى رأيهم لم تنضبط بعد، ويتساءلون: كيف يكون هناك ٤٤ حزبا فى بلد لايزيد تعداده عن ١٥ مليونا، بالاضافة إلى ان هذا الرقم محل تذبذب نظرا لعمليات التحالفات والاندماجات من ناحية وعمليات الانشقاق من ناحية اخرى!

الأحزاب الأخرى وفى مقدمتها التجمع اليمنى للاصلاح يدحضون هذه الحجة بقولهم ان هذا العدد الكبير من الأحزاب ولد فى فترة لم تكن فيها هناك اى ضوابط، كما ان هذا العدد بقى على حاله منذ عدة شهور، ولم تنشأ احزاب جديدة، خاصة وانه قد صدر مؤخرا القانون الذى يضع الضوابط والشروط التى يتم من خلالها قبول تأسيس اى حزب، وبموجب هذا القانون - كما يقول الشيخ الدارحى - ستختفى احزاب لا تنطبق عليها الشروط، او تلجأ للاندماج مع احزاب اخرى، ومن ثم سيتقلص هذا الرقم الكبير إلى عدد صغير من الأحزاب القوية الفاعلة.

لماذا الحديث عن الاغتيالات؟!

وقد لجأ الحزب الاشتراكى مؤخرا إلى تصعيد الحديث عن الاغتيالات والتصفيات الحزبية داخل صفوفه، متهما بالتصريح والتلميح الإسلاميين، والقوى الأخرى المعارضة، ولعل الحزب يريد ان يوحى بهذا التصعيد بان المناخ ليس مواتيا لاجراء الانتخابات فى ظل معارضة تأخذ شكل العنف، وتهدد استقرار المجتمع.

ورغم تعدد عمليات الاغتيال التى اعلن عنها الحزب من خلال صحفه، الا ان احدا من الجناة لم يتم القبض عليه حتى الآن، ولم تجر اية محاكمة لأى جان بتهمة «القتل الحزبى» مما جعل الكثيرين يضعون علامات استفهام امام هذه التصفيات الحزبية.

ويعلق الشيخ عبدالمجيد الزندانى على ذلك قائلا: ان الحزب الاشتراكى يضم اجنحة مختلفة، ووضعه القديم يؤثر عليه، وهو يعرف تماما مَنْ وراء هذه الحوادث، والوضع الشعبى والقبلى عندنا يميل إلى اخلاق البادية واخلاق الريف التى لاتمكن من ستر هذه الجرائم.

ولذلك فهم يعرفون من وراء هذه الحوادث، ومن فضل الله انه ليس لنا دخل فيها.

اما الشيخ حمود هاشم الدارحى فيرى ان الاغتيالات المزعومة هى مجرد شائعات يطلقها الحزب الاشتراكى، او اوهام يتوهمونها، ولو كان عندهم اى دليل ضد التجمع اليمنى للاصلاح لبادروا وهم الذين يحكمون بتقديمهم إلى القضاء والعدالة.

ملف «لينا»

ويجانب مسألة الفترة الانتقالية التى تشغل اليمن حاليا، فان الرأى العام اليمنى فوجىء مؤخرا باعادة فتح ملف «لينا» التى انتحرت فى بيت الشيخ الزندانى فرارا من اضطهاد والدها.

وقد اعيد فتح الملف بعد ان اجريت تحقيقات اخرى فى عدن حيث كانت الفتاة تقيم فيها مع اسرتها، وظهرت مفاجأة للمحققين، فقد وجدوا اسم هذه الفتاة مكتوبا فى سجلات محطة سيارات الأجرة التى تنقل المسافرين من عدن إلى صنعاء مما ينفى تماما واقعة اختطافها بواسطة الإسلاميين التى روج لها الاشتراكيون والعلمانيون.

وقد اكدت تحقيقات عدن كما يقول الشيخ الزندانى ان هذه الفتاة كانت مضطهدة من ابيها، وكانت دائما فى فرار والجيران يعرفون ذلك، وتجلى هذا للنيابة فى صنعاء، حتى ان النائب العام صرح فى بعض المجالس بهذه الأمور.

ويضيف الشيخ الزندانى ان الجديد ايضا فى الموضوع ماوصلنا من اخبار بان والد هذه الفتاة ينوى توجيه الاتهام، او انه قد وجه الاتهام فعلا - لم نتأكد بعد من ذلك - لثلاثة اشخاص هم ابنتى، وعبدالرحمن العماد عضو مجلس النواب، والشخص الثالث هو الرجل الذى لجأت اليه فى عدن ليساعدها على السفر إلى صنعاء.

ويتساءل: لا ندرى ماهو السر فى هذا التغير من والدها مع انه كان ينفى ان يكون قد وجه لنا تهمة، ولعلها أهداف سياسية.

سفيه الحديدة!

كما شغل الرأى العام اليمنى ايضا بقضية اخرى اثارها علماء اليمن، وهى قيام احد السفهاء بتمزيق القرآن والقائه تحت أرجل البقر فى بلدتى القُطيع والحجيلة بمدينة الحديدة فى محاولة لفتنة الناس، وقد انتقل الزندانى والعلماء إلى الحديدة لمواجهة هذا السفيه، حيث ناشدوا الأمة والشعب ان يهبوا لنصرة القرآن، وتم بالفعل القبض على هذا الرجل، وهو حاليا فى السجن فى انتظار محاكمته.

ويقول الشيخ الزندانى: لا اريد ان ادخل الأبعاد الأخرى فى هذا الموضوع، فهو ينكر اقواله التى قالها عندما تم القبض عليه، وينتظر محاكمته، والعلماء مصرون على ان ينزل فيه حكم الله على شرع الله.

ويضيف الشيخ الزندانى ان العلماء ردوا عمليا على هذا السفيه بتأسيس دار للقرآن الكريم فى الحديدة ومدرسة لتحفيظ القرآن فى كل من القطيع والحجيلة، وقد ناشدنا التجار وأهل الخير ومازلنا نناشدهم لنجعل من دار القرآن فى الحديدة كلية للقرآن، ومن مدرستى التحفيظ فى القطيع والحجيلة، دارين كبيرين للقرآن الكريم.■



مجلس النواب اليمني يناقش قانون الانتخابات اليوم

نعمان يؤكد أهمية الحوار مع المعارضة وينفي «شائعات» تمديد الفترة الانتقالية

عدن: من لطفي شطاره

نفى الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس النواب (البرلمان) ـ ان يكون هناك اي اتفاق بين الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) لتمديد الفترة الانتقالية، وأكد اصرارهما على إنهاء الفترة الانتقالية في وقتها المحدد، على النحو الذي نصت عملية اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن والاحتكام الى صناديق الاقتراع لتحديد الحزب الذي سيستلم السلطة وفق اختيار الجماهير، وقناعاتها بالبرامج التي ستطرحها الاحزاب قبل الدخول الى الانتخابات.

وقال في الاجتماع الذي نظمه فرع الحزب الاشتراكي اليمني في عدن امس الاول وشاركت فيه بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، ان مجلس النواب سيبحث في دورته المقبلة التي تبدأ اليوم قانون الانتخابات، ويستمع الى نتائج عمل اللجنة التي شكلها لمناقشته قبل عرضه على اعضاء المجلس، وتتكون اللجنة من ممثلين عن الاحزاب والتنظيمات السياسية ذات الوجود البرلماني، للاستنارة بوجهات نظرها حول طريقة اجراء الانتخابات وبما يتناسب مع ظروف اليمن.

وحذر الدكتور نعمان من «المأزق الذي قد تصل اليه الديمقراطية في اليمن، اذا لم تتفق كافة القوى السياسية حول مفهومها من خلال إجراء مزيد من الحوار بين الاحزاب، قبل الانتخابات، بشرط ان تسود هذا الحوار مصارحة حقيقية، ونقل ما يتفق عليه الى الجهات التشريعية»، موضحا ان «ذلك يعطي ضمانة لاستمرار النهج الديمقراطي، ويحميه من اي انقلاب عليه، اذا ما نجح حزب في الوصول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع ، ثم انقلب على الديمقراطية ومن ثم يقود البلاد الى مأزق حقيقي».

وشدد رئيس مجلس النواب على ضرورة اجراء الحوار الصريح بين الناس والاحزاب، ودراسة الآراء التي ستبرز لتحديد معالم النظام الديمقراطي، الذى حددت ثوابته بالانتقال السلمي الى السلطة عبر صناديق الاقتراع ، وحرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر، والتعددية الحزبية كما حددها ميثاق العمل السياسي موضحاً ان «الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق وتتوسع الا بمزيد من فهم الواقع، وعدم ربط المشاكل القائمة اليوم بالمسلك الديمقراطي».

وفند بعض الشائعات التي تتناقلها الاحزاب عن التنسيق بين الحزب والمؤتمر للدخول معا الى الانتخابات، فقال انه ليس هناك ما يمنع اندماج الحزبين الحاكمين من الناحيتين السياسية او الدستورية او القانونية، ولكن يجب ان لا يكون ذلك الاندماج او التنسيق قبل دخول الانتخابات، او موجها ضد الآخرين، او تآمرا او هدفا أنيا يقضي على الديمقراطية او يتجاوزها»، مؤكدا اهمية الحوار والتنسيق المستمر بين الحزب والمؤتمر في هذه المرحلة، لانهما مسؤولان عن النظام في البلاد

وأوضح رئيس مجلس النواب أن توحيد واختلاف الحزب والمؤتمر حول اي قضية بمثابة البوصلة في العمل السياسي، وقال «ان اي اختلاف او اتفاق بين الحزبين الحاكمين لا يجب ان يكون ضد إضعاف الحياة الديمقراطية. وليس من حق الاحزاب ان تشكك بشكل مستمر، عندما يطرح اي موضوع للحوار على اساس انها تستهدف شيئا ما، وان الديمقراطية في خطر».

ودعا الاحزاب الى التركيز على المشاكل الاجتماعية، ودعم المبالغة في وصفها وتشريحها عبر الصحف للكسب السياسي، مؤكدا على وجود اخطاء ، ولكنها لم تصل الى حد كما يصفها البعض، بأنها تقصم ظهر الحياة السياسية

ويذكر ان هذه اللقاءات التي ينظمها الحزبان الحاكمان مع الاحزاب والتنظيمات السياسية تهدف الى تقريب وجهات النظر، للاتفاق على ميثاق العمل السياسي، والتعجيل بالتوقيع عليه قبل الدخول الى الانتخابات.. وكما يشير المراقبون فان اجراء مزيد من الحوار بين الحزبين الحاكمين وبقية الاحزاب الاخرى يستهدف تأكيد المصداقية لاجراء الانتخابات والبدء بممارسة ديمقراطية فاعلة، والتحكم في المسار الذي يعكس هموم وتطلعات اليمنيين جميعا ، ولكن ليس بالضرورة على النمط الغربي.

كما ان هذا الحوار يأتي لتبديد اي مخاوف غير مبررة شاعت في الآونة الاخيرة بين الاحزاب، حول اتفاق سري بين الحزب والمؤتمر لتمديد الفترة الانتقالية لأربع سنوات مقبلة، وهو ما تناولته صحيفة «التجمع» الاسبوعية.

وقد تضمن حديث رئيس مجلس النواب الدعوة الى التنسيق بين الاحزاب في الرؤى والمواقف، وتشجيع الاندماج بين الاحزاب المتشابهة في الاهداف والتوجه السياسي المستقبلي نحو الواقع اليمني ، وكانت انباء صحافية قد ذكرت الاسبوع الماضي انه من المتوقع خلال الايام القليلة المقبلة الاعلان عن تحالف بين التجمع اليمني للاصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح القيادة القومية في بغداد) وذلك في اطار الائتلاف الحزبية التي تشهدها الساحة السياسية في اليمن، استعدادا لخوض الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.



قراءة في السِفر اليماني (٢ من ٣)

التحديات الخمسة الجديدة في دولة الوحدة اليمنية

صلاح الدين حافظ *

■ أفاق اليمنيون شمالا وجنوبا، على مصرع أفكار وسقوط سياسات سابقة حكمت علاقتهم من ناحية، وعلاقاتهم الاقليمية والدولية من ناحية اخرى. وكان دافع الإفاقة اكتشافهم فشل الثنائية الثانية «اليسار - العسكر» بعد فشل الثنائية الأولى «الاستعمار - الإمامة».

ووقع حادثان مهمان ساعدا، على ما نظن، على حتمية الإفاقة اليمنية هذه. كان الحدث الأول المذبحة السياسية القبلية المروعة التي جرت في جنوب اليمن عام ١٩٨٦ فعصفت بجناح من السلطة الحاكمة انذاك، وما تبعها من نزوح من تبقى من الجناح الذي تعرض للتصفية الجسدية - بقيادة علي ناصر محمد - الى شمال اليمن طالبا اللجوء الأمني في حضن الدولة الشقيقة التي ترفع على الدوام شعار الوحدة، وفيها تلاقت الاهداف خصوصا ان جناح علي ناصر محمد كان من المتحمسين - في الجنوب - لتوحيد البلاد.

وفي الشمال تحول الجناح الفار من مذبحة اليسار المغامر، قاعدة قوية ونشطة للمعارضة الفاعلة، ولم يكن الوقت قابلا للسكوت او النكوص، فإذا الحكم الجديد في الجنوب يدرك ان استمرار المعارضة بهذه القوة والزخم في الشمال، مع استمرار العداوة بين النظامين الحاكمين في عدن وصنعاء، فضلا عن إتساع حصار الخصومة والصدام مع الحكومات العربية المجاورة في الجزيرة العربية عموماً، يعني أن ساعة السقوط الكبير قد حانت، ومن ثم وجب الالتفاف على هذا الحصار الهائل بخطوة شجاعة ومبادرة جريئة، قوامها إعادة طرح شعار التوحيد.

اما الحدث الثاني، فوقع في الشمال، وهو إعلان اكتشاف البترول بكميات تبشر بتحول الشمال اليمني الى ازدهار اقتصادي اجتماعي قريب، يساعد على إتساع الفجوة بين اغنياء الشمال الجدد وفقراء الجنوب الدائمين، خصوصا ان صنعاء نجحت عبر سنوات متتالية في تطبيق انفتاح جديد ساعد على تدفق المعونات من دول كثيرة، من دول النفط الغنية المجاورة، كما من دول شعارات الثورة كالعراق والصين، فإذا باليمن الشمالي يبدو كانه يخطو سريعا نحو بناء دولة الرفاهية الاقتصادية والثروة النفطية، وما يتبع ذلك من نظام سياسي مستقر نسبيا.

لم يكن النظام اليساري في الجنوب - خصوصا بعدما شهد سقوط حلفائه الماركسيين في كل مكان - قادراً على الوقوف امام هذه المتغيرات موقف اللامبالي، فإذا به يحاول اللحاق بالقطار المنطلق، ليمسك بفرصته السياسية والاقتصادية الاجتماعية عن طريق شرعي، بل تحت شعار جذاب اخاذ، وهو إعادة طرح شعار توحيد اليمن شمالا وجنوبا.

وهكذا بدأ النظامان الحاكمان محادثات مكثفة، انتهت باتفاق الوحدة اليمنية في ايار (مايو) ١٩٩٠، التي اهدت الرئاسة الى الشمال - ممثلا بالرئيس علي عبدالله صالح - واهدت نيابة الرئاسة الى الجنوب - ممثلا بعلي سالم البيض - واقامت تحالفا سياسيا حاكما جديدا بين الحزبين الرئيسيين، مؤتمر الشعب العام الشمالي، والحزب الاشتراكي في الجنوب، وسط مناخ يبشر باطلاق الحريات السياسية، وبسمح بتعدد الاحزاب وبحرية الصحافة إصداراً ونشراً وتعبيراً وتوزيعاً، بعد سنوات طويلة من الكبت الصارخ احيانا والتحكم المقنن احيانا اخرى، مما بشر بإعادة ولادة دولة اليمن السعيد ولادة جديدة، فيها من صفات التحديث والتنوير، ومن بشائر التقدم الاقتصادي - في ظل احتمالات تدفق النفط - الشيء الكثير.

لكن تبقى الاشكالية قائمة ومطروحة ويبقى التحدي دائماً، كيف تعيد دولة الوحدة بناء اليمن على أسس جديدة، وفي ظل متغيرات محلية واقليمية ودولية عاصفة، وتحتفظ في الوقت نفسه بملامح هويتها الخاصة؟ وكيف تزرع الديموقراطية والتعددية السياسية والفكرية، وتتقدم نحو التنمية الاقتصادية الاجتماعية البشرية، وفي الوقت نفسه لا تصطدم بكوابح الماضي وقيوده بكل رموزه وتاثيراته وضغوطه، خصوصا قيود القبلية السائدة، المنتمية حتما إلى الماضي البعيد؟

بمعنى اخر، كيف تنتقل إلى عصر الدولة كوحدة سياسية عامة بدلا من القبيلة كوحدة ضيقة منغلقة، وكيف تعيد بالتالي هيكلة الشعب اليمني شمالاً وجنوباً داخل مؤسسات وهياكل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حديثة في دولة الوحدة المتطلعة الى التحديث والتطوير، بدل الابقاء على الهياكل السابقة القائمة دوما على وحدة القبيلة ومصالحها وصراعاتها مع القبائل الأخرى؟

نحسب أن هذه هي الاشكالية المعضلة الرئيسية التي تواجه الحكم الموحد في اليمن، بقدر ما تواجه الباحث المتابع للشؤون اليمنية. وعلى أساس التعامل معها - سلبا وايجابا - تتحدد الى حد كبير طبيعة التطورات السياسية العاصفة التي تقع الآن هناك، كما تتحدد طبيعة التطورات المستقبلية، في حال ترك الشعب اليمني يدير معركته مع نفسه، من دون مؤثرات وتدخلات خارجية تضغط على هذا العصب الحساس أو ذاك، إما بغرض إجهاض بناء اليمن الحديث وإما بهدف الاسراع بالعملية التحديثية في المقابل.

فوق هذه الارضية، نستطيع ان ننتقل من التعميم إلى التخصيص والتحديد، فندعي ان هناك خماسية جديدة للتحديات اصبحت مطروحة على دولة الوحدة في اليمن، بعضها اتى بفعل تفاعلات داخلية، وبعضها الآخر جاء بحكم عوامل هبت عبر الحدود، لكنها تشكل في النهاية محور حركة الصراع الآن وفي المستقبل داخل اليمن.

● أولا: تحدي استمرار الوحدة، فعلى رغم ان اتفاق الوحدة وقع بين شطري اليمن في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠، وعلى رغم إصدار دستور جديد يحكم دولة الوحدة وعلى رغم إقامة نظام سياسي جديد يستند إلى مؤسسات دستورية موحدة (القيادة الحاكمة العليا، والسلطة التنفيذية والقضاء والجيش والسلطة التشريعية الممثلة في مجلس النواب) ويستند إلى تعددية حزبية وصلت في بعض الاحيان الى ٣٥ حزبا وإن كانت تعرضت إلى الانخفاض في ما بعد، تحالف بعضها مع الحكومة، واخذ بعضها الآخر سمة احزاب المعارضة، مع صحافة رافقت كل ذلك تاييداً او معارضة...

على رغم كل ذلك لا تزال الهواجس القديمة، تطل بقرونها الصخرية بين الحين والحين. فالخلافات القبلية وثاراتها القديمة التي اصطبغ بعضها بالدم وبعضها الآخر تلون بالمصالح الاقتصادية وبالترتيب الاجتماعي، لا زالت تقف عقبة علنية تعرقل الاندماج الكامل في الصيغة الوحدوية الجديدة، ربما تحت تاثير الدفاع عن مصالحها والتمسك بامتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في مواجهة هذه الكوابح - الهواجس، التي لا تزال لغما مدفونا في أرضية الوحدة، تبدي القيادة العليا الحاكمة، إصرارا على استمرار الحفاظ على صيغة الوحدة، باعتبارها «مشروعا نهضويا حضاريا متكاملا جسد الارادة الشعبية وتطلعاتها في الانطلاق على دروب التقدم والازدهار، إذ إننا متفائلون بالمستقبل على رغم الصعوبات الراهنة التي تواجهها دولة الوحدة»، كما قال رئيس دولة الوحدة هذه علي عبدالله صالح في مقابلة مع مجلة «الفرسان» العدد ٧٢٠ الاثنين ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١.

هو يؤكد، إذن، استمرار نهج الوحدة في مواجهة التحديات، على رغم ما يشاع عن خلافات بين الحزبين المؤتلفين في قيادة الدولة، قائلا من جديد «المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اللذان كان لهما شرف الاسهام الفاعل في إعادة تحقيق الوحدة، مع كل جماهير الشعب، هما اليوم حليفان وشريكان في السلطة، على قاعدة تحقيق المصلحة الوطنية العليا والحفاظ على الوحدة اليمنية».(المصدر السابق نفسه).

وخلاصة ما نصل إليه ان الوحدة الوليدة، لا تزال تتلمس طريقها نحو الاستمرار والاستقرار، على اسس تبدو قوية، وإن كانت تواجه بتحديات معاكسة قوية ايضا، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، كما اسلفنا، لكن الاصرار عليها لا يزال قائما حتى اليوم على الاقل.

● ثانيا: تحدي الأزمة الاقتصادية الاجتماعية. اذ كان تدفق النفط بكميات مبشرة من ارض الشمال، وتدافع الاستثمارات الاجنبية والانفتاح الاقتصادي، مع صب أموال المساعدات العربية - لا سيما السعودية والخليجية - سواء مباشرة او عبر اكثر من مليون ونصف مليون يمني شمالي كانوا يعملون في هذه الدولة أو من خلال تمويل مشاريع تنموية في اليمن، احد ابرز اسباب انجاز الوحدة بين الشمال والجنوب لاقتسام كعكة الازدهار المنتظر. والدافع الاقتصادي هنا هو الذي حكم القرار السياسي وبلوره في اتجاه إتمام الوحدة عام ١٩٩٠.

لكن الظروف والاختيارات السياسية لقيادة دولة الوحدة، سرعان ما سببت انتكاسة واضحة لهذا الازدهار الذي كان متوقعا له سرعة الانطلاق، اذ جاءت أزمة احتلال العراق للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠، وصولا الى حرب الخليج الهائلة والمدمرة، لتشكل قيدا على أمل الانتظار واجهاضا لحكم التطور الاقتصادي. وإذا بالقرار السياسي للقيادة اليمنية ينحاز للعراق - واليمن كانت الدولة العربية الوحيدة العضو غير الدائم في مجلس الامن خلال الازمة - ويدفع دولة الوحدة إلى ازمة اقتصادية معقدة تمثلت في الآتي:

١- وقف الدول الخليجية مساعدتها المالية والاقتصادية والفنية الكبيرة لليمن.

٢- عودة اكثر من مليون يمني الى بلادهم بعدما فقدوا وظائفهم ومميزاتهم في دول الخليج والسعودية، ومن ثم فقدت دولتهم الكم الهائل من تحويلاتهم المالية، فضلا عن تحولهم قوة عمل عاطلة تمثل ارقاً امنياً شديداً في الداخل.

٣- تباطؤ الدول الغربية في الاندفاع السابق، الذي كانت عليه، لتطوير استخراج النفط اليمني واستغلاله خوفا من المواقف السياسية للقيادة اليمنية.

وانعكست آثار الازمة الاقتصادية هذه بشكل مباشر على صعيدين، اولا صعيد الاوضاع الاجتماعية والامنية، اذ ساد الاحباط قطاعات مهمة كانت مستفيدة من التعاون المباشر مع دول الخليج، وفقدت مصادر دخلها، فانطلقت في ظل الازمة عائدة الى عادات الثار والاغتيالات والاضطرابات، التي شهدتها دولة الوحدة شمالا وجنوبا خلال اعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.

اما الصعيد الثاني فيتمثل بالدولة المركزية، اذ تعرضت فكرة الوحدة نفسها بين الشطرين للاهتزاز، نتيجة القرار السياسي لقيادتها بالانحياز لمصلحة طرف في ازمة الخليج على حساب فئات وشرائح يمنية واسعة دفعت الثمن من قوتها ورزقها المباشر. والامر الواضح ان كل ذلك اجبر هذه القيادة على اعادة النظر في كثير من سياساتها واختياراتها، سواء على المستوى الداخلي او على المستوى العربي، في محاولة اولية لاصلاح آثار انحيازها الى العراق، وفي محاولة ثابتة لترسيخ الوحدة في وجه هذه الازمة الاقتصادية الاجتماعية الخانقة، بكل ما خلقته من مطبات سياسية وصدامات قبلية ثارية، واغتيالات اخذت طابع الثار الشخصي او القبلي تارة، وصورة الثار السياسي الفكري تارة اخرى.

لكنها في كل الاحوال خلقت مناخا مضطربا لدولة الوحدة على كل المستويات. الامر الذي دفع الرئيس علي عبدالله صالح، الى ان يؤكد مرة اخرى، في محاولة لتجاوز الازمة، قائلا ان الاحداث الامنية والمشاكل السياسية القائمة «تحصل فعلا ونحن نتوقعها في ضوء المتغيرات التي افرزتها الوحدة وطنيا واقليميا وعربيا ودوليا، وهناك من يدفع باتجاه اثارة الشغب واقلاق الامن في المجتمع، وهي محاولات لن يكتب لها النجاح، فشعبنا اليمني واع لكل المخاطر والتحديات التي تحدق بوحدته ومبادئه وتجربته الديموقراطية، على رغم اننا نعاني من اوضاع اقتصادية صعبة لعوامل داخلية وخارجية، وابرزها عودة اكثر من مليون مغترب نتيجة ازمة الخليج».

لكن تجاوز موقف اليمن من ازمة الخليج، لا يزال يشكل احد اخطر المازق السياسية التي تمر بها قيادة دولة الوحدة، مثلها في ذلك مثل قيادات الدول العربية الاخرى التي اخذت موقفا مؤيدا للعراق خلال تلك الازمة. فثمة شرخ هائل حدث خصوصا في علاقات اليمن بجيرانه من دول الجزيرة العربية، الذين طالما ساندوه ودعموه. ومن ثم فإن اعادة وضع اليمن على خط الاتصال والتواصل مع هؤلاء الجيران، بشكل اساسي، تمثل تحديا مضافا الى التحديات المطروحة.

وفي محاولة للتصحيح واعادة التاقلم بدات دولة الوحدة تعيد تقويم مواقفها وسياساتها في هذا الصدد، املا في تجاوز القطيعة والحصار عبر اتجاهين محددين.

- الاتجاه الاول تمثل في اعلان الرئيس اليمني، ان بلاده تدعو دوما للتضامن العربي، وان ما حدث اثناء ازمة الخليج وبعدها، من انعكاسات سلبية على مسيرة العلاقات العربية، ومنها علاقة اليمن بجارته السعودية، امر يؤسف له. والمفروض ان يسعى العرب الى دفن الماضي وتناسيه ودمل الجراح، لان ذلك هو البداية الصحيحة لتصحيح مسار العلاقات بين الاشقاء.

اما الاتجاه الثاني، فتمثل في مبادرة اليمن على الصعيد العملي، الى اتخاذ خطوات ومبادرات واقعية لاعادة مد خيوط التواصل مع عدد من الدول العربية المؤثرة، لفتح صفحة جديدة من «تنقية الاجواء العربية»، بعد ما اصابها من جراء ازمة الخليج.

وفي هذا الصدد ياتي الحوار المصري - اليمني الذي يجري في هدوء وبعيدا عن البريق الاعلامي، في مقدم مثل هذه المبادرات، ربما املا في ان تكون القاهرة بسياستها المعتدلة وخطها الوفاقي، الباب نحو اعادة نسج العلاقات الجديدة بين اليمن وجيرانه من دول الخليج، بعد كل ما جرى من خلاف خلال ازمة الخليج، حفر آثاره، ليس فقط على الصعيد العربي-العربي، بل - وهذا هو المهم في هذا المجال - على الاوضاع السياسية والاقتصادية داخل دولة الوحدة الوليدة في اليمن بكل هياكلها الجديدة ومؤسساتها الرخوة.

---

* نائب رئيس تحرير «الاهرام» والمسؤول عن الطبعة الدولية.



المصدر : الوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

اليمن : انتخابات أم تعديل دستور ؟

■ مع اقتراب الذكرى الثانية لاعلان الوحدة اليمنية في ٢١ ايار (مايو) المقبل، تتواتر الاشاعات السياسية في صنعاء عن احتمال تمديد الفترة الانتقالية التي تنتهي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وعن احتمال تعديل الدستور اليمني الذي نال الشرعية الشعبية في استفتاء شعبي العام الماضي، والذي ينص على انتهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد، واجراء انتخابات نيابية قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

في هذا الاطار اعلن الحزب الاشتراكي اليمني المشارك في الحكم، ان «كل مؤسسات الدولة تصبح غير شرعية في حال تمديد الفترة الانتقالية. وخطوة كهذه تشكل ضربة للوحدة». وقال مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الوسط» ان احتمال تعديل الدستور اليمني «غير وارد حالياً»، ومن الامور «غير الواردة ايضاً» استكمال ملف الحدود بين اليمن وسلطنة عمان قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

اما قانون الانتخابات فيواصل تعثره في اللقاءات التي يعقدها رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس مع الاحزاب اليمنية، حيث ان بعض الاحزاب يطالب بتعديله قبل طرحه على مجلس النواب لاجازته. وللمرة الاولى مارس الرئيس علي عبدالله صالح حقوق المواطنة حين انتقد اخيراً القانون الانتخابي وقال انه «كان على الحكومة ان تناقش معطياته قبل صياغته في وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية حسماً لاضاعة الوقت». وفتحت انتقادات الرئيس صالح الباب واسعاً امام انتقادات اخرى، ابرزها مداخلات القاضي اليمني المعروف حمود عبدالحميد، رئيس المحكمة الجزائية في صنعاء، الذي قال ان القانون الانتخابي «اقتصر على فرض رقابة شكلية، وتجاهل الرقابة القضائية الفعلية». وتتمثل اهمية القانون الانتخابي في كونه ينظم عملية تقديم مجلس نواب يتولى المصادقة، لاحقاً، على كافة القوانين المنظمة للمؤسسات السياسية التي ستتولى ادارة البلاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ولعل الاهمية القصوى للمجلس النيابي اليمني العتيد تتمثل في كيفية تعاطيه مع قضايا مهمة جداً ابرزها قضية الحدود.

على المستوى السياسي تتفاعل بصمت نتائج الزيارة التي قام بها عصمت عبدالمجيد، الامين العام للجامعة العربية لصنعاء الشهر الماضي، فالرسالة التي نقلها من الرئيس مبارك الى الرئيس عبدالله صالح اشارت الى «ضرورة الانتقال من ديبلوماسية الرسائل الى ديبلوماسية الحوار المباشر». كما وجهت الدعوة الى وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لزيارة القاهرة ومواصلة السعي الى ازالة شوائب العلاقات اليمنية - العربية ■



يمنى يحتجز سفير السعودية ويطالب بفدية مليون دولار

الرياض ـ وكالات الانباء ـ ذكرت وكالة الانباء السعودية ان سفير السعودية فى صنعاء ومستشار بالسفارة محتجزين بمقر السفارة عقب قيام مواطن يمنى باقتحام مبنى السفارة امس وتهديده بنسفها مالم يحصل على فدية مليون دولار .

ونقلت الوكالة عن مسئول سعودى قوله ان وزارة الخارجية السعودية تلقت برقية بذلك من سفارتها فى صنعاء وقال ان السعودية تندد بهذا العمل الارهابى وتطالب الحكومة اليمنية بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاطلاق سراح السفير ومستشار السفارة .

وأشار المسئول الى ان مواطنا يمنيا قام امس باقتحام مبنى السفارة حاملا حقيبة فى يده رغم وجود حراسة يمنية على مدخلها وفور دخوله مكتب السفير اخراج من الحقيبة مسدسين وقنبلة يدوية وهدد بنسف السفارة اذا لم يحصل على مليون دولار كفدية . .



المصدر : الحيـــــاة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

قراءة في السفر اليماني (٣ من ٣)

أسر العزلة بين أمل الديموقراطية وخلاص النفط

صلاح الدين حافظ *

■ تحدثنا في المقال السابق عن نوعين من التحديات الخماسية التي تواجه دولة الوحدة اليمنية في حاضرها القلق ومستقبلها الغامض، وهما اولا تحدي استمرار الوحدة بين الشمال والجنوب، وثانيا تحدي الازمة الاقتصادية الخانقة التي تصادفها الدولة نتيجة اوضاع داخلية ومؤثرات خارجية. وهنا نعرض التحديات الثلاثة الاخرى حتى تكتمل الصورة في حدود اجتهادنا الشخصي.

● ثالثا: تحدي الهوية السياسية لدولة اليمن الحديثة، ووضعها في الاطار العربي من ناحية، والمجال الدولي من ناحية اخرى، وهي الهوية التي لم تستقر بعد على اختيارات سياسية اقتصادية اجتماعية فكرية محددة وواضحة المعالم، وان كانت تطرح شعاراً عاماً قوامه انها اولاً تعد نموذجاً لنجاح تطبيق فكرة توحيد الاجزاء العربية المتناثرة في دولة مركزية موحدة قد تكون بعثاً لتيار التوحيد القومي العربي الذي تراجعت اشعاعاته على مدى العقد الاخير بسبب الضغوط والمتغيرات الكثيرة والمختلفة.

والمؤكد ان شطري اليمن، شماله وجنوبه، خضعا قبل اتفاق الوحدة عام ١٩٩٠ لاستقطاب حاد بين تيارين تنافسا بل تصارعا طويلا، وهما التيار القومي العربي الذي رفع شعاراته نظام الرئيس علي عبدالله صالح في الشمال، واطلق حرية حركة محدودة لعدد من التنظيمات الايديولوجية والسياسية والحزبية التى ارتبطت بهذه الشعارات. وكان تيار حزب البعث بالذات هو الابرز والاكثر حضوراً ونشاطاً على مدى سنوات، اولاً بسبب الانتماء البعثي - الفكري او التنظيمي او كليهما معا - لعدد من قيادات هذا النظام. وثانياً بسبب دخول البعث العراقي، بكل امكاناته وبخاصة المالية المتدفقة من بغداد في حلبة السباق على التجنيد والحشد والتنظيم، في ظل ما يشبه التشجيع والحماية والرعاية الرسمية في احيان كثيرة.

اما التيار الثانى الذي ازدهر فى الجنوب فهو تيار الاممية الشيوعية، الذي حاول على مدى سنوات اقامة «كومونة عربية» وبناء دولة ماركسية لينينية في اقصى طرف الجزيرة العربية متجاوزاً كل الظروف التاريخية والجغرافية، وقافزاً فوق الحقائق الاجتماعية والاقتصادية بل والدينية المذهبية السائدة هناك.

لكن اسباب القصور الذاتي في الداخل، خصوصا على المستوى الاقتصادي، واسباب الحصار المعادي للفكرة من اساسها المحيطة عبر الحدود ادت، في ما ادت اليه، الى تراجع اي تطبيق عملي، ثم الى انهيار الفكرة من اساسها بالاخص بعد افول الماركسية اللينينية في دولة المركز - الاتحاد السوفياتي - بل وانهيار هذه الدولة العظمى وتفكيكها الى دول وجمهوريات مستقلة نفضت كلها - باجماع صريح - المذهب الفلسفي وتطبيقاته السياسية ومضت تبحث عن عقيدة سياسية فكرية اخرى علها تنقذها من حالة التخلف الداخلي المدفون في اعماقها. وكان البديل الجذاب جاهزا بسبب الاغراء الاميركي النشط الراغب في تحقيق هدفه الاستراتيجي في قهر الشيوعية وازاحة القوة العظمى المناوئة من طريق هيمنته المنفردة على شؤون العالم.

وجرى تطبيق قواعد لعبة «الدومينو» بحرفية هائلة، فادى تخلخل دولة المركز الماركسية الى انهيار دولة الاطراف التابعة او الحليفة، فاذا بالانهيارات تتوالى على النظم الماركسية - او التي كانت تدعي الماركسية - بخاصة في اوروبا الشرقية والعالم الثالث، وان كانت نماذج اليوبيا واليمن الجنوبي المتواجهتين جغرافيا عبر باب المندب - المدخل الجنوبي للبحر الاحمر - اكثر هذه النماذج قربا لنا من حيث الاستشهاد والاستدلال.

ولا شك ان هذا الانهيار المفاجئ لحلم كان اقرب الى الوهم باقامة «كومونة ماركسية لينينية» عربية، في محيط محافظ واسلامي، وبالقرب من منابع النفط الاستراتيجية بكل تعقيداتها الدولية ومصالح الدول الغربية فيها، شكل في النهاية دافعا قويا للقادة في اليمن الجنوبي لتغيير انتماءاتهم السياسية واختياراتهم الايديولوجية، فكان البحث عن وحدة مع شمال اليمن هو اقرب الحلول واسهلها واكثرها جاذبية لرجل الشارع احياء للحلم القديم، حلم التوحد القومي بين الشطرين التوامين.

وتصور كثيرون انه باتمام الوحدة وتنازل الماركسيين في الجنوب عن «الكومونة» وقبول الانضواء او التاقلم مع الحلم القومي فان المجال اتسع للتيار القومي العربي وحده ليحقق الانتصار السهل، بعدما سقطت ثمرة الجنوب في يد الشمال، ثم سقط الشمال والجنوب بعد التوحيد في حجر القومية العربية بكل احلامها وتطلعاتها ورؤاها المثالية والنظرية على الاقل.

لكن الحقائق الجديدة عادت ففرضت نفسها مرة اخرى، حين فوجئ هذا التيار القومي بان المجال ليس حكرا عليه بعد ان تخلص من شبح الماركسية اللينينية الاممية، بل وجد نفسه في مواجهة جديدة مع تيار عقائدي اخر هو التيار الاسلامي، الصاعد بقوة في اليمن، كما في دول الجوار.

ولعل ما يجري الآن في دولة الوحدة يعكس عمق الخلاف والصراع بين هذين التيارين المتنافسين على الساحة اليمنية، تيار الانتماء القومي العربي وتيار الانتماء

الاسلامي، بعدما وجد كل منهما لنفسه مكانا علنيا ومعترفا به على ساحة العمل السياسي في ظل التعددية السياسية والحزبية والاعلامية المحدودة والمتاحة الآن. ونحسب ان هذا الصراع سيستمر طويلا، وعلى درجة نضجه ستحدد قضية الهوية السياسية والعقائدية لليمن في المستقبل.

● رابعا: اما التحدي الرابع فيكمن في مدى نجاح معادلة التحديث الديموقراطي في مواجهة الانقلاب بكل اشكاله السياسية والعسكرية والقبلية. ومما لا شك فيه ان كوامن الانقلاب هذه لا تقتصر على اليمن وحده ولا هي خصوصية للوضع اليمني لقصور ذاتي فيه، لكنها كوامن شائعة في المحيط العربي عموما، حيث هياكل الديموقراطية وقواعدها الحقيقية والعملية لم تستقر - بل لم توجد اصلا في بعض الدول - وحيث عوامل القلق الاجتماعي باحتقاناته السياسية والازمات الاقتصادية باشكالها الضاغطة لا تزال تشكل البيئة الحاضنة لعدم الاستقرار السياسي، ومن ثم تشجع روح المغامرة والانقلاب املا في تغيير الاوضاع بالقوة، وحيث المؤسسة العسكرية - حتى لو كانت محدودة وهشة - لا تزال تشكل القوة المنظمة المسلحة الرئيسية القادرة على الانقلاب لاحداث التغيير بقوة السلاح، في غياب المؤسسات السياسية والدستورية والجماهيرية الراسخة، مؤسسات المجتمع المدني الناضجة.

وربما كان مفيدا هنا ان نتذكر ونذكر بان تجربة مماثلة حدثت في بلد عربي اخر من قبل، اذ اتفقت القوى والاحزاب السودانية بعد الثورة الجماهيرية التي اطاحت نظام جعفر نميري على وضع ميثاق سياسي تلتزم فيه هذه القوى مقاومة اي محاولة انقلاب عسكري جديدة حتى بقوة السلاح، لكن الميثاق في حد ذاته لم يصمد طويلا، كما لم تصمد القوى التي تبنته حين جاء انقلاب عسكري اخر ثورة الانقاذ بقيادة عمر البشير - ليقلب الاوضاع ويخلط الاوراق ويعيد الحكم العسكري على انقاض محاولات اقامة نظام تعددي حزبي سياسي. والسبب في الانقلاب كان ولا يزال اقوى من مجرد توقيع القوى السياسية على ورقة تعهد، لانها لا تغير من امور الازمات العاصفة شيئا، خصوصا اذا كان مثل تلك القوى هش البناء خفيف التنظيم حديث المولد فقير البرامج القادرة على حل مشاكل الناس، ومن ثم على استقطاب تاييدها الحقيقي. وهذا ما ينطبق الى حد كبير على الوضع اليمني الراهن بكل ظروفه وقيوده وحدوده.

على ان الامر يستدعي في هذا المجال ضرورة القاء نظرة سريعة على القوى السياسية والحزبية التي تتنازع العمل السياسي او تتعاون فيه من خلال صيغة التعددية الوليدة في اليمن، وهي كالعادة تنقسم الى قوى حاكمة واخرى معارضة احتذاء بالاشكال المتعارف عليها.

ا - القوى الحزبية الحاكمة وهي ممثلة في ائتلاف الحزبين الكبيرين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه نائب الرئيس علي سالم البيض. وكما اسلفنا، تحالف الحزبان لانجاز اتفاقات الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ومن ثم اقتسما قيادة السلطة والنفوذ باسم الوحدة.

ب - القوى الحزبية المعارضة الاساسية. وهنا يجدر التنبيه الى ان هذه القوى التي تتخذ من صيغة الحزب السياسي شكلا لا تعبر بالضرورة عن تبلور النظام الحزبي المعروف ومن ثم لا تمثل مصالح طبقية لفئات اجتماعية محددة بقدر ما تعبر عن مصالح فئوية فكرية محدودة كانت او قبلية محدودة. كما انه يجدر التنبيه الى ان كلمة المعارضة هذه التي تطلق على تلك الاحزاب هي كلمة فضفاضة. فالبعض معارض فعلا لاسباب سياسية او قبلية، والبعض معارض ومؤيد في الوقت نفسه املا في مكاسب سياسية وقبلية، والبعض مؤيد للحكم للاسباب نفسها مجتمعة. لذلك كله فان بعض فصائل هذه المعارضة ينخرط في التصنيف القبلي، كالتجمع اليمني للاصلاح بزعامة عبدالله الاحمر زعيم قبائل حاشد القوي، وبعضها الاخر يندرج تحت التصنيف الاسلامي كجماعة «الاخوان المسلمين» بزعامة الشيخ عبدالمجيد الزنداني. وبعضها الثالث يتخذ واجهات سياسية وفكرية حديثة كالتجمع الديموقراطي الوحدوي الذي اسسه الاديب والمثقف المعروف عمر الجاوي، وهو يدعو الى الوحدة العربية والتحديث والتنوير عبر تعميق العملية الديموقراطية بالاسلوب الليبيرالي الغربي - على عكس التيار الاسلامي، وكتنظيم الناصريين، وكجبهة التحرير بزعامة عبدالله الاصنج، وكرابطة ابناء اليمن، وكالحزب الجمهوري وحزب الاحرار الدستور.

والمهم ان الكل يحاول اثبات ذاته وحجز مكانه في هذا المناخ الجديد على اليمن شعبا وحكومة وفكرا وتقاليد، الامر الذي يفضي بنا الى التحدي الخامس والاخير، تحدي تحديد طريق العمل نحو المستقبل القريب والبعيد.

● خامسا: نحسب ان التحدي الخامس هو جماع التحديات الاربعة السابقة الكامن باختصار في مدى قدرة اليمن الموحد على المرور من عنق الزجاجة الضيق والصعب صعوبة جباله القاسية وضيق شعابها الوعرة.

اذ ان دولة اليمن تمر عبر مرحلة انتقالية تاريخية بكل المقاييس، تصارع مؤثرات قديمة، وتبحث عن اشكال جديدة تحاول الخروج من كهوف القبلية وانغلاقاتها الضاربة في عمق التاريخ الى ساحة الدولة العصرية بكل تعقيدات بناء المؤسسات الحديثة بما يحمله ذلك من «انقلاب» في القيم والمفاهيم فضلا عن الاوضاع المادية والعلاقات السياسية.

ومن السهل ان نقول ان طريق الخروج الآمن هو اقرار صيغة الديموقراطية التي تراعي ظروف البلاد التاريخية، لكن الصعوبة الحقيقية تكمن في مسالك الوصول الى اقرار هذه الصيغة اصلا، وهي لا تزال محل جدل بين اصحاب المصالح السياسية والاقتصادية وانصار القبلية والعشائرية، بين انصار التيارات القومية والديموقراطية بملامحها العلمانية وانصار التيارات الدينية باشكالها الاسلامية، ويزيد من العبء الضاغط ان الخلاف او الاتفاق بين هذه التيارات لم يحسم عربيا اصلا، فكيف يحسم يمنيا في الاساس.

ولا شك ان ما يساعد اليمن على انضاج الحسم وتحدي الاختيار ان يعيد قادته نسج علاقاتهم العربية والدولية في صياغة جديدة تكفل لهم مناخا مستقرا يساعد على العمل من اجل التطور السياسي والاقتصادي والثقافي مثلما يساعد على بناء ارضية جديدة يقفون عليها.

ثم ارضية تخرجهم، ولو قليلا، من اسر الفقر والتخلف تطلعا نحو النمو والتطور، خصوصا بعدما بدات تباشير النفط تزدهر في الارض اليمنية باكتشافات مشجعة للغاية، اذ تنتج اليمن في عام ١٩٩٢ نحو ١٩٠ الف برميل يوميا ينتظر ان تقفز الى ٣٥٠ الفا في نهاية عام ١٩٩٣ بما يعنيه ذلك من امكان بناء تراكم راسمالي من عوائد تصدير النفط، يصلح لاعادة بناء اليمن من الداخل في طريق التنمية الحديثة.

ولا شك ان اليمنيين يدركون بحكم ذكائهم الفطري ان مثل هذا الأمل لن يتحقق خصوصا في ظل المتغيرات العربية والدولية الاخيرة الا بتحقيق التوافق:

التوافق اولا مع انفسهم حفظا لوحدتهم. والتوافق ثانيا مع محيط جارهم العربي حفظا لامنهم القومي. والتوافق ثالثا مع القوى الدولية الممسكة بخيوط اللعبة كلها ابتداء من زرع الفتن وتاليب القبائل وحشد المعارضة وانتهاء بالتجويع والحرمان من المعونات ومنع شركات النفط - وكلها غربية - من اكتشاف وانتاج هذا المصدر الاقتصادي الهائل.

والتوافق هذا - كما يعلم الجميع - له ضوابطه وقواعده مثلما له ضغوطه وشروطه، وذلك هو المازق الحقيقي المقيم ليس فقط في السفر اليماني وحده، بل في جميع اسفار العرب والعجم من اصحاب الدول الصغيرة الحائرة التائهة في مياه محيطات الحيتان الكبيرة.

---

* نائب رئيس تحرير «الاهرام» والمسؤول عن الطبعة الدولية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

مقتل مسؤول يمني في مكتبه في عدن

عدن: من لطفي شطارة

في سابقة خطيرة هي الاولى من نوعها في عدن قتل عوض صالح النامس نائب مدير المؤسسة الوطنية للمياه الغازية «كندا ، راي» داخل مكتابه في ادارة المؤسســة التي تقع على مشارف مدينة عدن.

ورغم ان الحادث وقع اواخر الاسبوع الماضي فإن السلطات تكتمت عليه حتى امس.

واستناداً الى مصادر مطلعة فإن المتهم بارتكاب الجريمة، واسمه سعيد احمد ناصر الملقب بـ «السوداني» وهو مستخدم تسجيل الحضور والغياب للعمال، دخل الى مكتب المجني عليه واطلق النار عليه فارداه قتيلاً في الحال. كما اصاب احد العمال في ساقيه عندما حاول التدخل.

واكدت مصادر امنية في عدن لـ «الشرق الاوسط» ان المتهم سلم نفسه الى الشرطة وان التحريات التي لا تزال جارية مع المتهم ترجح ان تكون الدوافع شخصية بحتة.

واوضحت المصادر ان تزايد الجريمة في عدن قد حمل اجهزة الامن في المحافظة على التقدم بخطة متكاملة لضبط حيازة السلاح. وقالت ان الخطة المزمع تنفيذها قريباً جداً تحظى باهتمام محافظ عدن محمود عراسي المنتظر أن يصدر لها القرار التنفيذي فوراً.

وذكرت المصادر ان المجني عليه واحد من ابرز «مناضلي» الجبهة القومية التي قادت الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، وعمل في وزارة الخارجية عقب الاستقلال، ونقل الى مصنع المياه الغازية مديراً تنفيذياً في عهد الرئيس السابق سالم ربيع علي. ويعتبر من مؤسسي الميليشيا الشعبية في السبعينات وهي منظمة عسكرية شعبية اقامها جنوب اليمن سابقا على غرار التجربة الكوبية. وهو من مواليد قرية الهجل في محافظة لحج.

على صعيد ذي صلة ادان الحزب الاشتراكي اليمني الاغتيالات السياسية التي وصفها بأنها اعمال غادرة استهدفت حياة عدد من اعضائه، كما ادان جرائم الاعتداء التي طالت بعض مقاره في عدد من المحافظات.

وطالب البيان الصادر عن المكتب السياسي للحزب ونشرته صحيفة «الثورة» الناطقة باسمه في عددها الاخير، هيئات الدولة والنيابة العامة وأجهزة حماية الشيوعية بممارسة مسؤولياتها وإلقاء القبض على مرتكبي جرائم الاغتيال والاعتداء وتقديمهم الى القضاء.

وقال البيان ان هذه الاعمال الارهابية ليست عفوية ولكنها مدبرة وتقف وراء تنظيمها دوائر وجهات معادية للديمقراطية والتقدم.

وحذر البيان من مغبة الاستمرار في هذه الاعتداءات لما تشكله من خطر على امن الوطن والمواطنين.

وكان مصلح الشهواني عضو الحزب الاشتراكي اليمني هو اخر ضحايا الاغتيالات السياسية التي يتعرض لها الحزب.



المصدر : صوت الكويت
١١ الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

اشتباكات تمتد الى ثكنات الجيش والصراع يتصاعد

حزب رئيس اليمن يبعد حزب البيض

صنعاء، لندن - «صوت الكويت»، رويتر: اعلن حزب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عزمه على ابعاد شريكه في الحكم الحزب الاشتراكي الذي يراسه نائب الرئيس علي سالم البيض وسط انباء عن اندلاع صدامات وصراعات بين الحزبين الحاكمين على خلفية الاستعدادات للانتخابات العامة التي من المقرر اجراؤها نهاية العام الجاري والتسابق للسيطرة على السلطة بينهما.

وفيما ذكرت مصادر المعارضة اليمنية في الخارج ان اجواء من التوتر تسود اليمن نتيجة لاستفحال الصراع بين الحزبين الحاكمين اعلن نائب رئيس مؤتمر الشعب العام (يتزعمه علي عبد الله صالح) يحيى المتوكل ان حزبه يعمل على أن ينأى بنفسه عن شريكه الماركسي الذي حكم الجنوب حتى قيام الوحدة بين الشطرين اليمنيين واضاف «ان اقتسام السلطة بالتساوي سبب مشكلات عكست نفسها سلبياً على العملية الوطنية».

وانتقد المسؤول اليمني ما اسماه مبدأ «الولاء قبل الكفاءة» في تعيين الموظفين او المسؤولين ولكنه اشار الى ان «اكبر درس تعلمناه بعد عامين من التعايش هو أن من الصعب على اي حزب ان يحكم بمفرده» ولمح الى ان مؤتمر الشعب العام يبحث عن احزاب اخرى تحل محل شريكه في السلطة.

ويتكهن مسؤولون بحزب المؤتمر الشعبي ودبلوماسيون بأن الحزب الاشراكي سيحقق نتائج سيئة في الانتخابات خاصة في الشمال حيث لا تزال هناك شكوك قوية في ان يكون الحزب قد تخلص من ماضيه الشيوعي، ولكنهم يقولون ان هناك اجماعاً عاماً بين معظم الاحزاب الرئيسية ومن بينها حزب الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمر على ان علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي سيحتفظ بمنصب نائب رئيس البلاد في اي حكومة في المستقبل، ومن شأن هذا ان يحافظ على التوازن الدقيق القائم منذ الوحدة ويمنع تفجراً محتملا للعنف من جانب الموالين للبيض الذين انضم نحو ٢٠,٠٠٠ منهم الى الجيش الموحد.

وكان الحزبان قد وزعا الوزارات والمناصب الحكومية المهمة بينهما. ولكن بعد ان وافقا على قانون يسمح بالتعددية السياسية ظهر نحو ٣٤ حزباً آخر يريد كل منها نصيباً من السلطة.

وقال المتوكل ان الحزب الثالث الكبير وهو حزب الاصلاح اليمني يعاني من خلافات سياسية عميقة بين قياداته. الى ذلك ابلغ معارضون يمنيون في الخارج «صوت الكويت» ان صراعات وخلافات حادة نشبت بين الحزبين الحاكمين، وان مكاتب لحزب الرئيس علي عبد الله صالح في جنوب اليمن تعرضت الى هجمات من موالين للحزب الاشتراكي.

واكد اولئك المعارضون ان ابرز الصراعات امتدت الى ثكنات الجيش اليمني الذي يستند اليه الحكم في ضبط الاوضاع الداخلية حيث اتخذت مؤخراً خطوات لتوحيده اثارت الكثير من ردود الفعل الداخلية. واكدوا ان قيادات عسكرية توالي احد الحزبين تتناحر بينها للسيطرة على الادارة العسكرية للجيش.

وكان عسكريون موالون للرئيس السابق علي ناصر محمد قد استبعدوا من الاطار الموحد للجيش فيما عبر آخرون عن التضامن معهم معتبرين ان الاجراءات الوحدوية للقوات المسلحة كانت ذات طابع سياسي واضح.

وقال المعارضون في الخارج ان القوات العسكرية المحيطة بالعاصمة الاقتصادية عدن تمردت مؤخرا على اوامر بالتحرك الى معسكرات بعيدة عن المدن لتأمين اجواء مناسبة للانتخابات وان «تحقيقات تجري في هذه الخروقات».



